وزارة التخطيط
والمتابعة والإصلاح الإداري

خطة العام الثاني (٢٠١٩/٢٠٢٠)

من الخطة متوسطة المدى للتنمية المُستدامة

(٢٠١٨/١٩ - ٢٠٢١/٢٠٢٢)

أبريل ٢٠١٩

كلمة السيد رئيس الجمهورية

إن الواقع الذى نواجهه اليوم، والذى أرهقته الحروب والنزاعات والانحراف غير المسبوق عن النسق الإنسانى يحتم علينا أن نكثف من مساعينا لإعادة تجديد الخطاب الإنسانى وصياغة مستقبل البشرية، يشتمل على معانى الاستقرار والسلام والتنمية وتجاوز تلك الصراعات التى ألمت بها وتكاد أن تعصف بعالم اليوم.. ولا سبيل أمامنا سوى أن نتحمل مسئوليتنا الإنسانية والتاريخية ونعقد العزم على الانحياز المطلق لأحلام شباب العالم وأن نستثمر طاقاتهم وأفكارهم فى مشروع بناء المستقبل، وأن نعلى من أجلهم قيم الحضارة والإنسانية ومبادئ السلام والعدل.

ختام ملتقى الشباب العربى والأفريقى بأسوان
الاثنين، ١٨ مارس ٢٠١٩

كلمة السيد رئيس مجلس الوزراء

إن الحكومة ستواصل خلال العام ٢٠١٩ التركيز والعمل على تنفيذ الإصلاحات المالية والاقتصادية بهدف خفض مستويات الدين العام، وتطوير إطار للسياسة النقدية مع التركيز على كبح التضخم بالتوازن مع مستهدفات النمو الاقتصادي المنشود ... وتحسين بيئة الاستثمار ... وتنفيذ خطة تطوير البنية التحتية الشاملة بهدف توفير أفضل الخدمات للمواطن ... ودعم كفاءة البرامج الاجتماعية وشبكات الأمن الاجتماعي للمساعدة في تحسين جودة المعيشة.

مؤتمر الاستثمار الثالث لمنطقة الشرق الأوسط

الأحد، ١٣ يناير ٢٠١٩

تقديم

تتناول هذه الوثيقة خطة عام ٢٠٢٠/١٩، وهو العام الثاني من خطة التنمية المُستدامة متوسطة المدى (٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢٢/٢١).

وتضم وثيقة الخطة سبعة أقسام تستعرض التطورات الاقتصادية العالمية وأثرها على الاقتصاد الوطني، والإطار العام للخطة بمُستهدفاتها الرئيسية، ثم الصورة الاقتصادية الكلية بدلالة التوازن الاقتصادي العام، ويلي ذلك عرض للتطورات القطاعية المُستهدفة وبرامجها الإنمائية، وكذلك أبعاد التنمية البشرية والاجتماعية، ويتبع ذلك استعراض أبعاد التنمية المكانية على المستوى الإقليمي وتوزيعاتها بحسب البرامج التنموية، أما القسم الأخير من الوثيقة، فيعرض منظومة الإصلاح الإداري ومُفرداتها الأساسية الرامية لتطوير البناء المؤسسي والبنية المعلوماتية وتنمية قدرات العاملين بالجهاز الإداري للدولة لرفع كفاءة الاستثمار العام، وترشيد الإنفاق الحكومي، وتحسين مستوى الخدمات المُقدمة للمواطنين.

وقد يكون من المناسب تسجيل بعض الملاحظات على وثيقة الخطة، والتي تُلقي الضوء على مُنطلقاتها الفكرية وعلى مرئياتها لتسريع الخطى نحو التنمية المُستدامة.

الملاحظة الأولى

تتعلق بتوكيد وثيقة خطة عام (٢٠٢٠/١٩) التزامها التام بالمرتكزات الأساسية لخطة التنمية متوسطة المدى (٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢٢/٢١)، والتي تتمثل في رؤية مصر ٢٠٣٠، وبرنامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، والاستحقاقات الدستورية، وتكليفات القيادة السياسية، وبرنامج عمل الحكومة.

فهذه المرتكزات تم الإفصاح عنها بخطة التنمية المُستدامة متوسطة المدى، وخطة عامها الأول (٢٠١٩/١٨)، وتلتزم خطة العام الثاني بها أيضاً اتساقاً وتكاملاً للجهود الإنمائية الرامية لتحسين مستوى رفاهة المواطن.

الملاحظة الثانية

تتعلق بما طرأ على الاقتصاد العالمي والمحيط الإقليمي من تطورات يتعيّن مراعاة انعكاساتها – سلباً أو إيجاباً – على الاقتصاد المصري، منها على سبيل المثال، أثر توتر العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، والسياسات الحمائية التي بدأت تنحو بها الدول الأخرى (الشركاء التجاريون) على حجم المعاملات الاقتصادية الدولية لمصر، ومدى إمكانية اللجوء إلى "تحويل التجارة" لتفادي عواقب هذه التطورات غير المواتية، والانفتاح بصورة متوازنة -شرقاً وغرباً - والتوجه نحو الاقتصادات الناشئة، والتحرك الاستراتيجي في القارة الإفريقية – وخاصة

في ظل فترة رئاسة مصر للاتحاد الإفريقي. وفي السياق ذاته، بحث تأثير اضطرابات الأسواق المالية الدولية، وارتفاع أسعار الفائدة العالمية على تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية لمصر، وعلى تكلفة الاقتراض الخارجي، وكذلك تأثير التوترات العسكرية والأمنية بالمحيط العربي والإقليمي والعمليات الإرهابية الدولية على تحركات رأس المال وعلى انتقالات العمالة المصرية والتحويلات من الخارج في الأجل القصير.

فلا شك أن التطورات الاقتصادية والجيوسياسية سالفة الذكر تُشكّل تحدياً قوياً أمام متخذي القرار، وتستوجب التحوّط التام عند تقرير السياسات الاقتصادية بما يُمكِّن من تفعيل البرامج الإنمائية على النحو الذي يتوافق ومُستهدفات خطة التنمية.

الملاحظة الثالثة

تتعلق بتوكيد الخطة للتنمية البشرية والاجتماعية باستهدافها الارتقاء بمستوى معيشة المواطن لتوفير حياة كريمة، من خلال احتواء التضخم، والبدء في تطبيق مبادرات نظام التأمين الصحي الشامل، والتطوير الهيكلي لنظم التعليم الأساسي، وتفعيل برامج الرعاية الاجتماعية، والتوسع في المشاريع القومية ومشاريع المرافق العامة والتحسين البيئي، وذلك من خلال زيادة المُخصّصات الاستثمارية الموجّهة لهذه الاستخدامات للوفاء بمتطلباتها التمويلية، مع الالتزام التام بالاستحقاقات الدستورية المقررة في هذا الشأن.

الملاحظة الرابعة

تختص بالتوجّه الاستراتيجي للخطة من حيث الجمع بين استدامة استهداف النمو الاقتصادي السريع (٦٪)، واستهداف النمو القائم على التشغيل لتوفير ما بين ٨٠٠ و ٩٠٠ ألف فرصة عمل في العام، وخفض معدلات البطالة إلى نحو ٩,٥٪ من إجمالي القوى العاملة، وتتحقق هذه التوليفة من خلال تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وتعزيز علاقات التشارك والارتباط المتبادل بينها وبين المنشآت كبيرة الحجم، بالإضافة إلى دعم العلاقة التشاركية فيما بينها في النشاط التصديري، من خلال نظم التحفيز والمساندة التصديرية.

الملاحظة الخامسة

وهي تختص بتوجه الخطة نحو تصويب الاختلالات الدخلية بين الأقاليم والمحافظات، وخاصة "محافظات الصعيد، والمناطق الريفية عامة"، وذلك بتوزيع الاستثمارات المحلية والمُخصص لها نحو ١٠ مليار جنيه في خطة العام، وفقاً لمعادلة تمويلية تراعي تضييق الفجوات التنموية بين المحافظات أخذاً في الاعتبار مؤشرات الفقر والبطالة والأمية وغيرها، هذا بالإضافة إلى تبني مجموعة برامج تنموية موجّهة خصيصاً لاستهداف القرى الأكثر احتياجاً بالمحافظات المعنية. وقد

استهدفت خطة عام ٢٠٢٠/١٩ هذه القرى في سبع محافظات بأقاليم الصعيد مع تخصيص استثمارات قدرها ٧ مليار جنيه لتلبية احتياجاتها من خدمات التعليم والصحة والمرافق العامة والتحسين البيئي، وإتاحة فرص عمل مُنتِج للشباب، وذلك بالتنسيق مع الإدارات المحلية وجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.

الملاحظة السادسة

تتعلق بمنظومة الإصلاح الإداري، والتي أُدرِجت لأول مرّة بوثيقة الخطة على نحوٍ مستقل، ورُوعي فيها استهداف رفع كفاءة الجهاز الإداري للدولة ليس على المستوى المركزي فقط (الوزارات والهيئات العامة) وهو ما تم البدء به في العام الأول من الخطة، ولكن على مستوى الإدارة المحلية أيضاً (المحافظات والمراكز) في عام ٢٠٢٠/١٩ حتى يستشعر المواطن من خلال احتكاكه اليومي مع الأجهزة الإدارية بتحسّن مستوى الخدمات الحكومية المُقدمة.

والواقع أن وثيقة خطة عام ٢٠٢٠/١٩ تتطرق بصورة تفصيلية للمُستهدفات الكلية والقطاعية والمكانية في ظل منهجية تخطيطية جديدة قائمة على تطبيق موازنة البرامج والأداء بما يسمح بالوقوف على مُستهدفات كل برنامج أو نشاط ومؤشرات الأداء وإجراء المقارنات بين الأهداف المُعلنة وما تحقق منها لتحسين كفاءة أعمال المتابعة والتقويم السليم لمستويات الإنجاز.

صحيح أن خطة التنمية المطروحة بالوثيقة تتسم بالطموحات باستهدافها تحقيق معدل نمو اقتصادي حقيقي مُرتفِع ٦٪ (في ظل الظروف والتحديات القائمة، واحتواء معدل التضخم ليصبح في حدود ١٢٪ في عام الخطة، ورفع معدل الاستثمار إلى ١٨,٦٪ بما يسمح بزيادة الاستثمارات الكلية إلى ١,١٦ تريليون جنيه، وخفض معدلات البطالة إلى ٩,٥٪، وخفض نسبة السكان تحت خط الفقر إلى ٢٨٪ غير أن هذه المُستهدفات قابلة للتحقيق في ظل توافر إرادة قوية لإحداث التغيير ولمواصلة مسيرة التنمية بخطىً متسارعة والمُضي قُدُماً في استكمال تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والإداري بما يُؤهِّل مِصرنا الغالية لتبوء المكانة التي تليق بها والارتقاء إلى مصاف الاقتصادات المتقدمة.

وزيـــــــرة

التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

أ.د. هالة السعيد

المحتويات

القسم الأول
التطورات الاقتصادية الدولية وانعكاساتها على آفاق نمو الاقتصاد المصري ١

القسم الثاني
الإطار العام لخطة التنمية المستدامة "عام ٢٠١٩/٢٠٢٠" ١٩

القسم الثالث
التوازن الاقتصادي العام "الصورة الكلية" ٢٥

القسم الرابع
التنمية القطاعية ٤٩

القسم الخامس
التنمية البشرية والاجتماعية ١١٣

القسم السادس
التنمية المكانية ١٦٥

القسم السابع
منظومة الإصلاح الإداري ١٩٥

الملاحق الإحصائية ٢٠١

فهرس الأشكال والجداول ٢٠٩

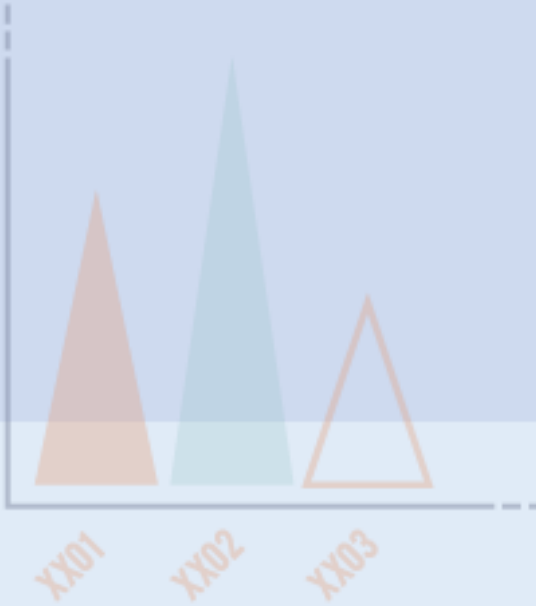

القسم الأول

التطورات الاقتصادية الدولية وانعكاساتها على آفاق نمو الاقتصاد المصري

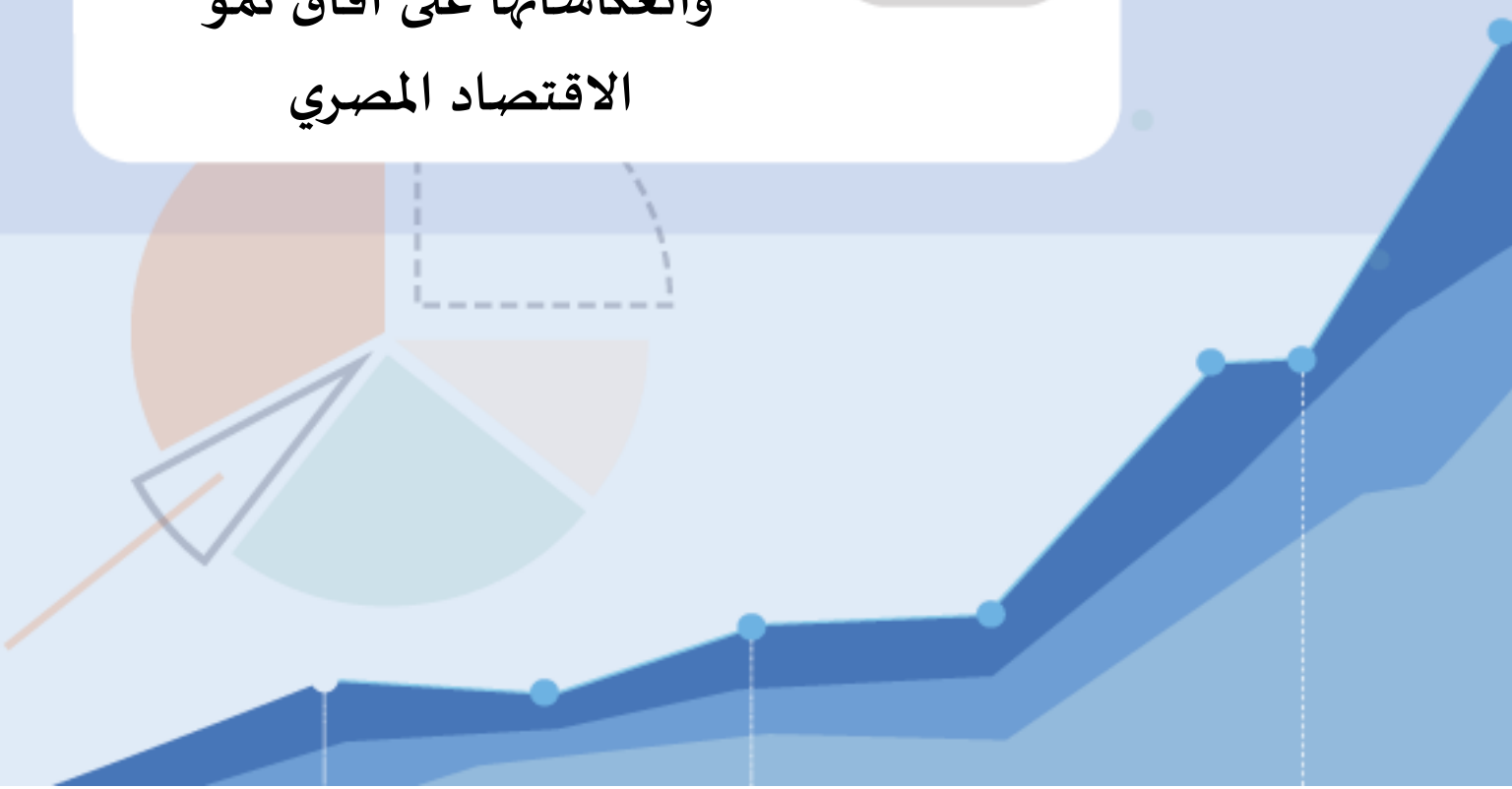

يستعرض هذا القسم من وثيقة الخطة أهم التطورات الاقتصادية الكلية العالمية وانعكاساتها المتوقعة على آفاق نمو الاقتصاد المصري. وتشمل هذه التطورات النمو الاقتصادي الحقيقي، والتشغيل والبطالة، وحركة التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر، واتجاهات التضخم وأسعار الفائدة وسعر الصرف، كما يستعرض القسم أيضاً المخاطر المُحتمل حدوثها في المدي المتوسط والتي يمكن أن تلعب دوراً محورياً في تحديد أولويات صناع السياسات بمختلف الاقتصادات، خاصة بعد ما شهده العالم من تطورات غير متوقعة على امتداد عام ٢٠١٨.

والغرض الأساسي من استعراض التطورات العالمية ومستتبعاتها هو إبراز الفرص الاقتصادية الواعدة التي يمكن استغلالها في الحالة المصرية، اتفاقاً وأهدافها التنموية وأولوياتها في إطار استراتيجية التنمية المستدامة "رؤية مصر ٢٠٣٠".

١/١ التطورات الاقتصادية الدولية

اتجاه معدلات النمو العالمية للانخفاض مع أهمية إجراء إصلاحات هيكلية:

تشير تقارير المؤسسات المالية الدولية في إصداراتها الحديثة إلى اتجاه الاقتصاد العالمي نحو التنامي المستمر منذ منتصف عام ٢٠١٦، غير أن هذا النمو والبالغ ٣,٧٪ في عامي ٢٠١٧و ٢٠١٨ صار محفوفاً بمخاطر عديدة تُهدد استقراره في المدى المتوسط.

ولذا، مالت التوقعات العالمية لمعدلات النمو إلى التحفظ، وخاصة في الاقتصادات المتقدمة بسبب التعريفات الجمركية التي تم فرضها مؤخراً في كلٍ من الولايات المتحدة الأمريكية والصين وعددٍ من الدول الآسيوية. وعلى نقيض ذلك، شهدت التوقعات الخاصة بالأسواق الصاعدة والدول النامية قدراً من التفاؤل، تأثراً بارتفاع أسعار النفط وزيادة تدفقات الاستثمار.

وتكشف توقعات النمو الاقتصادي الصادرة حديثاً عن صندوق النقد الدولي عن الاتجاه التنازلي للنمو على مستوي العالم حيث انخفض معدل النمو المتوقع بمقدار نقطتين مئويتين عن النسبة التي كانت متوقعه في التقرير السابق (أبريل ٢٠١٨)، وذلك نتيجة تصاعد الحواجز التجارية واختلال الأسواق المالية العالمية. وفقد استقرت التوقعات الحديثة عند ٣,٧٪ في عامي ٢٠١٨و٢٠١٩، مع تراجع طفيف إلى ٣,٦٪ خلال الفترة المُمتدة حتى عام ٢٠٢٣ [شكل رقم (١/١)].

شكل رقم (١/١)
تطور معدلات نمو الاقتصاد العالمي والتوقعات المستقبلية حتى عام ٢٠٢٣

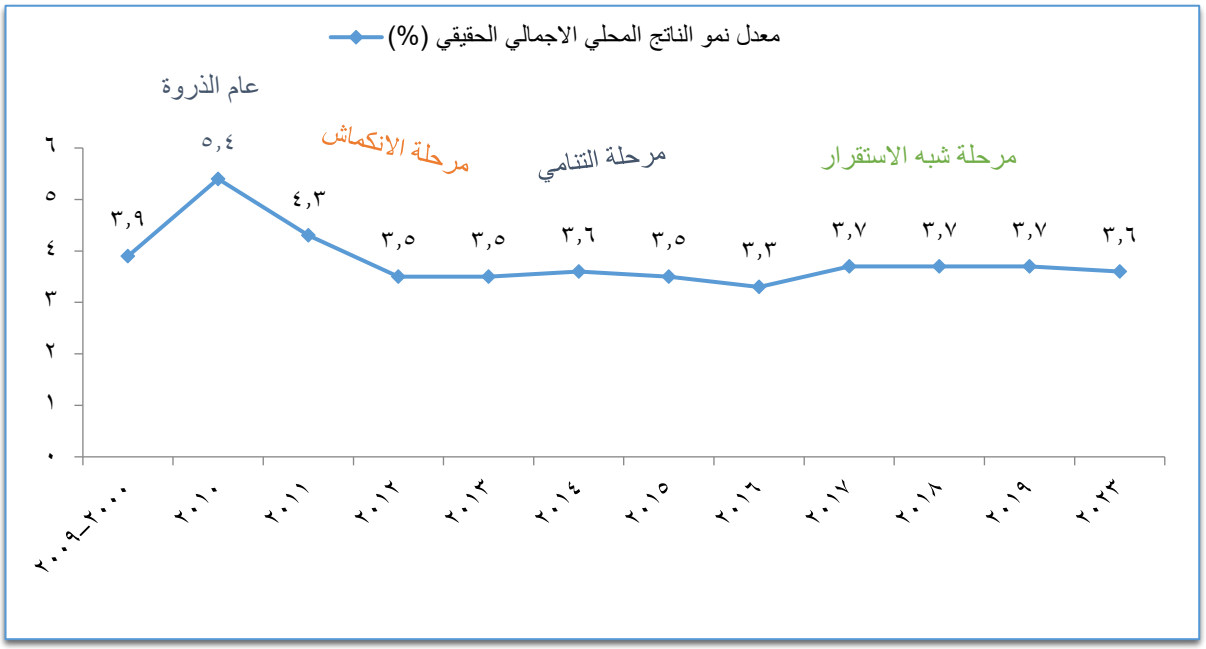

Source: IMF, World Economic Outlook (Oct. ٢٠١٨): Seeking Sustainable Growth – Short-term Recovery and Long-term Challenges.

وتبدو تقديرات البنك الدولي أكثر تحفظاً من نظائرها الصادرة عن صندوق النقد الدولي، حيث يتوقع البنك ثبات معدل النمو عند مستوى منخفض ٣,١٪ في عامي ٢٠١٧و٢٠١٨ وتراجعه إلى ٣٪ و٢,٩٪ في عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠ على التوالي.

وتأتى تقديرات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) متوافقة إلى حد كبير مع تقديرات صندوق النقد الدولي بالنسبة للمعدلات المتوقعة للنمو للاقتصاد العالمي في عامي ٢٠١٨و٢٠١٩، حيث تسجل هذه التوقعات معدل نمو قدره ٣,٥٪ بحلول عام ٢٠١٩ في ظل ما شهده العالم من توترات تجارية واضطراب الأوضاع المالية وارتفاع أسعار النفط.

ويوضّح الشكل رقم (٢/١) تقديرات المؤسسات الدولية لمعدلات نمو الاقتصاد العالمي التي تأتى جميعها متوافقة من حيث الاتجاه نحو الانخفاض العام لكلٍ من عامي ٢٠١٨و٢٠١٩.

شكل رقم (٢/١)

تطور معدلات نمو الاقتصاد العالمي وفقا لتقديرات المؤسسات الدولية

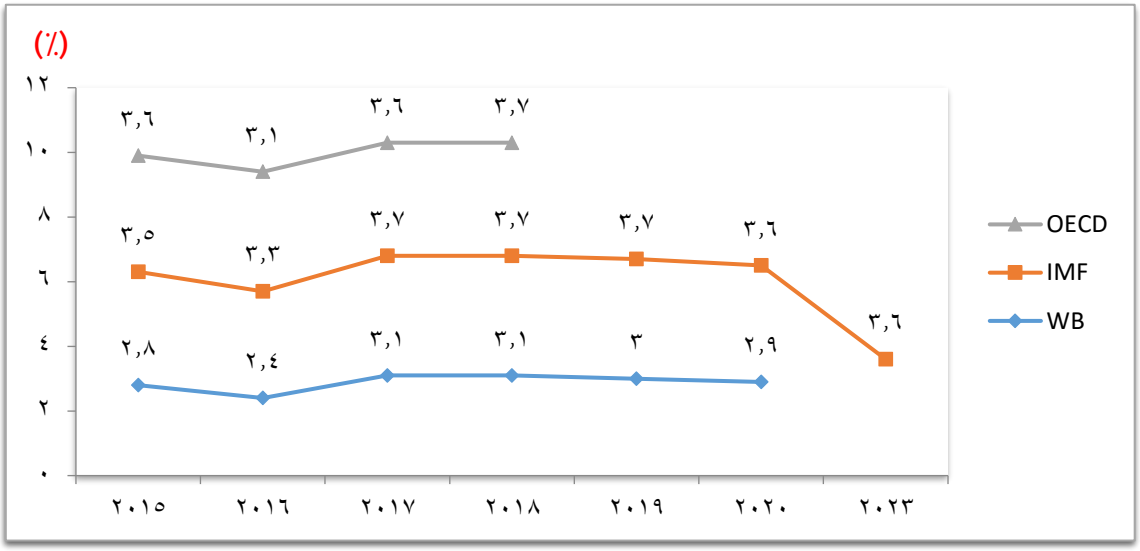

Sources: WB Global Economic Prospects, June٢٠١٨, IMF, World Economic Outlook (Oct, ٢٠١٨), OECD, Economic Outlook, ٢٠١٨, Issue٢.

وخلاصة ما تقدم، تؤكد كافة التقديرات الصادرة عن المؤسسات الدولية سالفة الذكر عمومية ظاهرة تراجع النمو *"Global Growth is set to ease"*، والتي حلت محل ظاهرة "الاتجاه التصاعدي للنمو *Broad-based Pick Up Growth*". التي كانت ترفع شعارها ذات المؤسسات منذ عام مضي.

توقعات نمو الاقتصاد العالمي وفقاً لمجموعات الدول ٢٠١٩

من المتوقع أن يتباطأ النمو في الاقتصادات المتقدمة من معدل تقديري قدره ٢,٣٪ في عام ٢٠١٨ إلى ٢٪ في عام ٢٠١٩ و١,٧٪ في عام ٢٠٢٠. وهو ما يرجع في معظمه إلى تخفيض توقعات النمو لمنطقة اليورو من ١,٨٪ إلى ١,٦٪، ثم الاستقرار عند ١,٧٪ في الأعوام المذكورة. وقد تم تخفيض معدلات النمو المتوقعة لكثير من اقتصادات منطقة اليورو، ومن أبرزها ألمانيا (بسبب انخفاض الاستهلاك الخاص، وضعف الإنتاج الصناعي عقب تطبيق معايير انبعاثات السيارات المعدلة، وتراجع الطلب الأجنبي)؛ وإيطاليا (بسبب ضعف الطلب المحلي وارتفاع تكاليف الاقتراض مع بقاء عائدات السندات السيادية مرتفعة)؛ وفرنسا (بسبب التأثير السلبي لاحتجاجات الشارع الفرنسي والإجراءات الصناعية). وفي المملكة المتحدة أيضاً، إثر احتمال انسحابها من الاتحاد الأوروبي "دون اتفاق [شكل رقم (٣/١)].

شكل رقم (٣/١)

توقعات نمو الاقتصاد العالمي ٢٠١٩

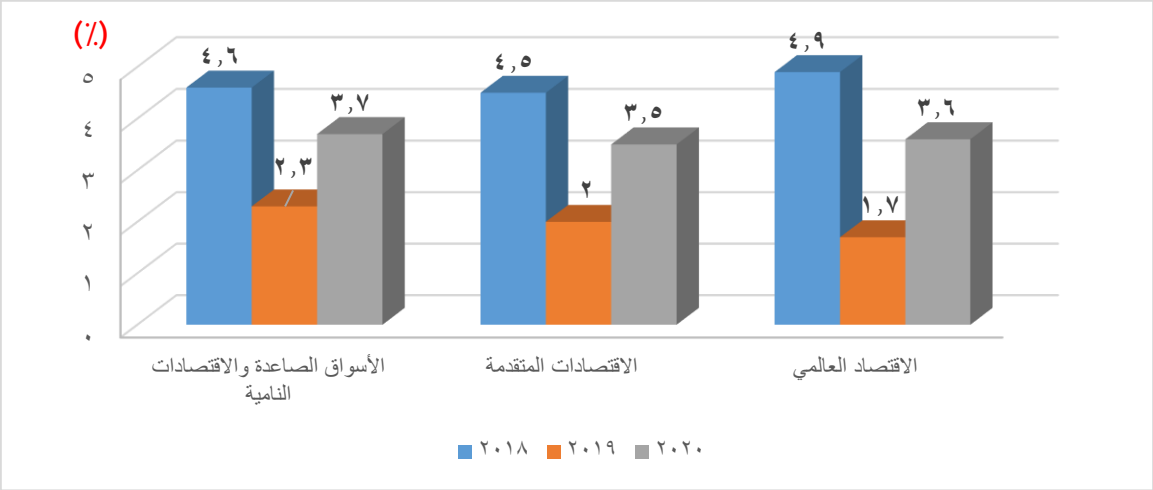

المصدر: صندوق النقد الدولي، ٢٠١٩

- وبالنسبة للمجموعة التي تضم اقتصادات الأسواق الصاعدة والنامية، فمن المتوقع حدوث انخفاض طفيف في النمو ليبلغ ٤,٥٪ في عام ٢٠١٩ (مقابل ٤,٦٪ في ٢٠١٨)، قبل أن يتحسن مُسجّلاً ٤,٩٪ في عام ٢٠٢٠. وفي حالة الدول الآسيوية، من المتوقع أن ينخفض معدل النمو من ٦,٥٪ في عام ٢٠١٨ إلى ٦,٣٪ عام ٢٠١٩ و٦,٤٪ عام ٢٠٢٠. وبالرغم من حزمة التنشيط المالي التي تعوّض جانباً من تأثير ارتفاع الرسوم الجمركية الأمريكية، إلا أن الاقتصاد الصيني سوف يتباطأ نتيجة التوترات التجارية مع الولايات المتحدة. ومن المنتظر أن يتحسن اقتصاد الهند في عام ٢٠١٩، لاستفادته من تباطؤ وتيرة التقييد النقدي مع تراجع الضغوط التضخمية.
- وفي أمريكا اللاتينية، من المتوقع أن يتعافى النمو على مدار العامين القادمين، ليرتفع من ١,١٪ في عام ٢٠١٨ إلى ٢٪ في عام ٢٠١٩ ثم إلى ٢,٥٪ عام ٢٠٢٠)، وذلك على الرغم من انخفاض تقديرات النمو المتوقعة في كلٍ من المكسيك وفنزويلا والأرجنتين حيث يُنتظر أن تتوازن هذه التوقعات المتحفظة بصورة جزئية مع التوقعات الأعلى في عام ٢٠١٩.
- وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، من المتوقع أن يظل النمو ضعيفاً عند مستوى ٢,٤٪ في عام ٢٠١٩، ثم يتعافى إلى حوالي ٣٪ في عام ٢٠٢٠. وهناك عوامل متعددة تؤثر على آفاق الاقتصاد في المنطقة من بينها ضعف نمو الناتج النفطي وتفاقم الأزمات التمويلية في باكستان؛ والعقوبات الأمريكية في إيران؛ والتوترات الجيوسياسية في عِدة اقتصادات أخرى بالمنطقة.
- وفي إفريقيا جنوب الصحراء، من المتوقع أن يتحسن النمو من ٢,٩٪ في عام ٢٠١٨ إلى ٣,٥٪ في عام ٢٠١٩، ثم إلى ٣,٦٪ في عام ٢٠٢٠. وبوجه عام يُتوقع أن يحقق أكثر من ثُلث اقتصادات إفريقيا جنوب الصحراء نمواً يتجاوز ٥٪ في عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠.

- ووفقا لتقديرات صندوق النقد الدولي، من المرجح نمو مجموعة الدول المتقدمة بمعدل ٢,٤٪ عام ٢٠١٨ مقارنة بمعدل ٢,٣٪ عام ٢٠١٧ مع استقراره عند ٢,١٪ في عام ٢٠١٩، وكذلك نمو مجموعة الدول الناشئة والنامية بمعدل ثابت (٤,٧٪) خلال الفترة (٢٠١٧ - ٢٠١٩).
- وفيما يخص منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فقد أوضحت تقاريرها الحديثة توقع حدوث تراجع في نمو كافة الاقتصادات: في الولايات المتحدة من ٢,٩٪ عام ٢٠١٨ إلى ٢,١٪ عام ٢٠٢٠ نتيجة الإصلاحات الضريبية، وكذلك تراجع معدل النمو في منطقة اليورو، من ١,٩٪ عام ٢٠١٨ إلى ١,٨٪ و١,٦٪ في عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠ على التوالي. ومن المتوقع أن يبلغ معدل النمو في اليابان حوالي ١٪ في عام ٢٠١٩ وأن يتراجع معدل النمو في الصين إلى ٦٪ بحلول عام ٢٠٢٠ [جدول رقم (١/١)].

جدول رقم (١/١)

تطور معدلات نمو الاقتصاد العالمي وفقا لتقدير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (٪)	متوسط ٢٠١١ - ٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠١٨ الربع الرابع	٢٠١٩ الربع الرابع	٢٠٢٠ الربع الرابع
العالم	٣,٤	٣,٦	٣,٧	٣,٥	٣,٥	٣,٥	٣,٦	٣,٥
دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	٢,١	٢,٥	٢,٤	٢,١	١,٩	٢,٢	٢,١	١,٩
- الولايات المتحدة	٢,٣	٢,٢	٢,٩	٢,٧	٢,١	٣,١	٢,٤	٢
- منطقة اليورو	١,٢	٢,٥	١,٩	١,٨	١,٦	١,٥	١,٩	١,٤
- اليابان	١,٣	١,٧	٠,٩	١,٠	٠,٧	٠,٦	٠,٦	١,٤
الدول غير الأعضاء بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	٤,٦	٤,٦	٤,٧	٤,٧	٤,٧	٤,٦	٤,٨	٤,٧
الصين	٧,١	٦,٩	٦,٦	٦,٣	٦	٦,٤	٦,١	٦
فجوة الناتج كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الممكن تحقيقه	١,٨-	١,٠-	٠,٦-	٠,٤-	٠,٥-			

المصدر: OECD, *Economic Outlook, ٢٠١٨, Issue ٢*

وعلى أية حال وبصرف النظر عن التباينات في معدلات النمو المتوقعة بين الدول، فإن الاتجاه العام ينبئ بأن معظم الاقتصادات المتقدمة سيتراجع معدل نموها لحين عمل تصحيحات مالية ونقدية ملائمة ولحين استقرار معدلات التجارة والتضخم.

وبوجه عام، تستند الصورة السلبية لنمو الاقتصاد العالمي - والتي عكستها تقارير المؤسسات الدولية - إلى الاعتبارات التالية:

- ارتفاع الحواجز التجارية في الولايات المتحدة والصين بوجه خاص.
- تصاعد اتجاهات التضخم وارتفاع سعر الفائدة الأمر الذي يؤثر سلباً في المحافظ الاستثمارية.

- تغير مسار التدفقات الرأسمالية والتي كانت تتجه سلفاً إلى الأسواق الصاعدة.
- ارتفاع أسعار النفط، والتحسن التدريجي في اقتصادات البلدان المصدرة للطاقة.
- تباطؤ الزيادة العددية للسكان في سن العمل، وانعكاس ذلك على مستويات الإنتاجية.

المخاطر المحتملة على النمو الاقتصادي

ثمة احتمالات متزايدة لتصاعد المخاطر المُهددة للنمو الاقتصادي، منها ما يلي:

أولاً: المخاطر المرتبطة **بعدم استقرارية أسواق المال والسياسة النقدية** مع احتمال إجراء المؤسسات المالية لتعديلات غير متوافقة كرد فعل لحدوث تصويب مُفاجئ في قيم الأصول، أو إعادة تقويم فاعلية السياسات النقدية التوسّعية المطبّقة في الاقتصادات المتقدّمة. فقد يُحدِث إعادة تقويم المراكز المالية لبنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي والبنك المركزي الأوروبي اضطرابات واسعة النطاق في سوق السندات الدولية مع ارتفاع مخاطر العائد وذلك نتيجة زيادة التوقعات بارتفاع معدلات الفائدة، كما أن ارتفاع معدلات التضخم واضطرابات سوق العمل من شأنه التأثير على معدلات الاستثمار وعلى مرئيات السلطات النقدية فيما يتعلق بالسياسات واجبة الاتباع.

وتتجلّى خطورة الأمر مع تنامي الضغوط المالية بسبب تزايد عجز الموازنة العامة في كثيرٍ من الدول مما يضطرها إلى الاقتراض من الأسواق الدولية بتكلفة عالية، وهو ما يرفع بدوره من أسعار السندات الدولية في ظل تزايد عنصر المخاطرة حال عدم إمكانية السداد.

ثانياً: المخاطر المرتبطة **بتزايد حالة عدم التيقن بالسياسات المستقبلية** "*Uncertainty*" حيث أدي انتشار الإجراءات التجارية الحمائية إلى انتشار حالة من عدم التأكد بشأن تكاليف التجارة في المستقبل مما يؤدي إلي تراجع الثقة في الأسواق المالية والتجارية.

ثالثاً: المخاطر **الجيوسياسية** في كوريا وبعض دول الشرق الأوسط إلى جانب تأثير فرض العقوبات علي إيران والتوترات السياسية بين كلٍ من روسيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والتي يمكن أن تُترجم إلى سياسات عدوانية ضارة بالمنافسة العالمية.

رابعاً: المخاطر الناجمة عن **السياسات الحمائية** المُقيّدة للتجارة الدولية، فقد تصاعدت التوترات التجارية مع فرض الولايات المتحدة الأمريكية لتعريفات جمركية على مجموعة من السلع المستوردة من الصين بحوالي ٢٠٠ مليار دولار مما أدي إلى ردود أفعال انتقامية، حيث أعلنت الصين - في المقابل - عن فرض رسوم جمركية على الواردات الأمريكية بقيمة حوالي ١١٠ مليار دولار.

خامساً: المخاطر المرتبطة **بعوامل هيكلية** والناجمة عن توقعات تباطؤ النمو الممكن تحقيقه. ويرجع هذا التخوّف إلى تراخي نمو الإنتاجية والاستثمار في كلٍ من الاقتصادات المتقدّمة والدول النامية والناشئة على حدٍ سواء.

سادساً: المخاطر المرتبطة **بالكوارث الطبيعية** وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية، كالزلازل والأعاصير (مثل إعصار هارفي بالولايات المتحدة) والفيضانات وظروف الجفاف، والتي تؤدي إلى تردي الأوضاع الاقتصادية في مناطق شتى، مثل أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي وجنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء، فضلاً عما تُثيره هذه الكوارث من تداعيّات إنسانية ومالية مُمثلة في حجم الضحايا والمصابين ونفقات إعادة البناء والتعمير وعمليات التهجير.. إلخ.

سابعاً: المخاطر المرتبطة **بتطوّر أسعار النفط**، إذ أنه في حالة عودة أسعار النفط للانخفاض إلى المستويات المتدنّية التي كانت سائدة في الفترة (٢٠١٢ - ٢٠١٦) في ظل عدم التزام الدول الأعضاء بالحصّص الإنتاجية المقرّرة، فسوف ينعكس ذلك سلباً على اقتصاديات الدول المُصدّرة للنفط، ومن ثمّ على أسواق المال والعمل في هذه الدول، وعلى تدفّقات الاستثمار المباشر وحركة التجارة الدولية.

ثامناً: المخاطر المرتبطة **بالدورات الاقتصادية**، وتتجلّى في العودة مرّة أخرى للانكماش في إطار التقلبات الاقتصادية التي تنتاب الدول المتقدّمة، حيث لا يُنتظر استدامة مرحلة الانتعاش مع اقتراب اقتصاديات هذه الدول من حالة التشغيل الكامل والتي عادة ما تقترن بتراخي كفاءة الاستثمار ومعدلات الربحية كمُحفّزات لمزيدٍ من النمو الاقتصادي [*WB, Jan. ٢٠١٨*].

تاسعاً: مخاطر أخرى، مثل **ضَعف الحوكمة الجيدة وانتشار الفساد الإداري** ووهن فاعلية الإشراف والرقابة المالية والضوابط الحاكمة للسيولة والمراكز المالية للبنوك، وكذلك مخاطر **عدم التيقن السياسي** والتي تكون مدعاة للقلق بشأن احتمالات عدم الالتزام ببرامج الإصلاح الهيكلي، خاصة مع قُرب الانتخابات الرئاسية في عديدٍ من الدول (مثل البرازيل وكولومبيا، وإيطاليا والمكسيك)، والتي قد يترتب عليها تبنّي توجّهات سياسية وإصلاحية مُغايرة لما هو مُتبع.

خلاصة القول، توجد شواهد تُفيد انخفاض معدلات النمو الأمر الذي دفع المؤسسات الدولية للمُبادرة بإعادة حساباتها، كما دفع المستثمرين لإعادة التفكير في توجهاتهم الاستثمارية في ظل المخاطر المُحتملة سالفة الذِكر. وكذلك، أبقت المؤسسات على محاذيرها، متوخّية الحيطة والحرص في تصريحاتها مع التوصية بالتفاؤل الحذر للمرحلة القادمة بعد عام ٢٠١٩، وعدم بناء الحسابات على أساس استدامة النمو المرتفع، مؤكدة أن الأوضاع الاقتصادية والمالية لا تزال بعيدة عن النمط الطبيعي الذي كان سائداً عام ٢٠١٠ أو قبل الأزمة المالية العالمية (سبتمبر ٢٠٠٨)، أو بتعبيرٍ آخر، ينبغي توخي الحذر لأنه إذا كانت مخاطر الأزمة المالية قد انحسرت في الوقت الراهن إلا أن بعض مكامِن الخطر مازال قائماً. ومن ثم، يتعين الالتزام بمواصلة السياسات الإصلاحية الهيكلية التي من شأنها تنشيط الاستثمار وتحسين الإنتاجية ومستويات الأجور الحقيقية، وتفعيل دور السياسات النقدية والمالية ليس في مواجهة المخاطر المستقبلية فحسب، بل وفي تحفيز عجلة النمو والإنتاج بما يُحقق هدف النمو الاحتوائي والمُستدام.

تباين معدلات البطالة بين مجموعات الدول المختلفة مع استقرارها

من المتوقع أن يظل معدل البطالة على حاله خلال عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠، وذلك تمشياً مع توقعات صندوق النقد الدولي بنمو اقتصادي عالمي مستقر. ومع ذلك، هناك بعض المخاطر الاقتصادية والمالية والسياسية التي تشير إلى احتمال زيادة معدلات البطالة بحلول عام ٢٠٢٠، حيث تذهب أحدث التوقعات إلى أن أعداد المتعطلين سوف يزداد بما يقرب من ٢ مليون شخص بحلول عام ٢٠٢٠، مع تنامي عرض القوى العاملة [جدول رقم (٢/١)].

جدول رقم (٢/١)

تقديرات معدلات البطالة خلال الفترة (٢٠١٧ – ٢٠٢٠) بحسب مجموعات الدول

(٪)

البيـــان	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
العالم	٥,١	٥,٠	٤,٩	٤,٩
الدول مرتفعة الدخل	٥,٧	٥,٣	٥,١	٥,١
الشريحة العليا من الدول متوسطة الدخل	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠
الشريحة الدنيا من الدول متوسطة الدخل	٤,٠	٤,٠	٤,٠	٤,٠
الدول منخفضة الدخل	٣,٧	٣,٧	٣,٧	٣,٧

المصدر: ILO, World Employment Social Outlook: Trends ٢٠١٩.

ووفقاً لتقديرات منظمة العمل الدولية، سوف يصل معدل البطالة على مستوى العالم إلى ٤,٩٪ بنهاية عام ٢٠١٩. مع تفاوت المعدل بين مجموعات الدول المختلفة، حيث يصل إلى أدنى مستوى في الدول منخفضة الدخل (٣,٧٪) وإلى (٤٪) في البلدان المصنفة ضمن الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل، ثم (٥,١٪) في البلدان مرتفعة الدخل. هذا ويبلغ معدل البطالة أقصى قيمة له في الشريحة العليا من الدول المتوسطة (٦٪) [شكل رقم (٤/١)].

شكل رقم (٤/١)

تطوّر معدلات البطالة على مستوى العالم خلال الفترة (٢٠٠٥ – ٢٠٢٠)

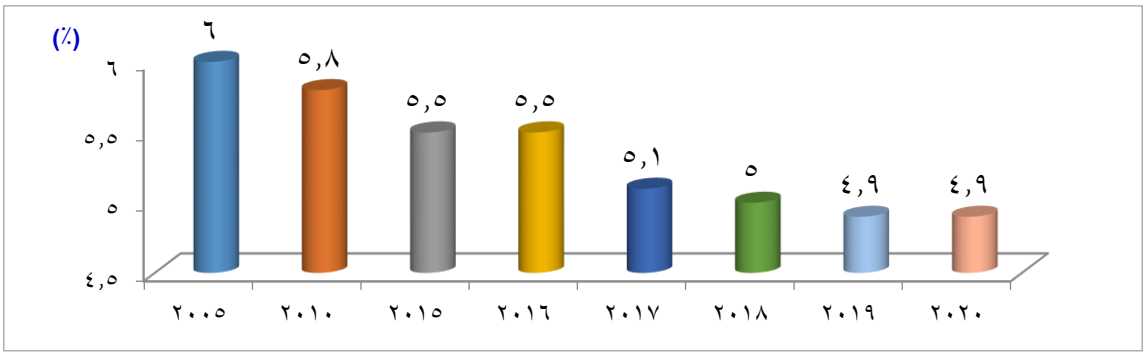

المصدر: ILO, Trends ٢٠١٩.

وبالرغم من توقع استقرار معدلات البطالة الإجمالية عند ٤,٩٪، وحدوث تقارب نسبي في هذه المعدلات بين المجموعات الرئيسية للدول، إلا أنه ينبغي التنويه إلى ست ملاحظات أساسية:

الملاحظة الأولى، تعكس المتوسطات العامة استقرار معدلات البطالة لمجموعات الدول المختلفة، ولكنها تُخفي في حقيقة الأمر وجود تباينات كبيرة في هذه المعدلات على مستوى المناطق الجغرافية وتقسيماتها الفرعية، وكذا على مستوى الدول الفردية (مثل جنوب أفريقيا / البرازيل / الدول العربية غير الخليجية / فرنسا / إيطاليا / تركيا والتي تشهد معدلات بطالة مرتفعة).

ولذا، يقتضي الأمر تدارس أسواق العمل – حالة بحالة "*Case by case*" – لمعرفة ظروف كل دولة والعوامل المُؤثّرة في قدرتها الاستيعابية لعنصر العمل.

الملاحظة الثانية، على الرغم من استقرار معدلات البطالة في مُجملها حيث تتوقع منظمة العمل الدولية زيادة أعداد المتعطلين بما يقرب من مليون شخص عام ٢٠١٩، وتنخفض الزيادة المتوقعة إلى ٧٠٠ ألف شخص في عام ٢٠٢٠، إلا أنه لا يمكن أن نغفل توقعات صندوق النقد الدولي بأن أعداد المتعطلين قد تزيد بما يقرب من ٢ مليون شخص بحلول عام ٢٠٢٠ كما سبق الذكر، وهو ما يُثير مُعضلتين تتعلق أولهما بكيفية توفير الموارد اللازمة لتأمين إعاشة هذه الأعداد من المتعطلين وتدبير سُبُل الحماية الاجتماعية لهم بما يكفُل لهم حياة كريمة ويحول دون تداعيّات البطالة من منظور الاستقرار الأمني والاجتماعي، وثانيهما، تتعلق بكيفية دفع عجلة النمو الاقتصادي بالسرعة الكافية لزيادة الطاقات الإنتاجية للقطاعات المختلفة بما يُمكّنها من استيعاب الزيادات التي تتوالى سنوياً لسوق العمل، وفي الوقت ذاته امتصاص جانب من جموع العاطلين الذين تتراكم أعدادهم سنة تلو الأخرى [شكل رقم (٥/١)].

شكل رقم (٥/١)

تطوّر أعداد المتعطلين على مستوى العالم

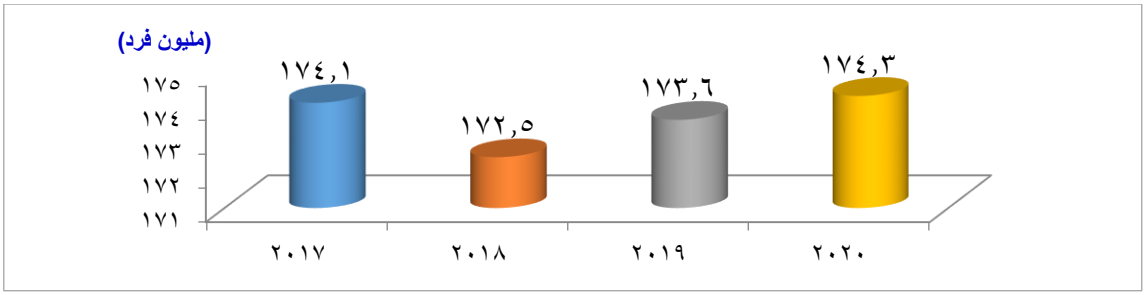

المصدر: *ILO, Trends* ٢٠١٩.

الملاحظة الثالثة، تتعلق بارتفاع معدل البطالة بين الإناث مقارنة بمعدلات البطالة بين الذكور. ويتسع حجم هذه الفجوة في الشريحة الدنيا من الدول متوسطة الدخل والدول منخفضة الدخل. وعلى نقيض ذلك، تختفي هذه الفجوة تقريباً في الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل.

الملاحظة الرابعة، يعتبر معدل البطالة بين الشباب أقل نسبياً في البلدان منخفضة الدخل مقارنة بباقي مجموعات الدول الأخرى، إلا أنه يظل أكبر من معدل البطالة الكلي في جميع البلدان تقريباً.

الملاحظة الخامسة، يعتبر التحدي الحقيقي في الوقت الحاضر هو ظاهرة تزايد أعداد الشباب خارج شبكة التعليم أو التدريب أو التوظيف ***(NEET)***. فعلى مستوى العالم، يُصنّف حوالي ٣٠٪ من الإناث و١٣٪ من الذكور ضمن هذه المجموعة عام(٢٠١٨) متماشياً مع معدلات البطالة المستقرة عالمياً وفرص العمل المتوفرة للشباب والتي تتميز بالاستقرار أيضاً.

الملاحظة السادسة، أن تطوّر معدلات البطالة - كمؤشّر لمستوى أداء سوق العمل - إنما يعكس جانباً واحداً فقط من كفاءة السوق، يتعلق بمدى تطابق جانبي الطلب والعرض والفجوة القائمة بينهما، غير أن التحليل المُتعمّق والمتكامل للسوق ينبغي أن يتطرّق للخصائص الهيكلية لسوق العمل ذاته من حيث التركيب العمري والنوعي والمستوى الاقتصادي (الدخل) للملتحقين بسوق العمل، ومن حيث الهيكل المؤسسي والقطاعي للسوق، باعتبارها عوامل أساسية تعكس ظروف العمل ومدى توفّر العمل اللائق والدخل المناسب للعاملين.

وبناء على ما تقدم، فإنه ينبغي لتحقيق التنمية المستدامة - وفقاً لمنظمة العمل الدولية ٢٠١٩ - تبني هدفين رئيسين هما: "تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق لجميع الذكور والإناث، بمن فيهم الشباب والأفراد ذوي القدرات الخاصة، وبما يكفل لهم أجراً متساوياً عن الأعمال ذات القيمة المتساوية، والهدف الثاني هو تخفيض نسبة الشباب خارج شبكة التعليم أو التدريب أو التوظف (*NEET*)، مع بداية العام المستهدف (٢٠٢٠).

ولذلك، يتعيّن على مُتخذي القرار تبنّي معدل النمو الاقتصادي الذي يكفُل:

- **اتساع الطاقة الاستيعابية للأنشطة الاقتصادية بما يسمح بامتصاص الزيادات المتتالية في عرض القوى العاملة، فضلاً عن الأعداد المتراكمة من المتعطلين.**
- **تحسين نوعية العمل، أي تحسين ظروف وجودة العمل.**
- **التوزيع العادل لمكاسب النمو.**

ولضمان فاعلية النمو الاقتصادي المرتفع في تحقيق المُستهدفات سالفة الذكر، ينبغي أن تكون الجهود الإنمائية موجّهة في الأساس لتحقيق هدف "التشغيل" "*Employment Targeting Strategy*"، وهو ما يتطلب بدوره ما يلي:

- **التركيز على القطاعات الرائدة كمُحرّكات للنمو، لما لها من قوة دافعة للاقتصاد من خلال علاقاتها التشابكية مع القطاعات الأخرى.**

- تبنّي استراتيجية النمو الاحتوائي والمُستدام حتى يعُم النفع على كافة فئات المجتمع، دون استبعاد الفئات الفقيرة أو أصحاب الدخول المنخفضة، ودون التمييز بحسب النوع أو العمر أو المناطق الجغرافية.
- اختيار أنماط التنمية المُعتمدة على الأنشطة كثيفة العمل، وتكثُر بها المنشآت الصغيرة ومتناهية الصِغَر لإفساح المجال لزيادة الطاقات التشغيلية للاقتصاد القومي.
- تنمية المهارات البشرية - من خلال التعليم والتعلّم والتدريب - للوفاء بمتطلّبات سوق العمل من الخبرات والتخصّصات المختلفة، كماً وكيفاً.

وعلى الجانب الآخر، سوف يُسهم هذا التوجّه "التشغيلي" بدوره في تسريع دوران عجلة النمو الاقتصادي على النحو الذي يُحقّق الاتساق المنشود بين هدف التنمية من ناحية، وهدف التشغيل والعمل اللائق، من ناحيةٍ أخرى.

تراجع تدفقات التجارة الدولية

تُفيد تقديرات المؤسسات الدولية اتجاه معدلات نمو التجارة العالمية للانخفاض بدرجة ملحوظة في الفترة (٢٠١٨-٢٠١٩) مقارنة بالوضع عام ٢٠١٧، وبمعدلات النمو الاقتصادي العالمي المُناظرة لذات الفترة، حيث وصل معدل نمو التجارة العالمية في السلع والخدمات ٥,٢٪ عام ٢٠١٧ ثم انخفض إلى ٤,٢٪ في ٢٠١٨. ومن المتوقع أن يتراجع إلى ٤ ٪ في عام ٢٠١٩وفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي [جدول رقم (٣/١)].

جدول رقم (٣/١)

تقديرات معدلات نمو التجارة العالمية بحسب المؤسسات الدولية

(٪)

البيـــان	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	-	٢,٦	٥,٢	٣,٩	٣,٧	٣,٧
البنك الدولي	٢,٧	٢,٨	٤,٨	٤,٣	٤,٢	٤
صندوق النقد الدولي	-	٢,٢	٥,٢	٤,٢	٤	-

Sources: OECD, Economic Outlook, ٢٠١٨, issue ٢, WB, Global Economic Prospects, June. ٢٠١٨, IMF, World Economic Outlook, Oct. ٢٠١٨.

التأثير على معدلات التضخم وأسعار السلع الأولية

اتسمت أسعار النفط الخام بالتقلب منذ شهر أغسطس عام ٢٠١٨، انعكاساً لتأثير جانب العرض، بما في ذلك السياسة الأمريكية تجاه صادرات النفط الإيرانية، ثم المخاوف التي ظهرت مؤخراً من تراجع

الطلب العالمي. ففي مطلع يناير ٢٠١٩، بلغت أسعار النفط الخام حوالي ٥٥ دولاراً للبرميل وتوقعت الأسواق بقاء الأسعار حول هذا المستوى بوجه عام على مدار الأعوام الأربعة أو الخمسة القادمة. وسجلت أسعار المعادن والسلع الزراعية بعض الانخفاض منذ شهر أغسطس ٢٠١٨، وهو ما يرجع في جانب منه إلى انخفاض الطلب من الصين [جدول رقم (٤/١)].

جدول رقم (٤/١)
أسعار البترول الخام عالمياً (٢٠١٨ - ٢٠٢٠)

البيـان	٢٠١٨				٢٠١٩				٢٠٢٠			
	الربع				الربع				الربع			
	الأول	الثاني	الثالث	الرابع	الأول	الثاني	الثالث	الرابع	الأول	الثاني	الثالث	الرابع
أسعار البترول الخام (برميل/ دولار)	٦٢,٩	٦٨,٠٧	٦٩,٦٩	٥٩,٥٩	٥٣,٧٥	٥٥,٣١	٥٧,٣٤	٥٨	٥٨	٥٨	٥٨	٥٨

Source: EIA: US Energy Information Administration

وفيما يخص **معدل التضخم**، فقد ظلت أسعار المستهلكين تحت السيطرة بوجه عام في الشهور الأولى من عام ٢٠١٩ في الاقتصادات المتقدمة، مع بعض الارتفاع في الولايات المتحدة. أما في اقتصادات الأسواق الصاعدة، فالمُلاحظ بدء تراجع الضغوط التضخمية مع هبوط أسعار النفط [جدول رقم (٥/١)].

جدول رقم (٥/١)
متوسط معدلات التضخم (٢٠١٧ - ٢٠٢٠) (٪)

البيـــان	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
متوسط معدل التضخم في الاقتصادات المتقدمة	١,٦	١,٨	١,٨	٢,٠
متوسط معدل التضخم في الاقتصادات الناشئة والدول النامية	٣,٣	٣,٦	٣,٧	٣,٠

Source: IMF, World Economic Outlook, Oct. ٢٠١٨

الأسواق المالية وأسعار الفائدة

تشهد الأسواق المالية في الاقتصادات المتقدمة ارتباكاً، في ظل تخفيض تقييمات حقوق الملكية مع تراجع درجة التفاؤل بشأن الإيرادات المتوقعة وسط التوترات التجارية المتصاعدة وتوقعات تباطؤ النمو العالمي. وأدت المخاوف المتعلقة بإغلاق الحكومة الفيدرالية في الولايات المتحدة إلى زيادة التأثير السلبي على المناخ السائد في القطاع المالي قرب نهاية العام. ويبدو أن البنوك المركزية الكبرى تتبنى منهجاً أكثر تحفظاً حيث قام بنك الاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة برفع النطاق المستهدف لسعر الفائدة على القروض الفيدرالية إلى ٢,٢٥-٢,٥٠٪ في ديسمبر٢٠١٨، وأشار إلى السير بوتيرة أكثر تدرّجاً في رفع أسعار الفائدة خلال عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠. أما البنك المركزي الأوروبي، فقد أكد أن السياسة النقدية

ستظل تيسيرية إلى حد كبير، دون رفع أسعار الفائدة الأساسية حتى منتصف ٢٠١٩ على الأقل. وساهمت سياسة تجنب المخاطر في هبوط عائدات السندات السيادية – ولا سيما سندات الخزانة الأمريكية، والسندات الألمانية، وسندات الخزانة البريطانية.

ومع تصاعد التوترات التجارية وزيادة تجنب المخاطر وتزايد المخاوف من الآثار التضخمية لزيادات أسعار النفط، لجأت البنوك المركزية في كثير من الاقتصادات الناشئة (شيلي وإندونيسيا والمكسيك والفلبين وروسيا وجنوب أفريقيا وتايلند) إلى رفع أسعار الفائدة الأساسية. وعلى نقيض ذلك، احتفظ البنك المركزي في كل من الصين والهند بأسعار الفائدة الأساسية دون تغيير واتخذ إجراءات لتيسير التمويل المحلي (عن طريق تخفيض متطلبات الاحتياطي الإلزامي للبنوك وتوفير السيولة للشركات المالية غير المصرفية، على الترتيب). ومنذ بداية يناير ٢٠١٩، ومع بعض الاستثناءات البارزة (كالمكسيك وباكستان)، تواجه حكومات الأسواق الصاعدة انخفاضاً في عائدات السندات طويلة الأجل بالعملة المحلية مقارنة بما كانت عليه في شهري أغسطس وسبتمبر من العام السابق.

- **التدفقات الرأسمالية وأسعار الصرف**

مع تزايد مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية، تعرضت اقتصادات الأسواق الصاعدة لخروج تدفقات رأسمالية صافية منها في الربع الثالث من عام ٢٠١٨. ومع بداية يناير عام ٢٠١٩، تراجع اليورو بنسبة ٢٪ تقريباً في ظل تباطؤ النمو والمخاوف المتعلقة بالأوضاع المالية في إيطاليا، وانخفض الجنيه الإسترليني بنحو ٢٪ مع ارتفاع عدم التأكد المحيط بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. وفي المقابل، ارتفع سعر الين الياباني بنسبة ٣٪ تقريباً نظراً لزيادة تجنب المخاطر. وتعافت العملات في عِدّة أسواق صاعدة – منها الليرة التركية والبيزو الأرجنتيني والريال البرازيلي والراند الجنوب أفريقي والروبية الهندية والروبية الإندونيسية – مقارنة بقيمتها في الفترة (أغسطس-سبتمبر ٢٠١٨)، وظل سعر صرف الدولار الأمريكي دون تغيير يُذكر.

وعلى مستوى الاقتصادات الناشئة، من المتوقع تحوّل صافي التدفقات الرأسمالية من قيمة موجبة عام ٢٠١٧ إلى قيمة سالبة في العامين التاليين [جدول رقم (٦/١)].

جدول رقم (٦/١)
التدفقات الرأسمالية للاقتصادات الناشئة (٢٠١٧ - ٢٠١٩)

مليار دولار

البيـــان	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩ (متوقع)
صافي التدفقات الرأسمالية	١٥٩	٧٦-	٦٧-

Source: *IFF, the Institute of International Finance, Oct.* ٢٠١٨

المخاطر المستقبلية المحيطة بآفاق الاقتصاد العالمي

تتمثل أهم المخاطر المحيطة بآفاق الاقتصاد العالمي في النتائج المترتبة على المفاوضات التجارية والاتجاه الذي ستنتهي إليه الأوضاع المالية في الشهور القادمة. فإذا تمكنت البلدان من تسوية خلافاتها ورفع الحواجز المشوهة للتجارة، فمن الممكن أن يرتفع معدل النمو إلى مستوى أعلى من تنبؤات السيناريو الأساسي.

والواقع أن ثمة بعض خطوات إيجابية تم اتخاذها من شأنها التخفيف من حِدّة آثار التوترات الاقتصادية العالمية منها ما يلي:

- توقيع اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك (USMCA) لتحل محل اتفاقية "نافتا" للتجارة الحرة.
- مهلة التسعين يوماً التي أعلنتها الولايات المتحدة والصين قبل تطبيق قرار زيادة الرسوم الجمركية.
- الإعلان عن تخفيض الرسوم الجمركية الصينية على واردات السيارات الأمريكية.

ومع ذلك، لا تزال النتائج النهائية تخضع لعملية تفاوض قد تكون صعبة في حالة النزاع الأمريكي-الصيني وإجراءات الموافقة المحلية على الاتفاقية. ومن ثم، فلا يزال الخطر قائماً ويهدد التجارة والاستثمار والنمو على مستوى العالم من جراء عدم التيقن بشأن السياسات المستقبلية. وإذا فشلت تسوية الخلافات وأسفر ذلك عن زيادة الحواجز الجمركية، فمن الممكن أن تزداد تكاليف السلع الوسيطة والرأسمالية المستوردة وأن ترتفع أسعار السلع النهائية التي يتحملها المستهلكون. وبخلاف هذه الآثار المباشرة، فإن ارتفاع درجة عدم التأكد بشأن السياسات التجارية والمخاوف المتعلقة بالتصعيد والإجراءات العدوانية أو الانتقامية سوف يتمخض عنه تراخي الاستثمارات ووقوع اضطرابات في سلاسل التوريد.

وبناءً على التطورات الأخيرة التي أشرنا إليها آنفاً، تتمثل الأولويات المشتركة على صعيد السياسات في ضرورة مسارعة البلدان لتسوية الخلافات التجارية، بدلاً من زيادة الحواجز الضارة وزعزعة الاستقرار في اقتصاد عالمي متباطئ بالفعل.

ومن الأمور الضرورية أيضاً اتخاذ تدابير حاسمة لزيادة نمو الناتج الممكن وتعزيز طابعه الاحتوائي وتقوية هوامش الأمان في القطاع المالي في بيئة تتسم بارتفاع أعباء الديون وتفاقم الأوضاع المالية.

خلاصة العرض السابق للتطوّرات الاقتصادية الدولية أن الاقتصاد العالمي سوف يشهد قدراً من التباطؤ في النمو خلال عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠، ويرجع ذلك إلى:

- زيادات التعريفة الجمركية التي طبقتها كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين.
- تراجع معدلات نمو التجارة والتصنيع على الصعيد العالمي.
- تقلب أسعار النفط عالمياً وانخفاض أسعار السلع الأساسية.
- ارتفاع مستويات الدين العام والخاص عالمياً.
- احتمال انسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي.
- تباطؤ الاقتصاد الصيني بدرجة أكبر من المتوقع سلفاً.
- توقع استمرار اضطراب أسواق العمل رغم الإبقاء على معدلات البطالة عند المستويات المنخفضة.
- عدم التيقن بحجم تدفّقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتوجهاتها المستقبلية رغم احتفاظ الدول الآسيوية الناشئة بمكان الصدارة كمراكز جاذبة للاستثمار الأجنبي.
- تصاعد الاتجاهات التضخمية في معظم البلدان.
- اضطراب الأسواق المالية وتزايد مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية، وخاصة في الأسواق الناشئة.
- التزايد المطرد في الانعكاسات السلبية لأسعار الفائدة في ظل تفاقم أعباء الدين العام في غالبية الدول وهشاشة قيم الأصول الرأسمالية.
- الاتجاه نحو فرض مزيدٍ من القيود على المعاملات الاقتصادية الدولية، مما ينعكس سلباً على معدلات النمو والتشغيل.

وتُفيد هذه التطورات في مجملها الحاجة الماسة لتسوية النزاعات والخلافات التجارية، وتصويب الأوضاع المالية ومواصلة برامج الإصلاحات الهيكلية، مع التركيز على فاعليات النمو الاحتوائي في المدى المتوسط.

٢/١ الآفاق المستقبلية لنمو الاقتصاد المصري

على الرغم من تراجع أداء الاقتصاد العالمي، إلا أن التوقعات تشير إلى أن دول الشرق الأوسط وإفريقيا ستكون أقل تضرّراً قياساً بالدول الأخرى كما أشرنا سلفاً. وفي هذا السياق، أكدت تقارير صندوق النقد الدولي استمرارية الأداء الجيد للاقتصاد المصري على الرغم من التغيرات السياسية والاقتصادية التي يشهدها الاقتصاد العالمي في الوقت الحالي. وأبقى الصندوق على توقعاته السابقة لمعدلات نمو الاقتصاد المصري (رغم تخفيضه لتوقعات نمو كلٍ من الولايات المتحدة والصين ومنطقة اليورو بسبب التوترات سالفة الذكر)، ثم عاد في التقارير الأخيرة إلى رفع توقعاته الخاصة بنمو الاقتصاد المصري.

ولقد توقع صندوق النقد الدولي أن ينمو الاقتصاد المصري بمعدل ٥,٥٪ في عام ٢٠١٩ مع انخفاض معدلات البطالة إلى ٩,٩٪ وهبوط معدلات التضخم إلى ١٤٪ وتحسن ميزان المعاملات الجارية لتنخفض نسبة العجز المتوقعة إلى ٢,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي في ذات العام، وذلك على الرغم من أزمة الأسواق الناشئة التي عصفت بالعديد من الدول، مثل تركيا والأرجنتين والبرازيل وفنزويلا، والتي أدت إلى ارتفاع أسعار الفائدة بشكل غير مسبوق، وبشكل خاص على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وعلى تكلفة الاقتراض من الأسواق الدولية.

وحقيقة الأمر، أنه يمكن للاقتصاد المصري الاستفادة من التطورات العالمية سالفة الذكر من خلال المحاور التالية:

- زيادة تدفقات التجارة الدولية إلى مصر، حيث يتوقع أن تؤدي زيادات التعريفة الجمركية التي طبقتها الولايات المتحدة على وارداتها إلى استفادة الدول العربية ومن بينها مصر كدول مستوردة في المدى القصير، حيث يدفع انكماش الواردات الأمريكية من الصلب لتحويل جانب من الصادرات الصينية والأوروبية والروسية والكورية التي كانت تذهب إلى هذه السوق إلى الأسواق الأخرى، والتنافس بدرجة كبيرة فيما بينها، مما يُعني تراجع الأسعار العالمية.
- سوف يحفز تراجع معدلات التجارة الدولية لتعزيز استراتيجيات التوطين الصناعي والعمل على تحسين كفاءة الأصول المنتجة واستغلال الموارد المُعطلة.
- من المتوقع أن يولد تراجع أسعار النفط العالمية خفض المخصصات المتعلقة بدعم الطاقة في الموازنة العامة للدولة، وإن كان الأمر لا يخلو من مخاطر تراجع تحويلات المصريين العاملين بالخارج، وتراخي تدفق استثمارات الدول النفطية في السوق المصري.
- من المتوقع – مع اتجاه الأسعار العالمية لعديدٍ من السلع الزراعية للانخفاض في المدى المتوسط واستمرار الاتجاه النزولي حتى عام ٢٠٣٠ – أن تتراجع قيمة فاتورة الاستيراد من بعض السلع الهامة، مثل زيوت الطعام واللحوم والدواجن والسكر، كما أن توقعات ارتفاع أسعار بعض

السلع التي يجري استيرادها حالياً بكميات كبيرة، وعلى رأسها القمح، من شأنها الحث على إعادة النظر في السياسة الزراعية وفي التراكيب المحصولية بُغية تحسين نسب الاكتفاء الذاتي منها.

- رغم اتجاه أسعار الفائدة في الأسواق العالمية للارتفاع إلا أنها مازالت منخفضة نسبياً قياساً بالعائد على الإيداعات المصرية والاستثمارات في أذون الخزانة والسندات الحكومية، الأمر الذي يُحفّز هذه التوظيفات الرأسمالية الأخيرة، وما تتمخّض عنه من تزايد احتياطيّات مصر من النقد الأجنبي. وحتى ارتفاع تكلفة الاقتراض من الخارج، يُمكن تفادي آثاره السلبية من خلال الاستمرار في ترشيد الدين الخارجي وزيادة مُكوّن المنح من القروض الأجنبية، وإعادة هيكلة الدين بمد آجال الديون قصيرة الأجل، فضلاً عن مواصلة برنامج الإصلاح المالي لتصحيح اختلال الموازنة العامة للدولة.

خلاصة ما تقدّم:

تتوقع المنظمات العالمية نجاح الاقتصاد المصري في تحقيق معدلات نمو مرتفعة على الرغم من التوقعات بتراجع أداء الاقتصاد العالمي، الأمر الذي يؤكد تعافي الاقتصاد المصري وقدرته على مواجهه التوترات الدولية والإقليمية، بل والقدرة على الاستفادة من الفرص التي تتيحها لتحقيق التنمية المستهدفة في ظل توافر المقوّمات الأساسية وعزم الدولة على المضي قدمًا في تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي وتكثيف الاستثمار في مختلف المجالات، وعلى رأسها الاستثمار في رأس المال البشري كركيزة أساسية للنمو الاقتصادي المستدام.

القسم الثاني

الإطار العام لخطة التنمية المستدامة "عام ٢٠٢٠/١٩"

تمهيد

تعكس خطة عام ٢٠٢٠/١٩ ذات الأُطُر الفكرية والمرتكزات الواردة تفصيلاً بالإطار العام لخطة التنمية المستدامة متوسطة المدي (٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢٢/٢١)، فهي تُمثل العام الثاني من هذه الخطة، ومن الطبيعي أن تأتي متسقة مع مرتكزاتها الأساسية والرؤية التنموية الشاملة التي تنبثق منها، فضلاً عن اعتمادها علي ذات الركائز الأربع للخطة متوسطة المدي، متمثلة في الالتزام بالوفاء بالاستحقاقات الدستورية، وبتكليفات القيادة السياسية، وبالبرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، وبرنامج عمل الحكومة خلال أعوام الخطة.

وبناءً علي ذلك، سوف يُكتفي – في هذا القسم من محتوي الخطة - بعرض المعالم الأساسية للتوجّهات الاستراتيجية لخطة عام ٢٠٢٠/١٩، أخذاً في الاعتبار المستجدات الدولية والإقليمية الوارد ذكرها في القسم الأول، وانعكاساتها علي التحديات القائمة ذات الأولوية والتي يتعين إيلاء أهمية خاصة لمواجهتها، ثم الإشارة – بصورة موجزة – إلي أهم المستهدفات الكلية لخطة عام ٢٠٢٠/١٩.

١/٢ التوجّهات الاستراتيجية لخطة عام ٢٠٢٠/١٩

تستند خطة التنمية لعام ٢٠٢٠/١٩ علي توجّهات استراتيجية تعكس الإطار الفكري العام للخطة، واتجاهات التحرّك نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وتتمثّل أهم هذه التوجّهات الاستراتيجية في الآتي:

- أن الغاية الأساسية من الجهود الإنمائية هي تحسين مستوي معيشة المواطن الذي صمد وتحمل كافة الأعباء في صبر وثبات، بما يؤدي إلي ارتقاء جودة الحياة، وهو ما يتطلب ضبط النمو السكاني والنهوض بمستويات التشغيل ومكافحة التضخم وتوفير الرعاية الاجتماعية الشاملة، لتمكين كافة المواطنين من جني ثمار النمو الاقتصادي السريع.
- يقتضي بناء الشخصية المصرية الحفاظ علي الهوية الوطنية ، والتطوير الجذري لنظم التعليم وتأصيل المنهج العلمي في التفكير وتنمية المواهب وتشجيع الابتكار وترسيخ القيم الثقافية والروحية.
- يتطلب استهداف التنمية المستدامة مراعاة التكامل بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية، وهي ما تُعرف بالأبعاد الثلاثية لخطة التنمية، وذلك في إطار تنسيقي يُراعي التوازن فيما بينها لتحقيق ما يلي:
  - نمو اقتصادي مرتفع ومستقر (النمو الاقتصادي المُستدام).
  - فرص متكافئة للجميع (النمو الاحتوائي).

- الانتشار العمراني وصون الموارد الطبيعية (النمو المكاني المتكافئ والحفاظ علي التوازن بين صالح الأجيال الحاضرة والأجيال القادمة).

- تأتي التنمية البشرية في مقدمة الأولويات والتي تتطلب سرعة استكمال وتفعيل الإصلاحات الحالية لمنظومتي التعليم والصحة.
- ضرورة الانطلاق بالتنمية الاقتصادية بالشكل الذي يكفل إحداث نقلة نوعية تحقق المردود الإيجابي المُستهدف للمواطن المصري، وهو ما يتطلب تسريع عجلة الاستثمار والتصنيع والتصدير باعتبارها مُحركات دافعة للنمو الاقتصادي المُستدام.
- يتطلب الحفاظ علي مُكتسبات المرحلة السابقة جهداً استثنائياً في حماية الأمن القومي بمفهومه الشامل.
- أن تطوير الأداء الحكومي وتعزيز قيم المساءلة والشفافية من الضمانات الأساسية للتنفيذ الفاعل لأولويات التنمية.
- يتطلب تعزيز المكانة الدولية علي خريطة العلاقات السياسية والاقتصادية ما يلي:

- استعادة مصر لدورها الريادي في القارة الإفريقية، وتدعيم علاقات التكامل الإقليمي بين دول القارة في ظل رئاسة مصر للاتحاد الإفريقي.
- توكيد فاعلية مصر في جهود رأب الصدع وتوحيد الصف العربي.
- إقامة علاقات متوازنة تحكمها المصالح المشتركة مع القوي الاقتصادية الكبرى، والانفتاح علي الاقتصادات الناشئة عامة، وعلي الدول الآسيوية الواعدة علي نحو خاص.

٢/٢ التحديات القائمة وأولويات المواجهة

حقق الاقتصاد المصري إنجازات ملموسة في الأعوام الأربعة ، فقد استرد عافيته، وصار الطريق ممهّداً للانطلاق في رحاب التنمية، فمعدلات النمو الاقتصادي عادت لمسارها الطبيعي وتخطت حاجز الـ ٥٪، وتراجعت مُعدلات البطالة إلى أقل من ٩٪، وانخفض معدل التضخم إلى حوالي ١٣,٨٪ في مارس ٢٠١٩، وتحوّل العجز الأولي بالموازنة العامة إلى فائض للمرة الأولى منذ أكثر من عشر سنوات، وانخفض العجز الكلي بالموازنة إلي ٨,٤٪ وفقاً لتقديرات عام ٢٠١٩/١٨.

أما علي المستوي القطاعي، فقد عاودت السياحة انطلاقها من جديد، وكذلك ساهمت اكتشافات حقول الغاز والبترول في تسريع نمو قطاع الاستخراجات، أضِف إلى ذلك تنامي قطاع الإنشاءات في ظل النهضة العمرانية الحالية، والطفرة غير المسبوقة في أعمال البنية الأساسية، فضلاً عن الدور

التنموي الريادي الذي تلعبه منطقة قناة السويس بعد توسعات القناة وبدء تنفيذ مخططاتها الإنمائية.

ورغم ما تحقق من إنجازات، إلا أنه مازالت هناك تحديات جِسام تواجه الاقتصاد المصري يتعين التصدي لها حتي تستمر انطلاقة الاقتصاد الوطني في رحاب التنمية الشاملة، منها:

❖ **تحديات اقتصادية**

- اختلال الميزان التجاري والموازنة العامة للدولة وتزايد أعباء الدين العام.
- انخفاض معدلات الادخار والاستثمار اللازمة لبلوغ مستويات مرتفعة من النمو الاقتصادي والتشغيل.
- قضايا الأمن المائي والغذائي.
- الحاجة إلي دعم الميزة التنافسية الدولية لمصر في الأسواق الخارجية، ومواجهة التحديات التي تُفرضها الممارسات الدولية الحالية المُقيدة للتجارة ولتدفقات الاستثمار.
- انتشار القطاع غير الرسمي وضرورة دمجه لمنظومة القطاع المنظم.

❖ **تحديات اجتماعية**

- النمو السكاني السريع والذي بلغ معدله ٢,٥٦٪ عام ٢٠١٧.
- وجود ٣,١ مليون عامل في حالة تعطل صريح في ظل معدل بطالة متوقع أن يبلُغ حوالي ١٠٪ من جملة القوي العاملة عام ٢٠١٩/١٨.
- ارتفاع معدل التضخم إلي نحو ١٣,٨٪ (مارس ٢٠١٩) رغم الجهود التي بُذلت لاحتوائه في الفترة السابقة.
- ارتفاع معدلات الأمية إلي نحو ٢٥,٨٪ (١٠ سنوات فأكثر) وفقاً لتعداد ٢٠١٧.
- تنامي معدل الفقر (٣٢,٥٪ من السكان تحت خط الفقر عام ٢٠١٨/١٧).
- اتساع التفاوتات الدخلية بين فئات المجتمع وبين المحافظات، وخاصة في الوجه القبلي.
- الحاجة إلي تحسين خدمات الرعاية الصحية والاجتماعية، والارتقاء بمستويات الجودة.

❖ **تحديات عمرانية وبيئية**

- التركز السكاني في ٧٪ فقط من المساحة الكلية.
- الزحف العمراني وتآكل الأراضي الزراعية.
- التدهور البيئي وانتشار المناطق العشوائية.

ولا شك أن التحديات سالفة الذكر تتطلب تضافر الجهود لمواجهتها ودرء مخاطرها حتي يتسنى المُضي قدماً وبخطي متسارعة نحو تحقيق طموحات المواطن المصري في مستقبل واعد وغدٍ أفضل.

٣/٢ المستهدفات الكلية لخطة عام ٢٠٢٠/١٩

في إطار المنظور المتكامل للأبعاد الثلاثية لخطة التنمية سابق الإشارة إليها، تهدف خطة التنمية إلي التوفيق بين استراتيجية النمو الاقتصادي السريع واستراتيجية استهداف التشغيل، حيث تتبلور الغاية الأساسية للخطة حول تحسين مستوي دخول المواطنين من خلال زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مع السعي في الوقت ذاته لتوسيع الطاقة الاستيعابية للقطاعات الاقتصادية، وبصفة خاصة المنشآت المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر لتوليد أكبر قدر ممكن من فرص العمل لاستئصال شأفة البطالة.

وكذلك لمراعاةً البعد الاجتماعي، تنشد الخطة الارتقاء بمستوي معيشة المواطنين وبجودة الحياة وإتاحة فرص متكافئة للجميع مع توفير الحماية والرعاية الاجتماعية للفئات ذات الدخل المنخفض بما يسمح بالحد من الفجوات القائمة في مستويات الدخول.

وعلي ذات الدرجة من الأهمية، تولي الخطة اهتماماً بالبعد العمراني والبيئي، حيث تستهدف مواصلة نشر العمران والتخفيف من التركز السكاني في الدلتا والشريط الضيق لوادي النيل، وكذا تقليل الفجوات التنموية بين مُختلف المحافظات، مع مداومة العمل علي صون الموارد الطبيعية والموروث الحضاري والحفاظ علي النظم الإيكولوجية لمنع التدهور البيئي.

وتأسيساً علي ما سبق، يمكن بلورة المستهدفات الكلية لخطة عام ٢٠٢٠/١٩ علي النحو التالي:

- تحقيق نمو مرتفع للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ليصل معدله إلي ٦٪ في عام ٢٠٢٠/١٩ مقابل معدل متوقع ٥,٦٪ لعام ٢٠١٩/١٨.
- زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمعدل يناهز ٣,٧٪ في عام ٢٠٢٠/١٩.
- تنمية الطاقة الاستيعابية لسوق العمل لتوفير نحو ٨٠٠ – ٨٥٠ ألف فرصة عمل سنوياً وبما يسمح بخفض معدلات البطالة إلى نحو ٩,٥٪ في عام الخطة.
- رفع معدل الادخار إلى نحو ١٦,٢٪ عام ٢٠٢٠/١٩ مقابل ١٤,٥٪ عام ٢٠١٩/١٨، وزيادة معدل الاستثمار من نحو ١٧,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٩/١٨ إلى نحو ١٨,٦٪ في عام ٢٠٢٠/١٩.
- زيادة صافي الاستثمار الأجنبي المباشر المتوقع عام ٢٠١٩/١٨ وقدره ٩,٢ مليار دولار إلى نحو ١٠ مليار دولار في العام الثاني من الخطة ٢٠٢٠/١٩.
- تنمية الصادرات السلعية غير البترولية بمتوسط معدل نمو سنوي يربو علي ١١٪ لترتفع قيمتها إلى ٢٣ مليار دولار عام ٢٠٢٠/١٩، وترشيد عمليات الاستيراد لتقليص الواردات السلعية تدريجياً لتُصبح في حدود ٦٩ مليار دولار في ذات العام بنسبة نمو ٣٪.
- تخفيض نسبة العجز التجاري للناتج المحلي الإجمالي بصورة مُطردة من ١٢,٤٪ (متوقع في عام ٢٠١٩/١٨) إلى ١١,٣٪ في العام الثاني من الخطة، ليصبح العجز في حدود ٣٨ مليار دولار.

- تنمية الاحتياطيّات الدولية من النقد الأجنبي من ٤٤,١ مليار دولار في نهاية شهر مارس ٢٠١٩ لتتجاوز ٤٥ مليار دولار في نهاية عام ٢٠٢٠/١٩، ولتغطي الواردات لفترة ٨,٥ شهراً.
- تخفيض نسبة العجز الكلي في الموازنة العامة للدولة من ٨,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٩/١٨ إلى ٧,٢٪ عام ٢٠٢٠/١٩، مع خفض نسبة الدين العام للناتج المحلي إلي ٨٩٪ مقابل ٩٢٪ (متوقع عام ٢٠١٩/١٨).
- زيادة تحويلات العاملين بالخارج من ٢٥,٥ مليار دولار في نهاية عام ٢٠١٩/١٨ إلي نحو ٢٩ مليار دولار في نهاية عام ٢٠٢٠/١٩.

وفي مجال التنمية الاجتماعية

- خفض معدل النمو السكاني من ٢,٥٦٪ عام ٢٠١٧ إلى ٢,٣٪ عام ٢٠٢٠/١٩.
- خفض نسبة الأمية من نحو ٢٥,٨٪ (تعداد ٢٠١٧) إلى نحو ٢٤,٥٪ في نهاية عام ٢٠٢٠/١٩.
- تحقيق استقرار الأسعار بحيث ينخفض معدل التضخم العام من ١٣,٨٪ في مارس ٢٠١٩ إلى نحو ١٢٪ في عام ٢٠٢٠/١٩.
- خفض نسبة السكان تحت خط الفقر من ٣٢,٥٪ عام ٢٠١٨/١٧ إلى ٢٨٪ في عام ٢٠٢٠/١٩.
- الحد من التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية بين مختلف أقاليم الجمهورية، بحيث لا تتعدى الفجوة في معدلات الفقر (٢٠) نقطة مئوية فيما بين المحافظات.
- زيادة مشاركة الإناث والشباب في قوة العمل لتضييق الفجوة النوعية والعمرية في معدلات البطالة.

وفي مجال التنمية العمرانية والتحسين البيئي

- زيادة مساحة المعمور المصري لترتفع نسبة المساحة المأهولة من ٧٪ إلى ١٠٪ عام ٢٠٢٠/١٩.
- تخصيص ما لا يقل عن ثُلُث الاستثمارات العامة للتنمية والتطوير العمراني لمحافظات الصعيد والمحافظات الحدودية.
- التوسّع في إقامة المدن والتجمّعات العمرانية الجديدة لاستيعاب ما يقرُب من ١٠ مليون نسمة.
- مواصلة ترشيد استخدامات الطاقة ومواصلة جهود التطوير البيئي ومعالجة الملوّثات وخفض نسبة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون إلى المستويات العالمية.
- التوسّع في استخدام التكنولوجيا النظيفة وفي مشروعات إعادة تدوير المخلّفات على مستوى كافة المحافظات، في إطار مفهوم الاقتصاد الأخضر والمشروعات صديقة البيئة.

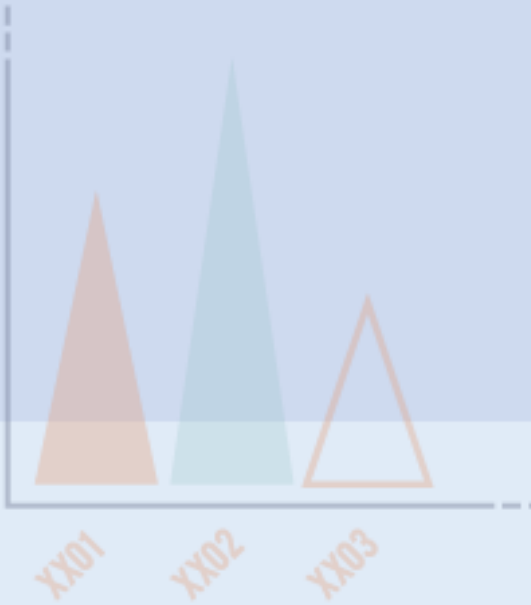

القسم الثالث

التوازن الاقتصادي العام
الصورة الكلية

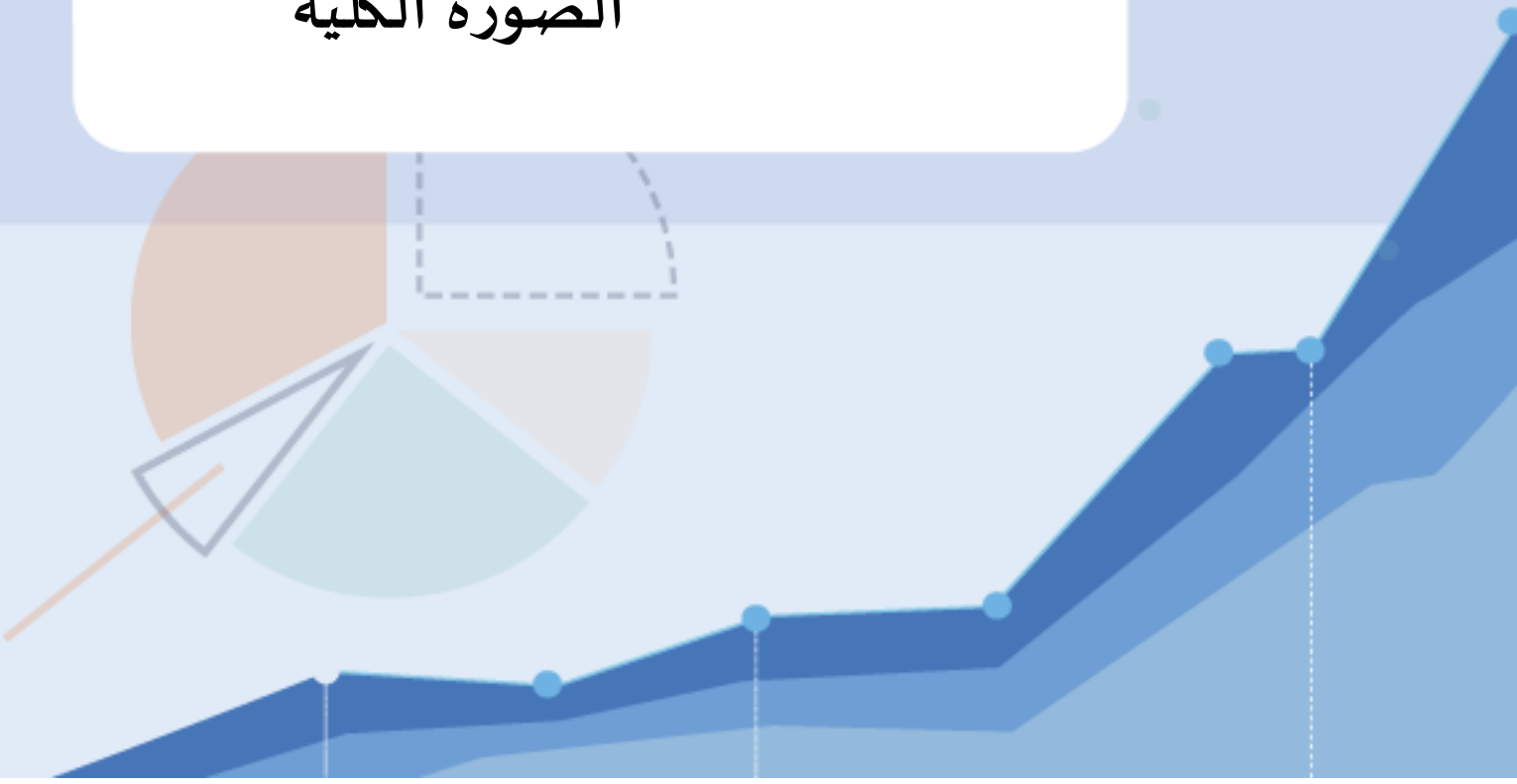

تمهيد

تتبنى الخطة متوسطة المدى (٢٠١٩/٢٠١٨ - ٢٠٢٢/٢٠٢١) كافة الأهداف الواردة بالبرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، وكذا الأهداف الإنمائية المُنبثقة من رؤية مصر ٢٠٣٠، ومع الالتزام بالاستحقاقات الدستورية المُقررة، وذلك في إطار تفعيل ركائز النمو الاحتوائي، والتنمية المكانية المُتزنة وما تتضمّنه من ترسيخ لقيم المشاركة المجتمعية واعتبارات تكافؤ الفرص، ومبادئ الحوكمة الجيّدة.

وفي ذات السياق، تستهدف الخطة متوسطة المدى التوفيق بين استراتيجية النمو الاقتصادي واستراتيجية استهداف التشغيل بما يسمح بالارتقاء بمستوى معيشة المواطن وتحقيق الرفاهة من خلال تهيئة فرص متكافئة لكافة أفراد المجتمع وتوفير الحماية للفئات الأقل دخلاً بما يُهيء السبيل لتضييق الفجوات التنموية القائمة.

وفي هذا الإطار، راعت الخطة تحقيق التوافق مع الغاية الأساسية لبرنامج الحكومة في النهوض بمستوى رفاهية المواطنين، وضمان جودة الخدمات المقدّمة، مرتكزًة على توجيهات القيادة السياسية، الخاصة بالحفاظ على مُكتسبات المرحلة السابقة، وضرورة الانطلاق بالتنمية الاقتصادية بالشكل الذي يكفل إحداث نقلة نوعية تحقق المردود الإيجابي المستهدف للمواطن المصري، فضلًا عن بناء الشخصية المصرية، والحفاظ على الهوية الوطنية، وتطوير الأداء الحكومي وتعزيز قيم المساءلة والشفافية.

ويعرض هذا القسم من الخطة الصورة الكلية للتوازن العام للاقتصاد الوطني على امتداد أعوام الخطة، مع تفصيل بيان الاستثمارات من حيث الموارد والاستخدامات، والنمو الاقتصادي ومصادره، ثم تفصيل مستهدفات الإنتاج والناتج والاستثمار على مستوى خطة العام الثاني (٢٠٢٠/١٩).

١/٣ الموارد والاستخدامات

أولاً: الموارد

تستهدف الخطة زيادة الموارد القومية إلى نحو ٩,٩٧ تريليون جنيه بالأسعار الجارية في نهاية عام ٢٠٢٢/٢١ بالمقارنة بنحو ٥,٧٤ تريليون جنيه عام ٢٠١٨/١٧، وبالمتوقع ٦,٧ تريليون جنيه عام ٢٠١٩/١٨. وتعكس هذه الزيادة المطلقة والبالغة نحو ٤,٢٣ تريليون جنيه نمواً بنسبة تناهز ٧٣,٨٪.

وبالنسبة للعام الثاني من الخطة (٢٠٢٠/٢٠١٩)، فمن المستهدف زيادة الموارد القومية لتصبح حوالي ٧,٧٢ تريليون جنيه بالأسعار الجارية، مُحققة نسبة نمو يناهز ١٥,١٪ عن العام السالف، ويناظرها معدل نمو سنوي حقيقي ٣,١٪ خلال عامي المقارنة [شكل رقم (١/٣)].

شكل رقم (١/٣)
تطوّر الموارد القومية بالأسعار الجارية والثابتة

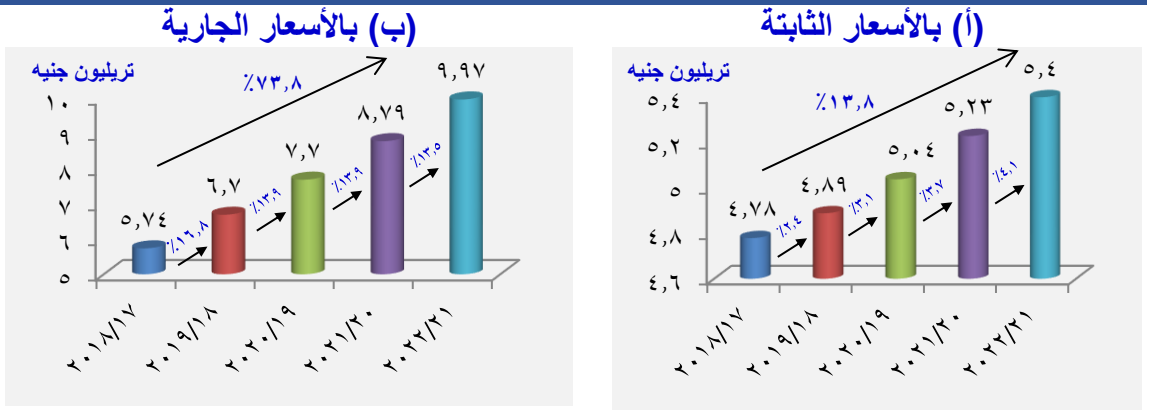

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

وفيما يخص الموارد الخارجية والمُمثلة في الواردات والسلعية والخدمية، فتبلغ نسبتها نحو ١٨,٨٪ من إجمالي الموارد القومية في العام الثاني من الخطة بالمقارنة بالنسبة المُناظرة في العام السابق والبالغة ٢٠,٦٪ وذلك بالأسعار الجارية.

وبوجه عام، يعكس الاتجاه التناقصي لنسبة الموارد الخارجية لإجمالي ناتج العرض الكلي تنامي قدرة الاقتصاد الوطني على استيفاء احتياجات الأنشطة الإنتاجية والاستهلاك المحلي بالاعتماد علي موارده الذاتية علي نحو مُطّرد علي امتداد سنوات الخطة [شكل رقم (٢/٣)].

شكل رقم (٢/٣)
تطور نسبة مساهمة الواردات السلعية والخدمية في العرض الكلي والناتج المحلي الإجمالي "بالأسعار الجارية"

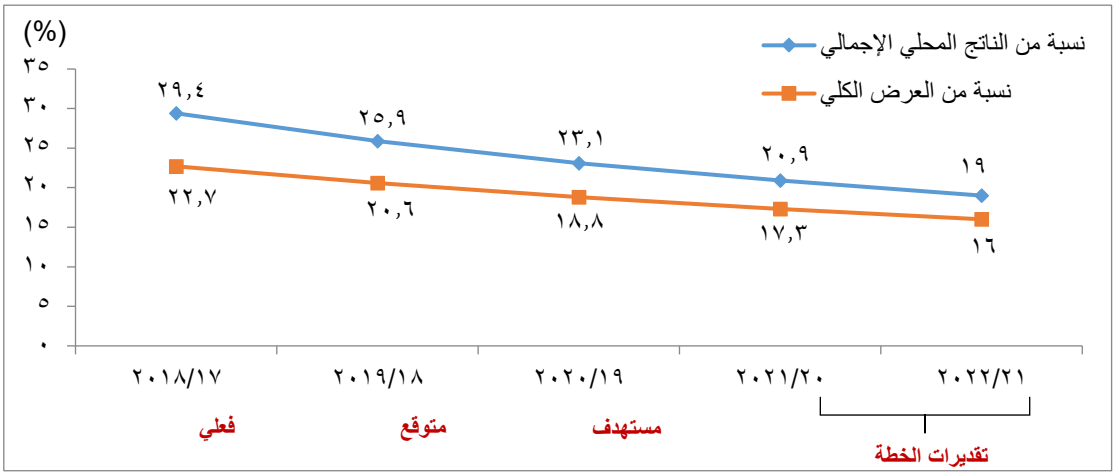

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

ويوضح الشكل رقم (٣/٣) هيكل الموارد القومية في العام الثاني من الخطة (١٩/ ٢٠٢٠)، وفي العام الأخير منها (بالأسعار الجارية).

شكل رقم (٣/٣)
تطوّر هيكل الموارد القومية (بالأسعار الجارية)

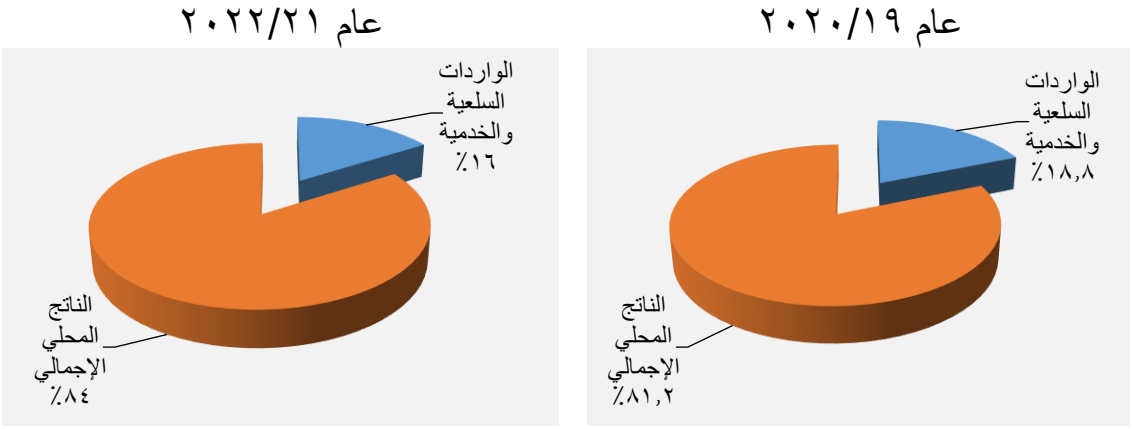

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

ويبين الشكل رقم (٤/٣) تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال أعوام الخطة بالمقارنة بالأعوام السابقة بكلٍ من الأسعار الجارية والأسعار الثابتة لعام ١٦/ ٢٠١٧.

شكل رقم (٤/٣)
تقديرات الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق خلال أعوام الخطة الرباعية

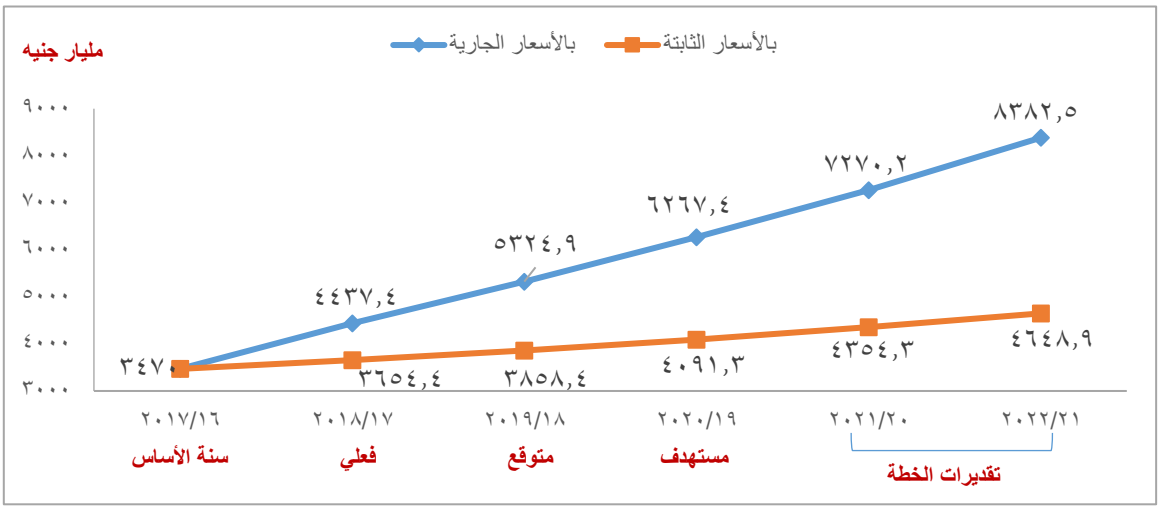

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

ويوضح الجدول رقم (١/٣) مُكمش الناتج المحلي الإجمالي المُستخدم في تقدير الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحقيقية (بالأسعار الثابتة).

جدول رقم (١/٣)
مُكمّش الناتج المحلي الإجمالي

البيـان	٢٠١٧/١٦	٢٠١٨/١٧	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩	٢٠٢١/٢٠	٢٠٢٢/٢١
مُكمّش الناتج (الرقم القياسي)	١٠٠	١٢٢,٦	١١٤,٤	١١١,٧	١٠٩,٦	١٠٨,٥

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

وحيث أن حساب الناتج المحلي الإجمالي على النحو السابق يجري علي أساس تكلفة عوامل الإنتاج، فقد تم إضافة صافي الضرائب غير المباشرة للحصول على الناتج المحلي الإجمالي المُناظر بسعر السوق، وباستخدام أسعار عام ٢٠١٧/١٦ باعتبارها سنة الأساس للدلالة على الناتج بالأسعار الثابتة.

ثانياً: الاستخدامات

يعكس تحليل الاستخدامات جانب الطلب على الموارد القومية من منظور الطلب مُمثلاً في:

- الإنفاق الاستهلاكي النهائي (العائلي والحكومي).
- الإنفاق الاستثماري الخاص والعام (شاملاً التغير في المخزون).
- طلب العالم الخارجي مُعبراً عنه بالصادرات السلعية والخدمية.

وفيما يخص جملة الإنفاق الاستهلاكي النهائي، فمن المُستهدف زيادته ليصل إلى ٦,٩٥ تريليون جنيه بالأسعار الجارية في نهاية الخطة متوسطة المدي، بنسبة ٦٩,٦٪ من إجمالي الاستخدامات، ويخص الاستهلاك الخاص نحو ٦٤,٥٪ والاستهلاك الحكومي النسبة الباقية (حوالي ٥,١٪). أما في العام الثاني من الخطة، فيُقدر الإنفاق الاستهلاكي النهائي بنحو ٥,٥ تريليون جنيه بالأسعار الجارية بنسبة ٧١,٣٪ من إجمالي الاستخدامات.

ويوضح الجدول رقم (٢/٣) تطور قيم الاستهلاك النهائي (الخاص والحكومي)، وكذا معدلات النمو وأهميته النسبية في كلاً من الاستخدام الكلي والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية وبالأسعار الثابتة.

جدول رقم (٢/٣)
تطوّر قيم جملة الاستهلاك النهائي ونسبتها إلى الاستخدام الكلي والناتج المحلي الإجمالي

(تريليون جنيه)

العام	الاستهلاك النهائي		معدلات النمو		النسبة إلى	
	الأسعار الجارية	الأسعار الثابتة	الإسمي	الحقيقي	الاستخدام الكلي(*)	الناتج المحلي الإجمالي(*)
٢٠١٨/١٧ (فعلي)	٤,١٦	٣,٤٤	٢٢,١	١	٧٢,٥	٩٣,٨
٢٠١٩/١٨	٤,٨٤	٣,٤٨	١٦,٤	١,١	٧٢,٢	٩١
٢٠٢٠/١٩	٥,٥	٣,٥٣	١٣,٥	١,٤	٧١,٣	٨٧,٧
٢٠٢١/٢٠	٦,٢٣	٣,٥٨	١٣,٣	١,٦	٧٠,٩	٨٥,٧
٢٠٢٢/٢١	٦,٩٥	٣,٦٥	١١,٥	١,٩	٦٩,٦	٨٢,٩

(*) بالأسعار الجارية.

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

ومن استقراء بيانات الجدول رقم (٢/٢)، يتضح استئثار الاستهلاك النهائي بما يربو على ٧١٪ من جملة الاستخدامات في العام الثاني من الخطة ٢٠٢٠/١٩ مع تناقص طفيف في العاميين التاليين إلى نحو ٧٠٪ في نهاية الخطة، ويقابله أيضاً تراجع نسبته للناتج المحلي الإجمالي من نحو ٨٨٪ في خطة عام ٢٠٢٠/١٩ إلى نحو ٨٣٪ في نهاية الخطة.

أما **توزيع الاستهلاك النهائي** بين القطاع الخاص والقطاع الحكومي، فيعكس استحواذ القطاع الخاص ما بين ٩٢٪ إلى ٩٣٪ من جملة الاستهلاك في أعوام الخطة، دلالة على أهمية الاستهلاك النهائي الخاص كمحرّك أساسي للنمو الاقتصادي.

وفيما يتعلق **بالإنفاق الاستثماري**، فمن المستهدف زيادته بمعدلات مرتفعة تتراوح ما بين ٢١٪ و ٢٦٪ خلال أعوام الخطة تأكيداً لأهميته في دفع عجلة النمو، وهو ما ينعكس في التصاعد المستمر في معدلات الاستثمار إلي ١٧,٣٪ من الناتج عام ٢٠١٨/ ٢٠١٩ إلي ١٨,٦٪ عام ٢٠١٩/ ٢٠٢٠ وصولاً إلي نحو ٢١٪ في العام الأخير من الخطة [شكل رقم (٥/٣)].

شكل رقم (٥/٣)

تطور معدلات الاستثمار (بالأسعار الجارية) خلال أعوام الخطة

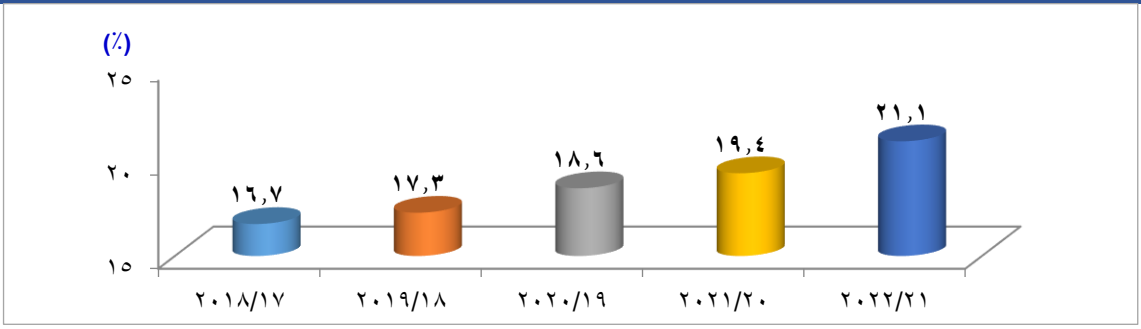

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

ويوضح الجدول رقم (٣/٣) تطور الاستثمارات بكلٍ من الأسعار الجارية والثابتة ومعدلات النمو ونسبتها لإجمالي الاستخدامات خلال أعوام الخطة.

جدول رقم (٣/٣)

تطوّر الاستثمارات ومعدلات النمو ونسبتها لإجمالي الاستخدامات خلال أعوام الخطة

العام	الاستثمار (مليار جنيه)		معدلات النمو (٪)		النسبة لإجمالي الاستخدامات(*) (٪)
	بالأسعار الجارية	بالأسعار الثابتة	الإسمي	الحقيقي	
٢٠١٨/١٧	٧٣٩,١	٦١٣,٣	٣٩,٥	١٥,٧	١٢,٩
٢٠١٩/١٨	٩٢١,٥	٦٩٧,٤	٢٤,٧	١٣,٧	١٣,٧
٢٠٢٠/١٩	١١٦٥,٧	٧٩٢,٨	٢٦,٥	١٣,٧	١٥,١
٢٠٢١/٢٠	١٤٠٩,٥	٩٠١	٢٠,٩	١٣,٦	١٦,٠
٢٠٢٢/٢١	١٧٦٨,٧	١٠١٨,١	٢٥,٥	١٣	١٧,٧

(*) بالأسعار الجارية.

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

وفيما يخص **الصادرات السلعية والخدمية**، فمن المستهدف نموها بنسبة تناهز ١٢٪ في العام الثاني من الخطة لتربو على تريليون جنيه ولتصل إلى نحو ١,٢٦ تريليون جنيه في نهاية الخطة، ولتشكل بذلك نحو ١٦,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩/ ٢٠٢٠ ونحو ١٥٪ في العام الأخير منها، وذلك بالمقارنة بنحو ٢٣٪ و١٩٪ على التوالي كنسبة الواردات للناتج الإجمالي [شكل رقم (٦/٣)].

شكل رقم (٦/٣)

تطوّر نسبة الواردات والصادرات للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

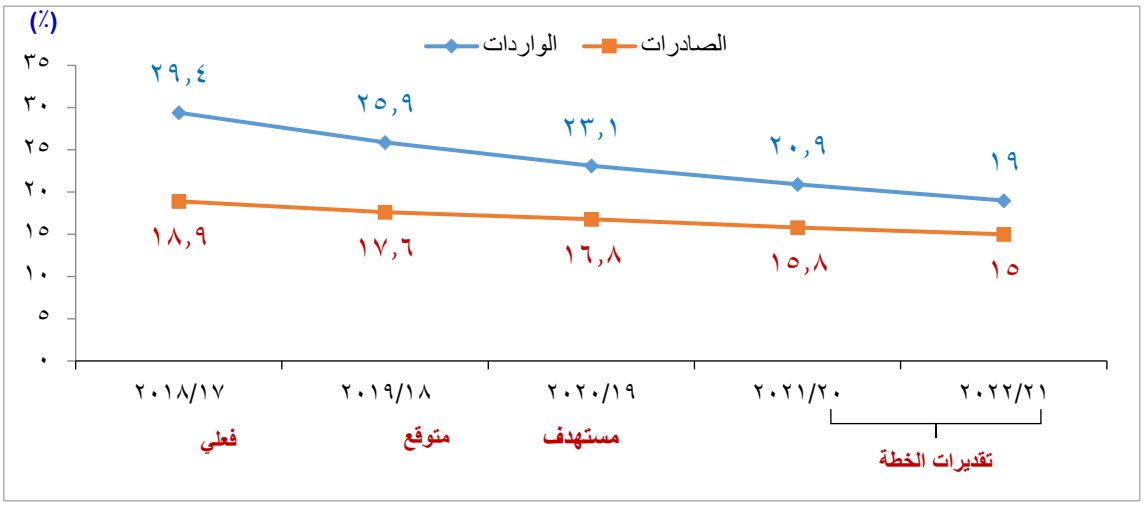

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

ويُلاحظ أنه بالرغم من تراجع الوزن النسبي لكلٍ من الواردات والصادرات للناتج المحلي الإجمالي إلا أن معدل تناقص الواردات يكون أسرع مقارنة بالصادرات في ظل الاتجاه نحو ترشيد عمليات الاستيراد وتنشيط الصادرات. ومع ذلك، تظل الواردات تحتل أهمية نسبية أكبر بسبب ارتفاع القيم المطلقة لاستيفاء احتياجات القطاع الاستثماري من السلع الرأسمالية والوسيطة والخامات، ولتلبية المتطلبات الاستهلاكية المتزايدة والناجمة عن اطراد نمو السكان، وتحسّن متوسط دخل الفرد الحقيقي، وهو ما يتجلى في ارتفاع الأهمية النسبية للواردات في العرض الكلي بالمقارنة بأهمية الصادرات في تغذية الطلب الكلي.

وفيما يخص نصيب **التجارة الدولية** من الناتج المحلي الإجمالي، فمن المتوقع أن يتناقص من نحو ٣٩,٩٪ في العام الثاني من الخطة إلى ٣٤,٣٪ في نهاية الخطة دلالة على الاعتماد المتزايد في دفع عجلة النمو الاقتصادي.

وفيما يتعلق بالأهمية النسبية **لمكونات الاستخدامات الكلية**، فيُلاحظ تناقص الاستهلاك النهائي بوجه عام مع اتجاه نصيب الاستثمار للتصاعد المُطرد على حساب حصة كلٍ من الاستهلاك النهائي والصادرات السلعية والخدمية [شكل رقم (٧/٣)].

شكل رقم (٧/٣)
هيكل الاستخدامات الكلية بالأسعار الجارية وبحسب المُكوّنات

عام ٢٠٢٠/١٩

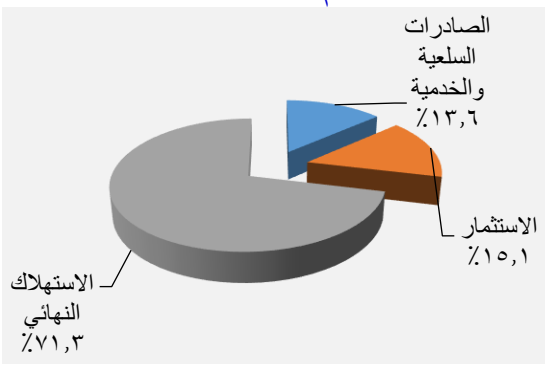

عام ٢٠٢٢/٢١

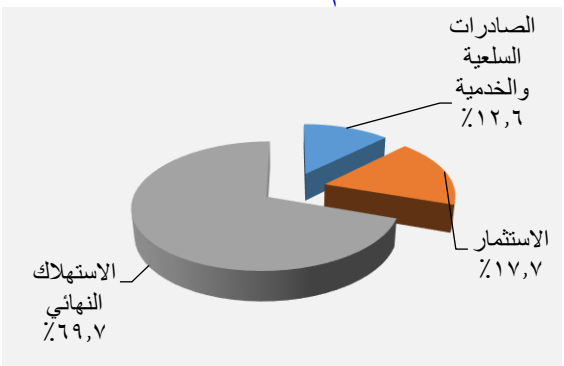

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

ويوضح الجدولان رقم (م/١) و (م/٢) بالملحق الإحصائي المواد والاستخدامات الكلية خلال أعوام الخطة بالأسعار الثابتة والجارية، وكذلك معدلات نموها وأهميتها النسبية للناتج المحلي الإجمالي.

ثالثاً: فجوة الموارد:

من المستهدف زيادة معدل الادخار بصفة مطردة من نحو ١٤,٣٪ في سنة الأساس إلى ١٦,٢٪ في العام الثاني من الخطة، وليصل إلى ١٩,٥٪ في العام الأخير من الخطة. ويناظر ذلك ارتفاع معدل الاستثمار من ١٦,٧٪ ليصل إلى ١٨,٦٪ ثم إلى ٢١,١٪ على التوالي.

ووفقاً لهذه المعدلات، من المتوقع أن تتجه فجوة الموارد المحلية للانكماش التدريجي على امتداد أعوام الخطة، بحيث لا تتجاوز ١,٦٪ من الناتج عند الاقتراب من نهايته. وهذه الظاهرة تعكس الاعتماد المتزايد على المدخرات المحلية في استيفاء متطلبات الاستثمار سنة تلو الأخرى [شكل رقم (٨/٣)].

شكل رقم (٨/٣)
تطور معدل الادخار والاستثمار وفجوة الموارد

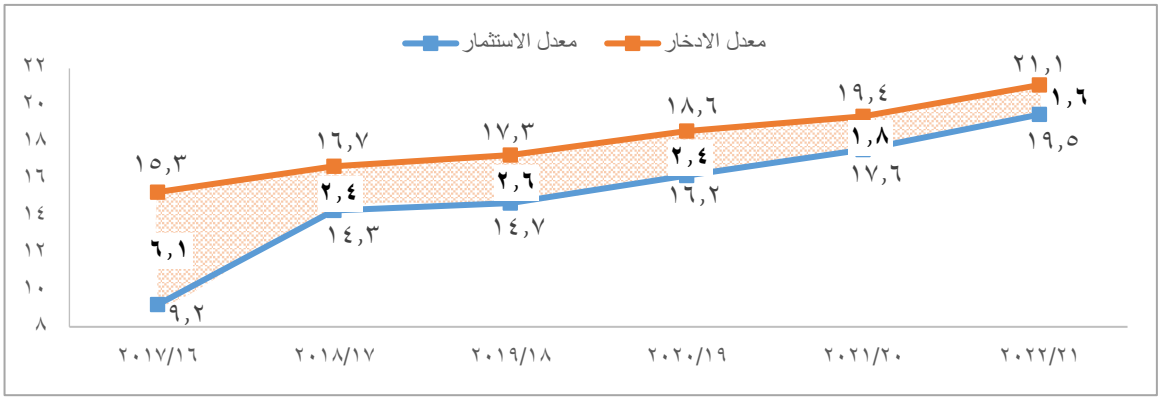

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

٢/٣ النمو الاقتصادي

معدلات النمو المستهدفة:

مع استقرار الأوضاع الأمنية واطراد تحسّن المناخ السياسي والاقتصادي، عاود الاقتصاد الوطني تحرّكه صوب مسارات النمو الطبيعية، وبلغت معدلات النمو ٤,٢٪ و ٥,٣٪ في عام ٢٠١٧/١٦ و ٢٠١٨/١٧ على التوالي. وتُجسّد تقديرات الخطة متوسطة المدى تواصل النمو المتسارع للاقتصاد الوطني باستهداف رفع معدل النمو من ٥,٦٪ في العام الأول من الخطة إلى ٦٪ في العام الثاني، وصولاً إلى ٦,٨٪ في عام ٢٠٢٢/٢١ [شكل رقم (٩/٣)].

شكل رقم (٩/٣)

تطور معدل النمو الاقتصادي الحقيقي

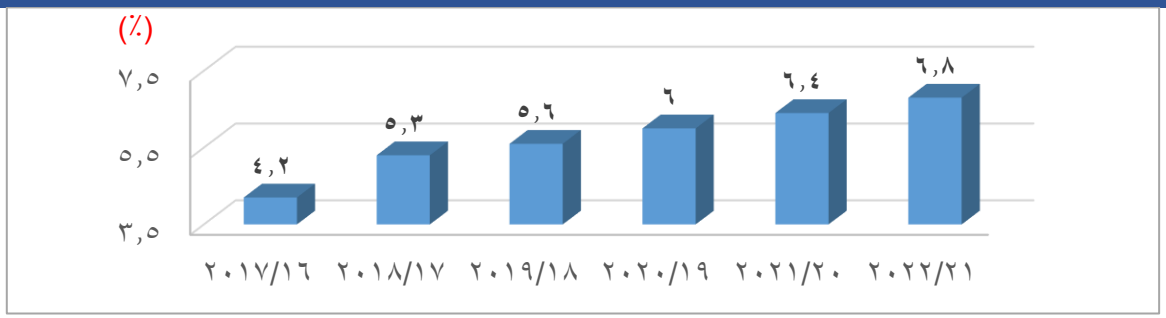

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

وتجدر الإشارة إلى العلاقة الطردية بين معدل الاستثمار ومعدل النمو الاقتصادي، حيث ارتبط معدل النمو المنخفض (٤,٢٪) بتواضع معدل الاستثمار ١٥٪ تقريباً. في حين أن تصاعد معدلات النمو تقترن بتزايد مطرد في معدلات الاستثمار المناظرة [جدول رقم (٤/٣)].

جدول رقم (٤/٣)

العلاقة بين معدل الاستثمار ومعدل النمو الاقتصادي

السنة	معدل الاستثمار (٪)	معدل النمو الاقتصادي (٪)
٢٠١٦/١٥	١٥	٤,٣٪
٢٠١٧/١٦	١٥,٣	٤,٢٪
٢٠١٨/١٨	١٦,٧	٥,٣٪
٢٠١٩/١٨	١٧,٣	٥,٦٪
٢٠٢٠/١٩	١٨,٦	٦٪

ثانياً: مصادر النمو:

يوضح الشكل رقم (١٠/٣) مصادر النمو الاقتصادي خلال أعوام الخطة، ويتضح منه ما يلي:

- المساهمة الإيجابية لمصادر النمو الثلاثة.
- الدور الفاعل الذي يلعبه كلٍ من الاستثمار وصافي التغير في الصادرات في دفع عجلة النمو.
- تراوح مساهمة الإنفاق الاستهلاكي النهائي في النمو الاقتصادي بنسبة ما بين ٢٠٪ و ٢٤٪ خلال أعوام الخطة.

شكل رقم (١٠/٣)
المساهمة في مصادر النمو الاقتصادي

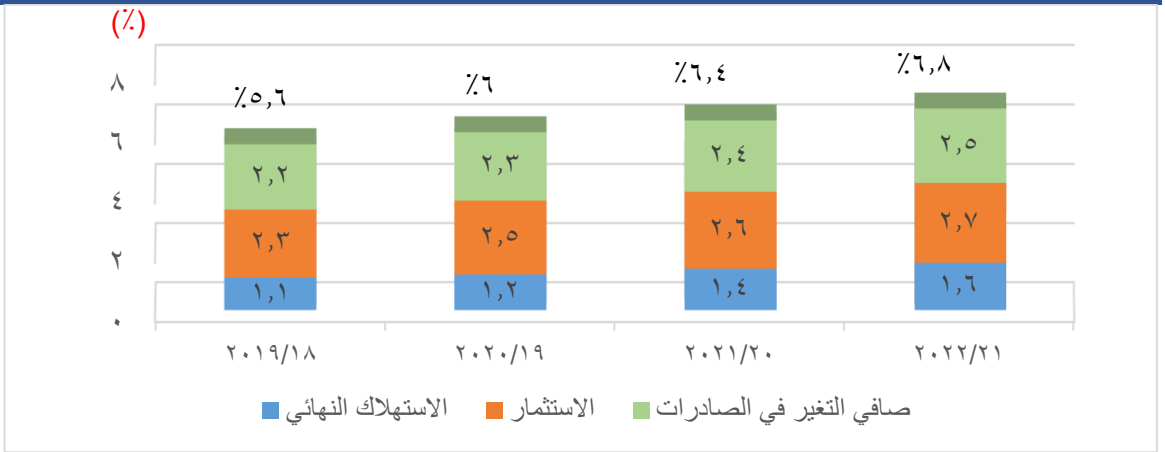

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

وتفيد المؤشرات السابقة تراجع الإنفاق الاستهلاكي من مركز الصدارة في النمو، وأهمية مواصلة الجهود الرامية إلى رفع معدلات الاستثمار، وتنمية القدرات التصديرية وترشيد عمليات الاستيراد لتعزيز مساهمة الاستثمار والتبادل التجاري في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي المستهدفة.

٣/٣ النمو الاقتصادي

أولاً: الإنتاج المحلي

تستهدف الخطة متوسطة المدى زيادة الإنتاج المحلي في عامها الثاني إلى نحو ٩,١ تريليون جنيه بالأسعار الجارية بمعدل نمو ١٧,١٪ عن العام السابق. ويقابل هذا الإنتاج ما قيمته نحو ٦ تريليون جنيه بالأسعار الثابتة وبنسبة نمو ٥,٥٪ [جدول رقم (٥/٣)].

جدول رقم (٥/٣)
الإنتاج المحلي الإجمالي للعام الأول والعام الثاني من الخطة متوسطة المدى بالمقارنة بعامي ٢٠١٧/١٦ و٢٠١٨/١٧

(بتكلفة عوامل الإنتاج وبالمليار جنيه)

البيان	٢٠١٧/١٦ (فعلي)	٢٠١٨/١٧ (فعلي)	٢٠١٩/١٨ (متوقع)	٢٠٢٠/١٩ (تقديري)
الإنتاج بالأسعار الجارية	٥١٥٤	٦٥٢٩	٧٧٨٥	٩١١٩
الإنتاج بالأسعار الثابتة	٥١٤٨	٥٤٢٨	٥٧٠٦	٦٠١٧
معدل النمو السنوي الحقيقي (٪)	-	٥,٤	٥,١	٥,٥
معدل النمو السنوي الإسمي (٪)	-	٢٦,٧	١٩,٢	١٧,١

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

ويوضّح التوزيع القطاعي للإنتاج المُستهدف في العام الثاني من الخطة أن القطاعات المتوقع لها تحقيق معدلات نمو مرتفعة تربو على المتوسط العام (٥,٥٪)، تضم قطاع الغاز الطبيعي (٢٣,٦٪) ثم قطاع السياحة (١٩,٨٪)، يليه قطاع الاتصالات (١٤,٩٪) ويعقبه قطاع التشييد والبناء (٨,٩٪) [جدول رقم (٦/٣)].

جدول رقم (٦/٣)
معدلات النمو القطاعية المُستهدفة للإنتاج في العام الأول من الخطة

القطـــــاع	معدلات النمو الحقيقي (٪) ٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢٠/١٩
الحكومة العامة	١,٢
البترول	١,٩
تكرير البترول	٢,٧
خدمات أخرى	٢,٩
خدمات الأعمال	٢,٩
الملكية العقارية	٢,٩
الزراعة والغابات والصيد	٣,٢
الخدمات الصحية	٣,٣
النقل والتخزين	٣,٣
الخدمات التعليمية	٣,٤
استخراجات أخرى	٣,٥
تجارة الجملة والتجزئة	٣,٥
التأمينات الاجتماعية والتامين	٣,٦
البنوك	٣,٧
المعلومات	٣,٧
المياه والصرف وإعادة التدوير	٤,٠
الكهرباء	٤,٥
تحويلية أخرى	٤,٩
قناة السويس	٥,٣
التشييد والبناء	٨,٩
الاتصالات	١٤,٩
المطاعم والفنادق	١٩,٨
الغاز الطبيعي	٢٣,٦
الإجمالي العـــام	**٥,٥**

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

وفيما يتعلق بالمساهمات النسبية لكلٍ من القطاع الخاص وقطاع الأعمال العام، فمن المتوقع استحواذ القطاع الأول على نحو ٧٠,٨٪ من الإنتاج المحلي الإجمالي في العام الثاني من الخطة مع تفاوت المساهمة من نشاطٍ لآخر، وتمايُزها على وجه الخصوص في الأنشطة الزراعية والسياحية والخدمات الاجتماعية والتشييد والبناء والملكية العقارية وتجارة الجملة والتجزئة بنسبة مساهمة تتراوح ما بين ٩٠٪ و١٠٠٪، فضلاً عن تزايد مساهمة القطاع الخاص في الأنشطة غير التقليدية، مثل أعمال المرافق العامة والبنية الأساسية [جدول رقم (٧/٣)].

جدول رقم (٧/٣)
الأهمية النسبية لمساهمة القطاع الخاص في الإنتاج الإجمالي المحلي
على مستوى الأنشطة الاقتصادية في العام الثاني من الخطة بالمقارنة بالعام الأول

(٪)

النشاط	٢٠١٨/١٩ (متوقع)	٢٠١٩/٢٠ (تقديري)
الزراعة والغابات والصيد	٩٩,٩	٩٩,٩
الاستخراجات	٢٤,٩	٢٤,٢
الصناعات التحويلية	٦٦,٤	٦٦,٨
الكهرباء	١٢,٨	١٢,٧
المياه والصرف وإعادة التدوير	٢٢,٢	٢٢,٢
التشييد والبناء	٩٠,١	٩٠,١
النقل والتخزين	٧٩,٥	٧٩,٦
الاتصالات	٦٩,٧	٧٠,٢
المعلومات	٩٣,٠	٩٣,٠
تجارة الجملة والتجزئة	٩٤,٧	٩٤,٧
البنوك	٣٩,٦	٣٩,٧
التأمينات الاجتماعية والتامين	٢٣,٨	٢٣,٩
المطاعم والفنادق	٩٨,٩	٩٩,٠
الأنشطة العقارية	٩٨,٨	٩٨,٨
الخدمات الاجتماعية	٩٧,١	٩٧,١
الإجمالي العـــام	٧٠,٥	٧٠,٨

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

ويوضّح الجدولان رقم (م/٣) ورقم (م/٤) بالمُلحق الإحصائي تطور الإنتاج المحلي بالخطة متوسطة المدى في عاميها الأول والثاني بالمقارنة بعامي ٢٠١٦/١٧ و٢٠١٧/١٨ بكلٍ من الأسعار الجارية والثابتة على مستوى القطاعات الاقتصادية، ومعدلات النمو المُناظرة.

ثانياً: الناتج المحلي الإجمالي

تهدف الخطة متوسطة المدى زيادة الناتج بتكلفة عوامل الإنتاج وبالأسعار الثابتة إلى نحو ٤ تريليون جنيه في العام الثاني (٢٠١٩/٢٠) مقارنة بنحو ٣,٧٨ تريليون جنيه في العام السابق، وبزيادة مطلقة تُقارب ٢١٢ مليار جنيه وبمتوسط معدل نمو سنوي ٥,٦٪.

وبالأسعار الجارية، من المستهدف أن يصل الناتج المحلي الإجمالي إلى ٦,٠٦ تريليون جنيه في عام ٢٠١٩/٢٠ مقارنة بنحو ٥,١٧ تريليون جنيه في عام ٢٠١٨/١٩، بمتوسط نمو سنوي ١٧٪ [شكل رقم (١١/٣)].

شكل رقم (١١/٣)
الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج

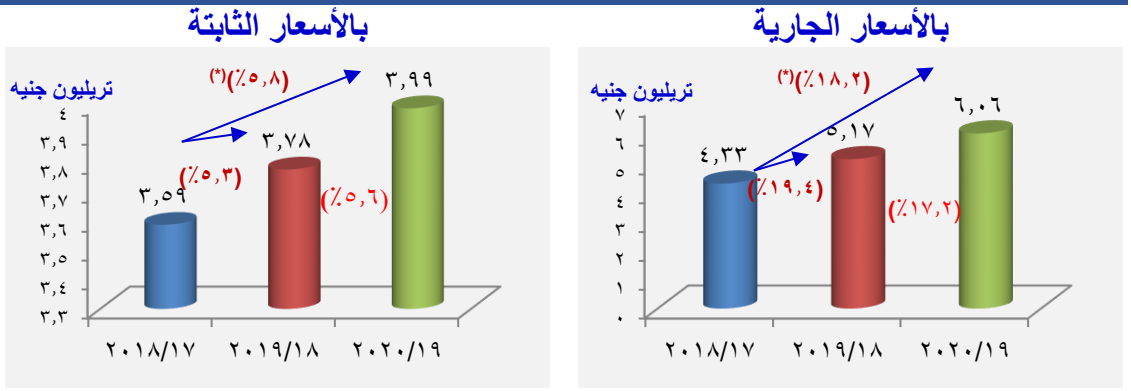

(*) متوسط معدل نمو سنوي مُركّب.

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

ويوضّح الشكل رقم (١٢/٣) معدلات النمو القطاعية المُستهدفة للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لعام ٢٠٢٠/١٩. ويُبرز الشكل الأهمية النسبية للقطاعات الدافعة للنمو بما يزيد على المتوسط العام لمعدل النمو السنوي(٥,٦٪) بتكلفة عوامل الإنتاج.

شكل رقم (١٢/٣)
معدلات النمو القطاعية المُستهدفة في العام الثاني من الخطة (٢٠٢٠/١٩)

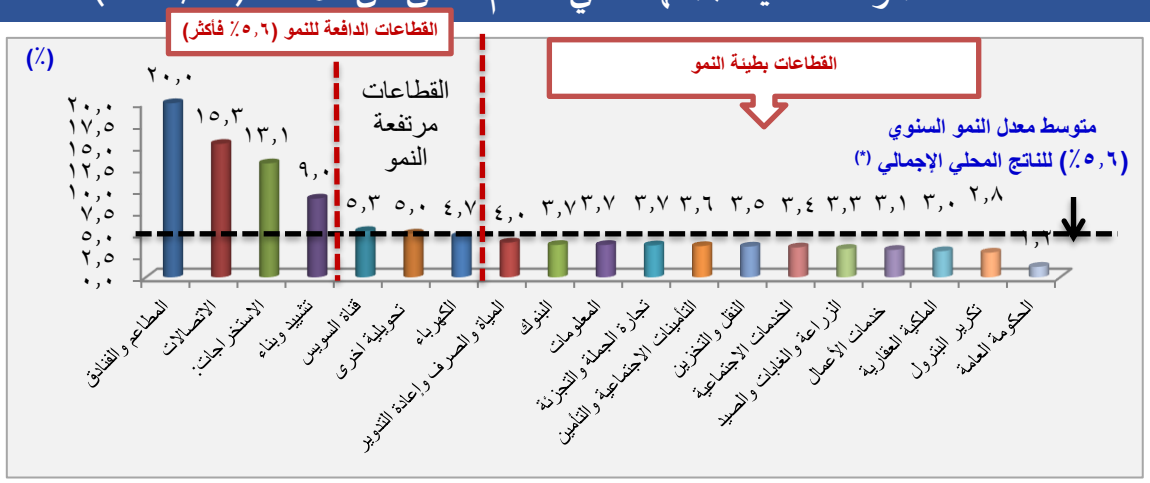

(*) بتكلفة عوامل الإنتاج.

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

ومن حيث الوزن النسبي للقطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي، تتصدّر الصناعات التحويلية القائمة وتصل أهميتها النسبية إلى ١٦,٢٪ من الناتج الإجمالي في العام الثاني من الخطة، ثم يليها قطاع تجارة الجملة والتجزئة بنسبة ١٣,٤٪ من الناتج، وقطاع الاستخراجات بنسبة تقارب ١٢,٨٪ [جدول رقم (٨/٣)].

ومن حيث مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي، فتبلغ نحو ٧٠٪ خلال العام الثاني من الخطة، وهي ذات النسبة المشاهدة في العام السابق.

جدول رقم (٨/٣) هيكل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بحسب النشاط الاقتصادي خلال العام المالي ٢٠٢٠/١٩	
القطاع	الهيكل (٪)
الزراعة والغابات والصيد	١١,٢
استخراج البترول والغاز الطبيعي وأخرى	١٢,٨
الصناعات التحويلية ومنتجات البترول	١٦,٢
الكهرباء	١,٧
المياه والصرف وإعادة التدوير	٠,٦
التشييد والبناء	٦,٣
النقل والتخزين	٤,٥
الاتصالات	٢,٣
المعلومات	٠,٣
قناة السويس	١,٩
تجارة الجملة والتجزئة	١٣,٤
البنوك	٣,٧
التأمينات الاجتماعية والتامين	٠,٧
المطاعم والفنادق	٣,٣
الملكية العقارية	٧,٣
خدمات الأعمال	٢,٩
الحكومة العامة	٦,٠
خدمات التعليم	١,٨
خدمات الصحة	٢,٢
الخدمات الأخرى	٠,٩
الإجمالي العـــام	١٠٠,٠

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

ويوضّح الجدولان رقم (م/٤) ورقم (م/٥) بالمُلحق الإحصائي الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والجارية بحسب القطاع والنشاط الاقتصادي خلال العامين الأول والثاني من الخطة مقارنة بعامي ٢٠١٧/١٦ و٢٠١٨/١٧، وكذا معدلات النمو السنوي المُناظرة.

٤/٣ الاستثمار

أولاً: حجم الاستثمارات الكلية ومعدل نموها

تُقدر الاستثمارات الكلية لخطة عام ٢٠٢٠/١٩ بنحو ١,١٧ تريليون جنيه. وقد تم تقديرها استناداً إلي تطورات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة و معاملات رأس المال الحدي/الناتج، ثم بتطبيق معدلات الاستثمار المشتقة علي قيم الناتج المحلي الإجمالي المناظر بالأسعار الجارية [جدول رقم (٩/٣)].

جدول رقم (٩/٣)
تقديرات الاستثمارات الكلية

السنة	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالأسعار الثابتة)	معاملات رأس المال	معدل الاستثمار (٪)	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار جنيه بسعر السوق)	الاستثمارات الكلية (مليار جنيه)
٢٠١٧/١٦	٤,٢	٣,٦٣	١٥,٣	٣٤٧٠	٥٣٠
٢٠١٨/١٧	٥,٣	٣,١٥	١٦,٧	٤٤٣٧,٤	٧٣٩,١
٢٠١٩/١٨	٥,٦	٣,١٠	١٧,٣	٥٣٢٤,٩	٩٢١,٥
٢٠٢٠/١٩	٦	٣,١	١٨,٦	٦٢٦٧,٤	١١٦٥,٧

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

وبالمقارنة بالعام السابق، يتضح تنامي الاستثمارات بنحو ٢٦,٥٪ [شكل رقم(١٣/٣)].

شكل رقم (١٣/٣)
تطوّر الاستثمارات الكلية

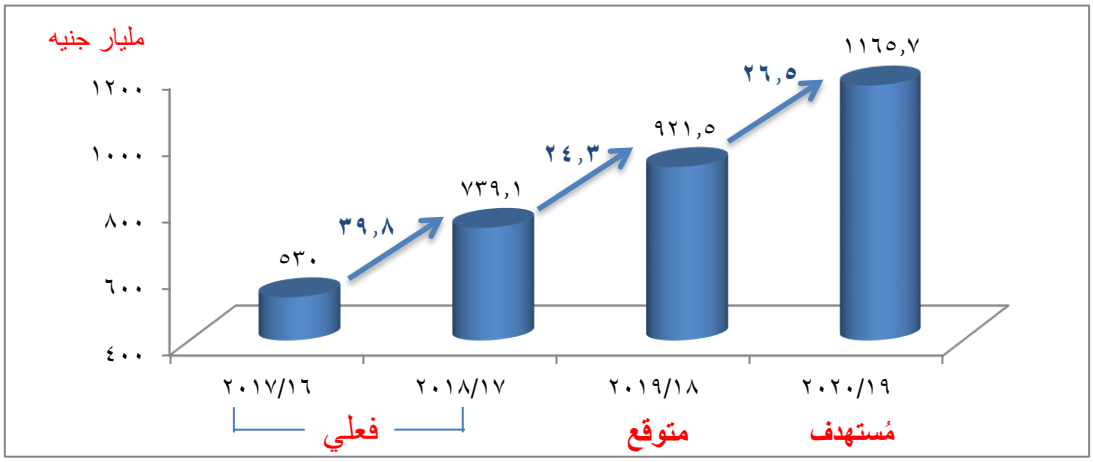

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

وتفسر الطفرة الاستثمارية لعام ٢٠٢٠/١٩ بالعوامل التالية:

- ارتفاع معدل النمو الاقتصادي الحقيقي المستهدف إلى ٦٪.
- زيادة الاستثمارات الموجَهة لمشروعات التنمية البشرية، التزاما بالاستحقاقات الدستورية.

- كِبر حجم استثمارات تدعيم البنية الأساسية اللازمة لتحسين بيئة الاستثمار
- التوسع في الاستثمارات المُخصَصة لأغراض الحماية الاجتماعية وتحسين مستوى معيشة الفئات منخفضة الدخل.
- التزايد المتوقع في الاستثمارات الخاصة في ظل تنامي الاستقرار الاقتصادي والسياسي وتطبيق قانون الاستثمار الجديد، وما يمنحه من حوافز وتيسيرات مواتية لبيئة الأعمال.

ثانياً التوزيع القطاعي للاستثمارات المستهدفة:

يوضح الجدول رقم (٣/١٠) التوزيع القطاعي للاستثمارات المستهدفة الكلية في العام الثاني من الخطة مقارنةً بالعام السابق بحسب المجموعات الرئيسية الثلاث: القطاعات السلعية، قطاعات الخدمات الإنتاجية، قطاعات الخدمات الاجتماعية والبشرية.

جدول رقم (٣/١٠)
التوزيع القطاعي للاستثمارات الكلية بحسب المجموعات الرئيسية، ٢٠٢٠/١٩

المجموعة الرئيسية	الاستثمارات الكلية (مليار جنيه)	الأهمية النسبية (٪)
القطاعات السلعية	٤٦١,٢	٣٩,٦
قطاعات الخدمات الإنتاجية	٣٩٩,٣	٣٤,٢
قطاع الخدمات الاجتماعية والبشرية	٣٠٥,٢	٢٦,٢
الإجمالي	١١٦٥,٧	١٠٠,٠

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

ويتضح من استقراء الجدول استحواذ القطاعات السلعية[١] بما يناهز ٤٠٪ من إجمالي الاستثمارات، مما يضعها في المرتبة الأولى، وتليها الاستثمارات الموجَهة لقطاع الخدمات الإنتاجية[٢] والتي تُمثَل نحو ٣٤٪، ثم الاستثمارات المستهدف تخصيصها لقطاع الخدمات الاجتماعية والبشرية[٣] والتي تبلغ نحو ٢٦٪.

(١) تضم القطاعات الأولية (الزراعة والغابات والصيد والصناعة الاستخراجية)، والقطاعات الثانوية (الصناعة التحويلية البترولية وغير بترولية والكهرباء والطاقة والمياه والتشييد والبناء) والصرف.

(٢) تضم قطاعات النقل والتخزين ونشاط قناة السويس والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وتجارة الجملة والتجزئة ونشاط البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية والأنشطة السياحية).

(٣) تشمل (الخدمات التعليمية والصحية والثقافية والدينية، وخدمات الرياضة والشباب).

وعلى مستوى الأنشطة الفرعية، يتبين من استقراء توزيع الاستثمارات - الموضحَة بالجدول رقم (١١/٣) - ما يلي:

جدول رقم (١١/٣)

التوزيع القطاعي للاستثمارات الكلية بحسب النشاط الاقتصادي، عام ٢٠٢٠/١٩

النشاط الاقتصادي	الاستثمارات (مليار جنيه)	الأهمية النسبية (٪)
الزراعة والغابات والصيد	٤٢,١	٣,٦
الاستخراجات	١٦٧,٤	١٤,٤
– البترول الخام	١٤,٧	١,٣
– الغاز الطبيعي	١٥٢,٧	١٣,١
الصناعات التحويلية	٨٤,٤	٧,٢
- تكرير البترول	٤,١	٠,٤
- صناعات تحويلية أخرى	٨٠,٣	٦,٩
الكهرباء والطاقة	١١١,٩	٩,٦
المياه والصرف وإعادة التدوير	٢٢.٥	١,٩
التشييد والبناء	٣٣,٠	٢,٨
النقل والتخزين	٩٠,٨	٧,٨
الاتصالات	٥٠,١	٤,٣
المعلومات	١٩,٧	١,٧
قناة السويس	٩,٦	٠,٨
تجارة الجملة والتجزئة	٢٩,٩	٢,٦
الوساطة المالية والتأمين والضمان الاجتماعي	٠,٦	٠,١
السياحة (المطاعم والفنادق)	١٨,٦	١,٦
الأنشطة العقارية	١٧٩,٩	١٥,٤
خدمات التعليم والصحة وأخرى	١٤٩,٥	١٢,٨
موازنات خاصة	٠,٢	٠,٠
احتياطيات عامة	٥,٥	٠,٥
استثمارات مركزية أخرى	١٥٠,٠	١٢,٩
الإجمالي العام	١١٦٥,٧	١٠٠,٠

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

ومن استقراء الجدول السابق، يتضح ما يلي:

- استئثار قطاع الأنشطة العقارية وأعمال التشييد والبناء بالمركز الأول حيث تستأثر بنحو ١٥,٤٪ من إجمالي الاستثمارات القطاعية.

- احتلال قطاع الغاز الطبيعي المركز الثاني من حيث نصيبه من الاستثمارات الكلية ١٣٪ في ظل الاستثمارات المكثفة الموجهة للتنقيب واستخراج الغاز.
- استحواذ قطاع خدمات التنمية البشرية والاجتماعية على نحو ١٣٪ من إجمالي الاستثمارات موزعة بين خدمات التعليم والصحة والخدمات الشخصية.
- تواضع حجم الاستثمارات الموجهَة لقطاع السياحة (المطاعم والفنادق) والبالغة نحو ١٨,٦ مليار جنيه بنسبة تقل عن ٢٪ من إجمالي الاستثمارات.

هيكل الاستثمارات حسب الجهات المعنية

يتم توزيع الاستثمارات الكلية العامة بحسب الجهات بين الجهاز الحكومي والهيئات الاقتصادية وقطاع الأعمال العام (الشركات العامة). وكما هو مُبين بالشكل رقم (١٤/٣)، من المستهدف ضخ نحو ٥٢٨,٩ مليار جنيه كاستثمارات عامة بنسبة ٤٥,٤٪ تقريباً من إجمالي الاستثمارات المُستهدفة لعام ١٩/ ٢٠٢٠.

فيما يخص الهيئات الاقتصادية، فتُقدر استثماراتها بنحو ٧٢,١ مليار جنيه بنسبة ٦,٢٪ من الاستثمارات الكلية.

ومن ناحية أخري، يخص قطاع الأعمال العام استثمارات قدرها نحو ٩٥,٦ مليار جنيه بنسبة تناهز ٨,٢٪ من الاستثمارات الكلية، علاوة علي الاستثمارات المركزية الممولة ذاتياً بصورة مشتركة من عِدَة جهات عامة، وتُقدر بنحو ١٥٠ مليار جنيه في خطة ٢٠٢٠/١٩، بنسبة ١٢,٩٪ من الاستثمارات الكلية.

أما استثمارات القطاع الخاص، فتُقدّر بنحو ٦٣٦,٨ مليار جنيه، بنسبة ٥٤,٦٪ من إجمالي الاستثمارات.

شكل رقم (١٤/٣)

توزيع الاستثمارات الكلية المستهدفة لعام ٢٠٢٠/١٩ بحسب الجهات المعنية

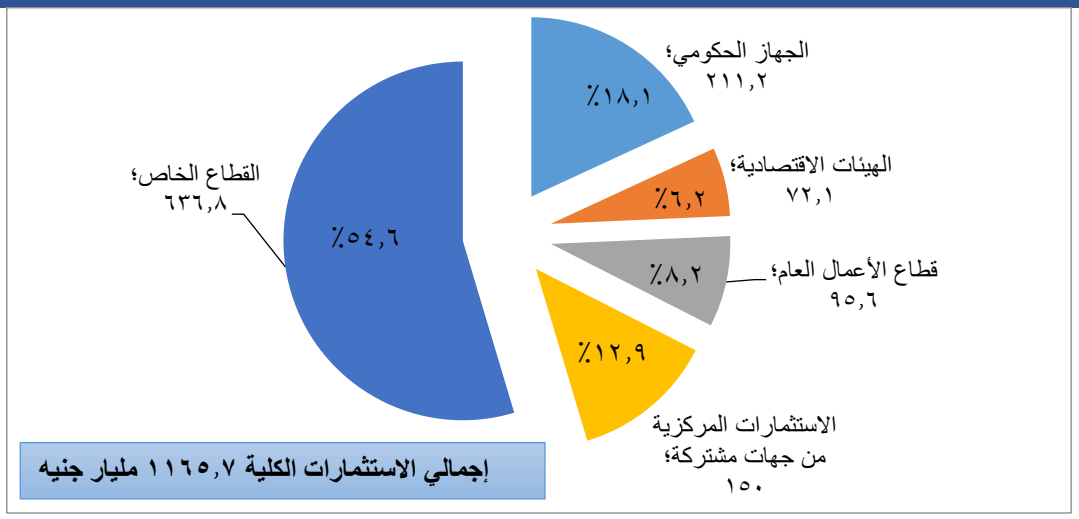

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

الاستثمارات الحكومية

وتشمل استثمارات الجهاز الإداري والإدارة المحلية والهيئات الخدمية العامة. ويوضح الشكل رقم (١٥/٣) الاستثمارات المستهدفة لكلٍ جهة من هذه الجهات الثلاث في العام الثاني للخطة ٢٠٢٠/١٩. ويتبين من توزيع الاستثمارات الحكومية استئثار الجهاز الإداري بنحو ١٠٠,٧ مليار جنيه، بنسبة تُناهز ٤٧,٧٪ من إجمالي استثمارات الجهاز الحكومي، في حين تحظي الإدارة المحلية بنحو ١٥,٨ مليار جنيه، بنسبة تُقارب ٧,٥٪، ويصل نصيب الهيئات الخدمية العامة إلي ٩٤,٧ مليار جنيه بنسبة ٤٤,٨٪.

شكل رقم (١٥/٣)
توزيع الاستثمارات المُستهدفة للجهاز الحكومي في خطة عام ٢٠٢٠/١٩

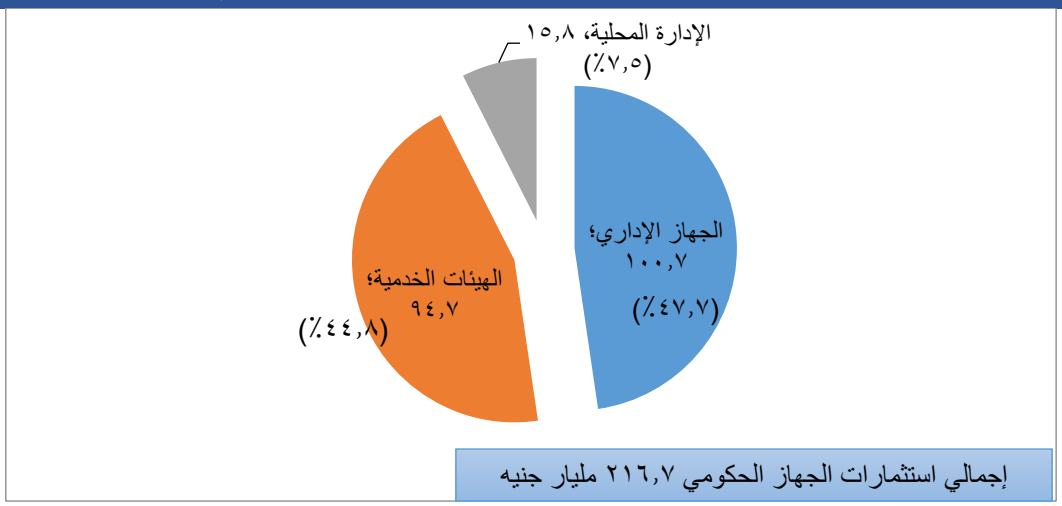

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

وبوجه عام، فقد ازدادت الاستثمارات المستهدفة للجهاز الحكومي والاستثمارات المركزية إلي نحو ٣٦١,٢ مليار جنيه للعام الثاني من الخطة ٢٠٢٠/١٩ مقارنة بنحو ٢٤٨,٥ مليار جنيه في العام السابق بنسبة نمو ٤٥,٤٪.

وفيما يخص التوزيع القطاعي للقروض والبالغة ٦,٩ مليار جنيه، فيخص خدمات النقل نحو ٢,٥ مليار جنيه، كما يخص مشروعات المياه والري ومشروعات الإسكان والتنمية المحلية مليار جنيه لكلٍ منهم، بالإضافة إلي أنشطة الصحة والسكان (٨٢٤ مليون جنيه)، والزراعة واستصلاح الأراضي (٢٩٦ مليون جنيه) والتربية والتعليم (٢٠٠ مليون جنيه) والتعليم العالي والبحث العلمي (١١٥ مليون جنيه).

ويوضّح الجدول رقم (١٢/٣) توزيع الاستثمارات المموّلة من الخزانة بحسب مستهدفات التنمية البشرية وتحسين مستوي معيشة المواطن والمُخصّص لهما نحو ٨٥ مليار جنيه في عام الخطة مقارنة بنحو ٦٦,٥ مليار جنيه في العام السابق، بنسبة زيادة ٢٧,٨٪.

جدول رقم (١٢/٣)
الاستثمارات الممولة من الخزانة العامة والموجهة للتنمية البشرية والبنية الأساسية

(مليار جنيه)

المؤشر	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩	معدل التغير (٪)
بناء الإنسان:	٢٥,٧	٣٤,١	٣٣
خدمات التعليم	١٥,٥	٢١,٨	٤١
الخدمات الصحية	٩,٣	١١	١٨
الخدمات الشبابية والثقافية	١,٦	٢,٢	٣٢
تحسين مستوى معيشة المواطن المصري:	٤٠,٨	٥٠,٧	٢٤
الإنشاءات والمرافق	١٧,٧	٢٣	٣٠
النقل	١٦,٣	١٨,٧	١٥
برامج التنمية المحلية	٩	١١	٢٢

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

ومن حيث الهيكل التمويلي، فيُلاحظ الاعتماد الأساسي على الخزانة العامة التي توفّر نحو ٦٣٪ من إجمالي التمويل اللازم للاستثمارات الحكومية، ويحظى التمويل الذاتي بنسبة ٢٧٪ تقريباً من الإجمالي، بالإضافة إلى تمويل المشروعات القائمة على نظام المشاركة مع القطاع الخاص (PPP)، مع هامشية الدور التمويلي للمنح (٠,٨٪ فقط من إجمالي تمويل الاستثمارات الحكومية) [جدول رقم (١٣/٣)].

جدول رقم (١٣/٣)
الهيكل التمويلي للاستثمارات الحكومية

المصادر التمويلية	القيمة (مليون جنيه)	الأهمية النسبية (٪)
خزانة عامة	١٣٣,١	٦٣,١
تمويل ذاتي	٥٧,٥	٢٧,٢
قروض خارجية	٦,٩	٣,٣
مشاركة مع القطاع الخاص (PPP)	٢	٠,٩
منح	١,٧	٠,٨
مصادر أخرى	١٠	٤,٧
الإجمالي	٢١١,٢	١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

استثمارات الهيئات الاقتصادية

تشمل الهيئات التي تقدّم خدماتها العامة بمُقابل مادي، ويتوفّر لديها موارد ذاتية للتمويل، مثل هيئة التنمية الصناعية، وهيئة التنمية السياحية، وهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة. وتبلغ الاستثمارات المُستهدفة لهذه الجهات نحو ٧٢ مليار جنيه في العام الثاني من الخطة، بنسبة ١٣,٦٪ من إجمالي الاستثمارات العامة. وتتركز أهمها في قطاعات الكهرباء والنقل بصفة أساسية، وقطاعات التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية، وقناة السويس [شكل رقم (١٦/٣)].

شكل رقم (١٦/٣)
هيكل استثمارات الهيئات الاقتصادية بحسب القطاعات لعام ٢٠٢٠/١٩

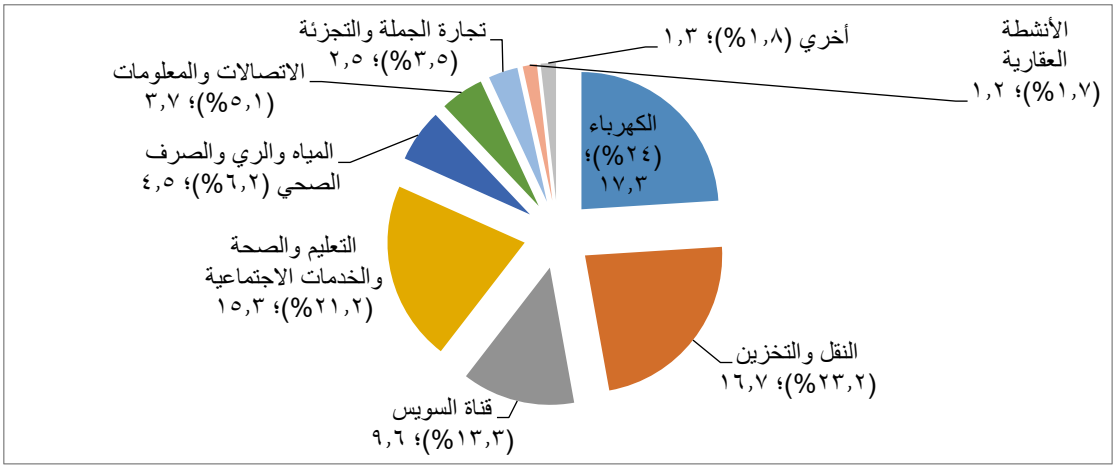

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

ويوضح الجدول رقم (١٤/٣)، المصادر التمويلية لاستثمارات الهيئات الاقتصادية في عام ٢٠٢٠/١٩، ومفادها اعتماد هذه الهيئات بصفة رئيسية على مواردها الذاتية التي تستوفى نحو ٥٦٪ من جملة احتياجاتها التمويلية، وتقتصر إسهامات الخزانة العامة على نحو ١٤,٧٪، والقروض الخارجية على ١٦,٥٪.

جدول رقم (١٤/٣)
المصادر التمويلية لاستثمارات الهيئات الاقتصادية

البيان	٢٠٢٠/١٩	
	مليار جنيه	الأهمية النسبية (٪)
– تمويل ذاتي	٤٠,٢	٥٥,٨
– قروض خارجية	١١,٩	١٦,٥
– بنك الاستثمار القومي	٠,٧	١
– مساهمة خزانة عامة	١٠,٦	١٤,٧
– مشاركة مع القطاع الخاص (ppp)	١,٥	٢,١
– مصادر تمويلية أخرى	٧,١	٩,٩
الإجمالى	٧٢	١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

شركات قطاع الأعمال العام

تبلغ الاستثمارات المُستهدفة لشركات قطاع الأعمال العام نحو ٩٥,٦ مليار جنيه، بنسبة ١٨,١٪ من جملة الاستثمارات العامة. ويجري تنفيذ هذه الاستثمارات من خلال الشركات الخاضعة للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ وشركات القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١، والشركات القابضة النوعية.

أولاً: الشركات الخاضعة للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣

- تُشكّل الاستثمارات المُستهدفة نحو ١٤,٥ مليار جنيه بنسبة ١٥,٢٪ من جملة استثمارات قطاع الأعمال العام.
- يتركّز ٨٥٪ من استثمارات الشركات الخاضعة لهذا القانون في أربعة قطاعات رئيسية، هي على الترتيب، الصناعة التحويلية (٤٧,٦٪)، الاستخراجات (٢٤,٨٪)، وخدمات التعليم والصحة والخدمات الشخصية (١٢,٤٪) والنقل والتخزين (٩,٧٪) [شكل رقم (١٧/٣)].

شكل رقم (١٧/٣)

هيكل استثمارات الشركات الخاضعة للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ في عام ٢٠٢٠/١٩

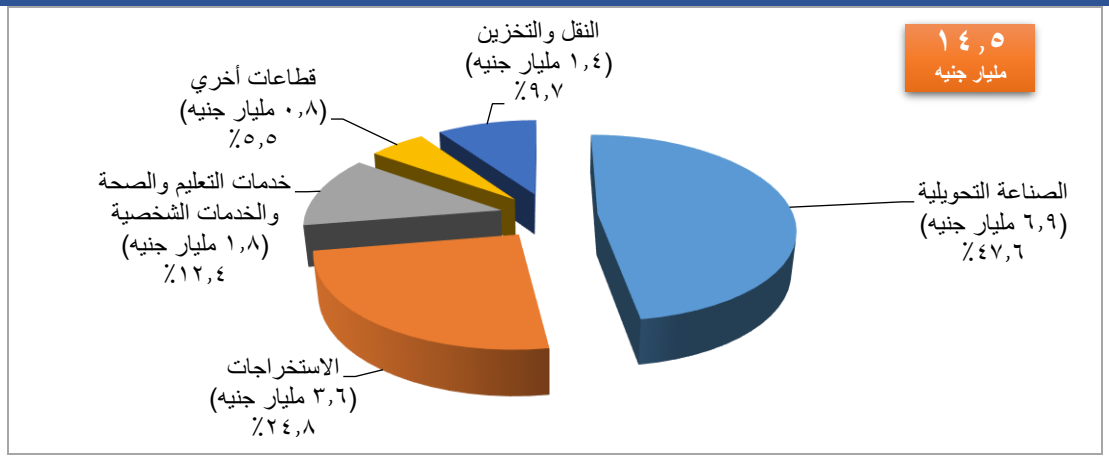

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

ثانياً: الشركات الخاضعة للقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١

- تقدّر استثمارات الشركات الخاضعة لهذا القانون بنحو ١٩,٧ مليار جنيه في عام ٢٠٢٠/١٩، وتتركز أغلبية الاستثمارات في الصناعات التحويلية (١٠ مليار جنيه)، والتشييد والبناء (٦ مليار جنيه)، والنقل والتخزين (١,٧ مليار جنيه)، والسياحة (١,٤ مليار جنيه) [شكل رقم (١٨/٣)].

شكل رقم (١٨/٣)

هيكل استثمارات الشركات الخاضعة للقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بحسب القطاعات لعام ٢٠٢٠/١٩

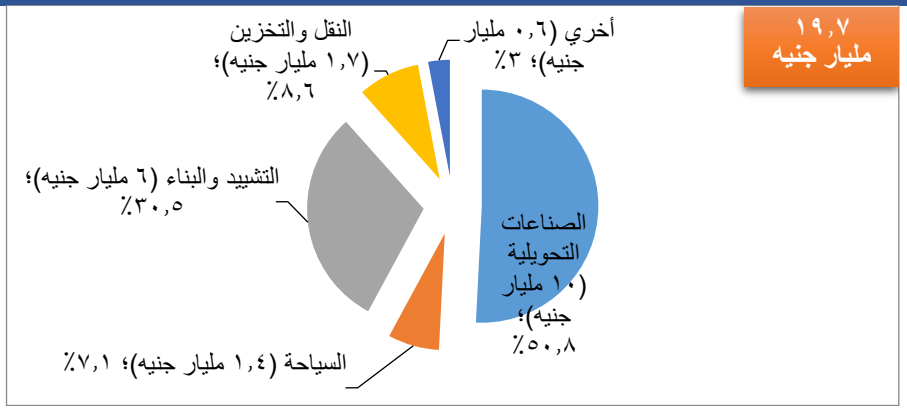

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

وتعتمد هذه الوحدات الاقتصادية علي مواردها الذاتية بنسبة حوالي ٦٠٪، والباقي علي القروض والتسهيلات الائتمانية (٤٠٪).

شركات القطاع الخاص

من المستهدف أن تصل استثمارات القطاع الخاص إلي نحو ٦٣٦,٩ مليار جنيه في عام ٢٠٢٠/١٩ بما يُعادل ٥٤,٦٪ من إجمالي استثمارات الخطة.

ويوضح الجدول رقم (١٥/٣) التوزيع القطاعي لاستثمارات الخطة، ومنه يُستدل علي أهمية الأنشطة العقارية وأنشطة استخراج الغاز الطبيعي والصناعة التحويلية والكهرباء والنقل والتخزين والخدمات الاجتماعية، والتي تستحوذ علي ما يربو علي ٤٩٥ مليار جنيه بنسبة ٧٨٪ من جملة استثمارات القطاع الخاص.

جدول رقم (١٥/٣)
التوجّهات الاستثمارية للقطاع الخاص في خطة عام ١٩/ ٢٠٢٠

القطاع	مليار جنيه	الأهمية النسبية (٪)
الزراعة	٣٣,٥	٥,٣
البترول الخام	١١	١,٧
الغاز الطبيعي	١٤٧,١	٢٣,١
الصناعة التحويلية غير البترولية	٦١,٥	٩,٧
الكهرباء	٤٩	٧,٧
التشييد والبناء	١٥	٢,٤
النقل والتخزين	٣٦	٥,٧
السياحة	١٧,٢	٢,٧
الاتصالات	٢٧	٤,٢
المعلومات	١١	١,٧
تجارة الجملة والتجزئة	٢٧,٣	٤,٣
الأنشطة العقارية	١٥٥	٢٤,٣
خدمات التعليم	١٢,٥	٢
الخدمات الصحية	١٠,٨	١,٨
خدمات اجتماعية أخري	٢٣	٣,٦
الإجمالي	٦٣٦,٩	١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

وفي هذا السياق، من المتوقع أن يبلغ صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو ٩,٩ مليار دولار في عام (٢٠٢٠/١٩) مقارنة بنحو ٧,٩ مليار دولار عام ٢٠١٧/١٦، بنسبة زيادة تناهز ٧,٦٪ عن العام السابق [شكل رقم (١٩/٣)].

شكل رقم (١٩/٣)
صافى الاستثمارات الأجنبية المباشرة

(مليار دولار)

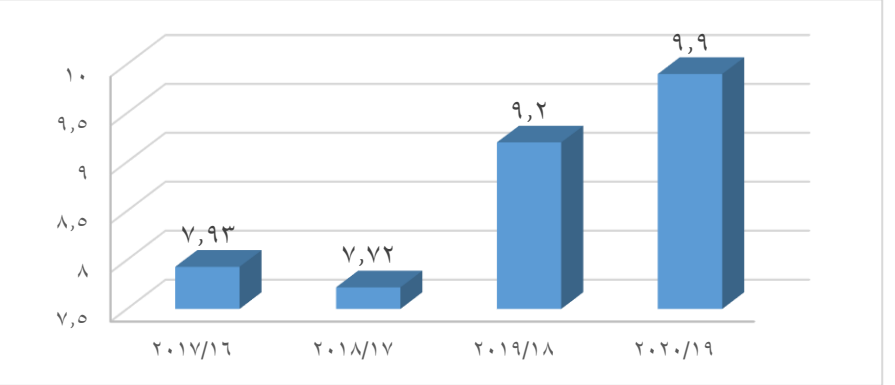

المصدر: البنك المركزي المصري.

القسم الرابع

التنمية القطاعية

١/٤ قطاع الزراعة

الأهمية الاقتصادية للقطاع

يحتل قطاع الزراعة والري أهمية اقتصادية كبيرة باعتباره المصدر الرئيسي للغذاء والمورد الأساسي لمُدخلات القطاع الصناعي المُحرّك الفاعل للنمو، فضلاً عن اتساع طاقته التشغيلية وتوفيره لفرص عمل لغالبية سكان الريف، علاوة علي أنه قطاع تمتد علاقاته التشابكية لقطاعات أخرى عديدة، في مقدّمتها النقل والتخزين والتجارة الداخلية والتجارة الخارجية، والصناعة التحويلية.

وإدراكاً لهذه الأهمية القصوى، تُولي الخطة عناية بالغة باقتصاديّات هذا القطاع من خلال تحقيق زيادة مُطردة في الاستثمارات المُوجّهة للقطاع، وتطوير أدائه ورفع كفاءته الإنتاجية بترشيد استخدامات المُدخلات وتحسين الإنتاجية لتعظيم القيمة المضافة، فضلاً عن اتباع حِزْمة من السياسات والإجراءات المُحفّزة للمزارعين علي النفاذ للأسواق.

التحديّات القائمة

رغم أهمية قطاع الزراعة والري، إلا أن معدلات نمو القطاع ظلّت متواضعة لفترات طويلة، تدور حول ٢,٥٪ و٣٪، وهي تكاد تُناظر معدلات نمو السكان، مما لا يُفسِح المجال للارتقاء بمستوى معيشة العاملين بهذا القطاع، أو لتحفيز عملية النمو بالقدر المنشود في القطاعات ذات الصلة.

ويُعزى ذلك لمجموعة من الأسباب تُمثّل تحديّات قوية أمام القطاع، أبرزها ما يلي:

- **محدودية الموارد المائية**، حيث تتجاوز الفجوة نحو ٢٠ مليار متر مكعب سنوياً مما يُحِد من مشروعات التوسع الأفقي ويدفع للبحث عن مصادر بديلة لمياه النيل.

- **صِغَر حجم الحيازات** والتفتيت المستمر لها مما يحول دون تطبيق أساليب الميكنة ونظم الزراعة الحديثة.

- **النمو السكاني السريع**، والذي تجاوز ٢,٥٪ وفقاً للتعداد السكاني الأخير (٢٠١٧)، وتراجع - بناءً عليه - نصيب الفرد من المساحة الزراعية إلي ٠,١٠ فداناً، مما يؤدي إلي الضغط المُتزايد علي الموارد الزراعية والتعديّات المُستمرة علي الأراضي، فضلاً عن ضعف قدرة سوق العمل الزراعي على استيعاب مزيدٍ من العمالة.

- **قصور كفاءة استخدام موارد مياه الري**، حيث تبلغ كفاءة نقل وتوزيع المياه حوالى ٧٠٪، والري الحقلي حوالى ٥٠٪.

- **ارتفاع معدلات الفاقد في الإنتاج الزراعي**، والتي يصل متوسطها إلي نحو ٢٥٪ أثناء عمليات التجميع والنقل والتخزين، وترتفع بالنسبة لبعض الحاصلات، كالخضر إلي ٣٥٪.

- **القضايا البيئية**، الناجمة عن الإفراط في استخدام الأسمدة والمبيدات الحشرية، وحرق مُخلّفات الزراعة (مثل قش الأرز)، وعن تدهور نوعية المياه، بسبب الصرف الزراعي والصناعي والصحي في المجاري المائية، فضلاً عن تأثير التغيّرات المناخية، مثل احتمال ارتفاع منسوب مياه سطح البحر، والمخاطر الناجمة عنه في المناطق الساحلية، وخاصة الدلتا.

مُستهدفات خطة عام ٢٠٢٠/١٩

يمكن إيجاز أهم هذه المستهدفات فيما يلي:

- **زيادة الإنتاج الزراعي** من ٦٩٦,٥ مليار جنيه عام ٢٠١٨/١٧ بالأسعار الجارية إلى ٩٤٤,٧ مليار جنيه في نهاية عام ٢٠٢٠/١٩ بمعدل نمو ١٧,٨٪ [شكل رقم (١/٤)].

- **وبالأسعار الثابتة**، زيادة الإنتاج الزراعي في نهاية عام ٢٠٢٠/١٩ إلى ٦١١,٨ مليار جنيه، بالمقارنة بنحو ٥٧٤,٨ مليار جنيه في عام ٢٠١٨/١٧، مُسجّلاً معدل نمو قدره ٣,٢٪ [شكل رقم (١/٤)].

شكل رقم (١/٤)

تطوّر الإنتاج الزراعي بالأسعار الجارية خلال الأعوام (٢٠١٨/١٧ – ٢٠٢٠/١٩)

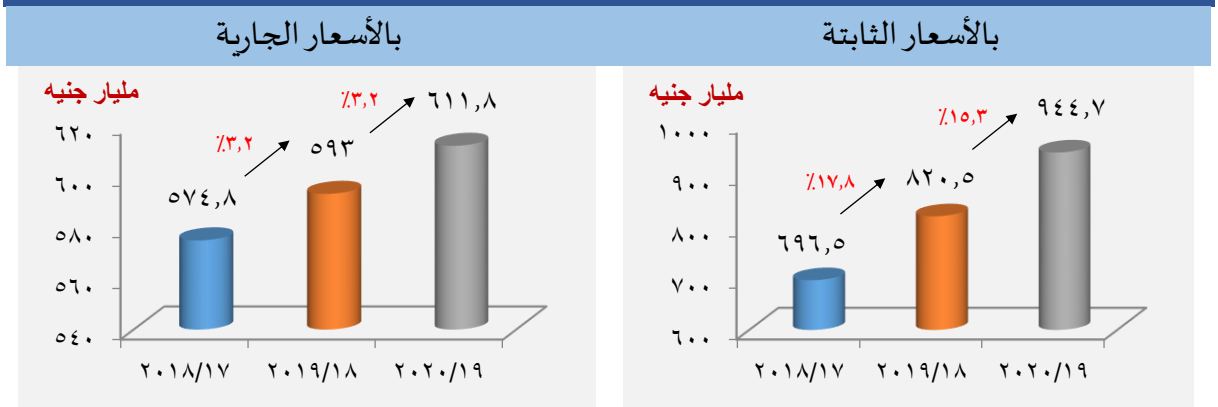

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

- ويُناظر الإنتاج الزراعي – بعد استبعاد مستلزمات الإنتاج الوسيطة – الناتج الزراعي، وتُقدّر قيمته بالأسعار الجارية بنحو ٥٨٦,٦ مليار جنيه في عام ٢٠١٩/١٨، مقارنة بنحو ٤٩٨,١ مليار جنيه في عام ٢٠١٨/١٧، بمعدلات نمو سنوية تتراوح ما بين ١٥,٣٪ و١٧,٨٪ [شكل رقم (٢/٤)].

شكل رقم (٢/٤)

الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الزراعة والري بالأسعار الثابتة والجارية خلال الفترة (٢٠١٨/١٧ – ٢٠٢٠/١٩)

بالأسعار الثابتة

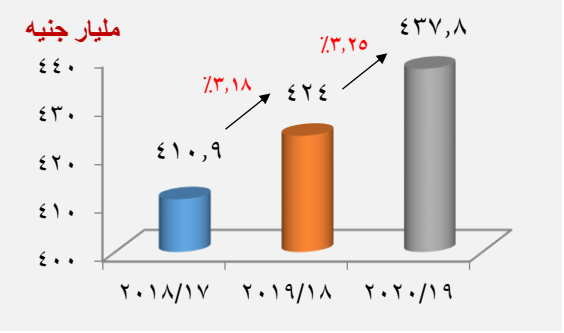

بالأسعار الجارية

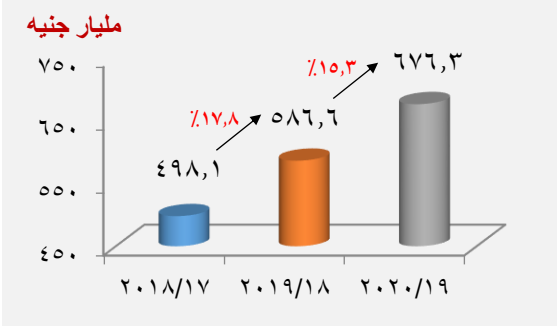

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

ومن حيث الناتج الزراعي بالأسعار الثابتة، فمن المستهدف أن يصل الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الزراعة والري إلي نحو ٤٣٧,٨ مليار جنيه بنهاية عام ٢٠٢٠/١٩، مقارنة بنحو ٤٢٤ مليار جنيه في عام ٢٠١٩/١٨، مُحققاً بذلك نسبة نمو قدرها ٣,٢٪ [شكل رقم (٣/٤)].

الاستثمارات المستهدفة لعام ٢٠٢٠/١٩

تستهدف خطة التنمية توجيه استثمارات قدرها حوالي ٤٢,١ مليار جنيه لقطاع الزراعة والري خلال عام ٢٠٢٠/١٩ بنسبة زيادة ٢٣٪ عن الاستثمارات المناظرة في العام المالي السابق [شكل رقم (٣/٤)].

شكل رقم (٣/٤)

تطوّر الاستثمارات لقطاع الزراعة والري خلال الفترة (٢٠١٨/١٧ – ٢٠٢٠/١٩)

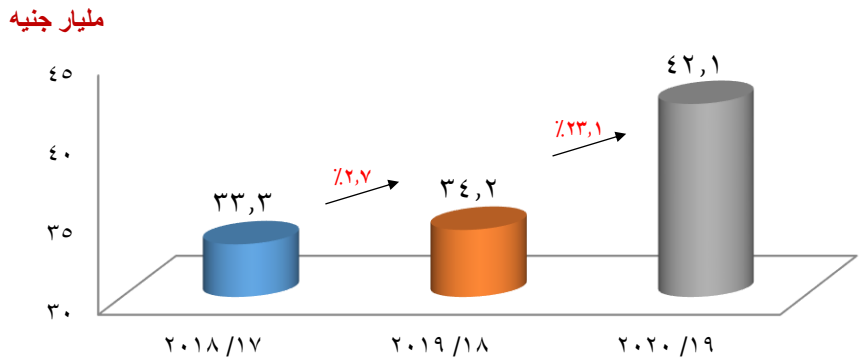

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

والهدف من تكثيف الاستثمارات الزراعية هو تفعيل تنفيذ مُستهدفات استراتيجية تنمية القطاع، والمُتمثّلة في الآتي:

- **تحقيق أقصى كفاءة اقتصادية في تخصيص الموارد واستخداماتها** بما يضمن النمو الحقيقي لناتج القطاع بما لا يقل عن ٣,٢٪ في نهاية العام الثاني من الخطة.
- **تحقيق درجة أعلي للأمن الغذائي من السلع الاستراتيجية**، من خلال زيادة الاعتماد علي الذات في توفير سلع الغذاء الاستراتيجية، والتوسع في نظام الزراعة التعاقدية، والصوب الزراعية.
- **تدعيم القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية في الأسواق المحلية والدولية** من خلال:
  - التوجه نحو التوسع في الزراعة العضوية وتطوير المنتجات من حيث الجودة والخصائص النوعية.
  - وضع وتطبيق معايير الجودة والمواصفات القياسية للمنتجات الزراعية، وتعميم إجراءات عمليات الفرز والتدريج والتعبئة.
- **تطوير الإنتاجية الزراعية لوحدتي الأرض والمياه**، من خلال تطوير المحاصيل الحقلية والبستانية (التوجه نحو الأصناف المقاومة للملوحة والجفاف، إنتاج الأصناف قصيرة العمر)، وتطوير إنتاجية الوحدة الحيوانية (الارتقاء بإنتاجية الأبقار والجاموس من الألبان، خفض استيراد اللحوم والألبان إلي مستويات دنيا).
  وتنمية مجال الثروة السمكية (التنمية المستدامة للإنتاج في البحيرات الداخلية، توسيع نطاق الصيد في البحر المتوسط، والتوسع في مشاريع الاستزراع السمكي.
- **تحسين مناخ الاستثمار الزراعي من خلال:**
  - استحداث إدارة موحدة لتخصيص الأراضي للاستثمار الزراعي تمثل فيها كافة الوزارات ذات العلاقة.
  - مراجعة تشريعات واجراءات تخصيص الأراضي.
  - مراجعة السياسات الائتمانية للمشروعات الزراعية وتيسير إجراءات الحصول على القروض.
  - تنمية الصادرات الزراعية من محاصيل الزيتون والجوافة والفلفل والفاصوليا والموالح والتمور والنباتات الطبية والعطرية من خلال التوسع في المساحات الزراعية وتحسين الإنتاجية.

وفي هذا السـياق، تتبني وزارة الموارد المائية والري بدورها خطة اسـتراتيجية تتحد وتتكامل مع خطة التنمية الزراعية والتي تستهدف تنمية الموارد المائية، وترشيد استخدامات مياه الري، وتحسين نوعية المياه، وتهيئة البنية الملائمة للإدارة المائية المتكاملة.

المستهدفات الكمية

يوضح الجدول رقم (١/٤) الأهداف الكمية لقطاع الزراعة في خطة عام ٢٠٢٠/١٩ في ضوء مستهدفات استراتيجية التنمية الزراعية سالفة الذكر.

جدول رقم (١/٤)

المستهدفات الكمية لقطاع الزراعة لعام ٢٠١٩/١٨ مقارنة بعام ٢٠٢٠/١٩

المستهدفات	وحدة القياس	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩
أولاً: توفير متطلبات الأمن الغذائي			
معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي للقطاع الزراعي	٪	٣,٢	٣,٣
حجم الإنفاق على مؤسسات البحوث والتطوير في القطاع الزراعي	مليار جنيه	٢,٦	٣
نسبة الاكتفاء الذاتي من اللحوم الحمراء	٪	٨٠	٨١
نسبة الاكتفاء الذاتي من الدواجن	٪	٩٦	٩٧
حجم إنتاج الأسماك	مليون طن	١,٨٩	٢
نسبة الاكتفاء الذاتي من الأسماك	٪	٩٤	٩٥
حجم الإنتاج من المحاصيل السكرية	مليون طن	٣١,٨	٣٢,٤
نسبة الاكتفاء الذاتي من المحاصيل السكرية	٪	٨٥	٨٥
حجم الإنتاج من البقوليات	ألف طن	٢٠٤	٢٢١
نسبة الاكتفاء الذاتي من البقوليات	٪	٢٥	٢٥
ثانياً: الخطة العاجلة للترشيد وتدبير الاحتياجات			
عدد أفدنة القمح التي تزرع بتقنيات زراعية حديثة	ألف فدان	٢٠٠٠	٢٠٠٠
مساحات الأراضي التي يتم تسويتها بالليزر	ألف فدان	١٠٦,٦٨	١٠٩,٨٨
كمية المياه المتوفرة من التسوية بالليزر	(مليون م٣)	١٠٤	١٠٧
الأراضي التي تروى بطرق الري الحديثة	(٪)	١٨	٢٠,٨
مساحة الأراضي التي يغطيها مشروع الري الحقلي	(ألف فدان)	٦٠	٦٠
المياه التي يوفرها مشروع تطوير الري الحقلي	(مليون م٣)	١٧,٧	١٧,٧
المساحات المزروعة بأصناف وسلالات جديدة للمحاصيل الموفرة للمياه	(ألف فدان)	٤٢٢٤	٤٢٥٤
كمية المياه المتوفرة من وسائل الزراعة الحديثة	(مليون م٣)	٥٩٦٤,٧	٥٩٦٤,٧

المستهدفات	وحدة القياس	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩
ثالثاً: تنمية القدرات التصديرية للقطاع الزراعي			
صادرات المنتجات الزراعية	ألف طن	٥٥٨١,٣	٦١٣٩,٥
صادرات المنتجات الزراعية	مليون دولار	٢٣٦١	٢٤٨٠
معدل نمو الصادرات الزراعية	٪	٥	٥
رابعا: تنمية المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في القطاع الزراعي			
حجم القروض المقدمة لمشروع إحياء البتلو في عامي ٢٠١٩/١٨، ٢٠٢٠/١٩	مليون جنيه		٣٥٥,٤
عدد المستفيدين من مشروع إحياء البتلو في عامي ٢٠١٩/١٨، ٢٠٢٠/١٩	مستفيد		٢٥٨٥

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي.

أهم البرامج الداعمة للتنمية الزراعية

تستهدف الخطة الانتهاء من مَيكنة منظومة الحيازة الزراعية، وتحسين كفاءة الري الحقلي في حوالي ٦٠ ألف فدان، توفر نحو ١٨ مليون متر مكعب من المياه، وإجراء تسوية بالليزر لنحو ١١٠ ألف فدان، ينتج عنها توفير مياه تُقدّر بنحو ١٠٧ مليون متر مكعب.

ولتنمية الموارد المائية، تتضمَّن الخطة حفر وتجديد ٨٧ بئراً جوفياً، وحفر وتطوير ١٠٠ خزان أرضي، وتأهيل وتبطين حوالي ٣٧٨ كيلومتر من المجاري المائية، لتوفير ١٢ مليار متر مُكعب من المياه الجوفية العميقة والسطحية لزراعة ٢٠٠ ألف فدان، وإنشاء ٨٠ محطة رفع، وصيانة وتطهير ٨٧,٢ ألف كيلومتر من الترع ومخرات السيول، وإنشاء وإحلال شبكات صرف مُغطى لحوالي ٦٠ ألف فدان.

ويُضاف إلي ما تقدم، تشغيل ٤٥٠ بئراً بالطاقة الشمسية، وحفر حوالي ٢٠٠ بئر جديد بالخارجة ودرب الأربعين والداخلة وشرق العوينات ووسط سيناء، وإنشاء (٧١) محطة رفع، و(٥٠) مغذياً لإعادة استخدام حوالي ٤ مليار متر مكعب سنوياً من مياه الصرف الزراعي، ونحو ٥٥٠ مليون متر مكعب سنوياً من مصرف المحسمة لري ٥٠ ألف فدان شرق القناة.

٢/٤ قطاع الصناعة التحويلية

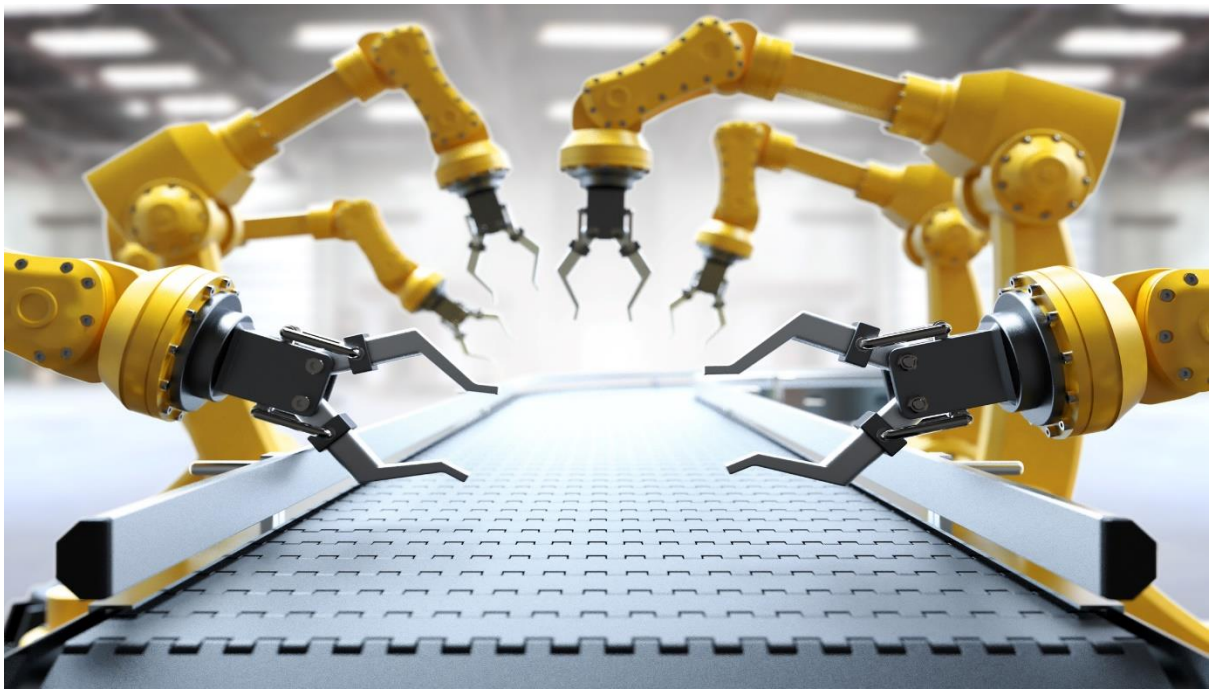

الأهمية الاقتصادية للقطاع

يُعد قطاع الصناعة القطاع الرائد الذي يقود الاقتصاد القومي باعتباره حجر الزاوية لإحداث التقدم الاقتصادي، حيث يتميز بارتفاع مستوي الإنتاجية والقدرة علي النمو المُطّرد السريع وزيادة معدلات التصدير، بالإضافة إلي اتساع طاقته الاستيعابية للعمالة وعلاقاته التشابكية والارتباطية بكافة القطاعات الاقتصادية الأخرى.

ويسهم القطاع الصناعي في الوقت الراهن بنحو ١٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي، كما يضم نحو ٣٧ ألف منشأة صناعية، ويوظف نحو ١٥٪ من جملة المشتغلين، بخلاف العاملين بالمنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر والتي تستوعب نحو ٣٠٠ ألف فرد. ومن حيث القدرات التصديرية، تساهم الصناعة حالياً بنحو ٨٠٪ من جملة الصادرات غير البترولية.

التحديات الراهنة

برغم الدور التنموي الذي تلعبه الصناعة – في ظل توفر مقوّماتها – إلا أنها تواجه تحديات جِسام تعوق الاستغلال الكامل والأمثل لإمكاناتها الإنمائية.

ومن أهم هذه التحديات ما يلي:

- تراجع إنتاج بعض الأنشطة الصناعية، وتعثّر عددٍ من المصانع لاعتبارات عِدّة، منها قصور الموارد التمويلية لتغطية تكاليف التشغيل ومتطلبات الصناعة وسداد المستحقات المالية.
- عدم كفاية الموارد اللازمة للترفيق الآني لكافة المناطق الصناعية علي مستوي الجمهورية.
- قصور العمالة الفنية الماهرة والمتميّزة اللازمة للنهوض بالمُحتوي التقني للصناعات وتوفير مواصفات الجودة.

- عدم توافق مُخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل، مع عدم كفاية البرامج التدريبية والتأهيلية.
- انخفاض القدرة التنافسية الدولية لعديدٍ من المنتجات الصناعية مما يجعل الإنتاج مقصوراً في عددٍ محدود منها يحظى بميزة تنافسية كالصناعات الغذائية والنسيجية والأسمدة وبعض الصناعات المعدنية، كما يُحفز التوجه التصنيعي للسوق الداخلي.
- التركيز الجغرافي الشديد للصناعة المصرية في مناطق القاهرة الكبرى والإسكندرية وبعض عواصم المحافظات دون الاستفادة بصورة مناسبة من إمكانيات التنمية بالمناطق الواعدة الأخرى بمحافظات الصعيد والوادي الجديد وسيناء.

السياسات العامة

تستهدف الرؤية المستقبلية أن تصبح مصر الدولة الصناعية الرائدة بالمنطقة، وأن تحتل مركزاً متميّزاً في أسواق التصدير، اعتماداً علي تطبيق التقنيات الحديثة والتخيّر الواعي الدقيق للصناعات المُراد تنميتها، والحرص علي الارتقاء بجودة المنتج المصري.

وفي إطار هذه الرؤية، تتبنّى خطة التنمية مجموعة السياسات التالية:

- التحول التدريجي للصناعة المصرية من الصناعات التقليدية إلي الصناعات المتطورة القائمة علي المعرفة.
- تبنى حزمة من البرامج بهدف تعزيز وتوسيع نطاق العمل الخاص بالمنشآت المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، خاصة في مناطق الصعيد وسيناء وسيوة ودمياط ....إلخ.
- استخدام أدوات السياسة التجارية بما يتوافق مع مستهدفات التنمية الصناعية من خلال حماية وتشجيع الصناعات الوليدة، ومستهدفات تنمية الصادرات بتعزيز تواجد الصادرات المصرية في الأسواق التصديرية الحالية والتوجه نحو الأسواق الواعدة.
- إنشاء قاعدة صناعية عريضة للصناعات المغذية للمصانع الكبيرة مما يساهم في تعميق التصنيع المحلي، وتوفير التجمعات الصناعية صديقة البيئة.
- تقديم الدعم الفني والتكنولوجي للصناعة القائمة داخل المجمعات الصناعية لتطويرها واستحداث منتجات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى وبمواصفات قياسية.
- إعادة هيكلة شركات القطاع العام لتعظيم الاستفادة من أصولها الإنتاجية.

المستهدفات الرئيسية للخطة

- **الإنتاج الصناعي**

من المستهدف أن يصل الإنتاج الصناعي إلي ٢٣٧ مليار جنيه بالأسعار الجارية خلال عام ٢٠٢٠/١٩، مقارنة بنحو ١٧٣ مليار جنيه عام ٢٠١٨/١٧ وبالمتوقع عام ٢٠١٩/١٨ وقدره ٢٠٣ مليار جنيه، بنسبة زيادة سنوية

١٧٪ - ١٨٪. وبالنسبة للإنتاج الصناعي بالأسعار الثابتة، فمن المستهدف أن يرتفع إلي ١٥٥ مليار جنيه في عام ٢٠١٩/٢٠ بالمقارنة بالمتوقع عام ٢٠١٩/١٨ وقدره ١٤٨,٦ مليار جنيه، بمعدل نمو ٤,٣٪ [(شكل رقم (٤/٤)].

شكل رقم (٤/٤)

تطوّر الإنتاج الصناعي المستهدف لعام ٢٠٢٠/١٩ بالأسعار الثابتة والجارية

بالأسعار الثابتة

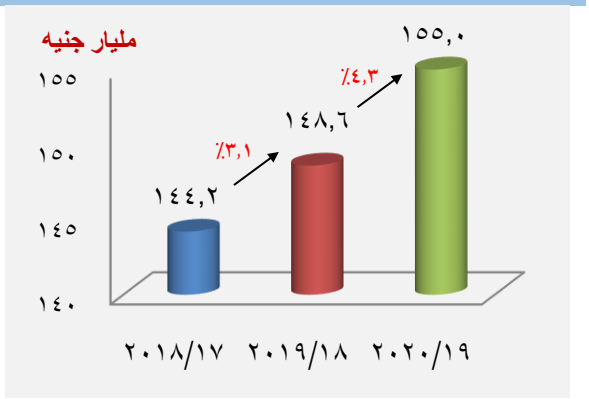

بالأسعار الجارية

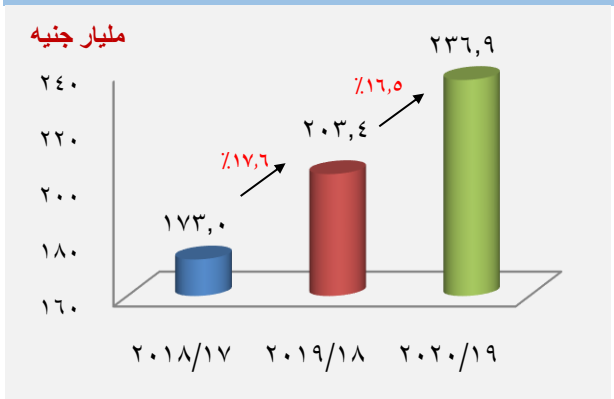

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

- **الناتج الصناعي**

- تستهدف الخطة تعزيز التنافسية الصناعية لزيادة معدل نمو القطاع إلى ٤,٥٪ في العام الثاني من الخطة مقارنة بمعدل نمو (٣٪) في العام السابق ٢٠١٨/١٧ وبحيث يصل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة إلي نحو ٦٤٤ مليار جنيه. أما بالنسبة للناتج الصناعي بالأسعار الجارية، فمن المستهدف أن يصل إلي حوالي ٩٨٥ مليار جنيه بنهاية عام ٢٠٢٠/١٩ مقارنة بنحو ٨٤٤ مليار جنيه في العام السابق، بنسبة نمو ١٦,٦٪ [(شكل رقم (٥/٤)].

شكل رقم (٥/٤)

تطوّر الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي خلال الفترة (٢٠١٨/١٧ – ٢٠٢٠/١٩)

بالأسعار الثابتة

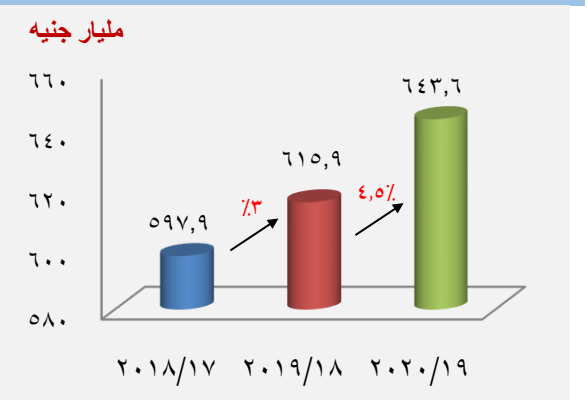

بالأسعار الجارية

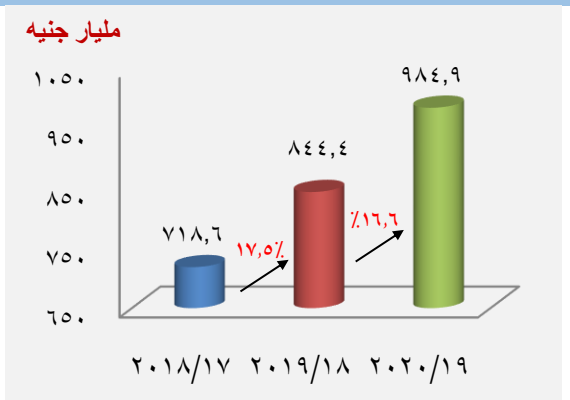

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

- **الاستثمارات الصناعية**

- لتحقيق معدلات النمو سالفة الذكر، تستهدف الخطة توجيه استثمارات قدرها ٨٤,٤ مليار جنيه لقطاع الصناعة خلال عام ٢٠٢٠/١٩، بنسبة زيادة تعادل ١٤٪ عن عام ٢٠١٨/١٧ [شكل رقم (٦/٤)].

شكل رقم (٦/٤)
تطوّر الاستثمارات الكلية المستهدفة لقطاع الصناعة التحويلية

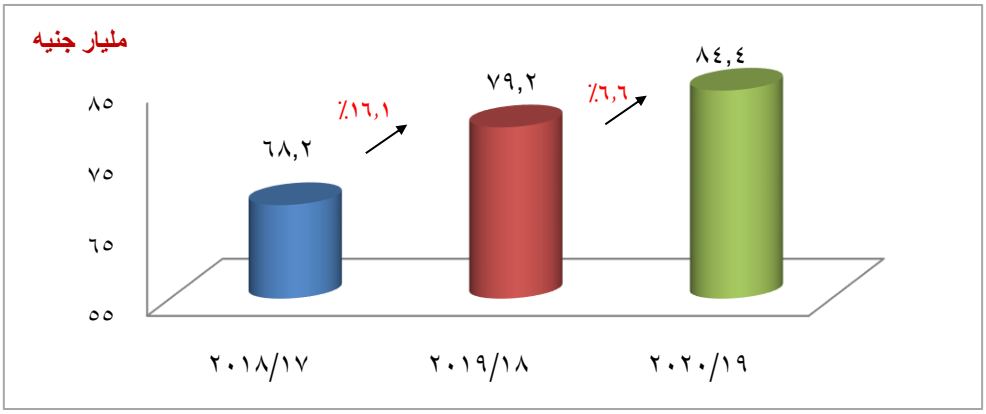

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

- **البرامج الداعمة للتنمية الصناعية المستهدفة**

يُوجّه الشطر الأعظم من هذه الاستثمارات لاستكمال:

- المشروع القومي لإنشاء ١٣ مُجمّعاً صناعياً بالمحافظات.
- استكمالِ أعمال التطوير بكلٍ من مدينة الأثاث بدمياط، ومنطقة الرُوبِيكي للجلود بمدينة بدر، وتوسيع مُجمّع مِرْغَم للصناعاتِ البلاستيكية.
- طرحِ ١٠ مليون متر مربع من الأراضي الصناعية المُرفّقة.

- **هذا بالإضافة إلى:**

- ميكنة عشرة فروع تابعة للهيئة العامة للتنمية الصناعية.
- إصدار ١٢ ألف رخصة صناعية جديدة.
- تطويرِ منظومةِ التدريب الصناعي، من خلال تطبيقِ النماذج المُطوّرة وزيادة مراكز التدريب المُحدّثة إلى ٢٧ مركزاً بما يسمح بتدريب نحو ٥ آلاف فرد في العام.

وبوجه عام، تتضمّن مستهدفات الخطة ستة برامج أساسية تتمثل في تعميق التصنيع المحلي، وتحفيز الاستثمار الصناعي، وزيادة الطاقة الإنتاجية المُستغلة بالمصانع، وتطوير منظومة التدريب الصناعي،

وتحسين جودة المنتجات الصناعية، وتعزيز القدرات التنافسية للصادرات الصناعية، وتنمية القدرات الإنتاجية للمشروعات المتوسطة والصغيرة.

أولاً: تعميق التصنيع المحلي

ترجع أهمية البرنامج إلي وجود قدرة تصنيعية وتصديرية لبعض الصناعات، وفي ذات الوقت يتم استيرادها بقيم متزايدة (الصناعات الهندسية، الكيماوية، مواد البناء)، وبالتالي توجد ضرورة لتعميق هذه الصناعات بما يسهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية التالية:

- زيادة نسبة المكون المحلي في التصنيع، لزيادة القيمة المضافة المحلية.
- زيادة فرص الإحلال محل الواردات، لخفض عجز الميزان التجاري، وتوفير النقد الأجنبي.
- زيادة فرص النفاذ للأسواق العالمية، لتعظيم قيمة الصادرات.
- زيادة الاستثمار في القطاع الصناعي نتيجة إتاحة فرص استثمارية جديدة.
- توفير مزيدٍ من فرص العمل، بما يسمح بخفض معدلات البطالة.

➢ مؤشرات الأداء

مؤشرات الأداء	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩
عدد المتدربين على نظم الجودة (متدرب)	٣٩٠	٤٢٠
عدد حاضنات التكنولوجيا للمشروعات الصغيرة (حاضنة)	٣	٠
عدد رواد الأعمال المستفيدين من الدعم التكنولوجي (مستفيد)	٣٣٠	٣٦٣
عدد المصانع المستفيدة من برنامج تطوير التكنولوجيات المستخدمة (مصنع)	١١٠	١٢٢
عدد المشروعات المتوسطة والصغيرة الموقعة على عقود بالسلاسل التجارية والقطاع العام (مشروع)	١٤٦	١٤٦
عدد صفقات B٢B بين عملاء جهاز تنمية المشروعات (صفقة)	١٣٤	١٣٤
عدد المشروعات المسجلة بسجل الموردين (مشروع)	٢١٨٤	٢١٨٤

المصدر: وزارة التجارة والصناعة.

ثانياً: تحفيز الاستثمار الصناعي

تعود أهمية هذا البرنامج إلي تواضع قيمة الاستثمارات الصناعية بالنظر لحجم الفرص المتوفرة بالسوق المحلي، مع وجود بعض المعوّقات التي تواجه الاستثمار المحلي والأجنبي ويهدف هذا البرنامج إلي:

- رفع معدل النمو الصناعي، ومن ثم النمو الاقتصادي بشكل عام.
- توفير مزيدٍ من فرص العمل.
- تنمية القدرة التصديرية في ضوء زيادة الإنتاج الصناعي.

➢ مؤشرات الأداء

مؤشرات الأداء	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩
نسبة الالتزام بوقت الإصدار المحدد في قانون التراخيص الصناعية (٧ أيام)	٪٩٠	٪١٠٠
عدد الرخص المصدرة (رخصة)	٨٠٠٠	١٢٠٠٠
قيمة الاستثمارات الصناعية الجديدة المسجلة بهيئة التنمية الصناعية (مليار جنيه)	٢٤	٣٤
عدد المجمعات الصناعية التي تم/ مستهدف إنشاؤها (مجمع)	٤	٥
متوسط عدد الوحدات الصناعية المنشأة في كل مجمع صناعي (وحدة)	٩٨٤	١٢٣٠
متوسط عدد فرص العمل المباشرة التي تم/ مستهدف توفيرها بالمجمعات الصناعية (فرصة)	١٠٦٦٤	١٣٣٣٠
عدد التكتلات الصناعية التي تم/ مستهدف إنشاؤها (مدينة)	١	١

المصدر: وزارة التجارة والصناعة.

ثالثاً: زيادة الطاقة الإنتاجية المستغلة بالمصانع

تنبع أهمية هذا البرنامج من وجود طاقة إنتاجية غير مستغلة بقطاع الصناعة، حيث يصل عدد المصانع التي تقل طاقتها الإنتاجية عن ٧٥٪ إلى ٨٢١٨ مصنعاً من إجمالي ١٣ ألف مصنع في مصر، أي بنسبة ٦٣٪، فضلاً عن انخفاض تكلفة فرصة العمل بالنسبة للمصانع القائمة مقارنةً بالمصانع المنشأة حديثاً.

➢ مؤشرات الأداء

مؤشرات الأداء	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩
عدد المصانع التي تم/ مستهدف إقالتها (مصنع)	١٥	١٥
جملة التمويل الموجه لإقالة المصانع المتعثرة (مليون جنيه)	١٢٠	٦٠
عدد المصانع التي يتم دراسة إقالتها	٨	١٠
عدد المصانع التي يتم تحويلها إلى شركة مصر لرأس المال المخاطر	٤	٥

المصدر: وزارة التجارة والصناعة.

رابعاً: تطوير منظومة التدريب الصناعي

ترجع أهمية تنفيذ هذا البرنامج إلي عدم توفر العمالة الفنية المدربة والمؤهلة للعمل بالمصانع، بالرغم من ارتفاع معدلات البطالة وزيادة عدد خريجي المعاهد والكليات الصناعية. ويهدف هذا البرنامج إلي:

- رفع كفاءة المدربين وتطوير مراكز التدريب الصناعي.
- توفير العمالة المدربة بما يتوافق مع احتياجات القطاع الصناعي.
- الربط بين نظم اعتماد مراكز التدريب والتطورات في سوق العمل المحلي ولدولي.

➢ مؤشرات الأداء

مؤشرات الأداء	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩
عدد المناهج المطورة (منهج)	٤	٥
عدد مراكز التدريب المطورة (مركز)	١٢	١٥
عدد المحطات التدريبية المنشأة لتوفير عمالة ماهرة للمصانع (محطة)	٥	٥
عدد خريجي برنامج التلمذة الصناعية (خريج)	١٥	٢٠
عدد الطلاب المستفيدين من التدريب الصناعي (طالب)	٥٠٠٠	٥٠٠٠
عدد المتدربين على نظم الجودة (متدرب)	٣٩٠	٤٢٠

المصدر: وزارة التجارة والصناعة.

خامساً: تحسين جودة المنتجات الصناعية

يهدف هذا البرنامج إلي تحسين تنافسية القطاع الصناعي، وزيادة عدد المنتجات القادرة على النفاذ للأسواق الدولية، وتنمية ثقة المستهلك المحلي في منتجات الصناعة الوطنية.

➢ مؤشرات الأداء

مؤشرات الأداء	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩
عدد المواصفات القياسية المتوافقة مع المعايير الدولية (مواصفة)	٦٠٠	٦٠٠
عدد المواصفات القياسية المتوافقة مع المعايير البيئية الدولية (مواصفة)	١٠	١٠
عدد مراكز خدمة ما بعد البيع التي تم/ مستهدف اعتمادها (مركز)	٩٢٥	٩٥٠
عدد علامات الجودة الممنوحة للمنتجات محلية الصنع (علامة)	٤٥	٤٥
عدد الاختبارات التي تم/ مستهدف إضافتها في معامل الجودة (اختبار)	٢٠	٢٠
عدد الشركات التي تم/ مستهدف تأهيلها للحصول على *CE MARK* والشركات المسجلة في نظام *REACH*	٣٤	٣٧
عدد المصانع المستفيدة من برنامج تطوير التكنولوجيات المستخدمة (مصنع)	١١٠	١٢٢
عدد المصانع التي تطبق مفهوم الاقتصاد الأخضر (مصنع)	٥	٥
عدد معامل وجهات المطابقة والتدريب المعتمدة (معمل)	٥٠	٦٥

المصدر: وزارة التجارة والصناعة.

سادساً: تعزيز القدرات التنافسية للصادرات الصناعية

يهدف هذا البرنامج إلي تحقيق طفرة في معدل نمو الصادرات غير البترولية، وبمعدلات تتجاوز ١٨٪ سنوياً، فضلاً عن توفير مزيد من فرص العمل (مباشرة، وغير مباشرة) الناتجة عن نمو الصادرات.

➢ مؤشرات الأداء

مؤشرات الأداء	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩
عدد الشركات المصدرة المستفيدة من المساندة التصديرية (شركة)	٢٠٠٠	٢١٠٠
عدد المشروعات متوسطة الحجم المستفيدة من المساندة التصديرية (شركة) (يقل رأسمالها عن مليون دولار)	١٢٠٠	١٣٠٠
عدد المعارض والمؤتمرات المستهدف تنظيمها بالقاهرة (معرض)	٧٠	٧٥
عدد المعارض الدولية (معرض)	٣٧	٤٠
عدد بعثات المشترين (بعثة)	١٧	١٨

سابعاً: تنمية القدرات الإنتاجية للصناعات المتوسطة والصغيرة

تعود أهمية هذا البرنامج إلي الأهمية الكبيرة التي يمكن أن تلعبها المشروعات المتوسطة والصغيرة في الإنتاج والتشغيل.

➢ مؤشرات الأداء

مم مؤشرات الأداء	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩
حجم التمويل المقدم (مليون جنيه)	٥٠٠٠	٥٦٠٠
عدد المشروعات الممولة (ألف مشروع)	٢٥٠	٢٧٦
عدد فرص العمل التي تم/ مستهدف توفيرها (ألف فرصة)	٣٤٢	٣٧٦
عدد البرامج التدريبية لرفع المهارات الريادية (برنامج)	١٠٠	١٠٠
عدد البرامج التدريبية للتأهيل للعمل الحر (برنامج)	٣٠٠	٣٠٠
عدد المستفيدين من برامج التوعية والإرشاد لرواد الأعمال (مستفيد)	١٠٠٠	١٠٠٠
عدد الرخص النهائية التي تم/ مستهدف إصدارها (رخصة)	١٢١٨٩	١٢١٨٩

المصدر: وزارة التجارة والصناعة.

٣/٤ قطاع الكهرباء والطاقة المتجدّدة

الأهمية الاقتصادية للقطاع

تُعد الطاقة الكهربائية الركيزة الأساسية لإحداث التنمية الشاملة في شتى مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ولاستدامتها في المدى الطويل، كما تعتبر مسألة حاسمة لترسيخ استقرار الاقتصاد الكلى، وتعزيز موارد البلاد من النقد الأجنبي.

استراتيجية القطاع:

إدراكاً لأهمية توفير الطاقة الكهربائية لكافة مستخدميها في مختلف المجالات لمواجهة الطلب المتزايد عليها، فقد قام قطاع الكهرباء والطاقة بإعداد استراتيجية متكاملة حتى عام ٢٠٢٧ تعتمد على عِدَة محاور من أهمها:

- الاستخدام الأمثل لمصادر الطاقة المتاحة.
- تنويع مصادر إنتاج الطاقة الكهربائية مع تعظيم الاستفادة من مصادر الطاقات المتجددة.
- ترشيد الطاقة وتحسين كفاءتها.
- توسيع دائرة الربط الكهربائي على كافة المحاور، بما يحقق التنمية المستدامة.
- المساهمة في حماية البيئة من التلوث.

- الحفاظ على حق الأجيال القادمة في الحصول على الطاقة.
- تشجيع التصنيع المحلى للمعدات والمهمات الكهربائية.

مؤشرات الأداء

- ارتفعت الطاقة المولّدة خلال الفترة (١٢/ ٢٠١٣ – ١٧/ ٢٠١٨) من ١٦٤,٦ مليار ك.و.س إلى نحو ١٩٦,٤ مليار ك.و.س، بنسبة نمو سنوي ٣,٥٪ خلال الفترة، وهو ما يدل على التطور الملموس والمُطرد في إنتاج الكهرباء.
- زادت القدرة المُركّبة من ٣٠٨٠٣ م.و. عام ١٢/ ٢٠١٣ إلى ٤٥٠٠٨ م.و. عام ٢٠١٧/١٦، أي بنحو ١٠٪ في غضون خمسة أعوام، مع إنشاء محطات توليد جديدة، مما يؤكّد أهمية دور القطاع في دفع عجلة النمو الاقتصادي.
- نمت الطاقة الكهربائية المُستهلكة من ١٤٠,٩ مليار ك.و.س عام ١٢/ ٢٠١٣ إلى ١٥٦,٩ مليار ك.و.س عام ١٧/ ٢٠١٨، بمعدل نمو سنوي ٢,٢٪ خلال الفترة.
- زادت أطوال الخطوط الكهربائية من ٤٥٨ ألف كم عام ٢٠١٣/١٢ إلى نحو ٥٢٤ ألف كم عام ٢٠١٨/١٧، بنسبة نمو سنوي ٢,٧٪، دلالة على تواصل امتداد خطوط التغذية الكهربائية لمختلف أنحاء الجمهورية [جدول رقم (٢/٤)].

جدول رقم (٢/٤)
بعض مؤشرات أداء قطاع الكهرباء والطاقة

المؤشر/ العام المالي	٢٠١٣/١٢	٢٠١٤/١٣	٢٠١٥/١٤	٢٠١٦/١٥	٢٠١٧/١٦	٢٠١٨/١٧
الطاقة المولّدة (مليار ك.و.س)	١٦٤,٦٣	١٦٨,٠٥	١٧٣,٤٦	١٨٥,٦٥	١٨٨,٦٢	١٩٦,٣٧
القدرة المركبة (م.و)	٣٠٨٠٣	٣٢٠١٥	٣٥٢٢١	٣٨٨٥٧	٤٥٠٠٨	---
الطاقة المستخدمة (مليار ك.و.س)	١٤٠,٩١	١٤٣,٥٩	١٤٦,٧٥	١٥٥,٤٨	١٥٢,٦	١٥٦,٩٢
أطوال الخطوط (ألف كم)	٤٥٨	٤٦٩,٨	٤٨٨,٩	٥٠٥,٨	٥٢٣,٢	٥٢٤

المصدر: وزارة الكهرباء والطاقة.

ومن أهم ثمار السياسات المُطبقة خلال الأعوام القليلة الماضية ما يلي:

- القضاء نهائياً على أزمة الانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي.
- تحقيق احتياطي آمن من الطاقة الكهربائية.
- تأهيل شركات مصرية لتنفيذ مشروعات عملاقة لتوليد الطاقة الكهربائية وإتاحة الفرصة لها للعمل بالخارج.
- تدريب العمالة المصرية على تنفيذ المشروعات العملاقة.
- تطوير برامج ترشيد وتحسين استخدام الطاقة الكهربائية.

أهم الإجراءات لتحقيق أهداف القطاع

الهدف	أهم الإجراءات
تنويع مصادر إنتاج الطاقة الكهربائية والاستفادة من الثروات الطبيعية	التعاون مع أحد بيوت الخبرة العالمية والاتحاد الأوروبي في وضع استراتيجية للمزيج الأمثل فنياً واقتصادياً للطاقة "استراتيجية الطاقة المتكاملة والمستدامة حتى عام ٢٠٣٥". تخصيص أكثر من ٧٦٠٠ كيلو متر مربع من الأراضي غير المستغلة لمشروعات الطاقة الجديدة والمتجددة.
تشجيع مشاركة القطاع الخاص فى مشروعات الطاقة المتجددة	الإعلان عن مشروعات تعريفة التغذية للطاقات المتجددة والتي تتيح للقطاع الخاص الاستثمار في مجال إنشاء وتملك وتشغيل محطات إنتاج وبيع الكهرباء المنتجة من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. إتاحة العديد من الآليات لمشاركة القطاع الخاص، منها المناقصات التنافسية وغيرها IPP, BOO, EPC Finance.
الربط الكهربائي الإقليمي	توقيع مذكرة تفاهم واتفاقية تعاون مع المنظمة الدولية لتطوير مشروعات الربط الكهربائي Global Energy Interconnection Development Organization (GEIDCO) للتعاون في عدد من المجالات، من بينها إجراء البحوث حول استراتيجية الطاقة في مصر، وتعزيز تنمية استخدام الطاقات المتجددة وتكامل الشبكات الكهربائية، وكذا التشاور الفني لتطبيقات الشبكات الذكية.
تدعيم وتقوية شبكات نقل وتوزيع الكهرباء	تحسين وتطوير شبكات النقل والتوزيع، بما في ذلك محطات المحولات على الجهود العالية والفائقة، ومراكز التحكم، وكذلك الشبكات الذكية.

الاستثمارات المُستهدفة

تُقدر الاستثمارات الكلية المُستهدفة لقطاع الكهرباء خلال عام ٢٠٢٠/١٩ بنحو ١١١,٩ مليار جنيه، بنسبة ٩,٦٪ من الاستثمارات الإجمالية.

باستقراء الشكل رقم (٧/٤) يمكن استخلاص ما يلي:

- يبلغ نصيب المشروعات الاستثمارية الخاصة نحو ٤٩ مليار جنيه من هذه الاستثمارات، بنسبة ٤٣,٨٪ تقريباً من الإجمالي، والباقي وقدره ٦٢,٩ مليار جنيه، فيخُص الاستثمارات العامة.
- تبلغ استثمارات الجهاز الحكومي نحو ٤,٤ مليار جنيه، واستثمارات الهيئات الاقتصادية العامة نحو ١٧,٣ مليار جنيه.

- تحظى الشركات العامة بالنصيب الأكبر من الاستثمارات الكلية للقطاع، إذ تبلغ استثماراتها ٤١,٢ مليار جنيه، بنسبة تُناهز ٣٦,٨٪ من الإجمالي.

شكل رقم (٤/٧)
هيكل استثمارات قطاع الكهرباء والطاقة خلال عام ٢٠٢٠/١٩

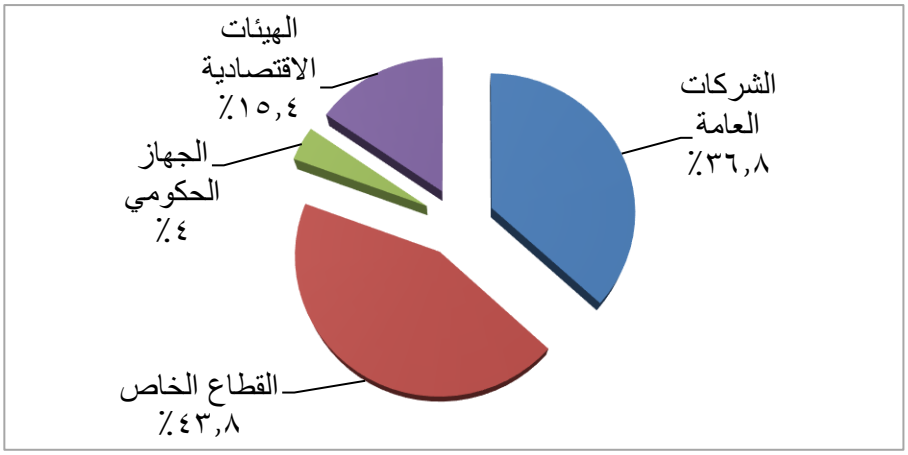

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

تقدير الإنتاج والناتج

من المستهدف زيادة إنتاج القطاع بالأسعار الجارية خلال عام ٢٠٢٠/١٩ إلى نحو ١٧١,٤ مليار جنيه مقابل نحو ١٤٦,٤ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٩/١٨ بنسبة نمو ١٧٪، وكذلك زيادة الإنتاج بالأسعار الثابتة إلى حوالي ١١٠ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢٠/١٩ مقابل ١٠٥,٣ مليار جنيه في العام السابق وبنسبة نمو ٤,٥٪. [جدول رقم (٤/٣)].

جدول رقم (٤/٣)
تطوّر الإنتاج من قطاع الكهرباء والطاقة بالأسعار الجارية والثابتة

السنة	الإنتاج بالأسعار الجارية		الإنتاج بالأسعار الثابتة	
	مليار جنيه	معدل النمو السنوي (٪)	مليار جنيه	معدل النمو السنوي (٪)
٢٠١٨/١٧	١٢٤	٢٤,٦	١٠٢,٢	٤,٢
٢٠١٩/١٨	١٤٦,٤	١٨	١٠٥,٣	٣
٢٠٢٠/١٩	١٧١,٤	١٧	١١٠	٤,٥

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

وعلى مستوى ناتج القطاع، من المستهدف زيادته– بعد استبعاد قيمة مُستلزمات الإنتاج الوسيطة- من ٨٦,٩ مليار جنيه في عام ٢٠١٩/١٨ إلى ١٠١,٨ مليار جنيه في عام ٢٠٢٠/١٩ وذلك بالأسعار الجارية، بنسبة نمو ١٧,١٪. وتُناظره زيادة في الناتج بالأسعار الثابتة من ٦٢,٦ مليار جنيه إلى ٦٥,٥ مليار جنيه في ذات الفترة، بمتوسط معدل نمو ٤,٧٪ (جدول رقم ٤/٤).

جدول رقم (٤/٤)
تطّور ناتج قطاع الكهرباء والطاقة بالأسعار الجارية والثابتة

السنة	الناتج بالأسعار الجارية		الناتج بالأسعار الثابتة	
	مليار جنيه	معدل النمو السنوي (٪)	مليار جنيه	معدل النمو السنوي (٪)
٢٠١٨/١٧	٧٣,٧	٢٦,٤	٦٠,٧	٤,٢
٢٠١٩/١٨	٨٦,٩	١٨	٦٢,٦	٣
٢٠٢٠/١٩	١٠١,٨	١٧,١	٦٥,٥	٤,٧

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

يوضح البيان التالي أهم المستهدفات الكمية لقطاع الكهرباء في إطار منظومة موازنة البرامج والأداء.

المستهدفات	وحدة القياس	٢٠١٩/١٨ (متوقع)	٢٠٢٠/١٩
عدد محطات المحولات (على جهد ٥٠٠ ك.ف)	محطة	٨	٩
أطوال الشبكات المضافة على الجهد الفائق(٥٠٠ ك.ف)	كم	١٥١٢	٨٦٤
أطوال الشبكات المضافة على الجهد العالي (٦٦ ك.ف)	كم	٤٠٠	٢٤٨
عدد العدادات مسبقة الدفع	ألف	١٥٠٠	١٠٠٠
عدد العدادات الذكية	ألف	٢٥٠	١٠٠٠
قدرات محطات الطاقة الشمسية	ميجاوات	٢٦	٥٠
قيمة الاستثمارات في مجال الطاقة المتجددة	مليون جنيه	٣١٧٦	٥٧٦١
إجمالي الطاقة الكهربائية المولدة	جيجاوات/ساعة	٢١٦.٢٢	٢٢٨٦٦٢

المصدر: وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة.

ومن استقراء البيان السابق يتضح ما يلي:

- زيادة عدد محطات المحولات على جهد ٥٠٠ ك.ف إلى تسع محطات عام ٢٠٢٠/١٩ مقارنة بثمان محطات عام ٢٠١٩/١٨.
- وصول أطوال الشبكات المضافة على الجهد الفائق (٥٠٠ ك.ف) إلى ٨٦٤ كم، وأطوال الشبكات المضافة على الجهد العالي(٦٦ ك.ف) إلى ٢٤٨ كم بنهاية عام الخطة.
- وصول عدد العدادات الذكية ومسبقة الدفع إلى مليون لكلٍ منها.
- زيادة إجمالي الطاقة الكهربائية المولدة من ٢١٦ ألف جيجاوات/ساعة عام ٢٠١٩/١٨ إلى نحو ٢٢٩ ألف جيجاوات/ساعة عام ٢٠٢٠/١٩.

- ارتفاع قيمة الاستثمارات في مجال الطاقة المتجددة إلى ٥,٨ مليار جنيه عام ٢٠٢٠/١٩، بنسبة نمو ٨١,٤٪ مقارنة بالعام السابق.
- زيادة قدرات محطات الطاقة الشمسية إلى ٥٠ ميجاوات في عام ٢٠٢٠/١٩ مقارنة بنحو ٢٦ ميجاوات في عام ٢٠١٩/١٨.

أهم المشروعات المستهدفة اعتباراً من عام ٢٠٢٠/٢٠١٩، حيث يمكن إيجازه أهمها في التالي:

أولاً: الجهاز الإداري: -

١. الديوان العام

أولاً: "المشروع القومي لإحلال الخطوط الهوائية بكابلات أرضية"

يهدف هذا المشروع إلى تحويل مسارات الخطوط الهوائية (٢٤٨١ كم خط هوائي) والتي تمر أعلى الكتل السكنية إلى كابلات أرضية ضمن خطة تطوير المناطق العشوائية غير الآمنة.

ثانياً: مشروعات استراتيجية

تتضّمن الخطة ما يلي:

- استكمال أعمال الربط الكهربائي مع دولة السودان الشقيق.
- البدء في أعمال المرحلة الأولى لمشروع إنشاء محطة محولات مطوبس جهد ٢٢٠/٦٦/١١ كيلو فولت.
- استكمال أعمال تنفيذ المسارات الجديدة للشبكة الكهربائية ضمن خطة تطوير بعض الطرق الاستراتيجية.
- استكمال أعمال زيادة القدرة وإحلال وتجديد وتوصيل التغذية الكهربائية لبعض القواعد الجوية والمطارات العسكرية.
- استكمال أعمال التغذية الكهربائية لبعض المطارات ذات الاستخدام المشترك (عسكري/ مدني).
- استكمال توصيل التغذية الكهربائية لبعض المواقع العسكرية طبقاً لأولويات وزارة الدفاع.

ثالثاً: مشروع "التغذية الكهربائية لمنطقة شرق العوينات من خلال الشبكة القومية للكهرباء"

ويتضّمن المشروع عدداً من العمليات ومنها:

- استكمال أعمال إنشاء الخط الكهربائي مزدوج الدائرة شرق العوينات/ بلاط جهد ٢٢٠ ك.ف بطول حوالي ٤٠٠ كم.
- استكمال أعمال التغذية الكهربائية لعدد (٥) قطع زراعية بإجمالي مساحة ٥٠ ألف فدان بمنطقة جبل الكامل بشرق العوينات.

٢. هيئة الطاقة الذرية

تتلخص أهم الأعمال المستهدفة بخطة العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠ فيما يلي:

- تصنيع ألواح اليورانيوم التي تدخل في إنتاج نظائر الموليبدنيوم واليود بمصنع الوقود النووي.
- استكمال وحدة تحويل وتنقية العجينة الصفراء للوقود النووي.
- البدء في إنشاء مخزن الوقود النووي المحترق ونفايات إنتاج عنصر الموليبدنيوم.
- رفع القدرة الإشعاعية بوحدتي التشعيع الجامى بالقاهرة والإسكندرية وبما يعظم من استخدام تقنية المعالجات الإشعاعية للمنتجات المختلفة.
- تجديد مصدر الكوبالت المشع لوحدة علاج الأورام بالإشعاع لتقليل الفترة الزمنية التي يقضيها المريض على الجهاز.

٣. هيئة المواد النووية

تتلخص أهم الأعمال المستهدفة بخطة العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠ فيما يلي:

- استكمال عمليات تقييم احتياطيات الرمال السوداء بمناطق ادكو – رشيد.
- رفع كفاءة وحدتي تنقية اليورانيوم والثوريوم.
- استكشاف وتقييم احتياطيات الرمال السوداء بمناطق جديدة.
- فصل العناصر الأرضية من خام المونازيت.
- تأسيس شراكة مع الشركة المصرية للرمال السوداء لاستغلال معادن الرمال السوداء بمناطق ادكو – رشيد.
- استكمال رفع معدلات تجارب استخلاص البورون النووي.
- استكمال بناء منظومة الوحدات الإنتاجية لإذابة واستخلاص اليورانيوم والثوريوم وتصنيع الكعكة الصفراء بمنطقة العلوجة بجنوب سيناء.
- إجراء تجارب استخلاص الفلزات النادرة من المحاليل الناتجة من وحدة الاستخلاص.
- استكمال خطوات بناء وحدة تنقية الكعكة الصفراء على المستوى الصناعي والوصول إلى درجة النقاوة النووية المطلوبة.
- استكمال أعمال الكشف الجيوفيزيائي الجوي لبعض المناطق المختارة.
- استكمال أعمال الكشف الجيوفيزيائي الأرضي للشذات الإشعاعية التي تم تحديدها من قبل الاستكشاف الجوي.
- بدء الحفر التحت سطحي لتحديد امتدادات اليورانيوم والثوريوم بالأعماق بمنطقة جبل جتار بالصحراء الشرقية.

ثانياً: الهيئات الاقتصادية: -

١- هيئة تنفيذ مشروعات المحطات المائية لتوليد الكهرباء

تقوم الهيئة بتنفيذ مشروع "الضخ والتخزين على خليج السويس" لإنتاج ٢٤٠٠م. و في عام ٢٠٢٢، وهو ما يسمح بتوليد طاقة نظيفة صديقة للبيئة، وسد العجز في الكهرباء أثناء فترات الذروة، واستقرار الشبكة المحلية للكهرباء، فضلاً عن إمكانية تخزين الكهرباء بطاقات تفوق التخزين بالبطاريات.

٢- هيئة تنمية واستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة

من المستهدف تبنى قطاع الكهرباء والطاقة المتجددة خطة طموحة لزيادة مساهمة الطاقات المتجددة إلى ٢٠٪ من إجمالي الطاقة الكهربائية المولدة بحلول عام ٢٠٢٢ (منها ١٢٪ من طاقة الرياح وإنشاء مزارع رياح بإجمالي قدرات ٧٢٠٠ ميجاوات، و٨٪ من المصادر المتجددة الأخرى (مائي-شمسي-أخرى)، وذلك في إطار خطة طويل الأجل لتنويع مزيج القدرات الكهربائية للطاقة المتجددة إلى ٤٢٪ بحلول عام ٢٠٣٥ (ويتم حالياً إجراء الدراسات اللازمة لزيادة هذه النسبة لتصل إلى ٤٧٪). هذا بالإضافة إلى بناء أول محطة تعمل بالطاقة النووية بمحطة الضبعة على الساحل الشمالي والغربي تتكون من أربع وحدات قدرة كل وحدة ١٢٠٠ م.و، وبقدرة إجمالية ٤٨٠٠ م.و، (على أن يتم دخول أول وحدة بقدرة إجمالية ١٢٠٠ م.و عام ٢٠٢٦).

وفي هذا الإطار، تتضمن خطة الهيئة متوسطة المدى ما يلي:

أ- مشروعات إنتاج الكهرباء من طاقة الرياح: والمتمثلة في إنشاء عدد (٢) محطة كهرباء بطاقة الرياح بمنطقة خليج السويس) بإجمالي قدرات ٤٥٠ م.و، وذلك بالتعاون مع بنك التعمير الألماني والشركاء الأوربيين، الوكالة الفرنسية للتنمية.

وتهدف هذه المشروعات إلى تحقيق عائد من بيع الطاقة المولدة بنحو ١٤٨٢ جيجا وات ساعة سنوياً، وتوفير نحو ٣١٨ ألف طن بترول مكافئ سنوياً، بالإضافة إلى الحد من انبعاثات حوالي ٨١٤ ألف طن ثاني أكسيد الكربون.

ب- مشروعات انتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية: والمتمثلة في إنشاء عدد ست محطات توليد كهرباء باستخدام نظم الخلايا الفوتوفولطية بإجمالي قدرات ٢٢١ م.و، وذلك بالتعاون مع الوكالة الفرنسية للتنمية، بنك التنمية الألماني، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الوكالة اليابانية للتعاون الدولي.

وتهدف هذه المشروعات إلى تحقيق عائد من بيع الطاقة المولدة بحوالي ٣٥٩ جيجا وات ساعة سنوياً، وتوفير نحو ٧٦,٥ ألف طن بترول مكافئ سنوياً، بالإضافة إلى الحد من انبعاثات حوالي ١٨٣,٥ ألف طن ثاني أكسيد الكربون.

ج- مشروع أعمال خدمات تمهيد الأراضي اللازمة لمشروع تعريفة التغذية الكهربائية: بمنطقة (شرق وغرب النيل)، حيث تقوم الهيئة بتوفير وإتاحة الأراضي اللازمة لإنتاج الكهرباء من الطاقة المتجدّدة بنظام حق الانتفاع.

٤/٤ قطاع البترول والثروة المعدنية

الأهمية الاقتصادية للقطاع

تعتبر الطاقة المحرك الرئيسي للتنمية الشاملة وهي تمثل جزءاً هاماً من الثروة القومية التي يتعين حسن استغلالها. وحالياً يتم توفير معظم احتياجات الطاقة من خلال الزيت الخام والغاز الطبيعي، وتعتبر تنمية موارد الطاقة الأولية وإدارتها باعتبارها من أهم ركائز التنمية المتواصلة في مصر في المرحلة القادمة.

وتعد صناعة البترول المصرية إحدى الدعامات الأساسية لنمو الاقتصاد القومي باعتبارها مصدراً رئيسياً لتوفير الاحتياجات المحلية للطاقة بما يساهم بشكل إيجابي وفعال في خدمة خطط التنمية الاقتصادية الشاملة التي تنشدها الدولة.

التحديّات الراهنة

على الرغم من أهمية هذا القطاع إلا أنه يواجه العديد من التحديات والتي تتمثل في كيفية تأمين احتياجات القطاعات الاقتصادية المختلفة من الطاقة وفقا لمعدلات الزيادة المتوقعة في عدد السكان والتوسع في النشاط الاقتصادي بصفة عامة، أو التوسع في الاستخدامات المنزلية دون أن تحدث اختناقات في أسواق المنتجات البترولية ومنع انتشار السوق السوداء في التوزيع مع مراعاة وصول دعم المنتجات البترولية إلى مستحقيه.

ويمكن تفصيل أهم التحديات فيما يلى:

- تزايد مستحقات الشركاء الأجانب نتيجة شراء الهيئة لحصص الشركاء من الزيت والغاز للوفاء باحتياجات السوق المحلى مما كان له أثر سلبي على بعض عمليات البحث والتنمية في ضوء عجز السيولة الناجمة عن سياسة الدعم وعدم سداد بعض قطاعات الدولة لمستحقات قطاع البترول مقابل مسحوباتهم من المنتجات البترولية والغاز الطبيعي.

- **اختلال مزيج الطاقة ومصادر توليد الكهرباء** حيث تعتمد مصر على مزيج يمثل فيه البترول والغاز حوالي ٩٦٪ في مقابل ٦٢٪ على مستوى العالم، و٢٠٪ للفحم و١٠٪ للطاقة النووية.
- **انخفاض أسعار بيع المنتجات البترولية** بالسوق المحلى وثباتها لفترات زمنية طويلة وارتفاع الأسعار العالمية للمنتجات البترولية التي يتم استيرادها من الخارج مما ساهم في زيادة الأعباء على ميزان المدفوعات.
- تقادم معامل التكرير والحاجة إلى تطوير البنية الأساسية للنقل والتوزيع.
- انخفاض مساهمة قطاع التعدين في الناتج المحلى الإجمالي على الرغم من الإمكانات الكبيرة لهذا القطاع.

محاور التنمية

استناداً إلى رؤية تنمية القطاع المتمثلة في **"تأمين احتياجات البلاد من المواد البترولية لمواكبة متطلبات التنمية المُستدامة وتعظيم مُساهمة قطاع البترول في الدخل القومي، وتحويل مصر إلى مركز استراتيجي لتداول الطاقة".**

المستهدفات الكلية لخطة ٢٠١٩/٢٠٢٠

الإنتاج

- إنتاج حوالى ٤٠,١٧ مليون طن من الزيت الخام والمتكثفات والبوتاجاز (منها ٣٥,٧٧ مليون طن/السنة زيت خام، حوالى ٢,٥ مليون طن / السنة متكثفات، حوالى ١,٩ مليون طن بوتاجاز)، مقابل ٣٨,٧ مليون طن من الزيت الخام والمتكثفات والبوتاجاز، بنسبة زيادة ٣,٨٪.
- تكرير ٣٦,٥٧ مليون طن / السنة زيت خام ومتكثفات في معامل تكرير شركات القطاع ومعمل تكرير ميدور، بالإضافة إلى تكرير حوالي ٣,٦ مليون طن للغير لتصبح الخطة الإجمالية للتكرير ٤٠,١٧ مليون طن.
- إنتاج حوالي ٥١,١ مليون طن غازات مقابل حوالي ٤٩,٢ مليون /طن بزيادة نسبتها حوالي ٣,٩٪ عن المتوقع لعام ٢٠١٩/١٨ بعد دخول حقل ظهر.
- إنتاج نحو ٤٤,٦ مليون طن / السنة من المنتجات البترولية والبتروكيماويات خلال عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ بزيادة نسبتها نحو٣,٧٪ عن العام السابق، على أن تتوزع بين القطاع العام والشركات الاستثمارية، فينتج القطاع العام منها نحو ٣٠,٢ مليون طن وتتحمل الشركات الاستثمارية نحو ١٤,٤ مليون طن.

وفي مجال الثروة المعدنية، تستهدف الخطة التالي:

- إنتاج حوالي ٢٥ طناً من الذهب من منجم السكرى تقدر قيمتها بحوالي ٩,٦ مليون دولار مقابل حوالي ٢٢,٥ طن بحوالي ٨,٦ مليون دولار خلال العام السابق.

- إنتاج حوالي ٢٢ مليون طن من الفوسفات من شركة فوسفات مصر وشركة الوادي الجديد للثروة المعدنية والطفلة الزيتية والشركة المصرية للثروات التعدينية مقابل نحو ٢٠ مليون طن خلال العام السابق .
- إنتاج حوالي ٥٤٩ ألف طن من خام اكسيد الحديد الأحمر من شركة الوادي الجديد للثروة المعدنية والطفلة الزيتية وشركة جيوكويرى للتعدين مقابل ٤٩٤ ألف طن، وكذا إنتاج حوالى ٧٤ ألف طن من خام الكوارتز من الشركة المصرية للسبائك الحديدية مقارنة بنحو ٦٧ ألف طن، وحوالى ٥٥,٥ ألف طن من خام الرمال الكاولينية مقابل ٥٠ ألف طن، و١٣٠٠ طن من خام أكسيد الحديد الأصفر مقابل ١٢٠٠ طن خلال العام السابق ٢٠١٩/١٨.
- طرح مزايدة للبحث عن الذهب في عدد (٨) مواقع، وكذا مزايدة للبحث في الخامات الأخرى.

التجارة الخارجية

- **الاستيراد**

استيراد نحو ٢٢,٢ مليون طن زيت خام ومشتقات بترولية بقيمة ١٣,١ مليار دولار لسداد احتياجات السوق المحلى عام ٢٠٢٠/١٩ مقابل نحو ٢٨,٤ مليون طن زيت خام ومشتقات بترولية بقيمة ١٦,١٣ مليار دولار خلال العام السابق (٢٠١٩/١٨) [جدول رقم (٥/٤)].

جدول رقم (٥/٤)
واردات قطاع البترول خلال عامي ٢٠١٩/١٨ و٢٠٢٠/١٩

البيان	كمية (ألف طن)	قيمة (مليون دولار)	كمية (ألف طن)	قيمة (مليون دولار)
	٢٠١٩/١٨		٢٠٢٠/١٩	
١-الواردات من الزيت الخام والمسال والمنتجات				
زيت خام (خام كويتي)	٦٣٦٨	٣٥١٤	٤٨٩٦	٢٥٦٤
غاز مسال من الخارج	٧٤٠٢	٣٣٧٣	١٨٨٤	٩٩٠,٩
المنتجات البترولية				
بوتاجاز	١٧٤٠	١١٩٥	١٩٠٢	١١٥٢
سولار	٦٠١٩	٤٠٣٩	٦٠٨٨	٤٠٨٨
منتجات بترولية أخرى	٦٢٦٢	٣٥٩٤	٦٢٦٢	٣٥٩٤
جملة الواردات من الزيت الخام والمنتجات	٢٧٧٩١	١٥٧١٥	٢١٠٣٢	١٢٣٨٨,٩
٢-مشتريات بغرض التصدير كتموينات سفن أجنبية				
سولار	٣٢٠	٢١٥	٣٢٠	٢١٥
مازوت	٢٨٠	١٢٩	٢٨٠	١٢٩
جملة المشتريات بغرض التصدير	٦٠٠	٣٤٤	٦٠٠	٣٤٤
إجمالي الواردات	٢٨٣٩١	١٦٠٥٩	٢٢٢٣٢	١٣٠٧٦,٩

المصدر: وزارة البترول والثروة المعدنية.

- **التصدير**

تصـــدير نحو ١٧,٧ مليون طن من الزيت الخام والغاز والمنتجات البترولية والبتروكيماويـــات بقيمة إجمالية قدرها نحو ٨,٥ مليار دولار، مقارنة بنحو ١٩,٥ مليون طن بقيمة إجمالية قدرها ٧,٧ مليار دولار خلال العام السابق (٢٠١٩/١٨)، شاملة صادرات الشريك الأجنبي من الزيت والخام وذلك على أساس احتساب متوسط سعر خام خليط السويس ٥٥ دولار / برميل ويرجع ذلك إلى انخفاض أسعار الزيت الخام والمنتجات البترولية [جدول رقم (٦/٤)].

جدول رقم (٦/٤)

صادرات قطاع البترول خلال عامي ٢٠١٩/١٨ و٢٠٢٠/١٩

البيان	كمية (ألف طن)	قيمة (مليون دولار)	كمية (ألف طن)	قيمة (مليون دولار)
	٢٠١٩/١٨		٢٠٢٠/١٩	
إجمالي صادرات هيئة البترول	١١٤٧٥	٤٣٦١	١٠٦١٢	٥٤٥٦
إجمالي صادرات الشركات الاستثمارية	٣١٢٥	١٣٤٣	٢٠٩٤	٥٢٤
إجمالي صادرات الشريك الأجنبي من الزيت الخام	٤٨٥٥	٢٠١٢	٥٠٣٦	٢٥٤٢
**إجمالي الصـــادرات البترولية	١٩٤٥٥	٧٧١٦	١٧٧٤٢	٨٥٢٢

المصدر: وزارة البترول والثروة المعدنية.

* يستخدم جزء من حصيلة هذه الصادرات في شراء المواد الخام والمستلزمات اللازمة لإنتاج هذه الشركات

** يتم استخدامها في سداد استثمارات البحث والتنمية وكذا تلبية احتياجات السوق المحلى من السولار والبوتاجاز.

- **الاستهلاك**

- اســتهلاك حوالي ٩٢,٤ مليون طن منتجات بترولية وغازات خلال عام ٢٠٢٠/١٩ مقابل نحو ٨٩,٧ مليون طن، كذا يبلغ اســتهلاك الغاز حوالي ٥١,١ مليون طن مقارنة بنحو ٤٨ مليون طن خلال عام ٢٠١٩/١٨، وجدير بالذكر أن زيادة تقديرات الاســتهلاك ترجع أســاســا إلى تلبية احتياجات قطاع الكهرباء من المنتجات البترولية والغاز [جدول رقم (٧/٤)].

جدول رقم (٧/٤)

الاستهلاك المحلى من المنتجات البترولية والغازات خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩

البيان	الاستهلاك (بالألف طن)(*) ٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩
سولار (ديزل)	١٤١٦٠	١٤١٦٠
مازوت	١٤٥٩٠	١٤٥٩٠
بوتاجاز	٣٨٥٥	٣٨٥٥
بنزين / نافتا	٦١٤٠	٦١٤٠
أسفلت	٩٧٥	٩٧٥

البيان	الاستهلاك (بالألف طن)(*)	
	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩
تربيان (وقود نفاثات)	٧١٤	٧١٤
زيوت	٤٧٠	٤٧٠
كيروسين	١٢	١٢
شموع	٥	٥
مذيبات	٤٠	٤٠
ألكيل بنزين	٤٢	٤٢
أخرى	٢٩٧	٢٩٧
جملة المنتجات البترولية	**٤١٣٠٠**	**٤١٣٠٠**
غـازات	٤٨٤٠٠	٥١١٠٠
الإجمالي العام	**٨٩٧٠٠**	**٩٢٤٠٠**

(*) الاستهلاك يشمل تموين السفن والطائرات المصرية.

المصدر: وزارة البترول والثروة المعدنية.

استثمارات قطاع البترول والغاز الطبيعي

تبلغ الاستثمارات الموجّهة لتنمية قطاع البترول والغاز الطبيعي والثروة المعدنية نحو ١٦٧,٣مليار جنيه خلال العام الثاني من الخطة، بنسبة ١٤,٤٪ من إجمالي استثمارات الكلية مقارنة بنحو ١٤٥,٦ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٩/١٨، مُحققة نسبة ارتفاع تناهز١٥٪، حيث يستحوذ القطاع الخاص على النسبة الأكبر من استثمارات ذلك القطاع بنحو ٩٤,٣٪، يليه الشركات العامة بنحو ٥,٤٪، والنسبة المتبقية (٠,٣٪) للجهاز الحكومي والهيئات الاقتصادية [شكل رقم (٨/٤)].

شكل رقم (٨/٤)

تطوّر استثمارات قطاع البترول والثروة المعدنية (٢٠١٨/١٧ – ٢٠٢٠/١٩)

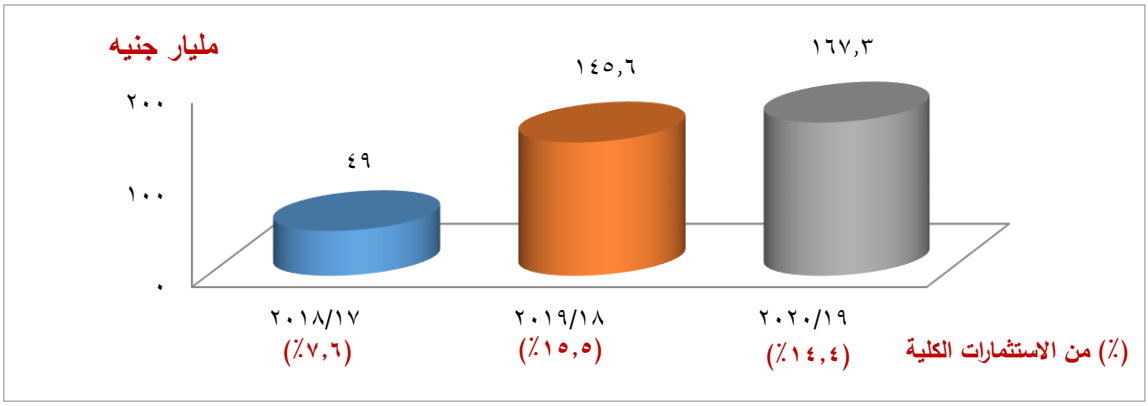

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

تقديرات الإنتاج والناتج

تهدف خطة عام ٢٠٢٠/١٩ إلى:

- زيادة الإنتاج بالأسعار الجارية للقطاع من ٦٩٠ مليار جنيه عام ٢٠١٩/١٨ إلى نحو ٨٥٣,٩ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢٠/١٩، وبالأسعار الثابتة من ٤٣٣,٣ مليار جنيه إلى نحو ٤٨٨,٦ مليار جنيه بذات الفترة [جدول رقم (٨/٤)].

جدول رقم (٨/٤)
تطوّر الإنتاج من قطاع البترول والغاز الطبيعي (٢٠١٨/١٧ – ٢٠٢٠/١٩)

(مليار جنيه)

السنة	الإنتاج بالأسعار الجارية	معدل النمو (٪)	الإنتاج بالأسعار الثابتة	معدل النمو (٪)
٢٠١٨/١٧	٥٢٩,٩	٤٤,٩	٣٩٣,٢	٧,٦
٢٠١٩/١٨	٦٩٠	٣٠,٢	٤٣٣,٣	١٠,٢
٢٠٢٠/١٩	٨٥٣,٩	٢٣,٨	٤٨٨,٦	١٢,٨

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

- زيادة ناتج القطاع – بعد استبعاد مُستلزمات الإنتاج الوسيطة – من ٦٢٣,٥ مليار جنيه بالأسعار الجارية عام ٢٠١٩/١٨ إلى ٧٧٣,٧ مليار جنيه خلال العام الثاني من الخطة (٢٠٢٠/١٩). وبالأسعار الثابتة، من ٣٨٩,١ مليار جنيه إلى ٤٤٠ مليار جنيه في ذات الفترة [جدول رقم (٩/٤)].

جدول رقم (٩/٤)
تطوّر ناتج قطاع البترول والغاز الطبيعي (٢٠١٨/١٧ – ٢٠٢٠/١٩)

(مليار جنيه)

السنة	الناتج بالأسعار الجارية	معدل النمو (٪)	الناتج بالأسعار الثابتة	معدل النمو (٪)
٢٠١٨/١٧	٤٧٧,١	٤٥,٩	٣٥٢,٣	٧,٧
٢٠١٩/١٨	٦٢٣,٥	٣٠,٧	٣٨٩,١	١٠,٥
٢٠٢٠/١٩	٧٧٣,٧	٢٤,١	٤٤٠	١٣,١

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

المشروعات المستهدفة خلال عام ٢٠٢٠/١٩

تتضمن الخطة التي يستهدفها قطاع البترول عدداً من البرامج والمشروعات التي تهدف إلى مواجهة الطلب المتزايد على المنتجات البترولية وتوفير الاحتياجات الرئيسية لمتطلبات عملية التنمية.

ومن أهم هذه المشروعات ما يلي:

أولاً: مشروعات يتوقع الانتهاء من تنفيذها خلال خطة ٢٠١٩/٢٠٢٠

أ) المشروعات الخاصة بإنتاج الزيت والغاز

اسم المشروع	المكونات	الطاقة	التكلفة الاستثمارية
مشروع تنمية حقل البلسم بشركة الوسطاني	حفر ٤ آبار في حقل البلسم ومخطط ربط لبئر بلسم – ١	٥٠ مليون قدم٣/يوم غاز، ١٩٠٠ برميل متكثفات/يوم	١٨ مليون جنيه
مشروع إعادة الإنتاج من حقل هلال البحري بشركة جابكو	حفر (٤) آبار جديدة	٣-٥ آلاف برميل زيت/يوم	٣٢٤ مليون دولار
مشروع استكمال تنمية حقل دسوق (A,C,B) بشركة دسكو	إضافة (٣) بئر مرحلة CTP (C) ربط (عدد ٧) بئر مرحلة (B)	من ١٥٥٠ إلى ٢٠٠- ٣٠٠ مليون قدم٣/يوم	٤٢٤ مليون دولار متضمنة المرحلتين A,B
مشروع إحلال وتجديد البنية التحتية (المرحلة الثالثة) بخليج السويس بشركة جابكو	رفع مستوى الأمان في التشغيل إلى المستوى العالمي وإطالة العمر الاقتصادي للتسهيلات		٢٩٠ مليون دولار
مشروع تسهيلات الإنتاج بمنطقة بياج – ١ بشركة بدر الدين للبترول	رفع كفاءة تسهيلات الإنتاج.	١٢ ألف برميل زيت	٢٥ مليون دولار
مشروع حقل رأس البر (مرحلة ثالثة) بالشركة الفرعونية	إضافة إنتاج جديد للغاز من عدد (٢) بئر حالي، تورت ٨	١١٠ مليون قدم٣/يوم، ١٠٠ برميل/يوم متكثفات	٢٦٥ مليون دولار
مشروع محطة معالجة الغاز بمنطقة مليحة بشركة عجيبة للبترول	معالجة الغاز المصاحب بحقول (ياسمين – روز-فلك) لتلائم الدخول على الشبكة القومية للغاز.	٢٠ مليون قدم٣ غاز يومياً، ١٠ آلاف برميل زيت نظام الإيجار التمليكى	٨٣ مليون دولار
مشروع إنشاء المستودع السادس لتخزين الزيت الخام بميناء الحمرا بشركة ويبكو.	إنشاء مستودع لتخزين الزيت الخام ومن المخطط الانتهاء منه في الربع الثاني لعام ٢٠١٩/١٨	بسعة ٢٥٠ ألف برميل /يوم	٢١ مليون دولار
مشروع استكمال أعمال تنمية حقل مذهل بشركة بترول جنوب أبو زنيمة بترو زنيمة	إنشاء منصة منهل البحرية وربطها بوحدة مذهل البحرية وتسهيلات إنتاج ومعالجة ووحدة حقن المياه	٥-٦ آلاف برميل في اليوم	١٨٠ مليون دولار (شاملة أعمال الحفر)
مشروع تنمية حقل كاموس بشركة شمال سيناء للبترول	إنشاء المنصة البحرية وحفر (٢) بئر بحري والربط على خط الغاز الرئيسي ٢٢ بوصة		٤٠ مليون دولار (غير شاملة أعمال الحفر)
مشروع تنمية حقل شمال شدوان ٣٩٤- جابكو	حفر بئر بحري جديد وتركيب منصة بحرية، ومد خطوط بحرية لربط الإنتاج بتسهيلات رأس الغاز	٥ آلاف برميل في اليوم	٨٠ مليون دولار (شاملة أعمال الحفر)
مستودعات نقل وتخزين البوتاجاز	دعم البنية التحتية بمحافظة سوهاج	٦ آلاف طن	٣٥٠ مليون جنيه

ب) المشروعات الخاصة بالتكرير والتصنيع والنقل والتسويق

اسم المشروع	المكونات	الطاقة	التكلفة الاستثمارية
إنشاء برج التقطير المبدئي بمعمل ميدور	تخفيف الأحمال على فرن وحدة التقطير الجوي القائمة	زيادة الطاقة التشغيلية لتصل إلى ١١٥٪ و١٠٠٪ في حالة تشغيل المعمل بالخام الحقيقي	٦ مليون دولار
إنشاء وحدة جديدة لاسترجاع الغازات بشركة أسيوط	إنشاء وحدة جديدة لاسترجاع الغازات	بطاقة تغذية ٤٠٠ ألف طن/سنة من النافتا الحقيقية لإنتاج البوتاجاز	١٥٠ مليون جنيه
إنشاء عدد (٤) صهريج بشركة بتروجاس	إنشاء عدد ٤ صهاريج بوتاجاز بسوهاج بشركة بتروجاس	بسعة إجمالية ٦,٥ ألف طن	١٢٠ مليون جنيه
إنشاء وحدة معالجة نافتا جديدة بشركة النصر للبترول	إنشاء وحدة جديدة للنافتا	بطاقة ٥٠ طن/ساعة	٦,٥ مليون جنيه
مشروع تصميم وتوريد عدد (٢) برج بشركة السويس لتصنيع البترول	تصميم وتوريد وتركيب عدد (٢) برج (C٢) بالوحدة الجوية، (C ٢) ١٠ بالوحدة ١٠ تفحيم		٢٥,٥ مليون جنيه
مشروع إحلال وتجديد خط منتجات مسطرد /طنطا	إحلال وتجديد وصلة بنها/طنط	بطول ٥٣ كم وقطر ١٦بوصة	١٤٧ مليون جنيه
مشروع توسعات شركة موبكو دمياط	إنتاج اليوريا من سماد اليوريا	١,٣٨ مليون طن/سنة	١٩٢٧ مليون دولار
إنتاج الإثيلين ومشتقاته بالإسكندرية	إنتاج الإثيلين لتغطية جزء من احتياجات السوق المحلى وتصدير الفائض	٤٦٠ ألف طن/سنة	١٩٢٥ مليون دولار
زيادة الطاقة لاإنتاجية لمصنع UCM بشركة البتروكيماويات المصرية	تحسين الأداء بالوحدات الإنتاجية للشركة	١٠٠ ألف طن/ سنة من مادة PUC ، ١٠٠ ألف طن/سنة من مادة VCM	١٢ مليون جنيه

ثانيا: أهم المشروعات المستمرة المستهدفة بخطة عام ٢٠١٩/٢٠٢٠

أ) المشروعات الخاصة بإنتاج الزيت والخام: -

اسم المشروع	المكونات	الطاقة	التكلفة الاستثمارية
توصيل المياه والتخلص من مياه الصرف الصحي والصناعي (شركة أسيوط)	إنشاء خطوط لتوصيل والتخلص من مياه الصرف الصناعي	بطول ١٠ كيلومتر	**٩٣,٢ مليون جنيه**
مشروع مجمع التكسير الهيدروجيني للمازوت بمسطرد	إنتاج منتجات بترولية عالية الجودة	٤,٧ مليون طن / سنة (بوتاجاز،بنزين ، تربين/سولار	**٣,٧ مليار دولار**
إنشاء وحدة إصلاح النافتا بالعامل المساعد بشركة إنربك	إنتاج بنزين عالي الأوكتين لتلبية إحتياجات السوق المحلى، الهيدروجين المستخدم في إنتاج السماد واليوريا	٥٤٠ ألف طن / سنة	**٢٠٠ مليون دولار**
إنشاء خط استلام الغاز المستورد من بورسعيد	نقل كميات الغاز المستورد من بورسعيد	بطول ٧ كم وقطر ٢٤ بوصة	**٤٣,٢ مليون جنيه**

اسم المشروع	المكونات	الطاقة	التكلفة الاستثمارية
استكمال إنشاء خط النوبارية / ميت نما	بغرض تغذية محطة شمال الجيزة وتدعيم شبكة منطقة القادة	بطول ١٠٥ كم وقطر ٣٢ بوصة	٧٣٣ مليون جنيه
استكمال إنشاء خط جمصة /فينوسا بدمياط	بغرض تغذية محطة كهرباء غرب دمياط الجديدة	بطول ١٠٥ كم وقطر ٣٥ بوصة	٣٦٩,٧ مليون جنيه
إحلال وتجديد خام مسطرد / شقير	إحلال وصلة مسطرد / الهايكستب	بطول ٣٠ كم وقطر ٣٢ بوصة	٨٨ مليون جنيه

ب) أهم مشروعات البتروكيماويات: -

اسم المشروع	المكونات	الطاقة	التكلفة الاستثمارية
إنتاج السيترين بالإسكندرية بشركة الإسترنكس	إنتاج السيترين الذي يستخدم كمادة لمشروع البولي سترين	بطاقة ٣٠٠ ألف طن/ سنة	٥٦٠ مليون دولار
إنتاج البروبلين ومشتقاته	إنتاج منتجات ذات قيمة عالية	٢٥٠ ألف طن/سنة من مشتقات البروبلين	٢,٥ مليار دولار
إنتاج الإيثانول الحيوي من قش الأرز	إنتاج الإيثانول الحيوي من قش الأرز والمخلفات الزراعية	بطاقة ٥٠ ألف طن/ سنة	٢٢٦,٢ مليون دولار
مشروع إنتاج الفورمالدهيد ومشتقاته	إنتاج مشتقاته الفورمالدهيد اعتمادا على منتجات الميثانول واليوريا بدلاً من تصديرها	٧٠ ألف طن / سنة	١٠٠ مليون دولار
مشروع مجمع العطريات والأسمدة	استخدام البارازا ملين والبنزين كمواد أساسية في مشروع البتروكيماويات	٤٠٠ ألف طن/ سنة من البارازيلين، ٣٠٠ ألف طن سنويا من البزتين، ٧٠٠ ألف طن/ سنة من الأسمدة الأزوتية	٢,١ مليار دولار
إحلال وتجديد الوحدة ٤٠٠ بمصنع الـ VCM	إنتاج منتجات ذات قيمة عالية		٢٢٨ مليون جنيه

ج) مشروعات الثروة المعدنية :-

اسم المشروع	المكونات	التكلفة الاستثمارية
مشروع منجم السكرى	يهدف إلى إنتاج ٢٥ طن من الذهب	٩,٦ مليون دولار
مشروع استكشاف وتقييم الخامات بسيناء	يهدف إلى إعداد دراسات متكاملة لتنمية وتعمير سيناء	١٠ مليون جنيه
مشروع تنمية جنوب الوادي	يهدف المشروع إلى استكشاف وتقييم الخامات المعدنية	١٥ مليون جنيه

يوضح البيان التالي المُستهدفات الكمية لخطة العام المالي ٢٠٢٠/١٩

تنمية وتطوير صناعة البتروكيماويات			
اسم المؤشر	وحدة القياس	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩
كمية إنتاج المواد البتروكيماوية	ألف طن	٤٢٢٧	٤٤٢٧
تنمية نشاط الغاز الطبيعي			
احتياجات السوق المحلى من الغاز الطبيعي شاملة قطاع الكهرباء	بليون قدم٣	٢٣٣١	٢٥٣٠
احتياجات قطاع الكهرباء من الغاز الطبيعي	بليون قدم٣	١٤٢٨	١٥٧٧
كمية الوقود السائل (مازوت) التي سيتم توفيرها لمحطات الكهرباء	ألف طن	٥٩٥٠	٣٤٢٨
كمية الوقود السائل (سولار) التي سيتم توفيرها لمحطات الكهرباء	ألف طن	٢٢٠	٢٢٠
عدد الوحدات السكنية التي سيتم توصيل غاز طبيعي لها	ألف وحدة	١٠٠٠	١٠٠٠
عدد أسطوانات البوتاجاز التي سيتم إحلال الغاز الطبيعي محلها	ألف أسطوانة	١٨٠٠٠	١٨٠٠٠
تعظيم كميات الإنتاج من الغاز الطبيعي لتلبية احتياجات السوق المحلي	بليون قدم٣	٢٤٦٤	٢٨٨٤
قيمة الاستثمارات التي يتم ضخها في مجال البحث والاستكشاف	مليون دولار	٢٢٣	٥٠٠
تنمية الثروة البترولية			
تلبية احتياجات السوق المحلى من المنتجات البترولية	ألف طن	٣٨١٦٧	٣٧٤٨٦
تعظيم الإنتاج من الزيت الخام والمتكثفات والبوتاجاز	ألف طن	٣٤٠٥١	٣٤٩٥٥
عدد خطوط نقل الخام والمنتجات البترولية	خط	٧	١٠
أطوال خطوط نقل الخام والمنتجات البترولية المضافة	كم	٤٤٥,٥	٤١١
عدد مستودعات تخزين الخام والمنتجات	مستودع	١٦	٥
السعات التخزينية المضافة	ألف طن	٣١٥	١٤٥,٣
قيمة الاستثمارات التي سيتم ضخها في مجال البحث والتنمية والتشغيل	مليون دولار	٦٤٤٢	٥٦٧٤
تنمية الثروة المعدنية			
كمية إنتاج الذهب والفضة	ألف أوقية	٣٨٠	٤٠٠
إجمالي المبيعات	مليون دولار	٧٢٥	٧٤٠
إجمالي العائدات	مليون دولار	٥٨	٦٠
كمية الإنتاج من الخامات والمنتجات التعدينية	مليون طن	٧	٨

المصدر: وزارة البترول والثروة المعدنية.

٥/٤ قطاع النقل

الأهمية الاقتصادية

تولى خطة التنمية اهتماماً كبيراً بقطاع النقل حيث تتأثر اقتصاديات القطاعات الاقتصادية ومعدلات النمو بدرجة كبيرة بمدى كفاءة شبكات ووسائل النقل، فقد أصبحت مؤشرات قطاع النقل من المؤشرات الرئيسية التى تعبر عن مدى درجة التقدم الاقتصادى والاجتماعى للدول.

الرؤية التنموية – رؤية مصر ٢٠٣٠ كما ورد بخطة التنمية متوسطة المدى وعامها الأول-

تستهدف توفير نظام نقل يحقق أهداف التنمية المستدامة ويرتبط ارتباطاً جوهرياً مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية القومية المستقبلية، وفي ذات الوقت يدعم دور النقل على المستويين الإقليمي والدولي.

وتتمثّل المحاور الأساسية التي تتوافق مع الرؤية التنموية للقطاع في الآتي:

- تحقيق التوازن والتكامل بين وسائل النقل المختلفة ووضع اللوائح المنظمة لذلك.
- الاهتمام بالنقل متعدد الوسائط لتخفيف العبء عن شبكة الطرق، وبما يُحقّق الاستخدام الأمثل من إمكانيات لكل وسيلة نقل.
- تفعيل دور قطاع السكك الحديدية وزيادة مشاركته في نقل البضائع، حيث تقل نسبة مساهمته حالياً في حركة النقليّات عن ٤٪.
- تشجيع النقل النهري، حيث يُساهم حالياً بنسبة متواضعة (٥٪) من نقل البضائع.
- إعادة هيكلة الهيئات والقطاعات التابعة بما يكفُل النهوض بمستوى الأداء مع تأهيل وتدريب العاملين لتحسين الكفاءة المهنية.
- تعزيز مشاركة القطاع الخاص في تطوير منظومة النقل، وتفعيل اتفاقيات مشاركته مع القطاع العام (ppp).
- تحقيق مستويات عالية من الأمان في قطاع النقل، والاهتمام بجودة وكفاءة مستويات الأمان للمسافرين.

تقديرات الانتاج والناتج:

من المُستهدف زيادة إنتاج قطاع النقل من نحو٣٣٥ مليار جنيه بالأسعار الجارية عام ٢٠١٩/١٨ إلى نحو ٣٨٨ مليار جنيه عام ٢٠٢٠/١٩ بنسبة زيادة ١٥,٦٪ وبالأسعار الثابتة من ٢٤١ مليار جنيه إلى نحو ٢٥٠ مليار جنيه خلال ذات الفترة بنسبة نمو ٣,٤٪ [جدول رقم (١٠/٤)].

جدول رقم (١٠/٤)
تطور الإنتاج لقطاع النقل بالأسعار الجارية و الثابتة (٢٠١٨/١٧ – ٢٠٢٠/١٩)

السنة	الإنتاج (بالأسعار الجارية)		الإنتاج (بالأسعار الثابتة)	
	مليار جنيه	معدل النمو (٪)	مليار جنيه	معدل النمو (٪)
٢٠١٨/١٧	٢٨٢,٨	--	٢٣٢,٧	--
٢٠١٩/١٨	٣٣٥,٢	١٨,٥	٢٤١,٤	٣,٧
٢٠٢٠/١٩	٣٨٧,٦	١٥,٦	٢٤٩,٥	٣,٤

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

وفيما يتعلق بناتج قطاع النقل، من المُقّدر أن يرتفع من ٢٣٨ مليار جنيه بالأسعار الجارية عام ٢٠١٩/١٨ إلى ما يربو على ٢٧٥ مليار جنيه فى عام ٢٠٢٠/١٩، بنسبة زيادة تقارب ١٦٪ وبالأسعار الثابتة من ١٧١ مليار جنيه إلى ١٧٧ مليار جنيه فى ذات العاميين على التوالي بنسبة زيادة ٣,٤٪ [جدول رقم (...)].

جدول رقم (١١/٤)
تطور الناتج لقطاع النقل بالأسعار الجارية و الثابتة (٢٠١٨/١٧ – ٢٠٢٠/١٩)

السنة	الناتج (بالأسعار الجارية)		الناتج (بالأسعار الثابتة)	
	مليار جنيه	معدل النمو(٪)	مليار جنيه	معدل النمو (٪)
٢٠١٨/١٧	٢٠٠,٩	--	١٦٥,٢	--
٢٠١٩/١٨	٢٣٧,٩	١٨,٤	١٧١,٣	٣,٧
٢٠٢٠/١٩	٢٧٥,٦	١٥,٨	١٧٧,٤	٣,٤

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

المُستهدفات الأساسية لقطاع النقل:

تستهدف الخطة زيادة معدل نمو قطاع النقل والتخزين ليصل إلى ٣,٥٪ في عام ٢٠٢٠/١٩ [شكل رقم (٩/٤)].

شكل رقم (٩/٤)
تطوّر معدل النمو المُستهدف لقطاع النقل والتخزين

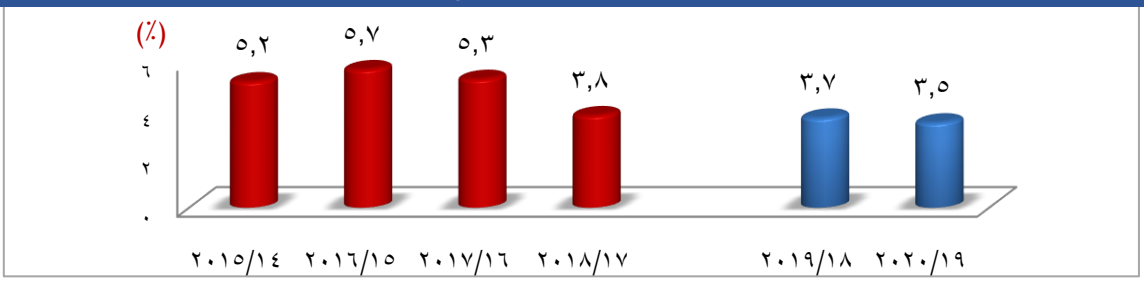

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

وتستهدف الخطة إعطاء دفعة للاستثمارات الكلية (عامة، وخاصة) لقطاع النقل حوالي ٩٠,٨ مليار جنيه ، وتمثّل الاستثمارات العامة منها نحو ٦٠٪ (٥٤,٨ مليار جنيه) في حين تُشكل الاستثمارات الخاصة النسبة المتبقية [شكل رقم (١٠/٤)، شكل رقم (١١/٤)].

شكل رقم (١٠/٤)
تطوّر الاستثمارات الكلية المُستهدفة لقطاع النقل والتخزين

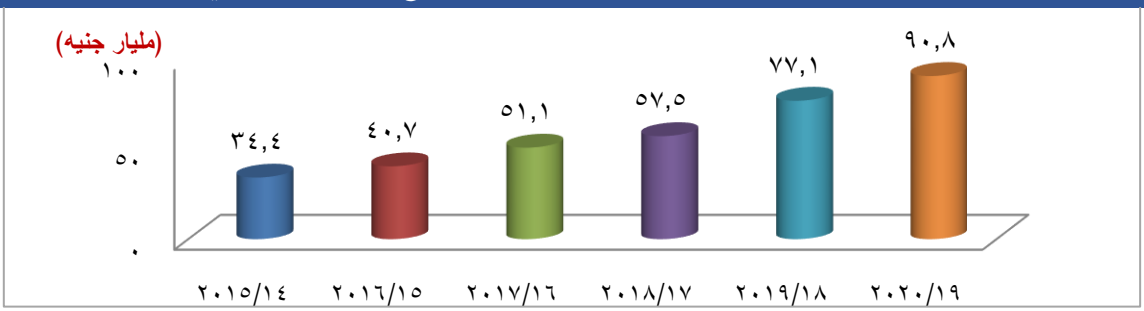

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

شكل رقم (١١/٤)
مصفوفة توزيع الاستثمارات الكلية الموجهة لقطاع النقل والتخزين عام ٢٠٢٠/١٩

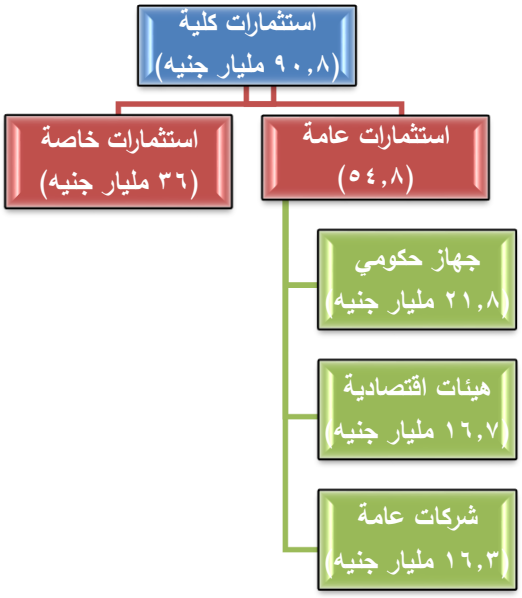

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

يوضح الجدول رقم (١٢/٤) الصورة التفصيلية للمستهدفات الكلية لقطاع النقل عام ٢٠٢٠/١٩ مقارنةً بعام ٢٠١٩/١٨

جدول رقم(١٢/٤)
المستهدفات التنموية لقطاع النقل في خطة العام المالي ٢٠٢٠/١٩:

المستهدفات	وحدة القياس	١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩
أولاً: تطوير الطرق والكباري			
أطوال شبكة الطرق (المُضافة)	كم	٢٥٠	٢٥٠
تكلفة مشروعات تطوير ورفع كفاءة الطرق الاستراتيجية بشبه جزيرة سيناء	مليون جنيه	٣٠٠	٢٤٤٦
تكلفة المحاور المنشأة على النيل	مليون جنيه	٨٢٨	٢٠٣٤
تكلفة الكباري العلوية المنشئة والمطورة	مليون جنيه	٣٢٤	١٣٩٧
إجمالي الاستثمارات الموجهة لبرنامج الطرق والكباري	مليون جنيه	٨٢٠٠	٢٣٧٢٧
ثانياً: النقل البحري			
حجم البضائع المتداوله ضمن برنامج تطوير قطاع النقل البحري	مليون طن	١١٣,٨٢٩	١١٩,٨٧٥
المساحات التخزينية ضمن برنامج تطوير قطاع النقل البحري	(الف م ٢)	٥٦١,٨٨	٦٤١,٣٢٥
الإيرادات ضمن برنامج تطوير قطاع النقل البحري	مليون جنيه	٧٨٢٦	٨٦٥٦,١
ثالثاً: تطوير خدمات السكك الحديدية			
أطوال المسافات المجددة بالسكك الحديدية	(كم)	١٠٠	١٦٠
كمية البضائع البضائع المنقولة من خلال السكك الحديدية	مليون طن	٥,٧	١٠
عدد ركاب السكك الحديدية	مليون راكب	٢٥٣	٢٥٩
الإيرادات الناتجة عن نقل الركاب	(مليون جنيه)	٣١٢٠	٣٥٠٠
الإيرادات الناتجة عن نقل البضائع	(مليون جنيه)	٣٥٠	٥٩٠
رابعاً: النقل النهري			
حجم المسافات المطهرة من مجرى نهر النيل	(مليون م ٣)	٥	٧
عدد الأهوسة	هويس	٥	٢
عدد الكباري	كوبري	٢	٤
حجم البضائع المنقولة	(ألف طن)	٣٧٧٢	٣٧٩١
عدد رحلات السفن النهرية	رحلة	٩١٦٥	٩٢١٠
خامسًا: مترو الأنفاق			
الأطوال المضافة لشبكة مترو الأنفاق	كم	٥,١٥	٦,٣٥
عدد المحطات المضافة إلى الخدمة في مترو الأنفاق	محطة	٥	٥
عدد رحلات القطارات بشبكة مترو الأنفاق	ألف	٥٧٠	٥٧٠
عدد ركاب مترو الأنفاق	مليون	٩٠٠	٩٢٠
سادسًا: الموانئ الجافة والبرية			
عدد الموانئ الجافة الجديدة	ميناء	٠	١

المصدر: وزارة النقل

مستهدفات وزارة النقل بخطة عام ٢٠٢٠/١٩

أولاً: الطرق

- **مشروعات شبكة الطرق القومية:**

أ- **إستكمال مشروعات المرحلة الأولى من المشروع القومى** :

- طريق بنها / الإسكندرية (القطاع الرابع) و(القطاع الخامس).
- انشاء طريق بلبيس / بنها / الباجور (القطاع الثالث) و(القطاع الرابع).

ب-**مشروعات المرحلة الثالثة من المشروع القومى** :

- تطوير طريق القاهرة / أسيوط الصحراوى الغربى.
- محور لربط العاصمة الادارية الجديدة بمحافظات شرق الدلتا .
- إزدواج طريق ٦ أكتوبر/ الواحات.
- توسعة وتطوير طريق السويس / جنيفة بطول ٩٠ كم.
- استكمال ازدواج طريق سفاجا / القصير/ مرسى علم٢١٣كم.
- توسعة وتطوير طريق رافد جمصة / المنصورة بطول ٥٠ كم.
- استكمال ازدواج وصلة اسيوط / سوهاج/ البحر الاحمر ١٨٠كم .

- **مشروعات طرق إستراتيجية بجنوب سيناء، منها:**

- رفع كفاءة دهب / نويبع.
- رفع كفاءة الطريق من كمين سعال / سانت كاترين .
- تطوير طريق النفق / شرم الشيخ
- طريق عرضى ٤.

- **مشروعات أخرى (استكمال – جديدة):**

أ- **مشروعات الإستكمال، من أهمها :**

- ازدواج طريق المحلة /كفر الشيخ/ دسوق/ دمنهور/ حوش عيسى /جناكليس.
- ازدواج طريق الزقازيق / السنبلاوين.
- تطوير وتحديث الطريق الدائرى حول القاهرة الكبرى.
- توسيع وتطوير طريق الكافورى/ برج العرب بطول ٢٤كم.
- إنشاء نفق مدينة ميت غمر/ دقادوس.

ب- مشروعات جديدة، من أهمها :

- رفع كفاءة طريق مطروح / سيوة بطول ٢٨٥ كم.
- إنشاء طريق على امتداد الساحلى الدولى لخدمة محطة الضبعة.

ثانياً: الكبارى

- **كبارى على النيل**

استكمال إنشاء محاور النيل وهى (جرجا – طما – ديروط ـ سمالوط ـ قوص ـ دراو – كلابشة – طملاى) ، بالاضافه الى محور كوبرى عدلى منصور على النيل ببنى سويف وكذا إنشاء عدد (٢) كبارى جديدة (بديل خزان أسوان – عمروس).

- **كبارى علوية**

استكمال عدد (١٧) كوبرى علوى منها (جرجا العلوى – البلينا ـ المراغة ـ قوص العلوى ـ كوبرى علوى على طريق العياط /بنى سويف ـ كوبري أعلى مزلقان ميت غمر – كوبرى كفر شكر العلوى – احلال وتجديد ٤ كبارى على ترعة النوباريه - قلما على الطريق الزراعى - الشرقاوية).

- **إحلال وتجديد الكبارى الضعيفة**

حيث تقوم الهيئة العامة للطرق والكبارى بتجديد وتقوية الكبارى الضعيفة المقامة على المجارى المائية التى لا تناسب حمولتها التصميمية مع الاحمال المحورية وإنشاء كبارى مشاة لتيسير عبور المشاة والحد من حوادث الطرق.

ثالثاً: الهيئة القومية لمترو الأنفاق

يتضمن برنامج مشاريع الهيئة إنشاء وتطوير وتحديث خطوط مترو الأنفاق، إنشاء أربعة خطوط إضافية لتصبح خطوط مترو الأنفاق:

- الخط الأول حلوان / المرج بطول ٤٤ كم.
- الخط الثانى شبرا الخيمة / المنيب بطول ٢١,٦ كم.
- الخط الثالث لمترو الأنفاق إمبابة / مطار القاهرة بطول ٤٧,٨٧ كم.
- الخط الرابع (مدينة نصر / ميدان الرماية) بطول ٤٢ كم.
- الخط الخامس لمترو الانفاق بطول ٢٤كم .
- الخط السادس بطول ٣٠كم.

يوضح الجدول رقم (١٣/٤)الملامح الأساسية لشبكة مترو الأنفاق

جدول رقم (١٣/٤)
الملامح الأساسية لشبكة مترو الأنفاق

خطوط مترو الأنفاق	مدّة التنفيذ (سنة)	الأطوال	عدد المحطات				التكلفة (مليار جنيه)
			جمله	نفقى	سطحى	علوى	
الخط الأول (حلوان / المرج) يتم تنفيذه على مرحلتين	٩	٤٤,٣ كم منها ٤,٧ كم مسار نفقي	٣٥	٥	٣٠	---	٢,٠
الخط الثانى (شبرا الخيمة / الجيزة) يتم تنفيذه على ٥ مراحل	١٢	٢١,٦ كم منها ١٣ كم مسار نفقي	٢٠	١٢	٨	---	١٢
الخطاالثالث (إمبابة/ المطار) يتم تنفيذه على ٤ مراحل		٤٧,٨٧	٣٩	٢٧	٥	٧	
الخط الثالث المرحلة الأولى (العتبة / العباسية) تم الافتتاح فى فبراير ٢٠١٢	٤	٤,٣ كم	٥	٥	--	---	٥,٠
الخط الثالث المرحله الثانيه (العباسية / مصر الجديدة) تم الافتتاح فى مايو عام ٢٠١٤	٤	٧,٧ كم	٤	٤	---	---	٦,٤
الخط الثالث المرحلة الثالثة (العتبة/ إمبابة) يتم التنفيذ علي ثلاثة أجزاء	٧	١٧,٧ كم	١٥	٨	٢	٥	٣٩,٥
الخط الثالث المرحله الرابعة (مصر الجديده/ المطار) يتم التنفيذ علي ثلاثة أجزاء	٥	١٨,١٧ كم	١٦	١	٩	--	٢٩
الخط الرابع (ميدان الرماية / مدينة نصر) يتم تنفيذه على مرحلتين		٤٢ كم	٣٧				
الخط الرابع المرحلة الأولى (ميدان الرمايه/ الملك الصالح)	٦	١٩ كم	١٧	١٧	-	-	٣٩
الخط الرابع المرحله الثانية (عمربن العاص / مدينة نصر/ القاهرة الجديدة)	٦	٢٣ كم	٢٠	--	--	--	٤٥,٥
الخط الخامس لمترو الانفاق (الوفاء والأمل / الخلفاوي / الساحل)	٦	٢٤ كم	١٧	١٧	-	-	٦٨
الخط السادس لمترو الانفاق (الخصوص / السيده زينب / المعادي الجديدة)	٨	٣٠ كم	١٢	-	-	١٢	٧٠

الطاقة التصميمية (راكب/يوم)
٢مليون
١,٩٤ مليون
٢ مليون
٣٠٠ ألف
٣٠٠ ألف
مليون
٥٠٠ ألف
١,٣٥ مليون
١,١٥ مليون

رابعاً : الهيئة المصرية لسلامة الملاحة البحرية

تتمثل أهداف الهيئة فيما يلى :

- **الهيئة العامة لموانى البحر الاحمر**

وتشمل مشروعاتها:

- تطوير ورفع كفاءة الارصفة بمحطة الانتظار بالغردقة مرحلة ثانية .
- استكمال تطوير ميناء نويبع وبناء اسوار المنطقة الجديدة لمحطة متعددة الاغراض .
- رفع كفاءة حاجز الامواج والارصفة بمدينة السويس ورفع كفاءة المساعدات الملاحية .
- استكمال بناء وتوريد القاطرة البحرية ورفع كفاءة الوحدات العائمة ، توريد لنشات بحرية.
- استكمال اعمال فزق رافع ميكانيكى بميناء شرم الشيخ واستكمال اعمال كاميرات المراقبة وحماية الميناء.

- **الهيئة العامة لميناء الاسكندرية**

تتضمن الأعمال ما يلي:

- بناء وتوريد قاطرة بحرية متعددة الاغراض بقوة شد ٨٠ طن .
- توريد لنشات مكافحة تلوث وإنشاء عدد ٣ مخازن هياكل معدنية .
- تطوير المنطقة الأولى والسادسة واعادة تأهيل حاجز الامواج .
- تكريك الارصفة واستكمال إنشاء وصلتين لربط مينائى الاسكندرية والدخيلة بالطريق الساحلى الدولى.
- استكمال اعمال ميكنة جوازات السفر.

- **الهيئة العامة لميناء دمياط**

وتشمل الأعمال الآتية:

- استكمال شبكة صرف المطر للارصفة وتدعيم شبكات البنية التحتية والفوقية .
- استكمال بناء وتوريد عدد لنش مكافحة تلوث ولنش ارشاد .
- استكمال انشاء محطة متعددة الاغراض بطول٣٦٠م وعمق ١٧م (الرصيف الجنوبى الجديد) .
- إنشاء محطة متعددة الأغراض بميناء دمياط بأطوال أرصفة ٣٦٠ كيلو متراً ومساحة ٧٥ ألف متر مربع، وإنشاء محطة الحاويات الثانية بأطوال ارصفة ١٦٧٠ كيلو متراً.

خامساً: الهيئه العامه للنقل النهرى

تتضمن خطة الهيئة لعام ٢٠٢٠/١٩ ستة مشروعات كالتالي:

- **مشروع تطوير الطريق الملاحى الرياح البحيرى / ترعة النوباريه.**
- **مشروع تطوير الطريق الملاحى القاهره / أسوان بطول ١٣٥٣ كم.**

وأيضاً إنشاء هويسين جديدين لخدمة المجرى الملاحي لنهر النيل.

سادساً: الهيئه العامة للموانى البرية والجافة

- تستهدف الهيئة تنفيذ تصميم وتمويل وبناء الميناء الجاف بالسادس من أكتوبر بنظام المشاركة مع القطاع الخاص P.P.P ، وكذا استكمال أعمال منافذ (طابا – السلوم ورفح – العوجة – حدربة – أرقين – قسطل).

سابعاً: السكك الحديدية

* استكمال تجديد ٤٠٠ كم سكك على جميع الخطوط.
* تطوير ٢٤٥ عربة مميزة.
* تطوير ٢٩٧ مزلقاناً.
* بدء إنشاء كوبري سِكّة حديد بالقناطر الخيرية، وكوبري آخر بميت نما، واستكمال إنشاء أربعة كباري.
* إنشاء ثلاثة أنفاق (كوم أمبو / حجر النواتية / بركة السبع)
* إنشاء خط سكة حديد عالي السرعة.

٦/٤ نشاط قناة السويس

الأهمية الاقتصادية

يُعد نشاط قناة السويس من الأنشطة الاقتصادية سريعة النمو التي تُدرّ عائدات كبيرة ومتزايدة عاماً تلو الآخر، وتُشكّل بذلك أحد المحاور الرئيسية للنقد الأجنبي والداعمة بالتالي لميزان المدفوعات.

وقد ساهمت مشروعات تطوير وتعميق المجرى الملاحي وإنشاء محور القناة الجديد في استيعاب حركة التجارة المُتنامية، واستقبال القناة للناقلات الضخمة والسفن العملاقة، وفي انسيابية حركة المرور واختصار فترات الانتظار والعبور.

مؤشرات الأداء:

تنامت إيرادات قناة السويس خلال الفترة الماضية من ٥ مليار دولار عام ٢٠١٧/١٦ إلى ٥,٦ مليار دولار عام ٢٠١٨/١٧، ومن المتوقع أن تصل إلى ٥,٨ مليار دولار بنهاية عام ٢٠١٩/١٨. وتستهدف خطة ٢٠٢٠/١٩ تواصل تنامي الإيرادات لتصل إلي ٦,١ مليار دولار. ويأتي هذا النمو انعكاساً لزيادة حجم الحمولة الصافية العابرة لقناة السويس من نحو ١٠٩٣ مليون طن إلى نحو ١١٣٧ مليون طن مع استهداف ارتفاعها إلى ١١٨٢ مليون طن في عام ٢٠٢٠/١٩، وكذلك تزايد عدد السفن المارة من نحو ١٧,٨ ألف سفينة عام ٢٠١٨/١٧ إلى نحو ١٨ ألف سفينة عام ٢٠١٩/١٨، ولتصل إلى حوالي ١٨,٢ ألف سفينة في عام الخطة (٢٠٢٠/١٩) [شكل رقم (١٢/٤)].

شكل رقم (١٢/٤)
تطوّر نشاط قناة السويس (٢٠١٧/١٦ – ٢٠٢٠/١٩)

عدد السفن المارة بالقناة

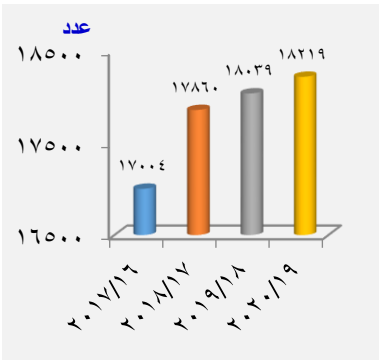

الحمولة الصافية

إيرادات القناة

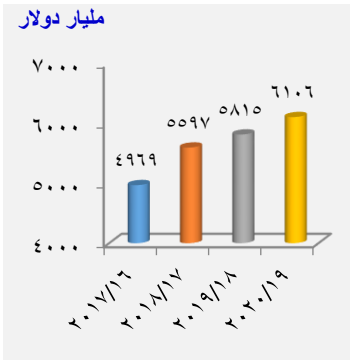

المصدر: هيئة قناة السويس، البنك المركزي المصري، وزارة المالية.

السياسات العامة

تتمثل أهم السياسات الداعمة لنشاط قناة السويس في الآتي:

- تحليل حركة التجارة العالمية والتطورات المرتقبة في أسواقها والطرق البديلة للقناة واقتصاديات تشغيلها، وانعكاسات ذلك على حركة النقل بين مناطق الإنتاج والاستهلاك والتكاليف الملاحية.
- التقويم المستمر لاقتصاديات النقل البحري وتأثيرات التقدم الفني على بناء السفن وأحجامها وتخطيط الموانئ والحركة الملاحية وتكاليف التشغيل.
- التنسيق بين مرفق قناة السويس وخط أنابيب "سوميد" بما يتضمن التكامل بينهما والمواجهة المشتركة للتحديات الخارجية.
- مداومة أعمال التطوير للأرصفة والمراسى والمعديات والمحافظة على الطاقة الإنتاجية للشركات التابعة لهيئة القناه بتدعيمها بالكوادر البشرية وبالأصول الثابتة من أوناش ولوادر وروافع ...الخ لتحسين كفاءتها، وخاصة لمواجهة الزيادة المتوقعة في حركة التجارة.
- التخطيط لتحويل قناة السويس لمركز لوجيستي عالمي بما يحقق طفرة غير مسبوقة في إيرادات المجرى الملاحي والمشروعات الخادمة للحركة العابرة، وذلك باستكمال مشروعي شرق بورسعيد وشمال غرب خليج السويس.

أهداف خطة عام ٢٠٢٠/١٩

الناتج المحلي الإجمالي

تنامي الناتج المحلي الإجمالي لنشاط قناة السويس (بالأسعار الجارية)، بنسبة ١٠٪ خلال عام ٢٠١٩/١٨ مقارنة بالعام السابق، ومن المستهدف أن يصل الناتج إلي ١١٣ مليار جنيه بنهاية عام ٢٠٢٠/١٩ [شكل رقم (١٣/٤)].

شكل رقم (١٣/٤)
تطّور الناتج المحلي الإجمالي لقناة السويس (بالأسعار الجارية) خلال الفترة (٢٠١٨/١٧ – ٢٠٢٠/١٩)

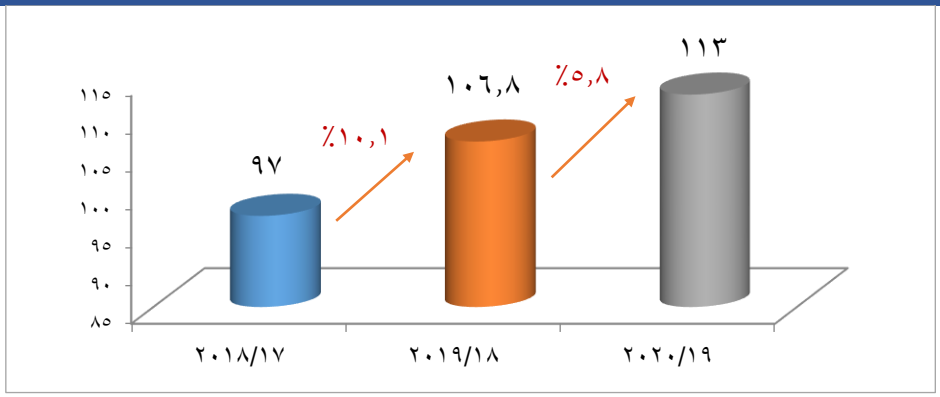

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

أما بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي لنشاط قناة السويس (بالأسعار الثابتة)، فقد ارتفع من ٨٤,١ مليار جنيه عام ٢٠١٨/١٧ إلى نحو ٩١,٩ مليار جنيه عام ٢٠١٩/١٨ بمعدل نمو ٩,٣٪ ، ومن المستهدف أن يزداد إلي ٩٦,٨ مليار جنيه بنهاية عام ٢٠٢٠/١٩ [شكل رقم (١٤/٤)].

شكل رقم (١٤/٤)
تطّور الناتج المحلي الإجمالي لقناة السويس (بالأسعار الثابتة)

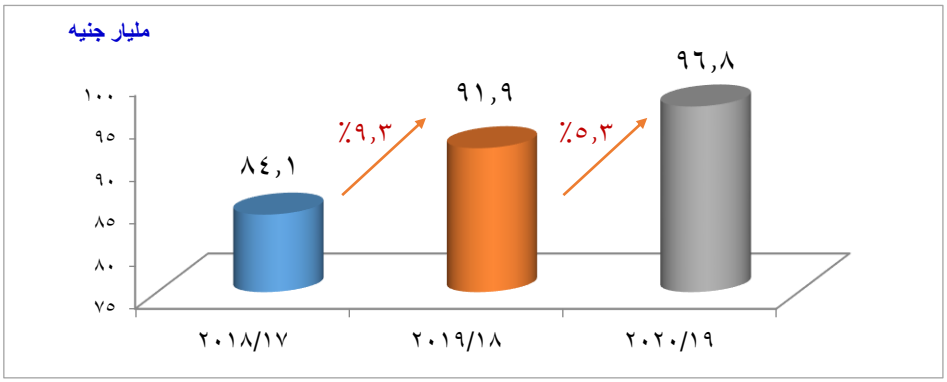

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

وترجع التطورات الإيجابية في نشاط قناة السويس وإيراداتها إلى تنامي الاقتصاد العالمي وارتفاع معدل التجارة الدولية في ظل النمو السريع لكلٍ من الصين والهند والاقتصادات الناشئة الأخرى، ولاسيما مع زيادة تنافسية القناة إزاء بدائل النقل الأخرى في ضوء أعمال التطوير والتوسعات التي تمت.

الاستثمارات

لتحقيق معدلات النمو المرجوة للناتج، فقد استهدفت الخطة زيادة استثمارات عام ٢٠٢٠/١٩ لتصل إلي ٩,٦ مليار جنيه [شكل رقم (١٥/٤)].

شكل رقم (١٥/٤)

تطّور استثمارات نشاط قناة السويس خلال الفترة (٢٠١٨/١٧ – ٢٠٢٠/١٩)

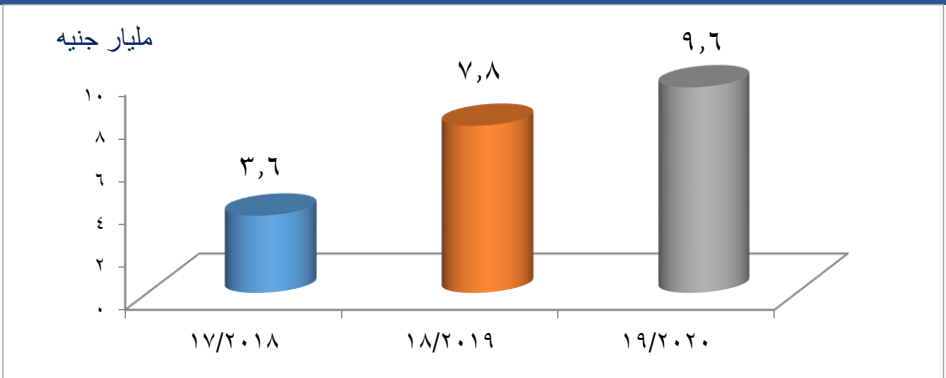

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

أهم المشروعات المُستهدفة بخطة ٢٠٢٠/١٩

تتمثل أهم هذه المشروعات في الآتي:

أولاً: استكمال الأعمال بمشروع أنفاق أسفل قناة السويس، ويشمل ستة أنفاق منها ثلاثة بنطاق محافظة بورسعيد، وثلاثة بنطاق محافظة الإسماعيلية)، حيث اقترح لها بخطة العام المالي ٢٠٢٠/١٩ استثمارات قدرها ٤,٥ مليار جنيه.

ثانياً: استكمال مشروعات استراتيجية على القناة الجديدة، حيث اقترح لها بالعام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ استثمارات قدرها ٢,٠٦ مليار جنيه.

ثالثاً: إعداد وإنشاء الأرصفة والمراسى وتطوير السقالات اللازمة لخدمة القاطرات واللنشات الحديثة والمتطوّرة ذات القدرات العالية والغاطس الكبير واللازمة لمصاحبة السفن الكبيرة المنتظر عبورها عقب تطوير القناة.

رابعاً: تطوير أسطول القاطرات من حيث القدرة وقوة الشد، وتوفير الطاقات ذات القدرة العالية بمدن القناة، ورفع كفاءة الأحواض والأوناش العائمة والمعدات البحرية وآلات ومعدات الورش حتى يمكن إجراء أعمال الصيانة والتجديد والبناء للوحدات البحرية.

خامساً: تنمية وتطوير ترسانات الهيئة ببورسعيد وبورتوفيق لمواجهة التطور العالمي للسفن العابرة.

سادساً: تنمية مواقع الهيئة بمدن القناة الثلاث بتشييد المباني غير السكنية، وتحسين الطرق والمرافق، وتحديث محطات وشبكات المياه لخدمة هذه المدن. ومن المستهدف تخصيص نحو ٥٠٢ مليون جنيه لهذه الأعمال بخطة عام ٢٠٢٠/١٩.

٧/٤ قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

الأهمية الاقتصادية للقطاع:

تُعد ثورة المعلومات والاتصالات من السِمات الرئيسية التي تُميز مرحلة التحوّل الاقتصادي التي يمر بها عالم اليوم. وما تهيّئه من قدرة على الإبداع، والابتكار العلمي.

وتلعب الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات دوراً حيوياً في دفع عجلة التنمية الاقتصادية لما توفره من وسائل المعرفة والمعلومات اللازمة لدعم اتخاذ القرارات الاقتصادية والاجتماعية، ولتنشيط الاستثمار في كافة المجالات الواعدة. وقد تبنّت الدولة المشروع القومي للنهضة التكنولوجية، وتم إعداد خطة قومية لترجمة المشروع إلي واقع ملموس من خلال إعداد وتنفيذ عددٍ من المشروعات الطموحة تحقق الطفرة المنشودة في إقامة مجتمع المعلومات واقتصاد المعرفة.

ومن دلالات تصاعد الأهمية الاقتصادية للقطاع تنامي مساهمته في النمو الاقتصادي حيث يتوقع أن تكون ٧,٥٪ عام ٢٠١٩/١٨ ومستهدف ارتفاعها إلى٦,٩٦٪ عام ٢٠٢٠/١٩ [شكل رقم (١٦/٤)].

شكل رقم (١٦/٤)

تنامي مساهمة قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في النمو الاقتصادي

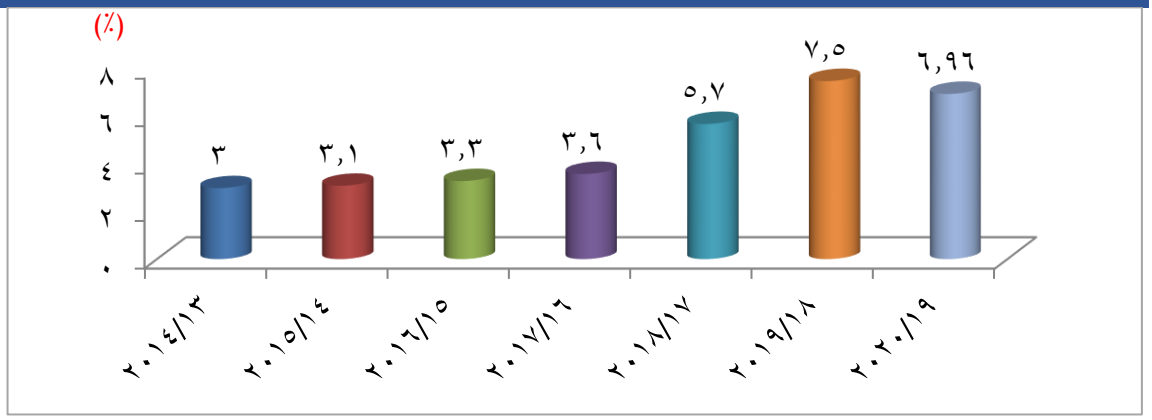

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

مستويات الأداء:

حقق القطاع خلال الأعوام القليلة الماضية، إنجازات ملموسة انعكست في زيادة سعة السنترالات والقنوات التلفزيونية، وزيادة أعداد المشتركين في التليفون المحمول ومستخدمي شبكة الإنترنت، كما تواصل تزايد نسبة الانتشار في المجتمع مما ساهم في تقليل الفجوة الرقمية نسبياً، علاوة على زيادة نوادي التكنولوجيا والشركات العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وقد كان من نِتاج هذه التطورات الإيجابية تنامي متوسط ناتج القطاع بمعدلات مرتفعة (١٠٪ فأكثر) في الأعوام الثلاثة الماضية [شكل رقم (١٧/٤)]، وهو ما يمثل ضِعْف معدلات النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في ذات الفترة، الأمر الذي يشير بجلاء إلى الدور الهام الذي يلعبه القطاع في دفع عجلة النمو.

شكل رقم (١٧/٤)
تطوّر معدل النمو المُستهدف لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات خلال الفترة (٢٠١٦/١٥ – ٢٠١٨/١٧)

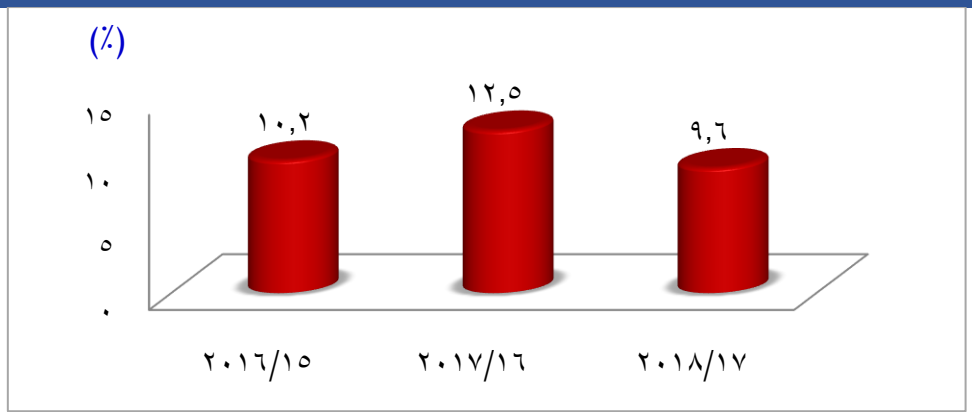

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

ويوضّح [الجدول رقم (١٤/٤)] بصورة تفصيلية تطوّر بعض أنشطة وخدمات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، في الفترات البينية لعامي ٢٠١٧،٢٠١٨.

جدول رقم (١٤/٤)
تطوّر نشاط قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

البيان	٢٠١٧		٢٠١٨		
	يوليو-سبتمبر ٢٠١٧	أكتوبر-ديسمبر ٢٠١٧	يناير-مارس ٢٠١٨	أبريل- يونيو ٢٠١٨	يوليو - سبتمبر ٢٠١٨
عدد المشتركين في خدمة التليفون المحمول (مليون)	٩٩,٤٠	١٠١,٢٧	٩٩,١٣	٩٥,٧٣	٩٤,٥٩
عدد المشتركين في خدمة التليفون الثابت (مليون)	٦,٥٤	٦,٦٠	٧,٢٤	٧,٤٠	٧,٥٩
إجمالي سعة السنترالات (مليون خط)	١٧,٧٢	١٩,٦٠	١٩,٨٥	١٩,٣٥	١٨,٩٨
عدد مشتركي الإنترنت فائق السرعة ADSL (مليون مشترك)	٤,٢٠	٤,٩٥	٥,٢٠	٥,٨٢	٦,٢١
الشركة العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات (شركة)	٣٣٣	٣٣٢	٣٥٧	٣٣٠	٣١٢
رؤوس الأموال المصدرة لشركات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (مليون جنيه)	١٩٠,٣٧	١٨٩,٣٦	٣٢٦,٦٦	٧٧,٣	٣٢٩,٣١
عدد مكاتب البريد الحكومية (مكتب)	٣٩٤٤	٣٩٤٦	٣٩٥٣	٣٩٥٨	٣٩٦٧
السعة الدولية للاتصال بالإنترنت (مليار نبضة/ثانية)	١٤٠٦,١٢	١٥٣٦,١٢	١٩٥٨,٥٩	٣٥,٩٠٦,١	٧٤,٣٤٧,٢

المصدر: وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

رؤيــة القطاع

تتبلور رؤية القطاع حول:

" تفعيل أدوات الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات لخلق اقتصاد رقمى قائم على المعرفة ".

الأهداف الاستراتيجية لقطاع الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات:

تتمثّل الأهداف الرئيسية للقطاع فيما يلي:

- بناء مجتمع المعلومات القادر على اســتيعاب وملاحقة التقدّم الســريع في المعلومات والمعارف الحديثة والمتطوّرة وحُسن الاستفادة منها.
- تطوير البنية التحتية للإتصالات وتكنولوجيا المعلومات .
- التوسع في إنشاء المناطق التكنولوجية لفتح آفاق جديدة للاستثمار.
- رفع كفاءة الأجهزة والمؤسسات وتطوير الأنظمة القائمة للارتقاء بمستوى الخدمات المقدّمة.
- تنمية صادرات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ليحتل مكانة متقدّمة بين الصادرات الصناعية.
- تشجيع وتنمية صناعات الاتصالات والمعلومات لبناء صناعة متقدّمة اعتماداً على فكر وعقول الشباب المصري.
- الإشراف على تصميم وتطوير وتنفيذ المشروعات القومية الخاصة بالإتصالات وتكنولوجيا المعلومات .
- المُستهدفات الأساسية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات عام ٢٠٢٠/١٩

تستهدف الخطة زيادة معدل نمو القطاع ليصل إلى ١٤٪ في العام الثاني من الخطة (٢٠٢٠/١٩)، مُقارنةً بمعدل نمو ٩,٨٪ متوقع عام ٢٠١٩/١٨.

ويوضح الجدول رقم (١٥/٤) بعض المستهدفات التفصيلية للقطاع فى خطة عام ٢٠٢٠/١٩ مقارنةً بالمتوقع عام ٢٠١٩/١٨.

جدول رقم (١٥/٤)

المستهدفات التنموية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في خطة ٢٠٢٠/١٩

مقارنةً بالمتوقع عام ٢٠١٩/١٨

المستهدفات	وحدة القياس	٢٠١٩/١٨ (متوقع)	٢٠٢٠/١٩
أولاً: تنمية صادرات التعهيد			
قيمة صادرات تكنولوجيا المعلومات من التعهيد	مليون دولار	٣٧٤٩	٤٣٢٩
قيمة صادرات الإلكترونيات	مليون دولار	١٤٥٠	١٦٥٠
عدد مصانع الإلكترونيات المستهدف إنشاؤها	مصنع	٢	٢
عدد فرص العمل المباشرة وغير المباشرة المستهدف توفيرها	ألف	٥٣	٦٣
عدد الشركات التي تم دعمها لتصدير تكنولوجيا حديثة	شركة	١٢٦	١٣٦
ثانياً: تطوير نظم الاتصالات			
عدد مجتمعات التكنولوجيا والإبداع المستهدف إنشاؤها	مجتمع	٧	٢
قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة المستهدف جذبها	مليون جنيه	٢١٢	٢٣٧
عدد المصانع بالمناطق التكنولوجية المستهدف إنشاؤها	مصنع	١	١
قيمة الاستثمارات الخاصة في المناطق التكنولوجية	مليون جنيه	٦٠٠	١٠٠
عدد المنازل المستهدف توصيل خدمة الاتصالات الأرضية لها	مليون	٠,٧٥	١
عدد محطات إنزال الكوابل البحرية المستهدف إنشاؤها (تراكمي)	محطة	٥	٦
عدد الكابلات البحرية العابرة المستهدف إنشاؤها (تراكمي)	كابل بحري	١٤	١٥
عدد مكاتب البريد المستهدف تطويرها	مكتب	٤٥٦	٤٣٠
ثالثاً: تعميق الصناعة التكنولوجية			
عدد الشركات الناشئة المستهدف احتضانها	شركة	٥٠	٨٥
قيمة الاستثمارات في الشركات الناشئة	مليون دولار	١,٧	٢,٨
عدد الشركات المستفيدة من برنامج دعم الصادرات	شركة	٩٣	٩٨
عدد شركات الاستثمار العالمية المستهدف جذبها	شركة	١	١
عدد فرص العمل المباشرة وغير المباشرة المستهدف توفيرها	ألف	٥٤	٦٤,٦

المصدر: وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

تقديرات الإنتاج والناتج:

من المُستهدف زيادة إنتاج قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من نحو١٩٤ مليار جنيه بالأسعار الجارية عام ٢٠١٩/١٨ إلى نحو ٢٣٩ مليار جنيه عام ٢٠٢٠/١٩، بنسبة زيادة ٢٣٪ وبالأسعار الثابتة من١٦١ مليار جنيه إلى حوالي ١٨٣,١مليار جنيه خلال ذات الفترة، بنسبة نمو تقارب ١٤٪ [جدول رقم (١٦/٤)].

جدول رقم (١٦/٤)

تطور الإنتاج لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالأسعار الجارية و الثابتة

السنة	(الإنتاج بالأسعار الجارية)		(الإنتاج بالأسعار الثابتة)	
	مليار جنيه	معدل النمو(٪)	مليار جنيه	معدل النمو(٪)
٢٠١٨/١٧	١٥٥,١	--	١٣٦,١	--
٢٠١٩/١٨	١٩٤,٢	٢٥,٢	١٦١	١٨,٣
٢٠٢٠/١٩	٢٣٩,٤	٢٣,٣	١٨٣,١	١٣,٧

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

وفيما يتعلق بناتج قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، من المستهدف زيادته من ١٢٧ مليار جنيه بالأسعار الجارية عام ٢٠١٩/١٨ إلي ١٥٧ مليار جنيه فى عام ٢٠٢٠/١٩، بنسبة زيادة ٢٤٪ وبالأسعار الثابتة من ١٠٥ مليار جنيه إلى نحو ١٢٠ مليار جنيه فى ذات العاميين على التوالى بنسبة نمو ١٤٪ [جدول رقم (١٧/٤)].

جدول رقم (١٧/٤)

تطور الناتج لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالأسعار الجارية و الثابتة

السنة	الناتج بالأسعار الجارية		الناتج بالأسعار الثابتة	
	مليار جنيه	معدل النمو(٪)	مليار جنيه	معدل النمو (٪)
٢٠١٨/١٧	١٠٠,٥	--	٩٠,٩	--
٢٠١٩/١٨	١٢٦,٩	٢٦,٣	١٠٤,٨	١٥,٣
٢٠٢٠/١٩	١٥٧,٢	٢٣,٩	١١٩,٦	١٤,١

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

الاستثمارات الكلية المستهدفة عام ٢٠٢٠/١٩:

تستهدف الخطة إعطاء دفعة للاستثمارات الكلية (عامة، وخاصة) لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وبحيث تصل في عام (٢٠٢٠/١٩) إلى حوالي ٧٠ مليار جنيه وبحيث تشكّل نسبة ٦٪ من الاستثمارات الكلية) مقابل استثمارات قدرها ٤١ مليار جنيه عام ٢٠١٩/١٨ بنسبة نمو تناهز ٧٠٪ [شكل رقم (١٨/٤)].

شكل رقم (١٨/٤)

تطوّر الاستثمارات الكلية المستهدفة لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (٢٠١٦/١٥ – ٢٠٢٠/١٩)

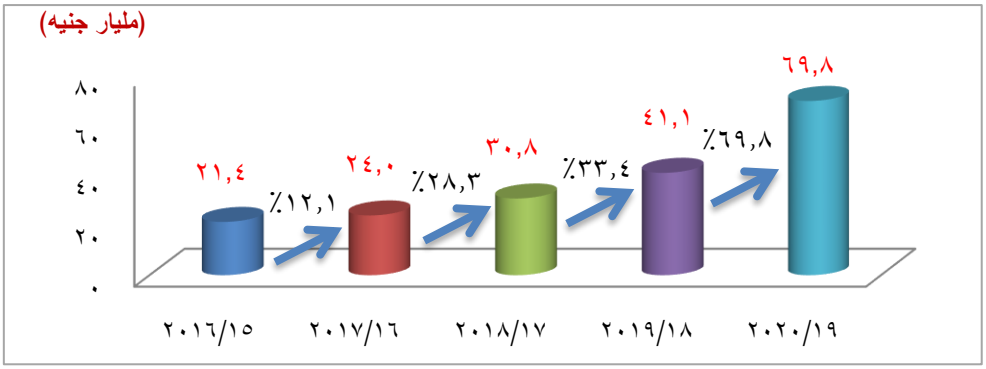

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

وتمثل الاستثمارات الخاصة حوالي ٥٤,٤٪ من إجمالى الاستثمارات القطاع لعام ٢٠٢٠/١٩ (٣٨ مليار جنيه) في حين تحظى الاستثمارات العامة بالنسبة المتبقية، وقدرها ٤٥,٦٪. ويخص الجهاز الحكومي نحو ٢٨,٢ مليار جنيه مقابل ٣,٧ مليار جنيه للهيئات الاقتصادية.

أهم البرامج الجهاز الإنمائية:-

تتمثل أهم هذه البرامج فى الآتي:

- **برنامج التحوّل إلى المجتمع الرقمي:**

يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق العدالة الإجتماعية بين فئات المجتمع المختلفة ودعم الخدمات المقدمة للمواطن، وتطوير أنظمة تكنولوجية داعمة للمستثمر ومتخذ القرار.

ويضم هذا البرنامج أربعة مشروعات رئيسية هى :

- مشروع تطوير وتحديث البنية المعلوماتية والمحتوى الرقمى، باستثمارات قدرها ٧,٨ مليار جنيه.
- مشروع تطوير البنية التحتية للاتصالات، باستثمارات قدرها ٧٦٨ مليون جنيه.
- مشروع التنمية المجتمعية، باستثمارات قدرها ٣١٨ مليون جنيه.
- مشروع إنفاذ القانون، باستثمارات ١١٢ مليون جنيه.

- **برنامج بناء ونشر المناطق التكنولوجية:**

يهدف هذا البرنامج إلى زيادة القدرة التنافسية لصناعة المعلومات والتكنولوجيا وزيادة حجم الصادرت وذلك بتنويع الأسواق لصادرات التعهيد المصرية وتعزيز مشاركة الشركات المحلية (الصغيرة والمتوسطة).

ويضم هذا البرنامج المشروع الرئيسى لتطوير المناطق التكنولوجية باستثمارات في حدود ١٧ مليار جنيه حيث من المستهدف بخطة العام المالى القادم تنفيذ المشروعات الفرعية الجديدة التالية :

- مشروع إنشاء مدينة المعرفة، باستثمارات قدرها ٢ مليار جنيه (تمويل ذاتى).

- مشروع العاصمة الإدارية الجديدة، باستثمارات قدرها ١٥ مليار جنيه.

➢ **برنامج تنمية صناعة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات:**

يهدف هذا البرنامج إلى تنمية تكنولوجيا المعلومات وتعزيز وضع مصر على الخريطة العالمية لصادرات الخدمات وللإبداع التكنولوجى وريادة الأعمال وكذا تدعيم صناعة الإلكترونيات التى تُعد المكون الرئيسى لكافة أنواع الصناعات والخدمات المختلفة والمُحّرك الأساسى للنمو الاقتصادى ولتمكين البحث والتطوير والإبداع وتنمية وتأهيل الكوادر الإحترافية .

ويضم البرنامج المذكور مشروعين رئيسين هما: مشروع دعم صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومشروع تصميم وتصنيع الالكترونيات بإستثمارات قدرها ١٧٧، ٥٥٠ مليون جنيه على التوالي بتمويل ذاتي.

➢ **برنامج تطوير أمن المعلومات والتوقيع الإلكترونى:**

- يهدف هذا البرنامج إلى إيجاد آليات غير تقليدية لمواجهة الجرائم الإلكترونية، بالإضافة إلى أُطُر تنظيمية وتشريعية للتعامل مع جرائم الإنترنت ومستحدثاتها التقنية المرتبطة بها.

ويضم هذا البرنامج المشروع الرئيسى لتطوير منظومة الأمن السيبراني وتفعيل التوقيع الالكتروني بإستثمارات ممّولة ذاتياً قدرها نحو ٨١ مليون جنيه.

➢ **مشروعات تحديث وتطوير الهيئة القومية للبريد:**

- **مشروع تدعيم البنية التحتية الأساسية للوحدات البريدية**، بهدف استكمال تنفيذ منظومة الخدمات المتكاملة للمكاتب البريدية على مستوى الجمهورية.
- **مشـــروع نظم تأمين الوحدات البريدية**، من خلال تركيب كاميرات مراقبة بالداخل والخارج وأجهزة إنذار ضد السرقة لتنفيذ منظومة الرقابة وتأمين المكاتب .
- **مشـــروع البنية المعلوماتية للاتصـــالات وتكنولوجيا المعلومات**، بهدف تحديث مدخلات ومخرجات الخدمة البريدية، ومنها الربط الشـــبكي في إطار الدمج بين خدمات الشـــهر العقاري والأحوال المدنية من خلال مراكز الخدمات البريدية المطورة.
- **مشـروع رفع كفاءة تجهيزات مراكز الخدمة البريدية**، بهدف تحسـين جودة الخدمات المقدمة لزيادة حصـة الهيئة في سـوق الخدمات البريدية من خلال تحويل الخدمات البريدية من الأداء اليدوي إلى المميكن ،وتنفيذ منظومة (الشباك الشامل) لتوفير الوقت والجهد والتكلفة.

مشروعات الهيئة الوطنية للإعلام:

أ- مشروعات الإرسال، وتشمل:-

- إحلال وتجديد شبكة ميكروويف لعدد ٦ مواقع بأنظمة الهوائيات الخاصة بها (دمياط – بورسعيد – القنطرة – الإسماعيلية – جنيفة – السويس) لتحسين جودة الإرسال التليفزيونى .
- إحلال وتجديد أنظمة الهوائيات الخاصة بمواقع الغردقة وسفاجا والقصير وسيوة لتحسين جودة الإرسال التليفزيونى .
- إحلال وتجديد محطات الإرسال الإذاعى والتليفزيونى للعمل بالنظام الرقمى بدلاً من النظام التماثلى لتحقيق أعلى جودة للإرسال بما يتماشى مع المستويات العالمية .
- إحلال وتجديد أجهزة الضغط الرقمى لعدد ٦ مواقع كمرحلة أولى .
- إحلال وتجديد محطات الإرسال الإذاعى بمواقع رأس سدر – دهب – طابا وذلك بشراء محطات قدرة ٢ ك وات بدلاً من المحطات الحالية.
- إنشاء محطات إرسال إذاعى وتليفزيونى لخدمة المواطنين بجنوب مصر وحلايب وشلاتين لزيادة الشعور بالإنتماء لدى المواطنين بتلك المناطق عن طريق إحلال وتجديد أبراج مركز إرسال كركر.

ب- مشروعات الإستديوهات، وتشمل:-

- إحلال وتجديد الإستديوهات المسموعة والكاميرات المحمولة والإذاعات الخارجية بأجهزة حديثة لتحسين جودة البث والتسجيلات وتأمين الأداء .
- إحلال وتجديد ثلاث إذاعات إقليمية بأجهزة رقمية حديثة بدلاً من الأجهزة التناظرية وذلك لمواقع الطور – العريش – مرسى مطروح.

٤/ ٨ قطاع السياحة

الأهمية الاقتصادية للقطاع:

يُعد قطاع السياحة من القطاعات الاقتصادية الرائدة التى تحقق معدلات نمو مرتفعة ومتسارعة، وتسهم بصورة فعالة في تعزيز المتحصلات من النقد الأجنبى وتوفير عديد من فرص العمل، فضلاً عن أهميتها فى نشر العمران فى مختلف ربوع مصر وتدعيم علاقات التشابك الاقتصادى مع القطاعات الأخرى.

ومع ذلك، يظل قطاع السياحة من القطاعات الهشة الأكثر تأثراً بتداعيات الأحداث الدولية والاقليمية والمحلية، الأمر الذى يؤدى إلى تقلبات حادة – من فترة لأخرى - فى حجم التدفقات السياحية الوافدة وحجم الإيرادات المتولدة من الانفاق السياحى.

وقد تمكن الاقتصاد المصرى من التعافى فى عام ٢٠١٨/١٧ والعودة الى المسار الطبيعي إلا أن الطريق مازال ممهداً لتحقيق معدلات نمو أكثر ارتفاعاً واستدامة خلال الفترة القادمة فى ظل الجهود المكثفة التى تبذل حالياً فى مجالي الترويج والاستثمار السياحى.

مؤشرات الأداء للقطاع السياحي:

أولاً: أعداد وجنسية الزائرين

يوضح الشكل رقم [(١٩/٤)] تطور الحركة السياحية خلال الفترة (٢٠٠٩ – ٢٠١٨)، ومنه يتضح ما يلي:

- تذبذب الحركة الوافدة من عام لآخر، وبلوغها الذروة عام ٢٠١٤ (١٤,٧ مليون زائر)، وأدنى مستوى عام ٢٠١٦ (٥,٤ مليون زائر).

- بدء عودة الاتجاه التصاعدى للحركة السياحية عام ٢٠١٧ مع ارتفاع عدد السياح الوافدين إلى ٨,٩ مليون زائر، ثم إلى نحو ١١,٣ مليون زائر عام ٢٠١٨. هذا وقد تصدر السوق الأوروبي الحركة السياحية إلى مصر ووصل عدد السائحين الوافدين عام ٢٠١٨ منه إلى نحو ٧ ملايين سائح، تلاه السوق العربي بنحو ٣ ملايين، ثم السوق الآسيوي والأمريكتين بحوالي ٦٦٩,٤ ألف سائح و٤٥٦ ألفاً على التوالي، وأخيراً أفريقيا بنحو ١٦٥ ألف سائح. وعلى مستوى البلدان، تصدرت ألمانيا الدول التي أوفدت سائحين إلى مصر بنحو ١,٧ مليون سائح، ثم أوكرانيا بحوالي ١,١ مليون سائح، يليها بريطانيا وإيطاليا بنحو ٤٢١ ألف سائح، وفي المرتبة الأخيرة بولندا بنحو ٣٠٣ آلاف سائح. وبالنسبة للدول العربية احتلت السعودية مركز الصادرة بنحو ٩٠٠ ألف سائح، يليها السودان بحوالي ٤٦٠ ألف سائح، ثم ليبيا ٤١٠ آلاف سائح، وأخيراً الأردن بحوالي ٢٠٨ آلاف.

شكل رقم (١٩/٤)
عدد السائحين الوافدين خلال الفترة (٢٠٠٩ – ٢٠١٨)

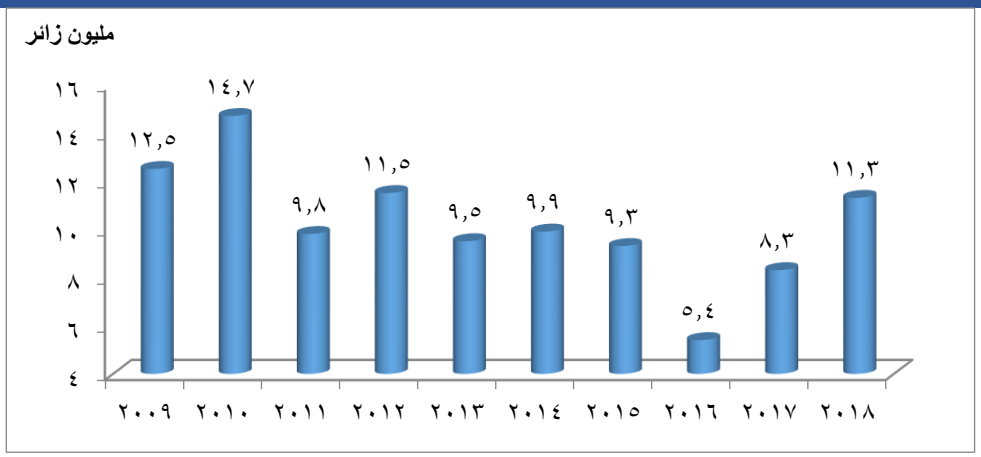

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء.

ثانياً: أعداد الليالي السياحية

بالمثل، شهدت الليالي السياحية تذبذباً مناظراً لأعداد الوافدين في الأعوام المعنية، وبلغت أعداد الليالي أقصاها عام ٢٠١٠ (١٤٧,٥ مليون ليلة)، وتلاها عام ٢٠١٢ بتسجيل ١٣٧,٨ مليون ليلة.

ومع عودة المسار الطبيعي لحركة السياحة في عامي ٢٠١٧، ٢٠١٨، عاودت أعداد الليالي السياحية اتجاهها الصعودي، فقفزت من مستواها المتدني عام ٢٠١٦ (٣٢,٧ مليون ليلة) إلى (٨٣,٨ مليون ليلة) عام ٢٠١٧، ثم إلى (١٢١,٥ مليون ليلة) عام ٢٠١٨ [شكل رقم (٢٠/٤)].

شكل رقم (٢٠/٤)
عدد الليالي السياحية خلال الفترة (٢٠٠٩ – ٢٠١٨)

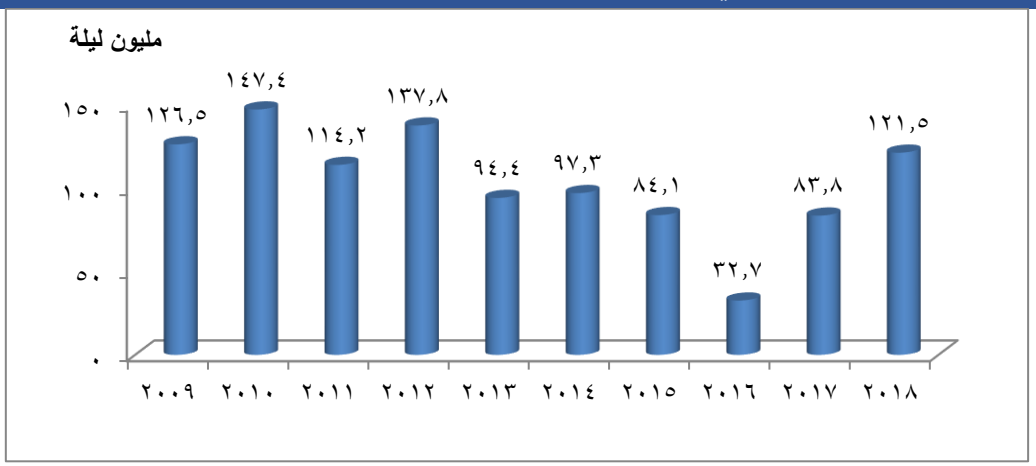

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

ثالثاً متوسط مدة الإقامة

بمقارنة أعداد الليالي السياحية بالأعداد المناظرة للوافدين، يتضح تراوح متوسط مدة الإقامة للزائرين ما بين ١١,٩/يوم عام ٢٠١٢، ٦,٥/يوم عام ٢٠١٦، مما يعكس اتجاه الزائر لإطالة مدة إقامته فى فترات انتعاش الحركة السياحية، وتقليصها في فترات الركود السياحي.

رابعاً: الإيرادات السياحية

ويوضح الشكل رقم (٢١/٤) تطور الإيرادات السياحية المناظرة للحركة الوافدة والليالي السياحية فى الأعوام الممتدة من عام ٢٠٠٩ حتى عام ٢٠١٨.

شكل رقم (٢١/٤)
الإيرادات السياحية خلال الفترة (٢٠٠٩ – ٢٠١٨)

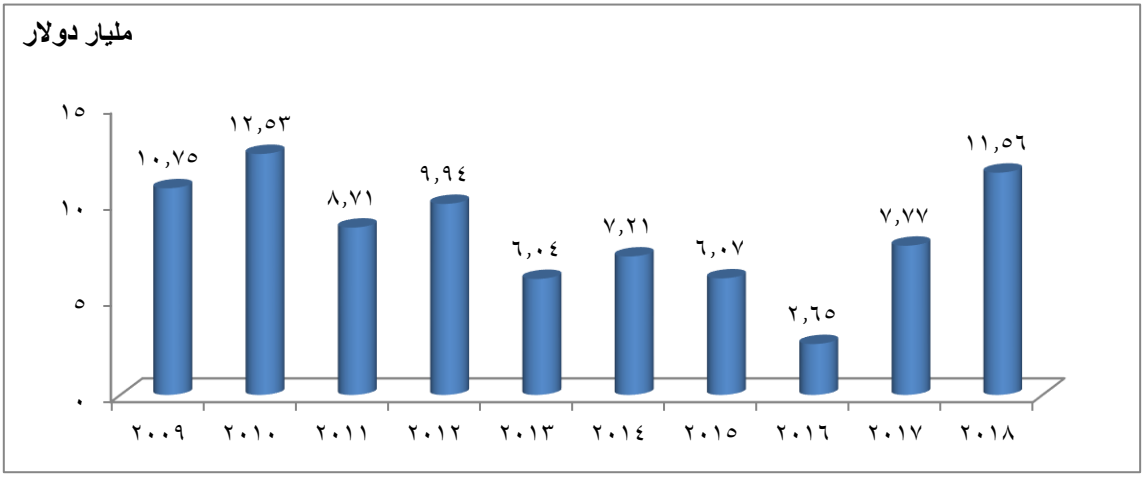

المصدر: وزارة السياحة

الرؤية التنموية طويلة المدى

تتمثل هذه الرؤية في:

"مصر مقصد سياحي مُستدام وجاذب على المستوى الإقليمي والدولي، وداعم أساسي للاقتصاد القومي وللأهداف الأممية للنمو المُستدام".

استراتيجية التنمية السياحية:

تتبلوّر استراتيجية التنمية السياحية حول ما يلي:

- تحسين جودة المُنتج السياحي.
- تنويع المُنتج السياحي باستهداف أنماط سياحية جديدة، مثل السياحة الرياضية وسياحة السفاري.
- تنويع الأسواق الخارجية لاستقطاب الزائرين من الاقتصادات الناشئة التي تتجه لمزيد من الانفتاح، مثل الصين والهند ودول الكومنولث.
- تنمية القدرات البشرية للعاملين في القطاع السياحي.
- إزكاء الوعى العام و نشر الثقافة السياحية لإبراز الأهمية الاقتصادية للسياحة.

خطة عام ٢٠٢٠/١٩:

- تقديرات الحركة السياحية والعائدات لعام ٢٠٢٠/١٩:

- زيادة أعداد الزائرين إلى ١٢ مليون زائر عام ٢٠٢٠/١٩، مقابل ١٠,٨ مليون زائر فى العام السابق، وزيادة أعداد الليالي السياحية المناظرة إلي ١٢٧ مليون ليلة عام ٢٠٢٠/١٩ مقارنةٍ بـ١١٣ و١٠٢ مليون ليلة فى العامين السابقين على التوالي [شكل رقم (٢٢/٤)].

شكل رقم (٢٢/٤)

تطور أعداد السائحين والليالي السياحية

أعداد السائحين

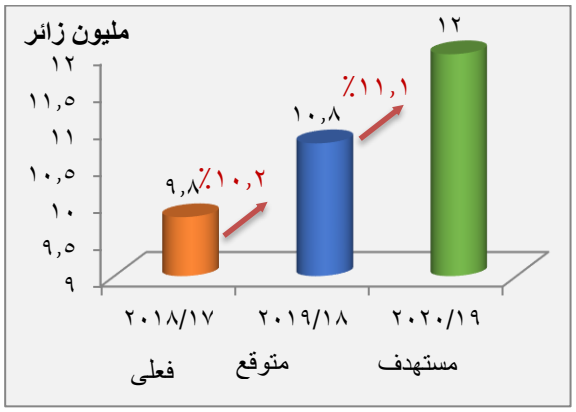

الليالي السياحية

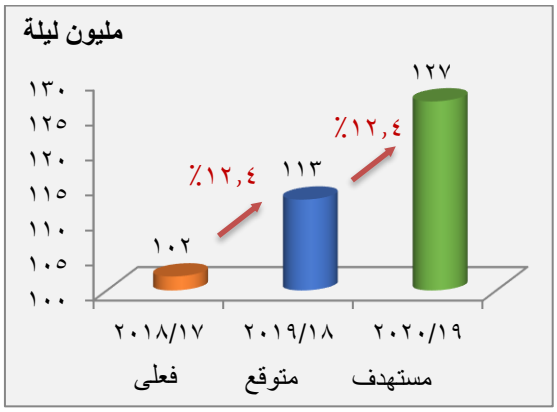

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

زيادة متوسط مدة إقامة الزائر من ١٠,٤ ليلة إلى ١٠,٦ ليلة، وتنمية المتحصلات السياحية إلى ١٢,٥ مليار دولار عام ٢٠٢٠/١٩ مقابل ١٠,٧ مليار دولار (متوقع) عام ٢٠١٩/١٨، [شكل رقم (٢٣/٤)].

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

شكل رقم (٢٣/٤)

متوسط مدة الإقامة

الأهداف الاستراتيجية لخطة عام ٢٠٢٠/١٩:

تتمثّل هذه الأهداف فيما يلي:

- زيادة حجم الحركة السياحية من خلال الأسواق التقليدية والناشئة والسوق العربية.
- التشغيل الكامل لنظام تأشيرة الدخول إلكترونياً.
- الترويج المُكثف للمقصد السياحى المصرى.
- تنفيذ أجندة أحداث فنية وثقافية ثابتة والدعاية لها.
- زيادة عدد الفنادق الخضراء (صديقة البيئة).
- الإنتهاء من إجراءات الترسية للمشروعات الاستثمارية السياحية.
- استعادة نسب الإشغال الفندقى فى الأقصر وأسوان وطابا إلى معادلاتها السابقة.
- الانتهاء من مشروعات رفع كفاءة المراسى.
- تيسير إجراءات الاستثمار واختزال المدة الزمنية لاستخراج التراخيص.

موسمية الحركة السياحية:

تتسم السياحة المصرية بانتظام الحركة السياحية على مدار العام، دون تقلبات موسمية حادة من شهر لآخر. وبصفة عامة، تنشط الحركة السياحية فى موسم الصيف (يوليو-سبتمبر) (خاصةً بالنسبة للسياحة العربية) وموسم الخريف (أكتوبر – ديسمبر) بالنسبة للسياحة الدولية. [شكل رقم (٢٤/٤)، رقم (٢٥/٤)]

شكل رقم (٢٤/٤)
عدد السائحين عن الفترة (من يناير ٢٠١٨ إلى يناير ٢٠١٩)

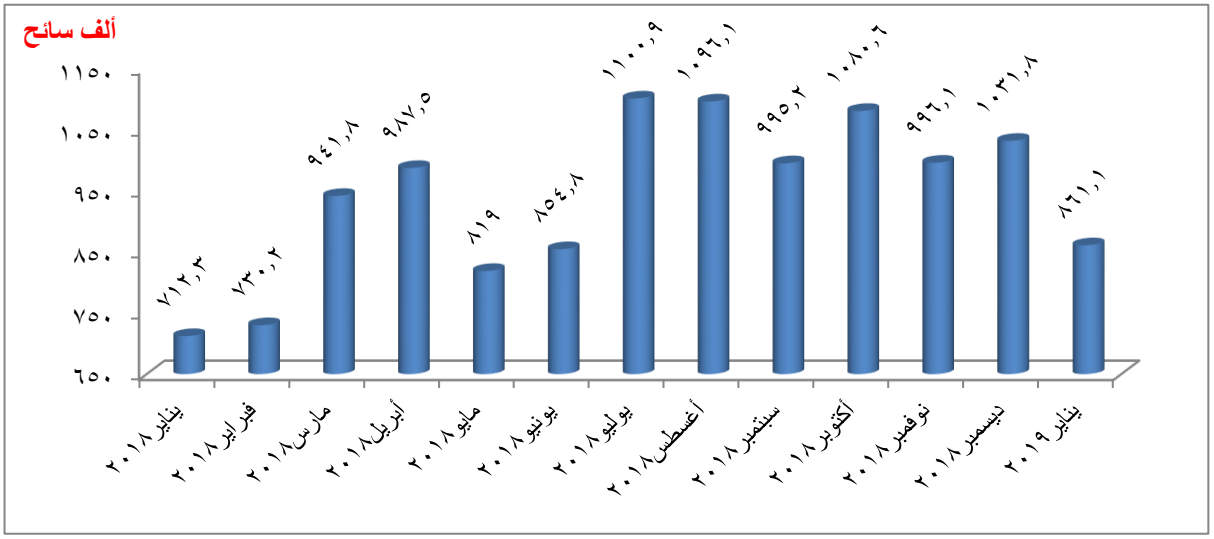

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

شكل رقم (٢٥/٤)
تطور الليالي السياحية عن الفترة (يناير ٢٠١٨ إلى يناير ٢٠١٩)

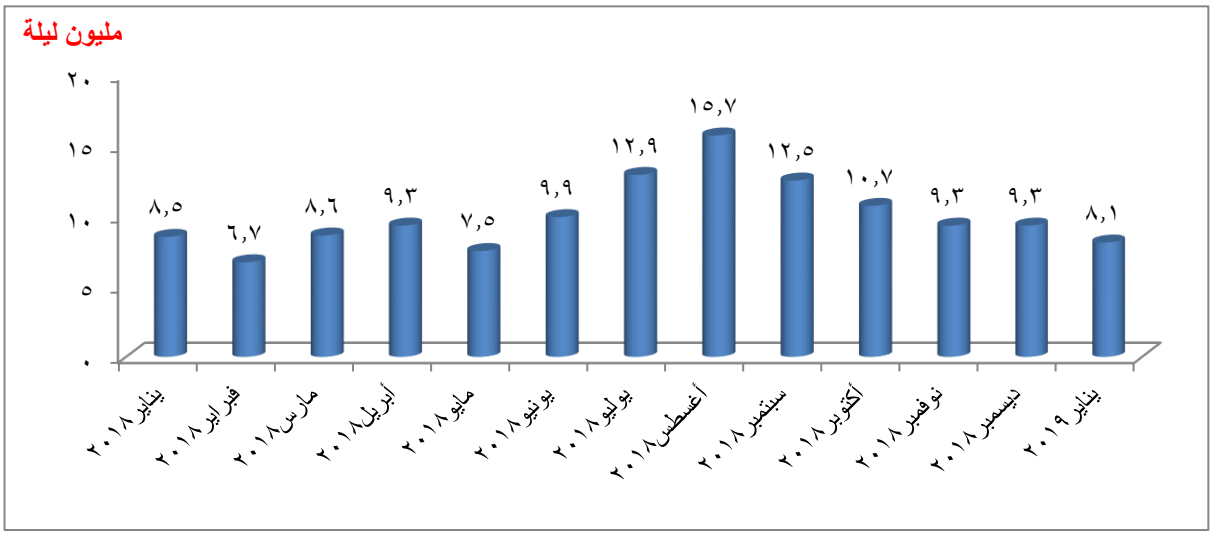

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة و الإحصاء

الإستثمارات المستهدفة لعام ٢٠١٩/٢٠٢٠

تُقدّر الاستثمارات الكلية المستهدفة لقطاع السياحة (الفنادق والمطاعم) خلال العام المالى ٢٠٢٠/١٩ بحوالى ١٨,٦ مليار جنيه موزعة على النحو الموضح بالشكل رقم (٢٦/٤) والذى يفيد استئثار القطاع الخاص بنحو ١٧,٢ مليار جنيه من إجمالى الإستثمارات، بنسبة ٩٢,٥٪.

شكل رقم (٢٦/٤)
استثمارات خطة عام ٢٠٢٠/١٩ لقطاع المطاعم والفنادق (السياحة)

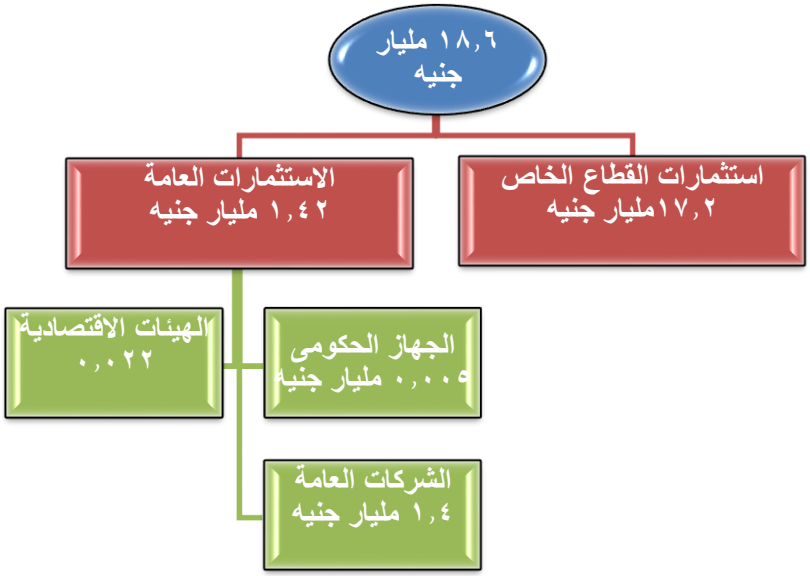

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

المستهدفات التنموية لقطاع السياحة فى خطة ٢٠٢٠/١٩

المستهدفات	وحدة القياس	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩
أولاً: آليات الترويج والتنشيط السياحى			
طاقة المشروعات الفندقية المتوقع افتتاحها	(غرفة)	١٤٥٨	٣١٠٦
طاقة مشروعات الإسكان السياحى المتوقع افتتاحها	(وحدة)	٢٢٢٧	٣٨٤٠
ثانياً: تحسين مستوى جودة المنشآت الفندقية ورفع كفاءة العاملين			
عدد المشروعات السياحية المستهدف تطويرها	مشروع	٣١	١٤
عدد المنشآت التي سيتم إخضاعها لضوابط السلامة البيئية (الحاصلة على شهادة بيئية)	منشأة	٨	١٠

المصدر: وزارة السياحة.

تقديرات الانتاج والناتج:

من المُستهدف زيادة إنتاج القطاع السياحى من نحو ٢١١,٦ مليار جنيه بالأسعار الجارية عام ٢٠١٩/١٨ إلي ٢٧٩,٤ مليار جنيه بالأسعار الجارية عام ٢٠٢٠/١٩، وبالأسعار الثابتة من ١٥٩,١ مليار جنيه إلي ١٩٠,٧ مليار جنيه خلال ذات الفترة [جدول رقم (١٨/٤)].

جدول رقم (١٨/٤)

تطور الإنتاج لقطاع السياحة بالأسعار الجارية و الثابتة

السنة	الإنتاج بالأسعار الجارية		الإنتاج بالأسعار الثابتة	
	مليار جنيه	معدل النمو(٪)	مليار جنيه	معدل النمو(٪)
٢٠١٨/١٧	١٤٨,٨		١٢٥,٣	
٢٠١٩/١٨	٢١١,٦	٪٤٢,٢	١٥٩,١	٪٢٧
٢٠٢٠/١٩	٢٧٩,٤	٪٣٢	١٩٠,٧	٪١٩,٩

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

وفيما يتعلق بناتج القطاع السياحى، من المُقدر أن يرتفع من ١٠٥,٤ مليار جنيه بالأسعار الجارية عام ٢٠١٨/١٧ إلي ١٩٩ مليار جنيه بالأسعار الجارية فى عام ٢٠٢٠/١٩، وبالأسعار الثابتة من ٨٩ مليار جنيه إلى ١٣٥,٥ مليار جنيه فى ذات العاميين على التوالى [جدول رقم (١٩/٤)].

جدول رقم (١٩/٤)

تطور الناتج لقطاع السياحة بالأسعار الجارية و الثابتة

السنة	الناتج بالأسعار الجارية		الناتج بالأسعار الثابتة	
	مليار جنيه	معدل النمو(٪)	مليار جنيه	معدل النمو (٪)
٢٠١٨/١٧	١٠٥,٤		٨٩	
٢٠١٩/١٨	١٥٠,١	٪٤٢,٤	١١٢,٩	٪٢٦,٨
٢٠٢٠/١٩	١٩٨,٧	٪٣٢,٤	١٣٥,٥	٪٢٠

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

الإنجازات المستهدفة لوزارة السياحة بخطة عام ٢٠٢٠/١٩:

أولاً : ديوان عام وزارة السياحة:

- إحلال وتجديد المكاتب الداخلية لمكاتب الوزارة بالمحافظات السياحية بواقع مكتبين بكلٍ من مدينتى طابا – نويبع، ومحافظة مطروح.
- تجميل وتزيين المناطق السياحية بمدينه العريش والميادين (ميدان المالح – الساعة – ضاحية السلام – المساعيد –ابو صقل والفواخرية).
- إنارة طريق مدخل نبق بطول ٨ كم.
- توريد كشافات الليد لأعمدة الإنارة بمدينه شرم الشيخ.

- رفع كفاءة الطرق بمدينة أبوسمبل السياحية بأسوان وإنارتها وتركيب منظومة كاميرات مراقبة.
- تطوير دورات المياة بالمناطق الأثرية.
- استكمال تركيب أعمدة ديكورية (اللوتس) بمدخل معبد الكرنك.
- استكمال إنشاء عدد ٣ مداخل للطرق المؤدية إلى تونه الجبل.
- استكمال تطوير الشاطئ العام بمدينه القصير بطول ٢,٥ كم.

ثانياً: الهيئة العامة للتنشيط السياحى:

- إحلال وتجديد المكاتب الداخلية بالهيئة لكلٍ من الوادى الجديد (الخارجة) ومكاتب الإسكندرية ومطروح وسيوة وأسوان وكذلك المكاتب الخارجية.
- طرح أعمال تنفيذ أكشاك استعلامات سياحية بالمحافظات وعددها ١٢ كشكاً لتتناسب مع تطوير إستخدام تكنولوجيا المعلومات فى الإرشاد السياحى.

ثالثاً : الهيئة العامة للتنمية السياحية:

- استكمال طريق مركز النخيلة السياحى جنوب رأس سدر بطول ٦,٣ كم، ومحطة تحلية المياة بمركز النخيلة السياحية.
- إنشاء طريق مركز شونى مورين بمحافظة البحر الأحمر بطول ٥,٥ كم.

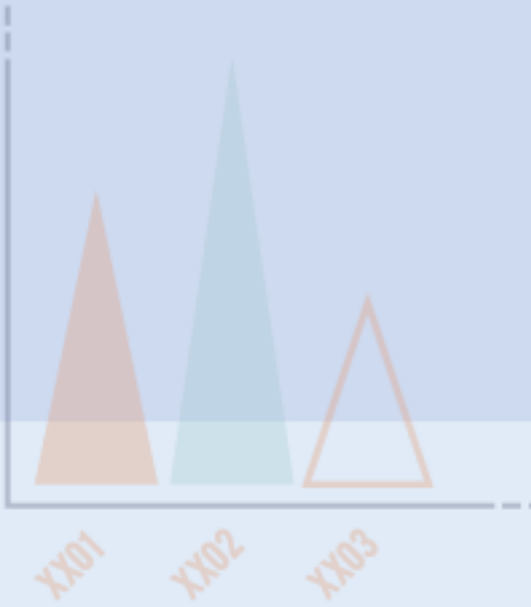

القسم الخامس

التنمية البشرية والاجتماعية

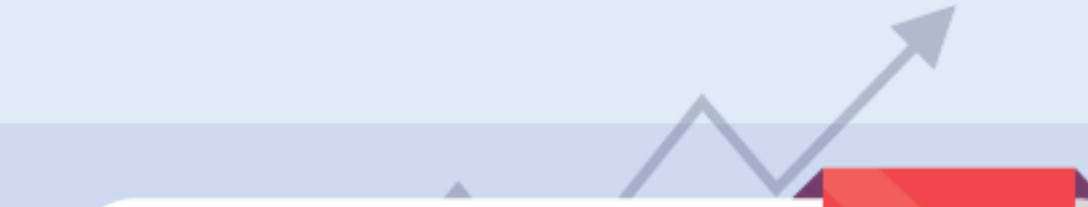

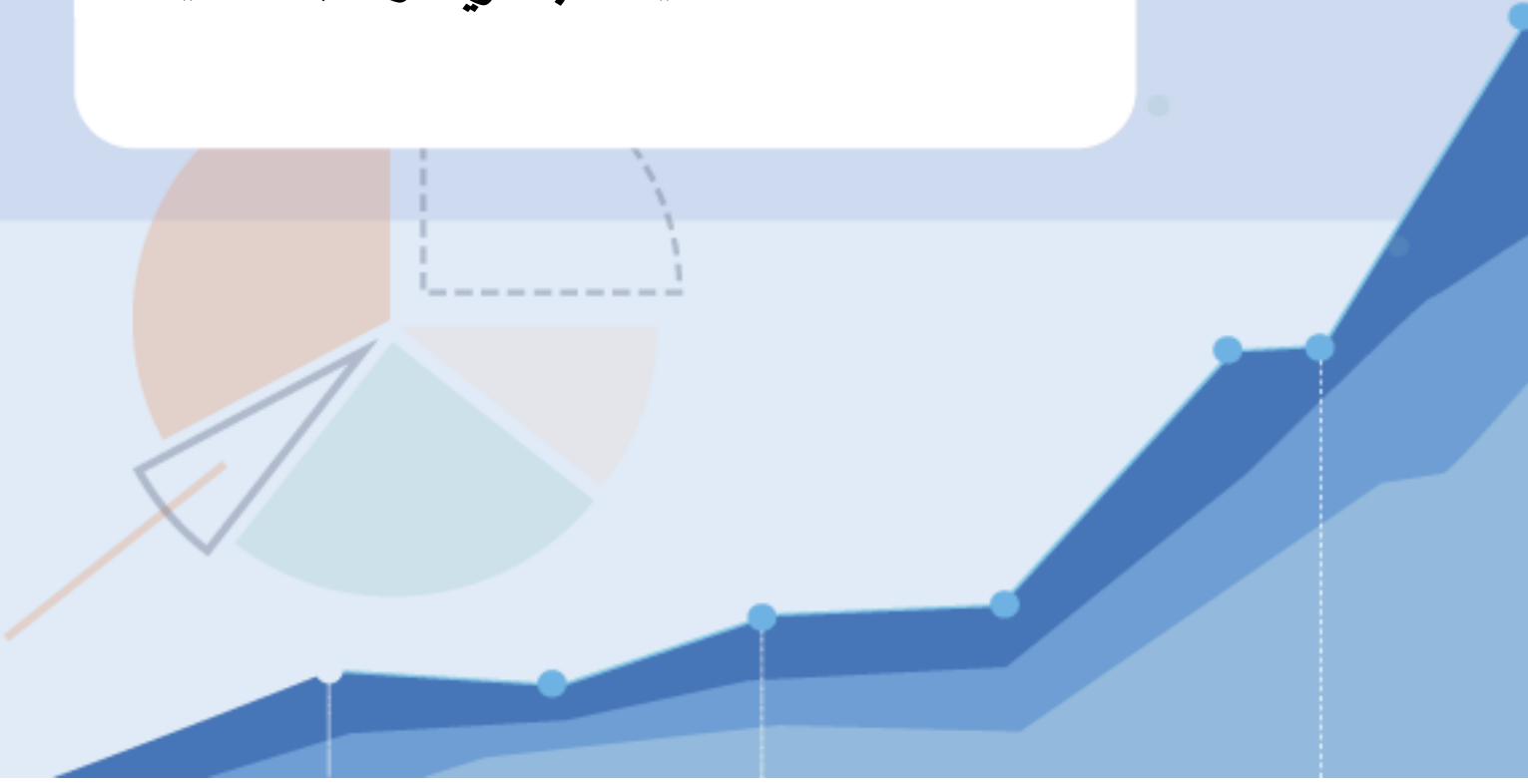

١/٥ السكان وقوة العمل

تعتبر قضية النمو السكاني من أهم التحديات التي تعرقل جهود التنمية، حيث يتمخض عن التزايد السكاني السريع عِدة اختلالات هيكلية تُفرز ضغوطاً متزايدة على الموارد الاقتصادية، وتحول بالتالي دون انطلاقة الاقتصاد الوطني بخطى مُتسارعة في رحاب التنمية.

ولذا، حرصت خطة التنمية على إدراج البُعد السكاني في كافة مجالات التنمية، وتأكيد ضرورة تفعيل برامج ضبط النمو السكاني، بما يكفل الارتقاء بنوعية الحياة للأسرة المصرية، ويُحقق الاستثمار الأمثل للقدرات البشرية في دعم التنمية المستدامة.

وتشير نتائج التعدادات السكانية إلي حدوث تراجع ملموس في معدل نمو السكان من نحو ٢,٧٩٪ كمتوسط سنوي خلال الفترة (١٩٨٦-١٩٧٢) إلى ٢,٠٨٪ في الفترة (١٩٩٦-١٩٨٦)، ثم إلى ٢,٠٤٪ خلال الفترة (٢٠٠٦-١٩٩٦)، غير أنه وفقاً للتعداد السكاني الأخير (٢٠١٧) عادت مرّة أخرى معدلات النمو للارتفاع إلي ٢,٦ تقريباً للفترة (٢٠١٨-٢٠٠٦)، وهو معدل يُنذِر بخطورة الزيادة السكانية التي تلتهم ثمار التنمية حيث لا يستشعر معها المواطن بتحسّن مستوى معيشته، في ظل تعداد سكاني ناهز ٩٨ مليون نسمة عام ٢٠١٨ [شكل رقم (١/٥)].

شكل رقم (١/٥)
تطوّر النمو السكاني خلال الفترة ١٩٧٦-٢٠١٨

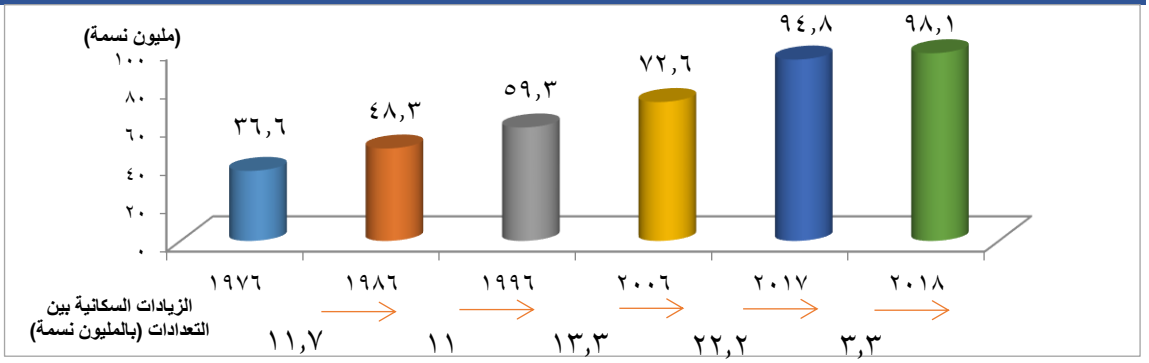

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

وتكمن خطورة تفاقم المشكلة السكانية إذا ما استمرت معدلات نموها في المستقبل على هذا النحو، إذ يمكن أن يتجاوز تعداد السكان ١٠٣ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٢٠ [جدول رقم (١/٥)].

جدول رقم (١/٥)
تقديرات السكان في ظل مرادفات مختلفة للنمو السكاني

البيان/ معدلات النمو	(٪٢,٦)	(٪٢,٥)	(٪٢,٤)	(٪٢,٢٥)	(٪٢)
تقدير عدد السكان في ٢٠١٩ (مليون نسمة)	١٠٠,٧	١٠٠,٦	١٠٠,٥	١٠٠,٣	١٠٠,١
تقدير عدد السكان في ٢٠٢٠ (مليون نسمة)	١٠٣,٣	١٠٣,١	١٠٢,٩	١٠٢,٦	١٠٢,١

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ووزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

وإدراكاً لخطورة الأمر، فقد استهدفت برامج ضبط النمو السكاني الارتقاء بخدمات تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية (خاصة في المناطق الريفية)، وتكثيف الحملات التوعوية، وربط الدعم النقدي بالالتزام بضوابط تنظيم الأسرة وتفعيل برامج محو الأمية وتشغيل الإناث ومنع عمالة الأطفال، فضلاً عن إعادة صياغة الخطاب الديني بما يسمح بتصحيح المفاهيم الخاطئة.

<u>وفي هذا السياق، تشمل آليات البرامج الرامية للارتقاء بخدمات تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية ما يلي:</u>

- توفير الأرصدة الكافية من وسائل تنظيم الأسرة، وخاصةً الوسائل الفعالة منها طبقاً للمعايير القياسية مع إتاحتها بأسعار مناسبة.
- توسيع نطاق إتاحة خدمات تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية من خلال زيادة تردّد العيادات المتنقلة للمناطق العشوائية والمناطق المحرومة من خدماتها.
- رفع قدرات ومهارات مُقدّمي خدمة تنظيم الأسرة من خلال تطوير مناهج التدريب للأطباء والممرضات.

- تشجيع قيام الجمعيات الأهلية بدور رئيسي في مجال تقديم خدمات تنظيم الأسرة.
- تعزيز قدرات مُقدمي خدمات تنظيم الأُسرة (مثل الرائدات الريفيات).
- توسيع نطاق برنامج الحد من الزيادة السكانية «٢ كفاية» لوزارة التضامن الاجتماعي، والذي بدأ تنفيذه في عشر محافظات بالصعيد مُستهدفاً تغطية مليون نسمة، ليشمل كافة محافظات البرنامج، مع الإسراع في تنفيذ المراحل التالية من البرنامج، وما تتطلبه من تجهيزات (عيادات – قوى بشرية – مواد – وسائل تنظيم الأسرة).

<u>وفيما يخص تفعيل برامج محو الأمية وتشغيل الإناث ومنع عمالة الأطفال ، فإن محاور العمل الأساسية تشمل ما يلي:</u>

- إنفاذ برامج محو الأمية، وعلى وجه الخصوص في ريف الوجه القبلي وبين الإناث للتبصير بخطورة الزواج المبُكّر ومعدلات الإنجاب المرتفعة.
- زيادة مُعدلات تشغيل الإناث وبرامج التدريب التي تُتيح لهن فرص الالتحاق بسوق العمل.
- التطبيق الصارم للقوانين التي تمنع تشغيل الأطفال حتى لا يُنظر إليهم كمصدر للدخل.
- تكثيف جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المحافظات ذات الدخل المنخفض للحد من مشكلة الفقر والبطالة من خلال مبادرات دعم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والمشاريع المُدِرَّة للدخل للمرأة، مما يساهم في رفع درجة التوعية بخطورة تنامي حجم الأسرة، وتدارك مساوئ معدلات الإنجاب المرتفعة.
- إعادة الأطفال المتسربين إلى النظام التعليمي، مثل إعادة دمج الأطفال العاملين في قطاع الزراعة إلى التعليم.

<u>هذا بالإضافة إلي ما يلي:</u>

- تطوير قواعد البيانات المستخدمة في متابعة خدمات تنظيم الأسرة.
- مضاعفة الاعتمادات المالية المخصصة للمجلس القومي للسكان، والمجلس القومي للمرأة، والمجلس القومي للأمومة والطفولة، وتلك المخصصة لأنشطة الجمعيات الأهلية في مجال تنظيم النسل.
- تطبيق الحوافز الإيجابية على الأسر الصغيرة ضمن برامج التنمية المجتمعية وبرامج مكافحة الفقر والدعم النقدي المشروط.

- اللجوء إلى اتباع أساليب وسياسات أكثر تشدداً في حالة الأسر التي لا تمتثل لاستهداف تنظيم النسل، مثل الحرمان من الدعم النقدي المشروط، أو من الدعم السلعي من واقع متابعة تطور أعداد المواليد الجُدُد المسجلين ببطاقات التموين.
- صياغة الخطاب الديني بشكلٍ مُعاصر لتصحيح القيم الخاطئة والمناهضة لمفهوم تنظيم الأسرة.
- تكثيف الحملات الإعلامية بتبعات الزيادة السكانية مع تصميم وسائل إعلامية وطرق اتصال جماهيرية تكون أكثر توافقاً مع الفئات المستهدفة (استهداف توعية نحو ١٥ مليون سيدة في سن الإنجاب).

٢/٥ التشغيل والبطالة

وفقاً لتقديرات الخطة، من المتوقع أن تبلغ قوة العمل نحو ٣١,٧ مليون فرد عام ٢٠٢٠/١٩، مقابل ٣٠,٩ مليون فرد عام ٢٠١٩/١٨ بنسبة زيادة ٢,٦٪ مما يعكس استقرار معدل المساهمة في النشاط الاقتصادي عند ٣١,٣٪ [شكل رقم (٢/٥)].

شكل رقم (٢/٥)
تقديرات السكان و قوة العمل

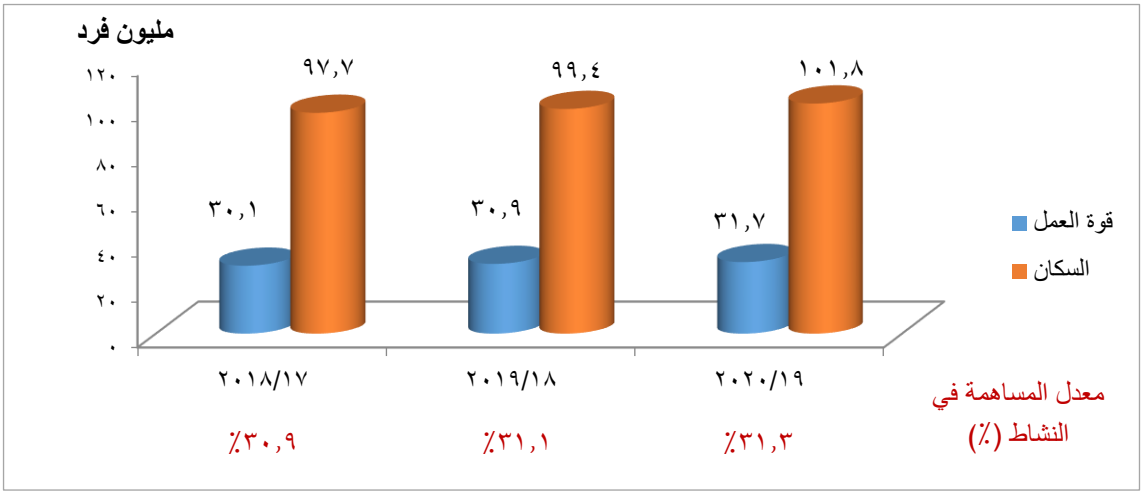

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ووزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

وإدراكاً لخطورة البطالة، تستهدف خطة التنمية زيادة مستويات التشغيل ليرتفع عدد المشتغلين إلي ٢٨,٧ مليون فرد عام ٢٠٢٠/١٩ بنسبة نمو ٣,٢٪ عن عام ٢٠١٩/١٨ وهو ما يزيد عن النسبة المُناظرة لنمو القوي العاملة مما يسمح بخفض معدل البطالة إلي ٩,٥٪ مقابل ١٠٪ في عام ٢٠١٩/١٨، وإن ظلت أعداد المتعطلين في حدود ٣ مليون فرد [جدول رقم (٢/٥)].

جدول رقم (٢/٥)
تطوّر أعداد قوة العمل والمشتغلين والمتعطلين

البيان	٢٠١٨/١٧	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩
قوة العمل (بالمليون)	٣٠,١	٣٠,٩	٣١,٧
المشتغلون (بالمليون)	٢٦,٩	٢٧,٨	٢٨,٧
المتعطلون (بالمليون)	٣,٢	٣,١	٣
معدل البطالة (٪)	١٠,٦	١٠	٩,٥

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ووزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

وفي هذا الخصوص تشتمل خطة التنمية علي آليات بهدف تشجيع إقامة المشروعات كثيفة العمل لخفض نسبة البطالة بين الشباب، من خلال تفعيل مهام جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصِغَر، وزيادة قيمة التمويل المتاح من الجهاز من نحو ٥ مليار جنيه في عام ٢٠١٩/١٨ إلى نحو ٥,٦ مليار جنيه بنهاية عام ٢٠٢٠/١٩ بمعدل نمو ١٢٪.

ومن المتوقع أن تولد هذه المشروعات المتوسطة والصغيرة حوالي ٣٧٦ ألف فرصة عمل خلال عام ٢٠٢٠/١٩ مقارنةً بحوالي ٣٤٢ ألف فرصة عمل في عام ٢٠١٩/١٨ وبمعدل نمو ٩,٩٪ [شكل رقم (٣/٥)] .

شكل رقم (٣/٥)
فرص العمل المولدة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة خلال عامي ٢٠١٩/١٨ و٢٠٢٠/١٩

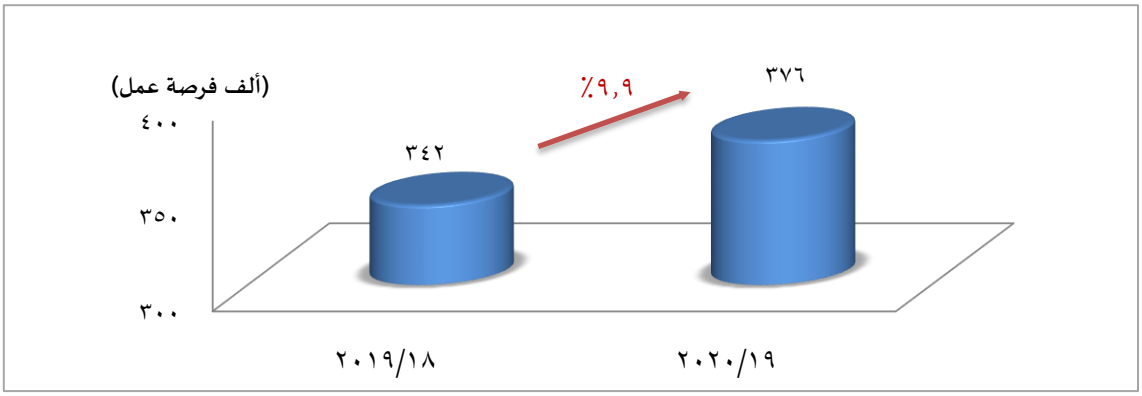

المصدر: جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة.

هذا بالإضافة إلى تبنّي عديدٍ من السياسات التي تستهدف تدعيم محاور التشغيل، مثل:

- التوسّع في إقامة المجمّعات الصناعية المتخصّصة كثيفة العمالة والتي تتمتع بوفورات اقتصادية، مثل مدينة الروبيكي للجلود، ومدينة دمياط للأثاث وغيرهما.

- تشجيع القطاع غير الرسمي على الاندماج في القطاع الرسمي من خلال تصميم برامج تحفيزية للاندماج تعمل على تحسين ظروف العمال وضمان حقوقهم وتوعيتهم بأهمية ذلك في الارتقاء بمستوى جودة المُنتج وإمكانات البقاء في السوق التنافسي.
- التوسّع في المشروعات المولّدة لفرص عمل لائقة للمرأة في مختلف المجالات.
- تفعيل دور القطاع المالي غير المصرفي في توفير التمويل متناهي الصغر، ودعم هذه المنشآت بإتاحة خدمات التأجير التمويلي.
- تدعيم الآليات المعنيّة بنشر ثقافة العمل الحرّ، مثل دور ريادة الأعمال في الترويج على مستوى الجامعات.
- دعم التوجّه التصديري للمشروعات الصغيرة في عديدٍ من الصناعات الخفيفة كثيفة العمل مثل الصناعات الغذائية والنسجية والخشبية والجلدية وبعض الصناعات الكيماوية والمعدنية والهندسية.

٣/٥ الخدمات التعليمية

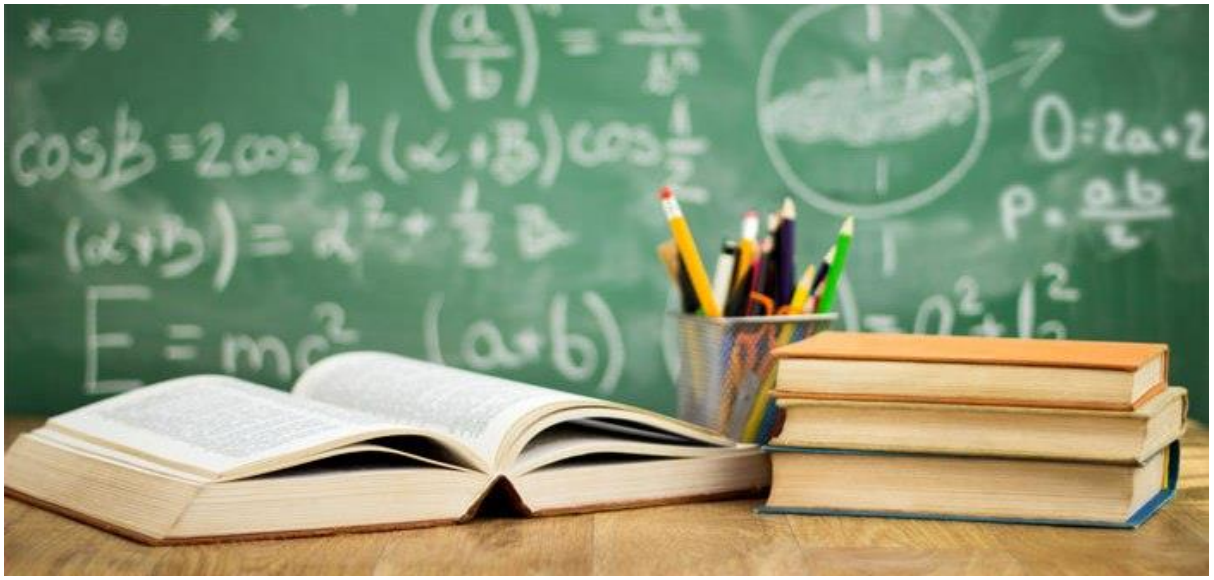

الأهمية الاقتصادية

إن التعليم هو المدخل الرئيسي لتحقيق تقدم وتطوير المجتمع باعتباره أداة التنمية، ووسيلة تطوير وتنمية الإنسان. ولذلك يأتي قطاع التعليم في مقدمة قطاعات التنمية البشرية، وتركز خطة التنمية برامجها للنهوض بخدمات التعليم وتطويرها لتتلاءم مع متطلبات العصر.

التحديات القائمة

يواجه قطاع التعليم بعض التحديات التي تعوق نموه وتؤثر علي أدائه وكفاءته، وتتمثل أبرز هذه التحديات فيما يلي:

- ارتفاع كثافة الفصول (٤٣٪ من المدارس الحكومية تعمل بكثافة مرتفعة).
- ارتفاع نسبة المناطق المحرومة من التعليم (٥,٦٪ من إجمالي القرى وتوابعها).
- ارتفاع معدلات التسرب من التعليم.
- ضعف المكون التكنولوجي بالمدارس.
- ضعف الإمكانيات والتجهيزات اللازمة للمدارس الفنية.
- قصور احتياجات تطوير التعليم على مستوى المراحل المختلفة.
- ضعف المناهج والحاجة لتطوير قدرات المعلمين لتتناسب مع التطورات التقنية في العلوم.

المستهدفات الرئيسية للخطة

الاستثمارات الكُلية

في إطار هدف تخصيص الحكومة لنسبة لا تقل عن ٤٪ من الناتج القومي الإجمالي لخدمات التعليم قبل الجامعي. تستهدف الخطة توجيه استثمارات كلية (عامة، وخاصة) بحوالي ٤٨,١ مليار جنيه خلال عام (٢٠٢٠/١٩) وبمعدل نمو ١٩,٧٪ مُقارنةً بعام ٢٠١٩/١٨ [شكل رقم (٤/٥)].

شكل رقم (٤/٥)
تطوّر الاستثمارات الكلية الموجّهة لقطاع التعليم

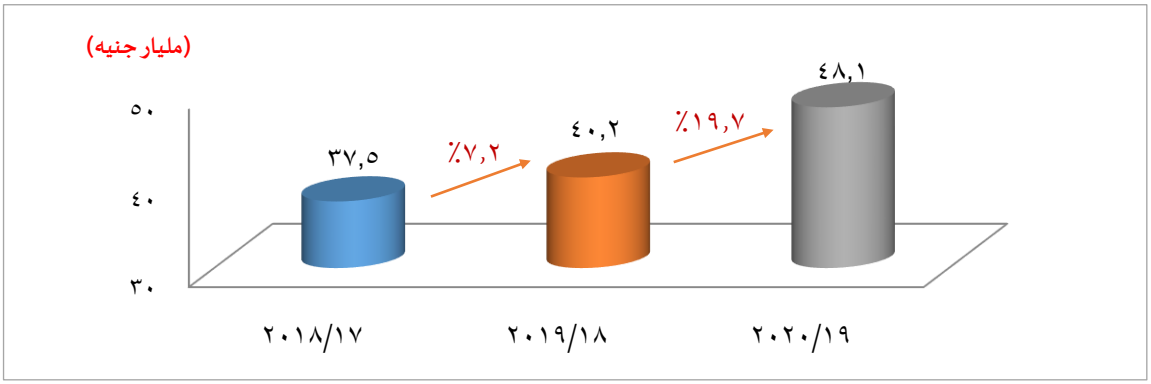

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

وتُشكّل الاستثمارات العامة نحو ٣٥,٦ مليار جنيه بنسبة ٧٤٪، في حين تُشكل الاستثمارات الخاصة النسبة المتبقية (٢٦٪). ومن ناحية أخري، تتوزع الاستثمارات العامة بين الجهاز الحكومي (٣٤,٣ مليار جنيه) والهيئات الاقتصادية (١,٣ مليار جنيه) [شكل رقم (٥/٥)].

شكل رقم (٥/٥)
مصفوفة توزيع الاستثمارات الكلية الموجّهة لخدمات التعليم عام ٢٠٢٠/١٩

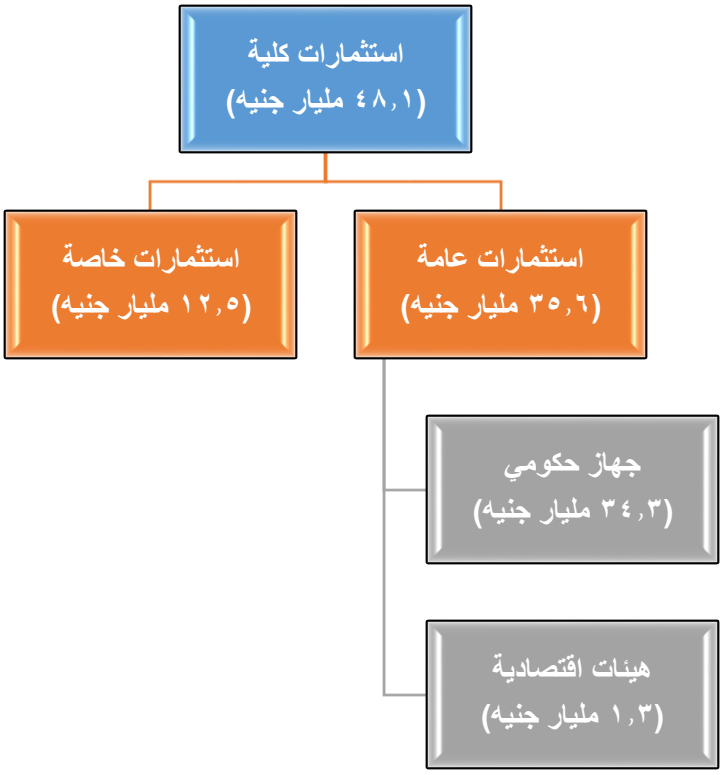

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

البرامج المستهدفة بقطاع التعليم

أ) التعليم قبل الجامعي

تستهدف خطة ٢٠٢٠/١٩ تطوير خمسة برامج أساسية، وهي كالتالي:

أولاً: برنامج تنمية وتطوير مرحلة رياض الأطفال

يستهدف البرنامج بشكل أساسي التوسّع في مرحلة رياض الأطفال - كماً وكيفاً - لضمان تقديم تعليم عالي الجودة، وتنمية الطاقات الإبداعية والمعرفية والجسمية للأطفال في الشريحة العمرية (٤-٥ سنوات)، خاصةً في المناطق المحرومة.

وفي هذا السياق، تستهدف الخطة توفير ١٨٢٥ فصلاً جديداً، واستفادة نحو ٨٧٩٤ مدرسة من برامج التغذية بالمدارس.

ثانياً: برنامج تنمية وتطوير مرحلة التعليم الأساسي

يستهدف هذا البرنامج توفير تعليم عالي الجودة لجميع الأطفال من بداية المرحلة الابتدائية حتى انتقالهم للمرحلة الثانوية، وبحيث يتم تخريج طلاب يتقنون مهارات الكتابة والقراءة والرياضيات والعلوم وفنون الاتصال.

وفي هذا الصدد، تستهدف الخطة ما يلي:

- إنشاء ٣٢٧ فصلاً جديداً للوصول بعدد الفصول إلى ٣٤٨٠ فصلاً، وإحلال وتجديد ١١٤٥ فصلاً من الفصول المتهالكة.
- ضمان حصول كافة الطلاب (١٠٠٪) وعددهم ٦,٥ مليون طالب على وجبات التغذية المدرسية.

ثالثاً: برنامج تنمية وتطوير مرحلة التعليم الثانوي (العام والفني)

يهدف البرنامج إلى تطوير التعليم الثانوي بما يتوافق مع المعايير العالمية وبما يضمن جاهزية الخريجين لمرحلة التعليم العالي، وإعداد خريج مؤهل وماهر قادر على التعلم والمنافسة بالأسواق المحلية والدولية.

وفي هذا الخصوص، تستهدف الخطة لتطوير مرحلة التعليم الثانوي العام والفني تنفيذ ما يلي:

- إنشاء ١٠١٥ فصلاً دراسياً جديداً للثانوي العام و١٠٦ فصلاً للثانوي الفني، وإحلال وتجديد ١٢١ و٧٧ فصلاً للثانوي العام والفني علي التوالي، بالإضافة إلي الوصول بعدد الشراكات مع القطاع الخاص إلي ١٥٠ شراكة في مجال التعليم الفني.
- الوصول بعدد المدارس في مجال التكنولوجيا التطبيقية إلي ١٨٥ مدرسة.

رابعاً: برنامج محو الأمية

تستهدف الخطة خفض نسبة الأمية (١٠ سنوات فأكثر) من نحو ٢٥,٨٪ (تعداد ٢٠١٧) إلى نحو ٢٢٪ في نهاية عام ٢٠٢١، وذلك من خلال تفعيل عددٍ من الآليات تشمل:

- إنشاء قاعدة بيانات قومية لرصد حالات الأُمية ومن تمت محو أميته.
- تطوير برامج محو الأمية بما يتوافق مع النوع والفئات العمرية والمناطق الجغرافية.
- الاستيعاب الكامل لكل المتقدّمين في المراحل التعليمية المختلفة، وللمتسرّبين في الفئة العمرية (٨-١٥ سنة) وذلك للسد المُطلق لمنابع الأمية.
- تفعيل دور الجامعات في جهود محو الأمية.
- دعم جهود الهيئة العامة لتعليم الكبار في إطار مُبادرة المشروع القومي للصناعات الصغيرة «اتعلم.. اعمل.. اربح".
- تفعيل الشراكة والتكامل بين مؤسسات الدولة وتنظيمات المجتمع المدني لمواجهة الأمية.
- إمكانية الربط بين شروط محو الأمية وبرامج الحماية الاجتماعية المقدمة لمحدودي الدخل.
- تطوير البنية الأساسية للفصول والقاعات الدراسية المستخدمة في محو الأمية.
- توفير مُعلمي محو الأمية المتخصّصين.
- الاهتمام بالتوعية الإعلامية والثقافية بقضية محو الأمية.

خامساً: برنامج تنمية وتطوير التعليم لذوي القدرات الخاصة

يهدف البرنامج إلى تزويد المتعلمين ذوي القدرات الخاصة بفرص تعليمية عالية الجودة، ودمج ذوي الإعاقة البسيطة بجميع مدارس التعليم قبل الجامعي، وإنشاء ٤٩ فصلاً دراسياً جديداً، وتوفير ٥٠٠٠ أخصائي.

سادساً: برنامج تنمية وتطوير التعليم المجتمعي

يهدف البرنامج إلى توفير تعليم مجتمعي لكل الأطفال في الفئة العمرية (٦-١٤ سنة) الذين لم يلتحقوا بالتعليم الأساسي أو تسرّبوا منه، وخاصةً الفتيات والأطفال في المناطق الحضرية والريفية الفقيرة، من خلال:

- إنشاء ٥٠ مدرسة جديدة في المناطق النائية والمحرومة، وإعادة تأهيل ٢٠٠٠ مدرسة بمشاركة المجتمع المدني، بالإضافة إلى إنشاء ٥٠ فصلاً جديداً بتمويل من المجتمع المحلي.
- تعيين ٥٠ مُيسّرة جديدة في مدارس التعليم المجتمعي.

ويوضح الجدول رقم (٣/٥) المستهدفات الكمية لقطاع التعليم ما قبل الجامعي خلال عام ٢٠٢٠/١٩ مقارنة بالمتوقع عام ٢٠١٩/١٨.

جدول رقم (٣/٥)
المستهدفات التنموية لقطاع التعليم قبل الجامعي في خطة ٢٠٢٠/١٩

المستهدفات	وحدة القياس	٢٠١٩/١٨ (متوقع)	٢٠٢٠/١٩ (مستهدف)
أولاً: تطوير منظومة التعليم قبل الجامعي			
عدد المعلمين المستهدف تدريبهم ضمن مشروع "المعلمون أولاً"	ألف	٥٠٠	٣٠٠
عدد القيادات التعليمية المستهدف تطوير قدراتها	قيادة	٥٠٠	٥٠٠
عدد المدارس الحاصلة على الاعتماد	مدرسة	١٧٩١	٢١٤٠
ثانياً: إتاحة التعليم للجميع دون تمييز			
عدد الفصول الجديدة المستهدف توفيرها	ألف	١٠	١٠
عدد مدارس النيل المستهدف إنشاؤها	مدرسة	٢	٢
عدد المدارس اليابانية المستهدف إنشاؤها	مدرسة	٧	١٣
ثالثاً: تنافسية نظم ومخرجات التعليم			
كثافة الفصول	عدد الطلاب/ عدد الفصول	٤٢,٨	٤٢
عدد الطلاب المشتركين في المسابقات الدولية للابتكار	طالب	٦	٨

المصدر: وزارة التربية والتعليم، موازنة البرامج والأداء للعام المالي ٢٠٢٠/١٩.

ب) التعليم الجامعي والعالي

الأهداف الرئيسية

تتمثل الأهداف الاستراتيجية لتطوير التعليم الجامعي في التوسّع في إتاحة فرص التعليم العالي لجميع الراغبين فيه، وتخفيف الكثافات الطلابية في الجامعات الحكومية، وتحقيق العدالة في توزيع الفرص بين المحافظات، وتطوير التعليم الفني بما يتوافق مع متطلبات سوق العمل.

وتستهدف خطة عام ٢٠٢٠/١٩ ما يلي:

- تخصيص مبلغ ١٢٤٤ مليون جنيه لمشروع البعثات، وذلك بهدف تشجيع البعثات للخارج بالعام المالي ٢٠٢٠/١٩ ولاستكمال تطوير وتحديث آليات الاتصال بين المكاتب والمراكز الثقافية والتأهيل الفني والإداري للقائمين بالعمل بتلك المكاتب والمراكز وربطها مع قطاع الشئون الثقافية والبعثات عبر الشبكات الالكترونية.
- دعم البعثات من خلال إعادة تقييم المبعوثين بهدف استكمال القصور في هياكل أعضاء هيئة التدريس في التخصصات الجديدة والنادرة.
- توفير أجهزة الحاسب الآلي ومستلزماتها لسد احتياجات وزارة التعليم العالي، وتنفيذ مشروعات البنية الرقمية لمؤسسات التعليم العالي ورفع كفاءة الشبكات ومراكز المعلومات بالجامعات و الكليات التكنولوجية.

- إحلال وتجديد بعض المباني القائمة بمستشفيات جامعة القاهرة.
- إمداد مستشفيات جامعة عين شمس بالآلات والمعدات والتجهيزات المطلوبة لتقديم الخدمات الصحية .
- استكمال الأعمال الإنشائية وإمداد مستشفى بدر التابعة لجامعة حلوان بالآلات والمعدات والتجهيزات اللازمة نظراً لقربها من العاصمة الادارية.
- استكمال الأعمال الإنشائية بمباني الكليات التابعة للجامعة المصرية اليابانية للعلوم والتكنولوجيا.
- استكمال مستشفيات الطوارئ واستكمال معهد الأورام بجامعة الزقازيق.
- دعم القطاع الصحي بمحافظات الصعيد التابع لوزارة التعليم العالي بالانتهاء من بناء وتجهيز المستشفيات الجديدة ببعض الجامعات بمحافظات سوهاج والمنيا وجنوب الوادي.

ويوضح الجدول رقم (٤/٥) أهم المستهدفات الكمية لقطاع التعليم العالي خلال عام عام ٢٠٢٠/١٩ مقارنة بالمتوقع عام ٢٠١٩/١٨.

جدول رقم (٤/٥)
المستهدفات الكمية لقطاع التعليم العالي في خطة ٢٠٢٠/١٩

المستهدفات	وحدة القياس	٢٠١٩/١٨ (متوقع)	٢٠٢٠/١٩
أولاً: تطوير التعليم الفني التطبيقي			
عدد الجامعات التكنولوجية المستهدف إنشاؤها	جامعة	٣	٢
عدد الطلاب المقيدين في الكليات التكنولوجية	ألف	٨٠	٨٣
عدد المعاهد الفنية المستهدف تطويرها	معهد	٤	٢
ثانياً: تطوير المستشفيات الجامعية			
عدد المستفيدين من خدمات المستشفيات الجامعية	مليون	١٨	١٩
عدد حضانات الأطفال المستهدف إنشاؤها	حضانة	١٠٠٠	١٢٠٠
عدد أسرة العناية المركزة المستهدف إضافتها	سرير	٢١٠٠	٢٥٠٠
عدد جلسات الغسيل الكلوي	مليون	١,٢٥	١,٢٦
ثالثاً: تطوير منظومة التعليم العالي والجامعي			
عدد الكليات الجامعية الجديدة	كلية	٢٠	٦
عدد الجامعات الحكومية الجديدة	جامعة	٢	١
إجمالي عدد الطلاب المقيدين في التعليم الجامعي	مليون	٣,٠٥	٣,٢
أعداد الطلاب المبعوثين	طالب	١٢٠٠	١٢٥٠

المستهدفات	وحدة القياس	٢٠١٨/١٩ (متوقع)	٢٠١٩/٢٠
رابعاً: تحسين جودة النظام البحثي والتكنولوجي			
حجم الإنفاق على البحث العلمي	مليار جنيه	٢٠	٢٥
عدد براءات الاختراع (مصريين وأجانب)	براءة اختراع	٧٨	١٢٨
عدد الأبحاث المنشورة دولياً	ألف	٠,٣	١,٣
عدد مكاتب نقل وتسويق التكنولوجية الجديدة (تراكمي)	مكتب	٤٥	٥٠
خامساً: تعميق التنمية التكنولوجية			
عدد الحاضنات التكنولوجية	حاضنة	٣	٢
عدد الشركات الناشئة المحتضنة	شركة	١٥	١٢
عدد مشروعات تعميق التصنيع المحلي	مشروع	١	٥
سادساً: نشر ثقافة العلوم والابتكار			
عدد طلاب جامعة الطفل	ألف	٢,٥	٣
رتيب مصر في النشر العلمي في المجالات المفهرسة عالمياً	مركز	٣٥	٣٤

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، موازنة البرامج والأداء للعام المالي ٢٠٢٠/١٩.

ج) البحث العلمي

يُعد قطاع البحث العلمي الضامن الرئيسي لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة، وذلك من خلال دعم القدرات الابتكارية والبحوث العلمية في شتى المجالات لتوفير احتياجات قطاعات الإنتاج والعمل على إيجاد حلول للمشكلات القائمة وتحسين جودة المُنتج المحلي وتعزيز فرصه في سوق المنافسة العالمي.

الأهداف الاستراتيجية

تستهدف الاستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار (٢٠٣٠) تحقيق ما يلي:

- تهيئة بيئة مُحفّزة لتوطين وإنتاج المعرفة، من خلال تعظيم الإنتاج المعرفي وتهيئة البيئة التشريعية والاستثمارية والتمويلية وتوفير البنية الأساسية.
- تفعيل وتطوير نظام وطني متكامل للابتكار، من خلال تشجيع الإنتاج الإبداعي وزيادة الروابط بين الابتكار والاحتياجات التنموية و تطوير التعليم الأساسي والتعليم العالي والبحث والتطوير.
- ربط تطبيقات المعرفة ومخرجات الابتكار بالأولويات والتحديات القطاعية من خلال العمل على زيادة المنتج المعرفي للقطاعات ذات الأولوية واستهداف رفع المكون المحلي.

استثمارات خطة لعام ٢٠٢٠/١٩ وبرامجها الأساسية

تُقدر الاستثمارات الموجّهة لدعم البحث العلمي خلال عام الخطة ٢٠٢٠/١٩ بنحو ٢ مليار جنيه. وتضم البرامج ما يلي:

أولاً: تعزيز دور البحث العلمي في تحسين بيئة العمل

يهدف البرنامج إلى تطوير منظومة البحث العلمي، ووضع هيكل تنظيمي فاعل لها، وتعزيز قدرات العاملين بها، وربط البحوث العلمية بالتنمية الاقتصادية، ونشر الثقافة العلمية في المجتمع [جدول رقم (٥/٥)].

جدول رقم (٥/٥)
أهم مؤشرات أداء برنامج تهيئة بيئة محفزة داعمة للتميز والابتكار

البيان	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩
قيمة الإنفاق علي البحث والتطوير (مليار جنيه)	٢٠	٢٥
عدد طلبات براءات الاختراع للمصريين	١٠٣٠	١٠٤٥
عدد مشروعات التخرج في إطار تطوير منظومة البحث العلمي	٤٠٠	٤٥٠
عدد مكاتب نقل وتسويق التكنولوجيا	٢	٥
نسبة الإنفاق علي البحث العلمي كنسبة من الدخل القومي (٪)	١	١,١

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، موازنة البرامج والأداء للعام المالي ٢٠٢٠/١٩.

ثانياً: نشر ثقافة العلوم والابتكار

يهدف البرنامج إلى تعظيم دور البحث العلمي في تطوير المرافق العامة والتحسين البيئي، من خلال تنفيذ مشروعات ضمن برنامج الطاقة والمياه، والوصول بعدد الطلاب المقبولين في جامعة الطفل إلي ٣٠٠٠ طفل، وزيادة نسبة المشاركة الدولية في البحوث وبراءات الاختراع إلي ١٪ [جدول رقم (٦/٥)].

جدول رقم (٦/٥)
أهم مؤشرات أداء برنامج نشر ثقافة العلوم والابتكار

البيان	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩
عدد المشروعات البحثية في مجال الطاقة	١٨	٣٥
عدد المشروعات البحثية في مجال المياه	٧٦	١٥١
عدد المشروعات البحثية في مجال الصحة	١٧١	٣٤١
عدد المشروعات البحثية في مجال الزراعة والغذاء	٦٧	١٣٤
عدد المشروعات البحثية في مجال البيئة وحماية الموارد الطبيعية	٩	١٨
عدد المشروعات في مجال الصناعات الاستراتيجية	١٤٩	٢٩٧
عدد المشروعات البحثية في مجال التطبيقات التكنولوجية والعلوم المستقبلية	١٩٧	٣٩٣

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، موازنة البرامج والأداء للعام المالي ٢٠٢٠/١٩.

٤/٥ الخدمات الصحية

أهداف خطة ٢٠٢٠/١٩

تستهدف خطة الرعاية الصحية لعام ٢٠٢٠/١٩ ما يلي:

- التطبيق التدريجي لنظام التأمين الصحي الشامل.
- توفير خدمات الطب الوقائي وتعميمها.
- التغطية الشاملة للمناطق الفقيرة بخدمات الرعاية الصحية الأولية.
- زيادة عدد الأسرة بالمستشفيات بحوالي ١٢٠٠ سرير سنوياً.
- تطوير خدمات التمريض (٩٠٠ خريج سنوياً)
- التوسع في برامج الرعاية البدنية للشباب بإنشاء مدن والأندية والمراكز الرياضية المتخصّصة ونشر مراكز الطب الرياضي (تطوير ٣٠٠ ملعب خُماسي، وتطوير ١٠٠ مركز شباب سنوياً).

تقديرات الإنتاج والناتج:

من المُستهدف أن يصل الإنتاج بالأسعار الجارية من نحو١٧١,٩ مليار جنيه عام ٢٠١٩/١٨ إلي ١٩٨,٩ مليار جنيه عام ٢٠٢٠/١٩ بنسبة زيادة ١٥,٧%، وبالأسعار الثابتة من ١٢٥,٢ مليار جنيه إلى ١٢٩,٣ مليار جنيه خلال ذات الفترة بنسبة زيادة ٣,٢% [جدول رقم (٧/٥)].

جدول رقم (٧/٥) تطور الإنتاج لقطاع الخدمات الصحية بالأسعار الجارية و الثابتة				
السنة	الإنتاج (بالأسعار الجارية)		الإنتاج (بالأسعار الثابتة)	
	مليار جنيه	معدل النمو(%)	مليار جنيه	معدل النمو(%)
٢٠١٨/١٧	١٤٦,٣	--	١٢٠,٩	--
٢٠١٩/١٨	١٧١,٩	١٧,٥	١٢٥,٢	٣,٥
٢٠٢٠/١٩	١٩٨,٩	١٥,٧	١٢٩,٣	٣,٢

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

وفيما يتعلق بناتج قطاع الخدمات الصحية، من المُستهدف أن يرتفع من ١١٦,١ مليار جنيه بالأسعار الجارية عام ٢٠١٩/١٨ إلي ١٣٤,٥ مليار جنيه عام ٢٠٢٠/١٩، بنسبة زيادة ١٥,٨% وبالأسعار الثابتة من٨٤,٦ مليار جنيه إلى ٨٧,٥ مليار جنيه فى ذات العاميين على التوالى، بنسبة زيادة ٣,٤% [جدول رقم (٨/٥)].

جدول رقم (٨/٥) تطور الناتج لقطاع الخدمات الصحية بالأسعار الجارية و الثابتة				
السنة	الناتج (بالأسعار الجارية)		الناتج (بالأسعار الثابتة)	
	مليار جنيه	معدل النمو(%)	مليار جنيه	معدل النمو (%)
٢٠١٨/١٧	٩٨,٧	--	٨١,٧	--
٢٠١٩/١٨	١١٦,١	١٧,٦	٨٤,٦	٣,٥
٢٠٢٠/١٩	١٣٤,٥	١٥,٨	٨٧,٥	٣,٤

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

الاستثمارات الكُلية المُستهدفة لقطاع الصحة

في إطار حرص الحكومة على الوفاء بالاستحقاقات الدستورية التي تنص على تخصيص إنفاق حكومي لايقل عن نسبة ٣٪ من الناتج القومي الإجمالي لخدمات الصحة، وإقامة نظام تأمين صحي شامل، تستهدف الخطة توجيه استثمارات كلية (عامة، وخاصة) للخدمات الصحية تصل في العام الثاني من الخطة (٢٠٢٠/١٩) لحوالي ٢٧,٥ مليار جنيه بنسبة ٢,٤% من جملة الاستثمارات في ذات العام مُقارنةً بحوالى ٢١,٨ مليار جنيه بالعام السابق. وتُشكل الاستثمارات العامة منها١٦,٧١ مليار جنيه بنسبة (٦٠,٧٪) في حين تمثل الاستثمارات الخاصة النسبة المتبقية(٣٩,٣%)، مع استحواذ الجهاز الحكومي على نحو ٨٧% من جملة الاستثمارات العامة [شكل رقم (٦/٥) ورقم (٧/٥)].

شكل رقم (٦/٥)
تطوّر الاستثمارات الكلية الموجّهة لقطاع الصحة

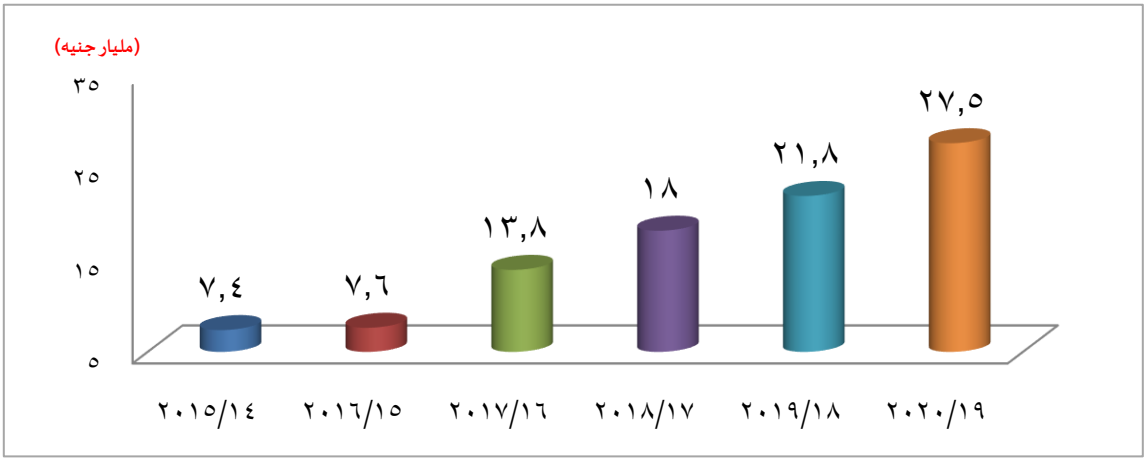

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

شكل رقم (٧/٥)
مصفوفة توزيع الاستثمارات الكلية الموجّهة لخدمات الصحة عام ٢٠٢٠/١٩

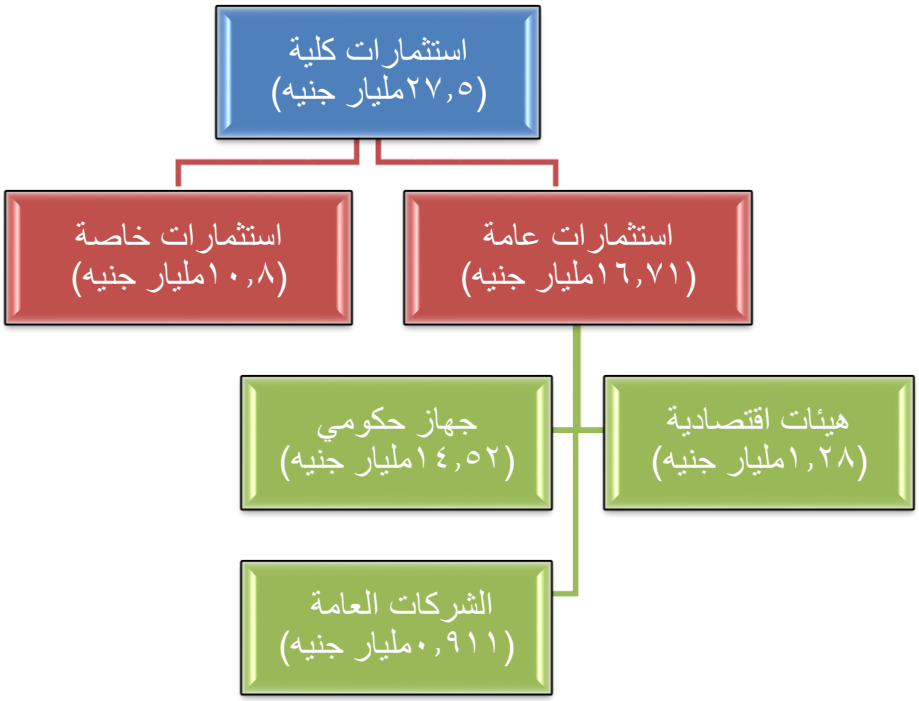

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

ويوضح الجدول رقم (٩/٥) توزيع استثمارات البرامج الرئيسية الحكومية

جدول رقم (٩/٥)
هيكل استثمارات البرامج الرئيسية الحكومية

البرامج	الاستثمارات (بالمليار جنيه)	النسبة المئوية (%)
مستشفيات الرعاية العلاجية والخدمات الطبية المتخصصة	٢,٤١	% ٢٩,١٨
القري الاكثر احتياجاً	٠,٩٢	%١١,٢
وحدات الرعاية الصحية الأولية والأساسية	٠,٧٧	%٩,٣
الرعاية العاجلة والإسعاف	٠,٤١٥	% ٥
الصحة الوقائية	٠,١٧	%٢,١
السكان وتنظيم الأسرة	٠,٠٣٥	%٠,٤٢
مستشفيات المرحلة الاولى من قانون التأمين الصحي	٠,٦٧	%٨,١٦
المراكز الطبية المتخصصة وجراحات اليوم الواحد	١,٠٦	%١٢,٨٤
البرامج العلاجية (برنامج صحة المراة أورام الثدى، برنامج تطوير مراكز الفشل الكلوى، تطوير اقسام الرعاية الحرجة والعاجلة بالمستشفيات)	٠,٠٦	%٠,٧
المستشفيات النموذجية	٠,٢٢	%٢,٦٧
مستشفيات أمانة الصحة النفسية	٠,١٣	%١,٥
الهيئات الخدمية "هيئة المستشفيات التعليمية، الدوائية، المستحضرات الحيوية، الرعاية الصحية، الاعتماد والرقابة الصحية"	١,٣٩	%١٦,٨٤
إجمالي البرامج	٨,٢٥	%١٠٠

المصدر: وزارة الصحة

الوضع المستهدف فى خطة عام ٢٠٢٠/١٩

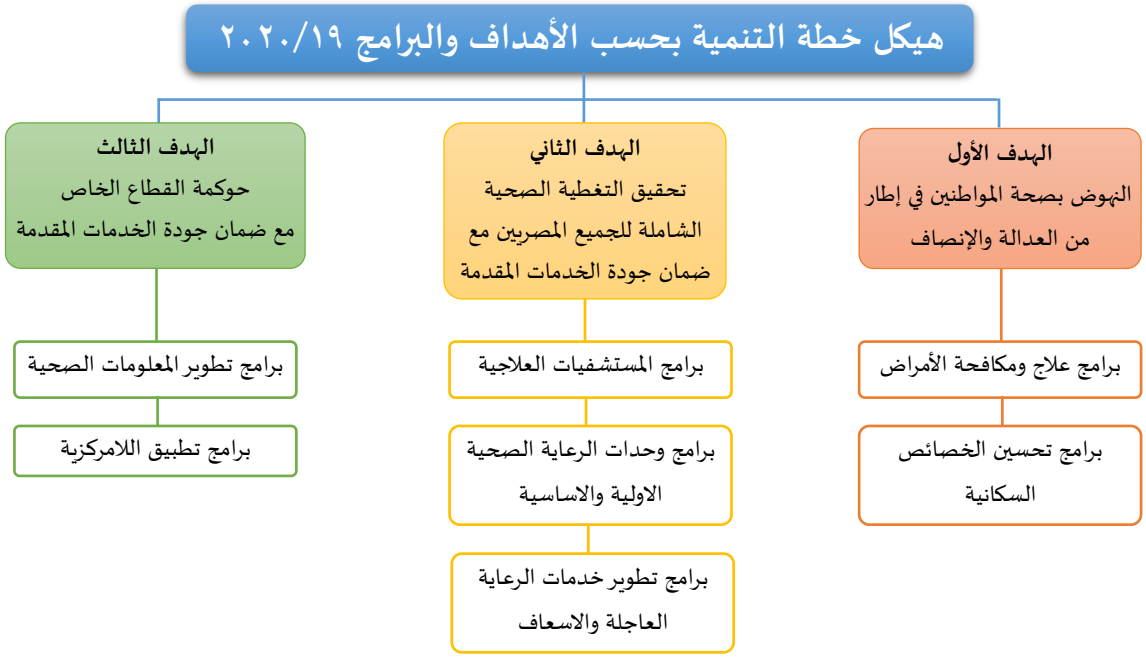

ومن المُستهدف تطوير خدمات المستشفيات الجامعية بإنشاء ٢٠٠ حضّانة أطفال و ٤٠٠ سرير للعناية المُركّزة، علاوة على إنشاء وتطوير وتجهيز ١٢ مستشفى عام وسبعة مُستشفيات نموذجية المُخصّص لها

٢٢٠ مليون جنيه، وتطوير ٣٦ منشأة صحية في إطار منظومة التأمين الصحي الشامل والمُخصّص لها ٦٧٣ مليون جنيه، وإضافة ٧٠٠ سرير جديد.

وفيما يخص برنامج مستشفيات الرعاية العلاجية والخدمات الطبية المتخصصة تستهدف الخطة توزيع استثماراتها على النحو التالي:

القيمة بالمليون جنيه

اسم البرنامج	الاستثمارات (٢٠٢٠/١٩)	النسبة المئوية (%)
برنامج المستشفيات العامة والمركزية	٥١٢٧,٣	%٥٩,٦
جراحات اليوم الواحد	٧٩٤,٦	%٩,٢
مستشفيات المراكز الطبية المتخصصة	٩٨٠,٥	%١١,٤
مستشفيات ومعاهد تعليمية	٩٦٤,٨	%١١,٣
مستشفيات المؤسسة العلاجية	٦١,٨	%٠,٧
مستشفيات المرحلة الاولى من قانون التأمين الصحي	٦٧٣	%٧,٨
الإجمالي	٨٦٠٢	%١٠٠

المصدر:وزارة الصحة

و فيما يخص برامج وحدات الرعاية الصحية الأولية تستهدف الخطة إنشاء وتطوير وتجهيز وحدات الرعاية الصحية على النحو التالي:

الوحدات	العدد
إنشاء وحدات صدر لها قرار تخصيص أرض	٨٢
استكمال تطوير وحدات	٧٠٥
احلال وتجديد وحدات صدر لها قرار إزالة	٧٤
تجهيز وحدات تم الانتهاء من أعمال البناء	٣٠٤

المصدر: وزارة الصحة

وفيما يخص برامج تطوير الرعاية العاجلة والإسعاف

تستهدف برامج تطوير الرعاية العاجلة خدمات بنوك الدم والمعامل والأشعة التشخيصية أما الإسعاف فيستهدف زيادة عدد السيارات وإضافة ٦٠ نقطة إسعاف جديدة ليصل إجمالي عدد نقاط الإسعاف إلى ١٢٦٠ نقطة إسعاف، ورفع كفاءة ٣٠٥ نقطة إسعاف لتصل الأعداد التى تم رفع كفاءتها إلى ٤٥٠ نقطة إسعاف.

٥/٥ الرعاية الاجتماعية

البرامج الأساسية المستهدفة للرعاية الاجتماعية

اتفاقاً والرؤية التنموية لخدمات الرعاية الاجتماعية

"مجتمع مصري متضامن ومتماسك ومُنتج يوفر العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية والحياة الكريمة للأسرة والفرد علي أ سس من العدالة والنزاهة والمشاركة".

وتتضمّن برامج خدمات الرعاية الاجتماعية ما يلي:

أولاً: برنامج الحماية الاجتماعية

يستهدف مد شبكات الأمان الاجتماعي لتساهم في حماية الأسر من الأزمات الاقتصادية والصحية والبيئية، وفي خفض نسبة الفجوات بين السكان. ويضم البرامج الفرعية التالية:

- برنامج الدعم النقدي المشروط وغير المشروط، وهو منظومة حماية اجتماعية عادلة وفعَّالة لحماية الأسر تحت خط الفقر والاستثمار في الأجيال القادمة.
- برنامج الإغاثة في النكبات والكوارث الفردية والعامة وتقوية نظم الإنذار المبكر والاستجابة للأزمات بالشراكة مع الأطراف المعنية.

- برنامج التأمينات الاجتماعية والمعاشات لتوفير خدمات تأمينية جيدة ومُميكنة ومُستدامة لجميع الفئات العاملة، وتوفير حياة كريمة لأصحاب المعاشات.

ثانياً: برنامج الرعاية الاجتماعية لفاقدي الرعاية

يستهدف توفير خدمات رعاية جيدة لهذه الفئات لتمكينهم ودمجهم مجتمعياً. ويضم البرامج الفرعية التالية:

- برنامج جودة خدمات الأسرة والطفولة.
- البرنامج القومي للطفولة المبكرة لإتاحة خدمات تعليمية وتربوية وذات جودة عالية للأطفال في المرحلة العمرية من (٠- ٤ سنوات).
- برنامج رعاية وتأهيل الأطفال بلا مأوى للبقاء داخل كيان أسرى.
- برنامج جودة مؤسسات الرعاية لتطوير خدمات الرعاية الملائمة وتأهيل الأطفال والنشء ليكونوا مواطنين منتجين في المجتمع.
- برنامج حماية وتمكين الأشخاص ذوي القدرات الخاصة لتوفير رعاية جيدة ودمجهم في المجتمع.

ثالثاً: برنامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية

يستهدف المشاركة المجتمعية والتنمية الاقتصادية للمرأة والشباب وتوظيف مهاراتهم في الصناعات التراثية وخدمة المجتمع والبيئة. ويضم البرامج الفرعية التالية:

- برنامج دعم الأسر المنتجة لزيادة الدخل والحفاظ على التراث.
- برنامج التكوين المهني والحرفي للنشء والشباب.
- برنامج تنمية المجتمعات المحلية وإعلاء المشاركة المجتمعية.
- برنامج توظيف طاقات مكلفات الخدمة العامة قبل الخروج لسوق العمل.
- برنامج التنمية الاقتصادية للمرأة والشباب في المناطق الريفية والحضرية.
- برنامج البحوث وإدارة المعرفة.
- برنامج الوقاية والعلاج من تعاطى المخدرات.
- برنامج بحوث و مكافحة علاج الإدمان.

رابعاً: برنامج تنمية الشراكات

يستهدف الشراكة الفعالة بين كافة الأطراف المعنية للمساهمة في تنمية المجتمع وتحقيق أهداف التنمية المستدامة "٢٠٣٠". ويضم البرامج الفرعية التالية:

- برنامج الشراكة مع الجمعيات والمؤسسات الأهلية.
- برنامج تنمية العلاقات الخارجية مع الشركاء الدوليين.
- برنامج الاتصال السياسي مع مجلس النواب.
- برنامج العلاقات العامة مع المجتمع والإعلام.
- برنامج تنمية المسئولية المجتمعية مع القطاع الخاص.

خامساً: برنامج التطوير المؤسسي

يستهدف تطوير الجهاز الإداري وتهيئة قوى بشرية مؤهلة لدعم النزاهة والشفافية والسياسات الاجتماعية العادلة. ويضم البرامج الفرعية التالية:

- برنامج الدراسات الميدانية والبحوث لقياس التغيير المؤسسي والمجتمعي.
- برنامج نظم و آليات المتابعة.
- الرقابة المالية والإدارية ومكافحة الفساد لتعزيز الحوكمة.
- برنامج خدمة المواطنين.
- برنامج تطوير الوحدات الاجتماعية.
- برنامج إدارة المعلومات وربط قواعد البيانات.
- برنامج تنمية الموارد البشرية وفق معايير الجودة والكفاءة ودعم القيادات المتميزة.

مستهدفات البرامج ومكوناتها

وفيما يلي عرض لمستهدفات كل برنامج ومكوناته خلال عام ٢٠٢٠/١٩.

أولاً: برنامج تطوير منظومة الحماية الاجتماعية والتوسع في شبكات الأمان الاجتماعي

يهدف هذا البرنامج إلي:

- تحقيق الحد الأدنى من أمن الدخل الأساسي في شكل دعم نقدي، ويشمل الأسر الفقيرة والمسنين وذوي الإعاقة والأيتام والعاطلين عن العمل، بالإضافة إلى الحماية التأمينية كجزء لا يتجزأ من الحماية الاجتماعية.
- المساهمة في تأمين الخدمات الاجتماعية الأساسية فيما يتعلق بالرعاية الصحية والتعليمية ومياه الشرب والصرف الصحي والتعليم والأمن الغذائي والسكن.
- الإدماج الاجتماعي عن طريق التشغيل وإتاحة فرص توليد الدخل.

وتتمثل الأولويات الاستراتيجية للبرنامج في الآتي:

- توسيع شبكة الأمان الاجتماعي ومد مظلة الحماية الاجتماعية لتصل إلى الأسر الفقيرة والفئات الأولى بالحماية.
- ميكنة منظومة الدعم النقدي بالكامل وتطوير قاعدة بيانات متكاملة عن الأسر الفقيرة.
- إيجاد آلية حكومية أهلية فعالة للإنذار للاستجابة للإغاثة والنكبات وتقديم سبل الحماية للأسر والفئات المُضارة.
- التوسع في برامج التغذية المدرسية لزيادة استيعاب الأطفال في السن المدرسي وتحسين مؤشرات التغذية والصحة العامة للأطفال.
- إتاحة فرص التأهيل والتشغيل للفئات القادرة على العمل في المجتمعات المستهدفة وتوظيف قدراتها في أعمال مُنتجة.

ويوضح الجدول رقم (١٠/٥) مُستهدفات خطة ٢٠٢٠/١٩ لبرامج الحماية الاجتماعية والرعاية الاجتماعية لفاقدي الرعاية بالمقارنة بعامي ٢٠١٨/١٧ و٢٠١٩/١٨.

جدول رقم (١٠/٥)
مستهدفات برامج الحماية الاجتماعية والرعاية الاجتماعية لفاقدي الرعاية

المستهدفات	٢٠١٨/١٧ (فعلي)	٢٠١٩/١٨ (متوقع)	٢٠٢٠/١٩ (مستهدف)
أولاً: برنامج الحماية الاجتماعية			
عدد الأسر الفقيرة المستفيدين من برامج الدعم النقدي (مليون).	٣,٨٥	٣,٢	٣,٣
%مراكز الإغاثة المستوفاة للحد الأدنى من أجهزة ومعدات الإغاثة بأنواعها المختلفة.	%٥٠	%٧٠	%١٠٠
عدد العمالة الذين تم شمولهم بالتأمين الاجتماعية (مليون)	١٧	١٧,٣	١٧,٥
الزيادة في قيمة المعاشات للمستحقين والمستفيدين (مليون)	٩,١	٩,٨	١٠
ثانياً: برنامج الرعاية الاجتماعية لفاقدي الرعاية			
نسبة الأطفال الملحقين بأسر بديلة من إجمالي أطفال المؤسسات	%٢٠	%٣٠	%٣٥
عدد المسنين الحاصلين على خدمات الرعاية الاجتماعية من خلال مؤسسات الرعاية الاجتماعية (ألف)	٣,٢	٤	٤,٥
عدد الحضانات التي تم تأسيسها وتطويرها	--	٤٠٠	٦٠٠
عدد السيارات القوافل التي تجوب الشوارع لاستقبال ورعاية أطفال الشارع وجذبهم إلى المؤسسة/ الأسرة	١٢	١٧	١٧
مؤسسات الرعاية التي تم تطوير بنيتها التحتية (تراكمي)	١٠٠	٢٠٠	٣٠٠
عدد مؤسسات رعاية وتأهيل ذوي الإعاقة التي تم تطويرها (تراكمي)	٥	٩٠	٢٠٠
مراكز استضافة النساء ضحايا العنف التي تم تطويرها	١	٣	٥

المصدر: وزارة التضامن الاجتماعي، موازنة البرامج والأداء للعام المالي ٢٠٢٠/١٩.

ثانياً: برنامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية

يهدف هذا البرنامج إلي تنمية القيم والاتجاهات في المجتمع عن طريق المشاركة الشعبية في العمل الاجتماعي، وكذلك استثمار القدرات والجهود الذاتية للأفراد والجماعات لهذه المجتمعات وصولاً بها إلى المستوى الحضاري المنشود ومعاونة المجتمعات المحلية على النمو والتقدم.

وتتمثل الأولويات الاستراتيجية للبرنامج في الآتي:

- رفع قدرات ومهارات العاملين في مجال التنمية حتي يمكن أداء الخدمة بكفاءة عالية.
- توفير اعتمادات إضافية لمراكز التدريب ومشروعات التنمية من خلال مشاركات مع جهات متعددة.
- تحفيز الجمعيات والمؤسسات الأهلية والقطاع الخاص للقيام بالدور الاجتماعي والمساندة لتفعيل وزيادة الخدمات للمجتمع والأفراد.
- التوسع في عمليات الإقراض متناهي الصغر بغرض إقامة المشروعات لمواجهة ظاهرة البطالة.
- التواصل مع الجهات الخارجية والداخلية للاستفادة من التجارب والمعارف والمهارات التي تمتلكها هذه الجهات وإشراكها في برامج التنمية.
- ميكنة الخدمات ذات الصلة بالصناعات الحرفية لتسهيل سبل التواصل والتسويق.

ويوضح الجدول رقم (١١/٥) مستهدفات خطة ٢٠٢٠/١٩ لبرامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية بالمقارنة بعامي ٢٠١٨/١٧ و٢٠١٩/١٨.

جدول رقم (١١/٥)

مستهدفات برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية

المستهدفات	٢٠١٨/١٧ (فعلي)	٢٠١٩/١٨ (متوقع)	٢٠٢٠/١٩ (مستهدف)
نسبة الزيادة في مبيعات الأسر المنتجة	٢٤	٣٥	٤٠
النساء اللاتي تم تعزيز قدراتهن في مجال إدارة المشروعات والشمول المالي (ألف)	٤,٥	٣٢	٤٠
نسبة الإشغال في مراكز التكوين المهني	٣٠٪	٣٥٪	٤٠٪
عدد الجمعيات الأهلية الشريكة في مبادرات التنمية المحلية المنفذة في المناطق الريفية	٥	٧	٨
شباب الخدمة العامة التي تم توظيف قدراتهم وتخرجهم (ألف)	٦٢	٩٠	١٥٠
المشروعات متناهية الصغر التي وفرتها الوزارة للمرأة لتحسين مستوى معيشة الأسرة (ألف)	٦٨	٧٠	٩٠
أفرع بنك ناصر التي تم تطويرها	١٥	٤٠	٥٠
التقارير البحثية التي تم تنفيذها وتداولها للاستفادة بها في دعم صناع القرار وصناعة السياسات الاجتماعية	٣٥	٤٠	٤٠
مراكز العلاج من الإدمان والتعاطي على مستوى الجمهورية التي تم إضافتها	٢	٣	٤
المشتركين على قنوات التواصل الاجتماعي للوزارة والمتابعين لحملة "أنت أقوى من المخدرات" (مليون)	٣٠	٣٨	٤٠
عدد البرامج والبحوث التي تم تطويرها ومشاركتها مع الأطراف المعنية	٥	٧	٩

المصدر: وزارة التضامن الاجتماعي، موازنة البرامج والأداء للعام المالي ٢٠٢٠/١٩.

ثالثاً: برنامج تنمية الشراكات

يهدف هذا البرنامج إلي ترسيخ عديدٍ من القيم، ومنها الشرعية والشفافية والثقة المتبادلة و المسؤولية والمساءلة وتقسيم الأدوار.

وتتمثل الأولويات الاستراتيجية للبرنامج في الآتي:

- تقنين وضع الجمعيات الأهلية لضمان كفاءة وفعالية وأثر المجتمع المدني.
- المتابعة والتقييم لضمان مكافحة الفساد وعدم التمييز وربط الإعانات بالأداء والأثر الاجتماعي.
- تشجيع العمل الأهلي من خلال الإعلام الخاص والعام والمجتمعي.
- دعم دور المجتمع المدني في المساءلة المجتمعية وضمان الشفافية ومكافحة الفساد.
- توفير نظام معلومات مميكن وفعال للجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني ليساعد على اتخاذ القرارات.

ويوضح الجدول رقم (١٢/٥) مُستهدفات خطة ٢٠٢٠/١٩ لبرنامج تنمية الشراكات بالمقارنة بعامي ٢٠١٨/١٧ و٢٠١٩/١٨.

جدول رقم (١٢/٥)
مستهدفات برامج تنمية الشراكات

المستهدفات	٢٠١٨/١٧ (فعلي)	٢٠١٩/١٨ (متوقع)	٢٠٢٠/١٩ (مستهدف)
عدد الجمعيات الأهلية الشريكة في مبادرات ومشروعات مع وزارة التضامن الاجتماعي	١٨	٣٨	٤٥
الشراكات الفاعلة لوزارة التضامن الاجتماعي مع الهيئات الدولية والإقليمية	١١	١٣	١٩
٪ ردود الوزارة على الاستجوابات والمكاتبات الخاصة بمجلس النواب	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠
عدد الإعلاميين الذين تم تعزيز معارفهم وتدريبهم على برامج ومشروعات الوزارة (ألف)	--	١٩٠	٤٠٠
عدد المشروعات التي تنفذها الوزارة والممولة من القطاع الخاص	٦	٨	١٢

المصدر: وزارة التضامن الاجتماعي، موازنة البرامج والأداء للعام المالي ٢٠٢٠/١٩.

رابعاً: برنامج التطوير المؤسسي

يهدف هذا البرنامج إلي تحقيق النتائج المخطط لها لخدمة الفئات المستهدفة بالاستغلال الرشيد للموارد المتاحة، وذلك طبقاً لمناهج محددة وبيئة عمل داعمة.

ويوضح الجدول رقم (١٣/٥) مُستهدفات خطة ٢٠٢٠/١٩ لبرامج التطوير المؤسسي بالمقارنة بعامي ٢٠١٨/١٧ و٢٠١٩/١٨.

جدول رقم (١٣/٥)
مستهدفات برامج التطوير المؤسسي

المستهدفات	٢٠١٨/١٧ (فعلي)	٢٠١٩/١٨ (متوقع)	٢٠٢٠/١٩ (مستهدف)
عدد أبحاث الظواهر التي تُنفذ لدراسة وتقييم توجهات الوزارة في برامجها المختلفة	٢	٢	٣
عدد التقارير الدورية التي تصدرها الوزارة للإبلاغ عن النتائج المخطط لها والموازنة المخصصة لها	٢	٤	٤
نسبة الانتهاء من خطة مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية بالوزارة	٥٠٪	٥٠٪	١٠٠٪
عدد العاملين الذين تم تطوير قدراتهم على جودة الخدمات وعلى خدمة العملاء وإدارة التظلمات والشكاوى (ألف)	٤	٦	٤
نسبة الوحدات التي تم دراستها وتقييمها من الجوانب المختلفة	٤٠	٩٠	١٠٠
عدد الإدارات والوحدات الاجتماعية التي تم ميكنتها وربطها إلكترونياً بشبكة وزارة التضامن الاجتماعي.	٣٠٠	٧٠٠	٢٥٠٠
نسبة الإنجاز في خطة تطوير القدرات لتعزيز أداء العاملين لتحقق النتائج المخطط لها.	٧٠	٥٠	٨٠

المصدر: وزارة التضامن الاجتماعي، موازنة البرامج والأداء للعام المالي ٢٠٢٠/١٩.

٦/٥ التموين والتجارة الداخلية

الأهداف الاستراتيجية لقطاع التموين والتجارة الداخلية

تتمثّل هذه الأهداف فيما يلي:

- ضمان الأمن الغذائي، و تكوين مخزون آمن من السلع الاستراتيجية بأسعار مناسبة للمواطنين.
- تنمية التجارة الداخلية، وزيادة نسبة مساهمة التجارة الداخلية في النمو الاقتصادي.
- تعزيز دور أجهزة رقابة الأسواق في المحافظات، وحماية المستهلك.
- زيادة نسبة التجارة الداخلية المُنظّمة، والتصدّي لكافة مظاهر عشوائية تجارة السلع والسلع المهربة ومجهولة المصدر.
- إحداث توازن في السوق المحلي، كماً وجودة، ومنع الممارسات الاحتكارية.
- الحد من الفاقد والهالِك من السلع الغذائية خلال سلاسل التوريد المتعدّد.

الاستثمارات الكُلية

تستهدف الخطة توجيه استثمارات كلية (عامة، وخاصة) لقطاع تجارة الجملة والتجزئة بحوالي ٢٩,٩ مليار جنيه وتُشكِّل نسبة ٢,٦٪ من الاستثمارات الكلية في عام ٢٠٢٠/١٩، وتُمثّل الاستثمارات الخاصة

٢٧,٢ مليار جنيه بنسبة تربو علي ٩٠٪ في حين تبلغ الاستثمارات العامة ٢,٧ مليار جنيه بنسبة ١٠٪ تقريباً [شكل رقم (٨/٥)].

شكل رقم (٨/٥)
تطوّر الاستثمارات الكلية الموجّهة لقطاع تجارة الجملة والتجزئة
خلال الفترة (٢٠١٨/١٧ – ٢٠٢٠/١٩)

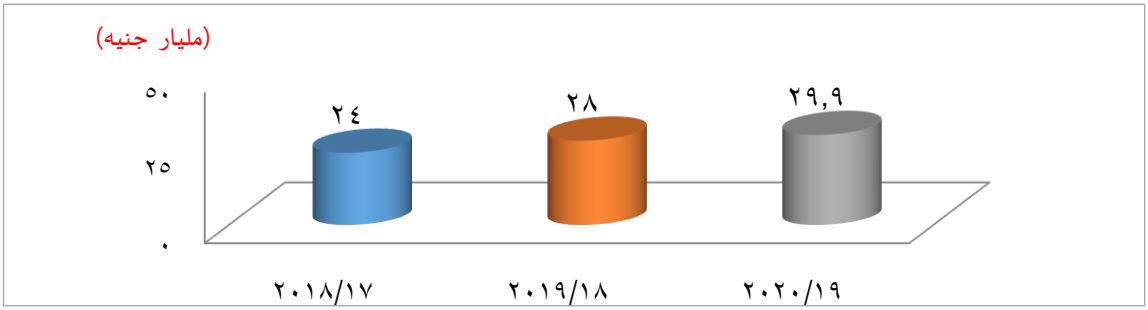

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

وتستهدف هذه الاستثمارات ما يلي:

- إقامة وإدارة مناطق لوجيستية في المحافظات لتحفيز وتشجيع الاستثمار في قطاعات التجارة الداخلية (الجملة والتجزئة).
- تطوير الأسواق الشعبية والعشوائية وتشغيل كافة الانشطة.
- تطوير مكاتب التسجيل التجاري والعلامات التجارية والنماذج الصناعية.
- استكمال تنفيذ اعمال المرحلة الثانية من مشروع تطوير المكاتب التموينية (١٤٠ مكتباً) وتأهيلها لاستقبال أحدث التقنيات الخدمية لتقديم الخدمات للمواطنين بسهولة ويسر، دعماً لمشروع الدولة إلى التحول الرقمي في تقديم الخدمات.
- التوسع في منافذ التوزيع، ومنها ٥٨٦ منفذاً لمشروع جمعيتي توفر نحو ١٢٠٠ فرصة عمل للشباب.
- التوسع في الحملات التفتيشية لإحكام السيطرة على الأسواق.
- تجديد الآلات من أفران وموازين وأجهزة مختلفة، وتدعيم وسائل معايرة الموازين البسكول.
- ضمان وصول كل من دقيق الخبز البلدي للأفران، وأنابيب البوتاجاز إلى المستودعات، والسلع التموينية إلى المتاجر.
- إنشاء وتجهيز معامل فنية متخصّصة لفحص السلع محل شكاوى المستهلكين لسرعة البت فيها، وتوفير نفقات الفحص لدى الجهات الأخرى.
- إعداد الأبحاث ودراسات السوق اللازمة لبحث الظواهر السلبية التي يعانى منها المستهلك واقتراح الحلول المناسبة لها.

ويوضح الجدول رقم (١٤/٥) بعض المستهدفات الكمية لقطاع التجارة الداخلية خلال عام ٢٠٢٠/١٩ مقارنة بالمتوقع عام ٢٠١٩/١٨.

جدول رقم (١٤/٥)
المستهدفات الكمية لقطاع التجارة الداخلية خلال عام ٢٠٢٠/١٩

المستهدفات	وحدة القياس	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩
عدد المناطق التجارية واللوجستية الجديدة المُخطط طرحها	منطقة	١٠	٢
عدد المناطق التجارية واللوجستية الجاري تنفيذها من خلال أطروحات جهاز تنمية التجارة الداخلية	منطقة	١	٢
إجمالي العمالة المباشرة في المناطق التجارية واللوجستية	عامل	٧٥٣٥	١١٠٩٥
إجمالي العمالة غير المباشرة في المناطق التجارية واللوجستية	عامل	٤١٩٠٠	٦٩١٢٥

المصدر: وزارة التجارة والصناعة.

البرامج الداعمة لتنمية التجارة الداخلية

تتضمّن مستهدفات الخطة خمسة برامج أساسية تتمثل في توفير الأمن الغذائي، التوسع في المناطق اللوجيستية وسلاسل الإمداد، وتطوير ورفع كفاءة قطاع التجارة الداخلية، ودعم السلع الأساسية، وضبط الأسواق وحماية المستهلك.

أولاً: توفير الأمن الغذائي

يستهدف هذا البرنامج توفير السلع الاستراتيجية في الأسواق بأسعار مناسبة في إطار خطة الدعم السلعي، وتكوين مخزون يُؤمن الحد الأدنى من السلع الاستراتيجية، فضلاً عن إحداث توازنات في سوق السلع بما يحول دون الممارسات الاحتكارية والسلوكيات غير السوية، وذلك من خلال:

- التنسيق مع وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي في شأن التوسع في زراعات القمح بنظام الزراعة التعاقدية لإنتاج نحو ٣,٥ مليون طن بما يفي بنحو ثلث الاحتياجات الكلية للسوق من القمح والبالغة نحو ١٠,٥ مليون طن.
- إجراء التعاقدات اللازمة مع الجهات الخارجية في وقت مُبكر لضمان توريد كميات القمح الإضافية لاستكمال تلبية احتياجات السوق المحلي (حوالي ٧ مليون طن/سنة).
- توفير القدر المناسب من الصوامع في موانئ الاستيراد ومراكز تجميع القمح (إنشاء صوامع معدنية حديثة/ تطوير الصوامع المحلية القائمة وزيادة سعتها التخزينية وتطهيرها ورفع كفاءتها لخفض نسبة الفاقد إلى أدنى حد ممكن) بما يضمن توفير مخزون استراتيجي يُلبي طلب نحو ٧٠ مليون مواطن على رغيف الخبز، والمُقدر بنحو ١٢٨ مليار رغيف (بواقع ٥ أرغفة للفرد يومياً).
- التنسيق التام بين الخطط الإنتاجية لوزارة الزراعة من المحاصيل الاستراتيجية والخطط الاستيرادية لوزارة التموين والتجارة الداخلية لإمكان تحديد حجم الفجوة الغذائية، وحجم الواردات الكلية لسد الفجوة وتطوراتها المستقبلية، على مستوى أهم المنتجات الزراعية.

- خفض الفاقد من المطاحن والمخابز من خلال تطوير المطاحن القديمة، وتفعيل القوانين الحاكمة للجزاءات علي المخالفين للقواعد والاشتراطات الموضوعة.
- تعزيز القدرة المالية للشركة القابضة للصناعات الغذائية والمنوط بها توفير السلع التموينية، مما يمكنها من استيراد متطلبات السوق المحلي من السلع الاستراتيجية، وعلى رأسها السكر والزيوت والأرز (حوالي ٥٠٠ ألف طن من كلٍ منها).
- استكمال سلاسل مصانع تعبئة وتغليف السكر والمواد الغذائية الجافة.
- زيادة نسبة استخراج دقيق القمح من ٨٢٪ حالياً إلى ٨٦,٥٪ مما يساعد في توفير نحو ٥٦٠ ألف طن قمح / سنوياً، وبالتالي في خفض نسبة القمح المستورد من ٦٨٪ إلى ٦١٪.

➢ **مؤشرات الأداء**

مؤشرات الأداء	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩
التعاقدات الاستيرادية (ألف طن)	٥٩٩٦	٦١٤٦
التعاقدات حال زيادة نسبة استخراج الدقيق	٥٤٣٦	٥٥٨٦
نسبة الوفر	٩,٣	٩,١

المصدر: وزارة التجارة والصناعة.

ثانياً: التوسع في المناطق اللوجيستية وسلاسل الإمداد

يستهدف هذا البرنامج التوسع في إنشاء المناطق اللوجيستية المتكاملة وسلاسل الإمداد والتموين للوصول لكافة شرائح المجتمع وتغطية كافة المحافظات المصرية، وذلك من خلال:

- طرح إنشاء جهاز قومي لتنظيم اللوجيستيات تحت مظلة وزارة النقل لضمان الإشراف والتنسيق بين كافة الجهات ذات الصلة بنشاط المناطق التجارية/ اللوجيستية.
- استكمال الحصر الدقيق لكافة الأسواق الموجودة (جملة وتجزئة).
- التعرُّف على الظروف والعوامل المؤثرة في تحديد مواقع ومواصفات المراكز اللوجيستية بالمحافظات بناءً على معايير موضوعية، منها منظومة النقل – معدلات التشغيل – أهمية المواقع والمراكز الصناعية.
- التوسع في تطبيق نظام المشاركة مع القطاع الخاص (PPP) بين جهاز تنمية التجارة الداخلية والشركات الخاصة في إنشاء وإدارة وتشغيل المناطق التجارية واللوجيستية.
- التنسيق مع الجهات ذات الصلة لتوحيد معايير منح الموافقات والتراخيص وسرعة استخراجها، ومنع تضارب وتداخل الاختصاصات.
- تيسير إجراءات استخراج التراخيص الخاصة بتنفيذ المشروعات في المجال التجاري/ اللوجيستي من قِبَل المحافظات ووفق إطار زمني مُحدّد.

- المرونة في تحديد نظم حيازة المناطق اللوجيستية (نظام البيع أو نظام حق الانتفاع لمدة محدودة)، مع وضع آلية محددة لتسعير الأراضي، وعدم الطرح إلا بعد توصيل المرافق العامة.

ثالثاً: تطوير ورفع كفاءة قطاع التجارة الداخلية

يستهدف البرنامج استدامة إتاحة المنتجات التموينية للمواطنين وتحسين صورة الخدمات الحكومية، وذلك بتنفيذ ما يلي:

- تحسين جودة خدمات مكاتب السجل التجاري من خلال مشروع ربط ودمج قواعد بيانات السجلات التجارية، وميكنة نظم العمل بهذه المكاتب، واستحداث الخدمات الخاصة باستخراج شهادات البيانات دون التقيد بالموقع الجغرافي.
- تطوير جودة الخدمات المتعلقة بالعلامات التجارية والنماذج الصناعية من خلال نظام الشباك الواحد للعلامات التجارية.
- رفع كفاءة المكاتب التموينية في كافة المحافظات من خلال تدريب العاملين وتوفير التجهيزات اللازمة في إطار مشروع مكاتب الخدمة الشاملة للمواطنين.
- تطوير منظومة السلع الغذائية الجديدة لضمان استمرار إتاحة (٦٠) سلعة تموينية (مقارنة بثلاث سلع فقط في عام ٢٠١٧/١٦.
- ضمان استمرار تشغيل منافذ توزيع الخبز، التي تستهدف فصل الإنتاج عن التوزيع، والبالغ عددها ١٨٠٠ منفذ، وتوفر نحو ٧٢٠٠ فرصة عمل للشباب.
- التوسع في إنشاء منافذ جديدة لتوزيع السلع التموينية، مع تنويع المنتجات المعروضة وإتاحتها بأسعار مناسبة.

رابعاً: دعم السلع الأساسية

يستهدف هذا البرنامج ضمان وصول دعم السلع إلى مستحقيه مع ضمان جودة وتنوع السلع الغذائية المُقدمة لمُستحقي الدعم من خلال:

- استكمال مشروع تنقية وتدقيق بيانات البطاقة الذكية، [يوجد حالياً (١٧٠) مليون فرد مقيدون في (٢٠) مليون بطاقة تموينية وفقاً لقاعدة البيانات الحالية].
- التحقق من سلامة البيانات الخاصة بإضافة المواليد على بطاقات التموين، وتوقيع عقوبات رادعة على من يُقدم معلومات غير سليمة (إلغاء فوري للبطاقة، الإحالة القانونية للتحقيق...).

➢ مؤشرات الأداء

مؤشرات الأداء	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩
إجمالي الدعم المالي من صرف الخبز البلدي المدعم (مليار جنيه)	٣٤,٦١	٤٤,٧
مقررات الفرد (جنيه)	٥٠	٥٠
جملة المنصرف على دعم السلع التموينية (مليار جنيه)	٢٨,٤٨	٤١,٠٥

المصدر: وزارة التجارة والصناعة.

خامساً: ضبط الأسواق وحماية المستهلك

يستهدف هذا البرنامج إحكام الرقابة السوقية لضبط الأسعار والحد من التضخم، وذلك بتفعيل الآتي:

- زيادة الحملات التفتيشية في الأسواق لإحكام الرقابة ومنع حالات التلاعب والغش والمغالاة في الأسعار وعرض السلع منتهية الصلاحية أو الرديئة، وإنفاذ القوانين على المخالفين والمتلاعبين في السوق.
- التوسع في المبادرات التي تستهدف محاربة الغلاء، مثل مبادرة وزارة الداخلية لتوفير مستلزمات المدارس بأسعار منخفضة.
- تقييد حلقة الوسطاء من التجار بالتعاقد المباشر لوزارة التموين والتجارة الداخلية مع أصحاب المزارع الكبيرة (بدلاً من الشراء من التجار).
- التوسع في إنشاء بورصات السلع المختلفة لتتبع تحركات الأسعار في السوق.
- تفعيل دور الجمعيات التعاونية الاستهلاكية، وتحفيز دمج الوحدات التعاونية الصغيرة في كيانات أكبر تحظى بإمكانيات فنية وإدارية ومالية تمكنها من التأثير الفعال في السوق وضبط الأسعار.
- تطوير آليات التواصل مع المواطنين لتلقي الشكاوي الخاصة بالتعاملات في الأسواق.
- تحفيز إنشاء الجمعيات الأهلية المرخص لها ممارسة نشاط حماية المستهلك، من خلال توفير الدعم المالي والفني اللازم في هذا الخصوص (مثل جمعية مواطنون ضد الغلاء).
- التوسع في إنشاء أفرع جديدة لجهاز حماية المستهلك في عددٍ من محافظات، مثل الأقصر والغربية والبحر الأحمر والشرقية.
- زيادة حملات التوعية للجماهير من خلال أجهزة الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي لعدم الوقوع فريسة استغلال الوسطاء، مثل حملات المقاطعة تحت شعار (خليها تصدي..خليها تحمض...بلاها سمك...)، وبالتالي تغيير ثقافة الشراء لدى المستهلك.
- التوسع في مشروع تعبئة السلع في عبوات صغيرة بأسعار أكثر توافقاً ودخل المستهلك، والتي من شأنها أيضاً ترشيد الاستهلاك والحد من الفاقد.

٧/٥ تطوير الخدمات الثقافية والمناطق الأثرية

١/٧/٥ الخدمات الثقافية

الأهداف الاستراتيجية

- تقليص الفجوة الرقمية وزيادة الاعتماد علي مصـــادر الإنترنت المفتوحة، وذلك من خلال رقمنة جميع المحتويات الثقافية.
- الاهتمام بتحسين ثقافة الطفل.
- الانفتاح علي ثقافات العالم من خلال ترجمة وطبع الكتب المختلفة بجميع اللغات ورفع قدرات المترجمين لفتح نوافذ المعرفة أمام القارئ العربي في كافة المجالات.
- وصول الخدمات الثقافية لمستحقيها من أبناء الوطن، خاصة في المناطق النائية والمهمشة اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً.
- إعادة دور مصر الريادي في المنطقة.
- التطوير الشامل للمسارح والمكتبات العامة، ودعم نشاط المهرجانات والملتقيات الدورية.
- زيادة حجم الإنتاج الثقافي ودعمه في كافة المجالات.

مستهدفات تطوير الخدمات الثقافية

يمكن إيجاز أهمها في الآتي:

- تنفيذ أعمال شبكة الإنترنت والحماية المدنية ورقمنة التراث إلكترونياً.
- البدء في أعمال المنظومة الأمنية لعدد ٣٣ متحفاً تابعاً لقطاع الفنون التشكيلية.
- تطوير ٢٨ مكتبة، والانتهاء من ٤٣ قصر وبيت ثقافة.
- استكمال المرحلة الثانية من عملية إحلال وتجديد مسرح البالون وأعمال الحماية المدنية وبناء خزّان أرضي للمياه.
- إحلال وتجديد الحديقة الثقافية للأطفال بالسيدة زينب.
- تطوير مبنى ومطبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب والتوسع في منافذ التوزيع للكتب الجديدة (مكتبة الأسرة).
- الانتهاء من ٤٣ مشروعاً في مختلف محافظات مصر من قصور وبيوت ثقافية.
- رفع كفاءة أنظمة إنذار وإطفاء المبنى وتطوير مخازن حفظ الوثائق ومركز الترميم.
- تطوير الأجهزة والمعدّات بالمركز الثقافي التعليمي "دار الأوبرا" واستكمال منشآت الخدمات.
- إحلال وتجديد الصوت والضوء وشبكة الكهرباء بالمسارح.
- تطوير مكتبة مصر العامة الرئيسية وفروعها و انشاء مكتبتين جديدتين بقنا ودمياط.

٢/٧/٥ قطاع الآثار

الأهداف الاستراتيجية

تتنوع الأهداف الرئيسية لقطاع الآثار بين الأهداف الاجتماعية والاقتصادية.

أولاً: الأهداف الاقتصادية

- زيادة موارد وزارة الآثار أو استخدامها بكفاءة أعلى.
- إنشاء متاحف جديدة بالمدن السياحية الساحلية من خلال الشراكة مع القوات المسلّحة والشركات ذات الخبرة في المجال.
- تنظيم الحفلات والفعاليات الاجتماعية والثقافية بالمواقع الأثرية والمتاحف مع وضع ضوابط تنظيمية، بالإضافة إلي وضع إعلانات على تذاكر دخول المناطق الأثرية.

- إعادة النظر في أسلوب طرح البازارات والكافيتيريات التابعة للوزارة بالمواقع الأثرية.
- اقتراح استحداث نظام رعاية المتاحف نظير الإعلان عن أسماء الرعاة من شخصيات أو شركات.

ثانياً: الأهداف الاجتماعية

- تنمية وتطوير الخدمة الثقافية والأثرية، ونشر الوعي الأثري بين طبقات المجتمع.
- إعداد ورش متنوعة لإحياء الحرف التراثية بالمشاركة مع المجتمع المحلي.
- إعداد أفلام تسجيلية عن المواقع الأثرية والمتاحف وبثها عبر القنوات المختلفة وعلى الانترنت.
- تصميم وطباعة مطويات ملونة عن المواقع الأثرية للأطفال والكبار.

البرامج الأساسية المستهدفة لقطاع الآثار

تتضمّن خطة عام ٢٠٢٠/١٩ ثلاثة برامج أساسية تستهدف بشكل أساسي تعظيم الاستفادة من المقومات الثقافية، وتتضمّن الترميم والتنقيب وصيانة الآثار، إنشاء وتطوير المتاحف الأثرية، وتنمية الموارد.

أولاً: برنامج الترميم والتنقيب وصيانة الآثار

يستهدف البرنامج الكشف والتنقيب عن الحضارة المصرية القديمة وحمايتها من التعديّات في كافة المحافظات من خلال:

- تسجيل ٣٥ مقبرة ومعبد في إطار التسجيل العلمي للآثار الثابتة (معابد- مقابر).
- استكمال أعمال الكشف والتنقيب عن الحضارة المصرية القديمة وحمايتها من التعديات من خلال المشروعات التي يقوم عليها قطاع الآثار المصرية، مثل تدعيم الهرم المدرّج والمقبرة الجنوبية بسقّارة، ترميم أسوار ميت رهينة واللشت، تطوير المنطقة الأثرية بهرم ميدوم، تأمين منطقة تل اليهودية وصا الحجر وتل الفراعين، بالإضافة إلى إنشاء شبكة خفض منسوب المياه الجوفية، واستكمال المرحلة الثانية من تطوير منطقة عيون موسى الأثرية.
- علاج وصيانة المقتنيات العضوية وغير العضوية من مسببات التلف البيولوجي من خلال المعامل الخاصة به لمعالجة حوالي ٨٥٠ قطعة.
- ترميم العديد من المباني الأثرية، مثل (جامع الظاهر بيبرس، قصر ألكسان، قصر الجوهرة بالقلعة، قصر إسماعيل المفتش، قصر سراي العدل بالقلعة، استراحة الملك فاروق، مبنى سراي الحقانية، المعبد اليهودي بالإسكندرية، قصر البارون امبان)، بالإضافة إلى إحلال طلمبات ودرء الخطورة عن منطقة آثار أبو مينا.

- استكمال صيانة مجموعة آثار الجمالية، واستكمال الأبحاث الخاصة بالمرحلتين الأولى والثانية من حملة إنقاذ الـ ١٠٠ أثر.
- استكمال تطوير وترميم آثار النوبة من قبل صندوق إنقاذ آثار النوبة، ونقل القطع الأثرية مثل المعابد الصخرية ومعابد فيلة ومعبد أبو سمبل، علاوة علي الانتهاء من تجهيز قاعات العرض المركزي والمومياوات الملكية ومتحف العاصمة وافتتاحهم.
- تنفيذ ٨٠ بعثة حفائر في كافة المحافظات، من المستهدف أن ينتج عنها ٨٠ اكتشافاً أثرياً.
- تنفيذ ست بعثات في سيناء، من المستهدف أن ينتج عنها اكتشاف سبعة آبار، وترميم منطقة أثرية بها، واستكمال الاكتشافات في قلعة بلوزيوم وحبوة، واستهداف ٨٠ ألف زائر.
- تنفيذ ١٤ مشروعاً للكشف والتنقيب عن الآثار الإسلامية والقبطية، و٢٣ مشروعاً لترميم الآثار الإسلامية والقبطية، و١٧ مشروعاً لترميم المباني الأثرية المصرية واليونانية.

ثانياً: برنامج تطوير المتاحف الأثرية

يهدف البرنامج إلى استكمال أعمال تطوير وإنشاء المتاحف الحالية. وفي هذا الإطار، تستهدف الخطة نهو أعمال ستة متاحف وافتتاحها للزيارة، والانتهاء من تنفيذ المرحلة الثالثة لمشروع المتحف المصري الكبير تمهيداً لافتتاحه في عام ٢٠٢٠ ونقل سبعة آلاف قطعة أثرية له.

ويقوم قطاع المتاحف بشكل رئيسي بأعمال الإنشاء والتطوير المتاحف التابعة لوزارة الاثاروجاري العمل على تطوير العديد منها، ومن أهمها (متحف شرم الشيخ، متحف الموزاييك، المتحف بالبحري بالإسكندرية، المتحف اليوناني الروماني، متحف الغردقة، متحف بني سويف القومي، المتحف الأتوني بالمنيا، متحف بورسعيد)، ومن المستهدف أيضاً الانتهاء من متحفي كفر الشيخ و طنطا بالكامل.

ثالثاً: برامج داعمة لتنمية الموارد

- استكمال مركز إحياء الفن المصري القديم والذي يقوم بعمل مستنسخات أثرية طبق الأصل من القطع الأصلية و يهدف لعمل ٢٣٥٠ مستنسخاً أثرياً.
- طبع ٢٢ مليون تذكرة للمناطق الأثرية والمتاحف من قبل المجلس الأعلى للآثار.
- تدريب و تخريج ٦٠ طالباً من طلاب مدرسة ترميم الآثار.
- استكمال أعمال البروتوكول المبرم مع وزارة الاتصالات لتطوير مركز المعلومات الذي يهدف إلى تطوير ورقمنة ورفع كفاءة نظم العمل وربط المتاحف تكنولوجياً.

ويوضح الجدول رقم (١٥/٥) المستهدفات الكمية لقطاع الآثار والمتاحف خلال عام ٢٠٢٠/١٩ مقارنة بالمتوقع خلال عام ٢٠١٩/١٨.

جدول رقم (١٥/٥)
المستهدفات التنموية لقطاع الآثار والمتاحف في خطة ٢٠٢٠/١٩

المستهدف	وحدة القياس	٢٠١٩/١٨ (متوقع)	٢٠٢٠/١٩
عدد المتاحف المستهدف إنشاؤها وافتتاحها للزيارة	متحف	٥	٦
نسبة الإنجاز في تنفيذ المرحلة الثالثة لمشروع إنشاء المتحف المصري الكبير (تراكمي)	%	١٣	٧
عدد القطع الأثرية المستهدف نقلها للمتحف المصري الكبير	ألف	٣	٧
عدد مشروعات ترميم الآثار الإسلامية والقبطية المستهدف تنفيذها	مشروع	٦	٢٠
عدد الاكتشافات الأثرية في سيناء المستهدف تحقيقها	اكتشاف	٧	٨
عدد المناطق والمتاحف والمخازن المتحفية المستهدف صيانتها	منطقة	٤٥	٥٠
عدد الاكتشافات المستهدف تحقيقها	اكتشاف	٨٠	٩٠

المصدر: وزارة الآثار.

٨/٥ الخدمات الشبابية والرياضية

الأهمية الاقتصادية

يُعد إعداد الشباب وتأهيله وتفعيل مشاركته في العمل الوطني من أهم قضايا التنمية حيث أنهم يمثلون الشريحة الأكبر من السكان، الأمر الذي يجعل إسهامهم ومشاركتهم عاملاً فاعلاً في تنمية المجتمع.

الأهداف الاستراتيجية

إدراكاً لأهمية الاستفادة من الطاقات الهائلة للشباب، تستهدف الخطة ما يلي:

- توفير الخدمات الشبابية المناسبة في كل المحافظات لإعداد وصقل وتنمية الكوادر الشبابية.
- توسيع مشاركة الشباب في الحياة العامة وإعدادهم وتأهيلهم لسوق العمل وتمكينهم من المشاركة الإيجابية والفعالة في صنع القرار.
- رعاية الموهوبين والمبتكرين من الشباب.
- زيادة عدد المنشآت الرياضية بما يُلبي حق المواطن في ممارسة الرياضة.
- توسيع فرص وقاعدة الممارسة الجماعية للرياضة المقننة بين جميع فئات المجتمع المصري للجنسين.
- وضع خطة لتنظيم الرياضيات التنافسية، بما يكفل تشجيعها والتحفيز على ممارستها ووضع البرامج التي من شأنها إقامة المسابقات الرياضية.

- وضع وتنفيذ خطة للإعداد لقطاع متخصص بالبطولات الرياضية وصناعة الأبطال، وحشد كافة الإمكانيات البشرية والمادية لذلك بما يضمن التمثيل المشرف في البطولات والمحافل الدولية.
- نشر الثقافة الرياضية وتأكيد مفهوم الروح الرياضية والقيم والمبادئ والسلوكيات المستهدفة منها، وحماية العمل التطوعي والهواه من الرياضيين وتشجيع الاحتراف الرياضي.
- وضع وتنفيذ خطط إعداد وصقل وتنمية الكوادر البشرية العاملة في مجالات الرياضة وتدعيم البنية الأساسية للرياضة بالدولة بما يخدم الرياضة عموماً وتحفيز القطاع الخاص والقطاع المدني والمنظمات الأهلية على الاستثمار في مجال الرياضة.
- اعتماد النظم المتعلقة بالنهوض بالرياضة، ووضع البرامج التي من شأنها تنمية البحث العلمي وتنفيذ السياسات لتطوير النشاط الرياضي.
- وضع السياسات المُنظمة للعلاقات بين الجهات والهيئات المعنية بالنشاط الرياضي لتحقيق التعاون الأمثل بينها.
- وضع البرامج التي من شأنها الارتقاء بالطب الرياضي ومكافحة المنشطات والعقاقير الضارة في مجالات الرياضة المختلفة.

ويوضح الجدول رقم (١٦/٥) المستهدفات الكمية لقطاع الشباب والرياضة خلال عام ٢٠٢٠/١٩.

جدول رقم (١٦/٥)
المستهدفات الكمية لقطاع الشباب والرياضة خلال عام ٢٠٢٠/١٩

المستهدفات	٢٠٢٠/١٩
عدد مراكز الشباب المطورة بالقرى الأكثر احتياجًا ضمن برنامج توفير المنشآت الشبابية	٣٢
عدد مراكز الشباب المطورة ضمن برنامج توفير المنشآت الشبابية (ملاعب خماسية وقانونية ومتعددة . مراكز شباب . مباني خدمات)	٢١٠
عدد المدن الشبابية ومعسكرات الشباب المستكملة ضمن برنامج توفير المنشآت الشبابية	٢
عدد الاستادات الرياضية المنشأة والمطورة	إحلال وتجديد (١) استاد رياضي
عدد ملاعب كرة القدم المنشأة والمطورة	٣٠
عدد الصالات المغطاة الجديدة	٢

المصدر: وزارة الشباب والرياضة.

٨/٥ التنمية العُمرانية

الأهمية الاقتصادية للقطاع

يُعد قطاع التشييد والإنشاءات من القطاعات الديناميكية سريعة النمو والذي يتميز بارتفاع كثافة التشغيل لتعدد أنشطته وتنوعها، فضلاً عن كونه مكوناً أساسياً وعنصراً مشتركاً فى استثمارات كافة القطاعات الاقتصادية.

الرؤية

"أن تكون مصر بمساحة أرضها وحضارتها وخصوصية موقعها قادرةً على استيعاب سكانها ومواردها في ظل إدارة تنمية مكانية أكثر توازناً وتُلبي طموحات المصريين وترتقي بجودة حياتهم."

مؤشرات الأداء

ارتفع الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الإنشاءات بالأسعار الثابتة بنسبة ٥,٣٪، حيث زاد من ٥٨٥,٧ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٨/١٧ إلى ٦١٦,٥ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٩/١٨.

وقد بلغ ناتج قطاع التشييد والبناء نحو ٢٣٣ مليار جنيه في عام ٢٠١٩/١٨ مقارنة بنحو ٢١٤,٦ مليار جنيه، في العام السابق بمعدل نمو ٨,٦٪، وبلغ ناتج قطاع الأنشطة العقارية ٣٨٣,٥ مليار جنيه، وذلك بالمقارنة بنحو ٣٧١,١ مليار جنيه في العام السابق بمعدل نمو ٣,٣٪ [جدول رقم (١٧/٥)].

ويرجع النمو المحقق في قطاع الإنشاءات إلى التوجه المُكثف نحو تنفيذ عددٍ من المشروعات القومية الكبرى، فضلاً عن التوسّع في مشروعات الإسكان الاجتماعي.

جدول رقم (١٧/٥)
أهم مؤشرات ناتج قطاع الإنشاءات بالأسعار الثابتة خلال الفترة (٢٠١٧/١٦ – ٢٠١٩/١٨)

(بالمليار جنيه)

البيان	العام المالي			
	٢٠١٧/١٦	٢٠١٨/١٧	٢٠١٩/١٨	معدل النمو (٪)
الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الإنشاءات	٥٥٣,٣	٥٨٥,٧	٦١٦,٥	٥,٣
نسبة مساهمة ناتج قطاع الإنشاءات في الناتج المحلي الإجمالي	١٦,٢	١٦,٣	١٦,٣	--
ناتج قطاع التشييد والبناء	١٩٥,١	٢١٤,٦	٢٣٣	٨,٦
ناتج قطاع الأنشطة العقارية	٣٥٨,٢	٣٧١,١	٣٨٣,٥	٣,٣

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

الاستثمارات الكُلية لخطة تنمية القطاع

تبلغ الاستثمارات الكلية المستهدفة لقطاع التنمية العمرانية بمكوناته الثلاثة نحو ٢٣٥,٣ مليار جنيه، بنسبة ٢٠,٢٪ من إجمالي الاستثمارات في عام ٢٠٢٠/١٩، حيث تُشكل الاستثمارات الموجّهة للأنشطة العقارية الشطر الأعظم من استثمارات القطاع بنسبة ٧٦,٥٪ (١٧٩,٩ مليار جنيه) مقابل ١٣,٩٪ لأعمال التشييد والبناء (٣٢,٩ مليار جنيه)، و٩,٦٪ لمشروعات المياه والصرف الصحي (٢٢,٥ مليار جنيه) [جدول رقم (١٨/٥)].

جدول رقم (١٨/٥)
تطوّر الاستثمارات الكلية لقطاع التنمية العمرانية خلال الفترة (٢٠١٧/١٦ – ٢٠١٩/١٨)

السنة	التشييد والبناء		المياه والصرف الصحي		الأنشطة العقارية		إجمالي القطاع	
	مليار جنيه	٪ (*)	مليار جنيه	٪ (*)	مليار جنيه	٪ (*)	مليار جنيه	٪ (*)
٢٠١٨/١٧	١٤,٨	٢,٣	١٥,٧	.٢٤	١٢٠,٣	١٨,٦	١٥٠,٨	٢٣,٣
٢٠١٩/١٨	١٨,١	١,٩	١٨,٨	٢	١١٠,٢	١١,٧	١٤٧,١	١٥,٦
٢٠٢٠/١٩	٣٢,٩	٢,٨	٢٢,٥	١,٩	١٧٩,٩	١٥,٤	٢٣٥,٣	٢٠,٢

(*): النسبة من إجمالي استثمارات الخطة.

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

تقديرات الإنتاج والناتج المحلي لقطاع التنمية العمرانية

من المستهدف زيادة الإنتاج بالأسعار الجارية للقطاع من ١,٤ مليار جنيه عام ٢٠١٩/١٨ إلى نحو ١,٧ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢٠/١٩ بنسبة زيادة حوالي ١٨,٦٪، وبالأسعار الثابتة من مليار جنيه إلى حوالي ١,١ مليار جنيه بذات الفترة بنسبة زيادة نحو ٦٪. وكذلك أن يبلغ الناتج المحلي للقطاع بالأسعار الجارية ٨٧٨,٥ مليار جنيه في عام ٢٠١٩/١٨، ثم يتصاعد تدريجياً حتى يصل إلى نحو ١٠٣٥,٧ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢٠/١٩، ويقابله ناتج قدره ٦٣٨ مليار جنيه بالأسعار الثابتة، ونحو ٦٧١,٥ مليار جنيه في ذات العامين على التوالي [جدول رقم (١٩/٥) ، (٢٠/٥)].

جدول رقم (١٩/٥)
تطور الإنتاج المحلي لقطاع التنمية العمرانية بالأسعار الجارية والأسعار الثابتة خلال الفترة (٢٠١٧/١٦ – ٢٠١٩/١٨)

السنة	الإنتاج (بالأسعار الجارية)		الإنتاج (بالأسعار الثابتة)	
	مليار جنيه	معدل النمو السنوي (٪)	مليار جنيه	معدل النمو السنوي (٪)
٢٠١٨/١٧	١١٥٦,٥	٢٨,٥	٩٥٨,٩	٦,٦
٢٠١٩/١٨	١٣٩٢,٢	٢٠,٤	١٠١٥,٥	٥.٩
٢٠٢٠/١٩	١٦٥١,٥	١٨,٦	١٠٧٦,١	٦

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

جدول رقم (٢٠/٥)
تطور الناتج المحلي لقطاع التنمية العمرانية بالأسعار الجارية والأسعار الثابتة خلال الفترة (٢٠١٧/١٦ – ٢٠١٩/١٨)

السنة	الناتج (بالأسعار الجارية)		الناتج (بالأسعار الثابتة)	
	مليار جنيه	معدل النمو السنوي (٪)	مليار جنيه	معدل النمو السنوي (٪)
٢٠١٨/١٧	٧٣٣,٦	٢٧,٩	٦٠٦,٦	٥,٨
٢٠١٩/١٨	٨٧٨,٥	١٩,٨	٦٣٨	٥,٢
٢٠٢٠/١٩	١٠٣٥,٧	١٧,٩	٦٧١,٥	٥,٣

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

مستهدفات قطاع التنمية العمرانية خلال عام ٢٠٢٠/١٩

أولاً: الجهاز الإداري

١. برنامج الإسكان

- **الإسكان الاجتماعي**: يهدف هذا البرنامج إلى توفير نماذج مختلفة من برامج الإسكان لمواجهة الطلب المتزايد على العمران في الريف والحضر، ويستهدف البرنامج خلال عام ٢٠٢٠/١٩: استكمال نحو ٢٠٠ ألف وحدة والبدء في تنفيذ ١٥٠ ألف وحدة، وكذا الإعداد لطرح ١٦٠ ألف وحدة.
- **إسكان بدو وإسكان تعاوني (الجهاز المركزي للتعمير)**، يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق الاستقرار الاجتماعي وزيارة الرقعة الزراعية حول المجتمعات الجديدة وذلك بتسكين وتوطين قبائل البدو بمحافظات جنوب وشمال سيناء والإسماعيلية والبحر الأحمر والوادي الجديد، وكذلك توفير وحدات إسكان بمساحات صغيرة (٧٦متراً مربعاً) بمقدم وأقساط ربع سنوية ودفعة استلام في حدود ٧٠% من قيمة الوحدة والباقي يُسدد بقرض تعاوني من بنك الإسكان، ويستهدف البرنامج خلال عام ٢٠٢٠/١٩: نهو وتسليم ٩٣٠ بيتاً ومنزلاً، وجاري العمل في ٥٤٦ بيتاً ومنزلاً في سيناء والبحر الأحمر، والبدء في إنشاء عدد ١٦٤ بيتاً جديداً بمحافظة البحر الأحمر، كذلك نهو ١٣٥ وحدة بحلوان وثلاث عمارات بأكتوبر.
- **إسكان النوبة والمغتربين (ديوان الإسكان):** يهدف هذا البرنامج إلى تسكين وتوطين أبناء القرى المغتربين من أبناء النوبة، وذلك باستكمال تنفيذ نحو ٤٨٦ منزلاً نوبياً عام ٢٠٢٠/١٩.
- **مدينة رفح الجديدة:** يهدف هذا البرنامج إلى تسكين الذين تم هدم منازلهم للدواعي الأمنية بشمال سيناء، وكذا استكمال تنفيذ ٣٠ عمارة بعدد ٤٨٠ وحدة بمسطح ١٢٠متراً، ومسجد يسع ١٠٠٠ مصلي، ووحده طب أسرة، ونقطة شرطة، ومطافي، ووحدة إنتاج خبز، وحضانة، وشبكات داخلية وتنسيق موقع عام.

٢. برنامج تطوير العشوائيات

- **المناطق غير الآمنة:** من المستهدف تطوير نحو ٨٥ ألف وحدة سكنية بعدد ٦٢ منطقة غير آمنة شاملة ١٧ محافظة، كما بلغ عدد المواطنين المستفيدين ضمن برنامج بناء مساكن آمنة كبديل للمناطق العشوائية نحو ٤٣,٦ ألف مستفيد عام ٢٠٢٠/١٩.
- **تطوير الأسواق العشوائية:** من المستهدف خلال عام ٢٠٢٠/١٩ تنفيذ نحو ٢٣ سوقاً عشوائياً في ١٢ محافظة.
- **المناطق غير المُخططة:** توفير الخدمات والمرافق الضرورية (كالكهرباء والمياه والصرف الصحي.....)، وذلك لرفع مستوى معيشة السكان في هذه المناطق، حيث من المستهدف تطوير مساحة ٥٣٦,٥ ألف فدان بإجمالي المحافظات.

وكذلك من المستهدف أن يبلغ عدد الوحدات السكنية التي تم تطويرها بهذه المناطق (تحسين البيئة العمرانية)، نحو ١,٤١ مليون وحدة مقارنة بنحو ٥٩١,٢ ألف وحدة خلال عام ٢٠١٩/١٨، ليبلغ عدد المستفيدين نحو ٧ مليون مستفيد في عام الخطة مقارنة بحوالي ٣ مليون مستفيد في العام السابق.

وفي مجال التحسين البيئي، تَستهدِف الخطة إنشاء ست محطات جديدة لرصدِ نوعيةِ الهواء، وتنفيذ ١٢ رحلة حَقْلية لرصدِ نوعيةِ المياه، وتطوير ٣١٠ وحدة إنتاج فحم نباتي لتتوافق مع المعايير البيئية، وربط ٦٩ كياناً صناعياً بالشبكةِ القوميةِ لرصدِ الانبعاثاتِ الصناعية، وإنشاء ألف وحدة بَيُوجاز مَنزلي لتدوير ومُعالجة المُخلّفات. ويوضح الجدول رقم (٢١/٥) المستهدفات التنموية في مجال التحسين البيئي في خطة عام ٢٠٢٠/١٩.

جدول رقم (٢١/٥)

المستهدفات التنموية في مجال التحسيني البيئي في خطة ٢٠٢٠/١٩

المؤشرات	وحدة القياس	٢٠١٩/١٨ (فعلي)	٢٠٢٠/١٩
أولاً: سياحة المحميات الطبيعية			
عدد مراكز الزوار المستهدف إنشاؤها	مركز	٠	١
إجمالي عدد الزوار (مصريين وأجانب) المستهدف جذبهم	ألف	٦٠	٧٠
عدد المحميات التي لها خطط إدارة معتمدة	محمية	٢	٢
ثانياً: تحسين نوعية الهواء			
عدد محطات رصد نوعية الهواء المستهدف إنشاؤها (تراكمي)	محطة	١٠١	١٠٧
أعداد المركبات المستهدف فحص عوادمها على الطرق	ألف	٦٣	٦٣,٥
ثالثاً: تحسين نوعية المياه			
عدد الرحلات الحقلية لرصد نوعية مياه نهر النيل وفروعه والبحيرات والبحار	رحلة	١٢	١٢
رابعاً: معالجة وتدوير المخلفات			
كفاءة جمع المخلفات البلدية (تراكمي)	٪	٧٠	٧٥
نسبة المخلفات المستهدف التخلص منها بصورة آمنة "الدفن الصحي" (تراكمي)	٪	٢٠	٢٥
عدد وحدات البيوجاز المنزلي المستهدف إنشاؤها	وحدة	١٠٠٠	١٠٠٠
خامسا: التحكم في التلوث الصناعي			
عدد مكامير الفحم المستهدف تطويرها في أماكنها وفقاً للمعايير البيئية	مكمرة	١٢٠	٣١٠
عدد النماذج المطورة لمكامير الفحم النباتي التي تم اختبارها والموافقة عليها (تراكمي)	نموذج	١٤	١٦
سادساً: البرامج البيئية الداعمة			
عدد برامج زيادة الوعي البيئي	برنامج	٦٠٠	٦٥٠
عدد الأفراد المستهدف تدريبهم في إطار برنامج التنمية المستدامة	متدرب	٧٠	٤٧٥

المصدر: وزارة البيئة

٣. برنامج تطوير مياه الشرب

- **شبكات ومحطات مياه الشرب:** يهدف هذا البرنامج الوصول بخدمة مياه الشرب كماً وكيفاً لنسبة ١٠٠٪، وضمان توقف نظام المناوبات وتوجيه الاستثمارات إلي تحسين جودة المياه في بعض المناطق، حيث من المُستهدف خلال عام ٢٠٢٠/١٩ الانتهاء من تنفيذ ٦٨ مشروعاً مياه شرب.
- **إحلال وتجديد شبكات ومحطات مياه الشرب:** يهدف هذا البرنامج إلى القضاء على انقطاع المياه، وكذا القضاء على التسريب الموجود بالشبكات للحفاظ على كميات مياه الشرب المنتجة، ومن المستهدف تنفيذ نحو ٥٨ مشروعاً للإحلال والتجديد لمحطات وشبكات والخطوط الناقلة لمياه الشرب على مستوى محافظات الجمهورية.

٤. برنامج تطوير الصرف الصحي

تستهدف الحكومة الوصول بنسبة تغطية الصرف الصحي إلى ١٠٠٪ في المدن ونسبة ٥٠٪ في القرى.

وفي هذا السياق، من المستهدف تنفيذ ما يلي:

- **صرف صحي المدن:** توصيل خدمة الصرف الصحي لجميع مدن الجمهورية، حيث من المُستهدف تنفيذ ٦٤ مشروعاً للصرف الصحي بإجمالي طاقة ١٢٤١ ألف م^{3}/يوم.
- **صرف صحي القرى:** توصيل خدمة الصرف الصحي لجميع قرى الجمهورية والبلغ عددها ٤٨٠٢ قرية، والقضاء على التلوث الناتج عن تسرب المخلفات الصرف الصحي بالمجاري المائية والتربة الزراعية، ومن المستهدف توصيل خدمة الصرف الصحي لعدد ٢٧٠ قرية.
- **إحلال وتجديد شبكات ومحطات الصرف الصحي:** من المستهدف تنفيذ نحو ٣٣ مشروع إحلال وتجديد شبكات ومحطات الصرف الصحي، واستكمال شبكات الانحدار ومحطة الرفع وخط الطرد لنحو ١٧ مدينة بالشرقية و٢٣ مدينة بالغربية.

يوضح الجدول رقم (٢٢/٥) المستهدفات التنموية لبرنامج مياه الشرب والصرف الصحي في خطة عام ٢٠٢٠/١٩ مقارنة بالمتوقع عام ٢٠١٩/١٨:

جدول رقم (٢٢/٥)
مستهدفات قطاع مياه الشرب والصرف الصحي

البيان	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩
أطوال شبكات مياه الشرب المُضافة (كم)	٧٤٢	٦٠٠
طاقة مشروعات المياه المُضافة (ألف م٣/ي)	١٤٣٠	١١٤٣
أطوال شبكات الصرف الصحي المُضافة (كم)	٢٠١٥	٦٨٣
عدد مشروعات الصرف الصحي بالقرى المُنفذة (مشروع)	١٨٢	٢٩٥
أطوال شبكات الصرف الصحي بالقرى المُضافة (كم)	١٧٠٠	١٧٥٠

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

ويوضح الجدول رقم (٢٣/٥) الطاقات المضافة خلال الفترة المُمتدة من عام ٢٠١٤ وحتى عام ٢٠١٨، والطاقة المُستهدفة عام ٢٠٢٠/١٩:

جدول رقم (٢٣/٥)
الطاقات المضافة لمياه الشرب والصرف الصحي خلال الفترة من ٢٠١٤ وحتى ٢٠١٨ والمُستهدف عام ٢٠٢٠/١٩

البيان	الطاقة المضافة		نسبة التغطية حتى ٢٠١٨		نسبة التغطية المستهدفة ٢٠٢٠/٢٠١٩	
	من ٢٠١٤ حتى ٢٠١٨	المستهدف ٢٠٢٠/٢٠١٩	مدن	قري	مدن	قري
مياه شرب	٦ مليون م٣	٢ مليون م٣	١٠٠	٩٧	١٠٠	٩٨
صرف صحي	٢,٣ مليون م٣	٢ مليون م٣	٩٤	٣٤	٩٧	٤٤,٥

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

ومن أهم المشروعات الاستراتيجية والقومية بخطة الجهاز التنفيذي لمياه الشرب والصرف الصحي، ما يلي:

- مشروع توسعات محطة تنقية أبو رواش بالجيزة.
- الصرف الصحي للقرى المجاورة لمصرف الرهاوي بالجيزة.
- مشروع استكمال توسيع وتطوير محطات التنقية الشرقية والغربية بالإسكندرية.
- محطة مياه القاهرة الجديدة أبو عويقل (٤٠٠ ألف م٣/يوم) بالقاهرة.

وفيما يلي بيان بأهم المشروعات المقرر الانتهاء منها خلال عام ٢٠١٩/١٨ والمشروعات المستهدفة خلال عام ٢٠٢٠/١٩

المحافظة	عدد المشروعات المقرر نهوها بخطة ٢٠١٩/١٨		عدد المشروعات المستهدف نهوها بخطة ٢٠٢٠/١٩	
	مياه شرب	صرف صحي	مياه شرب	صرف صحي
دمياط	٢	٨	١	٢
الدقهلية	٤	٢	١	٦
الشرقية	٣	٩	١	١٩
كفر الشيخ	-	١٧	٠	٦
الغربية	٢	٢٠	٠	٢٠
المنوفية	-	٥٦	٤	١٣
البحيرة	٤	٢٣	٢	١٩
إسماعيلية	٢	٢	٠	٠
السويس	١	١	٠	٠
بور سعيد	٢	١	٠	٠
الفيوم	٢	١	١	٥

المحافظة	عدد المشروعات المقرر نهوها بخطة ٢٠١٨/١٩		عدد المشروعات المستهدف نهوها بخطة ٢٠١٩/٢٠	
	مياه شرب	صرف صحي	مياه شرب	صرف صحي
المنيا	٢	١٩	٢	٦
بني سويف	-	٩	٠	٧
أسيوط	١	٢٩	٣	٥
سوهاج	٢	١٠	٣	١٠
قنا	٣	١٩	٠	٦
الأقصر	-	١٠	١	٣
أسوان	-	١٦	١	٥
البحر الأحمر	١	١	٠	٤
مطروح	٢	٣	٠	٠
شمال سيناء	٢	١	٠	٠
جنوب سيناء	١	٢	٤	٠
الوادي الجديد	-	٢	١٦	٠
الإجمالي	٣٦	٢٦١	٣٧	١٤٣

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

أهم المشروعات الاستراتيجية والقومية بخطة الهيئة القومية ببعض المحافظات:

- مشروع محطة معالجة ثلاثية لمعالجة مياه مصرف المحسمة بطاقة مليون م٣/يوم بمحافظة الإسماعيلية.
- محطة معالجة مياه مصرف بحر البقر بطاقة ٥ مليون م٣/يوم بمحافظة بورسعيد.
- محطة معالجة القابوطي ورافع الضواحي والزهور وقرية الديبة بمحافظة بورسعيد.
- صرف صحي وصناعي بطاقة ٢٥ ألف م٣/يوم لمدينة دمياط للأثاث بمحافظة دمياط.
- محطة معالجة صرف صحي بقرى عرب المدابغ بطاقة ٦٠ ألف م٣ / يوم بمحافظة أسيوط.
- توسعات محطة معالجة صرف صحي مطروح بطاقة ٧٠ ألف م٣/يوم بمحافظة مطروح.
- محطة مياه جنوب بورسعيد بطاقة ٢٦ ألف م٣/يوم.
- مشروعات محطات تحلية مياه البحر بمحافظات (بورسعيد – البحر الأحمر – مطروح – شمال سيناء – جنوب سيناء – كفر الشيخ).
- المشروع القومي لمد خدمة الصرف الصحي بالقرى بجميع محافظات الجمهورية.
- مشروعات توصيل مرافق مياه الشرب والصرف الصحي لمشروع الإسكان القومي.

٥. برنامج الطرق والكباري

تستهدف الخطة تنفيذ عددٍ من المشروعات الحيوية في مجال الطرق، ومنها ما يلي:

- **الطرق القومية:** نقل السكان من الوادي الضيق شرقاً وغرباً وتنمية مجتمعات عمرانية جديدة عن طريق تنفيذ عدد من الطرق العرضية لربط الوادي بالمناطق الواعدة لتنميتها وتنمية المناطق المحيطة بهذه الطرق. ومن المستهدف نهو محور ٣٠ يونيو، ومحور الفرافرة / ديروط، ونهو أعمال البوابات والختاميات لمحور بني مزر / الباويطي، واستكمال تنفيذ تحويلات المرافق المعترضة لمسار المشروع.
- **الطرق الرئيسية والمحاور التنموية:** تسهيل الحركة المرورية والربط بين المحافظات وتشجيع السياحة العلاجية وسياحة السفاري وخلق محاور تنموية جديدة وتقليل الحوادث ورفع كفاءة الطرق الداخلية بالمحافظات.

و في هذا السياق، من المستهدف خلال عام ٢٠٢٠/١٩ تنفيذ الأعمال التالية:

- استكمال أعمال الجسات من نفق النهضة، والبدء في تنفيذ محور الملك سليمان بقطاعاته الثلاثة، وتطوير ورفع كفاءة محور الأوتوستراد.
- الانتهاء من المرحلة الأولى من رافد أبو الروس/مطوبس/فوه، وربط طريق السادات بطريق مصر/إسكندرية الزراعي، واستكمال العمل بالمرحلة الثانية من الرافد، والبدء في جسر طريق الرياض/سيدي سالم.
- الانتهاء من طريق الجارة/بئر النص بطول ١١٠ كم وأعمال الطبقة السطحية لوصلة أبو شروف بطول ٤٠كم، والبدء في الأعمال الترابية بطول ٧٠ كم لازدواج طريق مطروح سيوة واستكمال تنفيذ طرق داخلية بطول ١٠٠ كم، والبدء في طرق بطول ١٥٠كم.
- بالإضافة إلى نهو طرق بطول ٦٢ كم، واستكمال طرق بطول ٢٨ كم، والبدء في طرق بطول ٦٥٠ كم بمحافظات سيناء والقناة.
- الانتهاء من ٥٠ كم من طريق تنيده/منفلوط، واستكمال العمل في باقي الطريق بطول ٢٠٠كم، ونهو ١٥ كم طرق داخلية، والبدء في ١٠ كم بالوادي الجديد.
- البدء في تنفيذ طرق بطول ٤٠ كم بمحافظة البحر الأحمر.
- الانتهاء من المرحلة الأولى من الطريق الشرقي بأسوان، ونهو طرق داخلية بطول ٦٥كم، والبدء في تنفيذ كلٍ من طريق الأقصر/مرسى علم، وازدواج ورفع كفاءة الطريق الصحراوي الغربي، ونحو أربعة كباري على مزلقانات السكة الحديد.

٦. برنامج التنمية العمرانية والخدمات

المشروعات الخدمية، يستهدف البرنامج خلال عام ٢٠٢٠/١٩ ما يلي:

استكمال توصيل وتدعيم شبكات الكهرباء لمدن وقرى شمال وجنوب سيناء ومحافظات القناة، واستكمال أعمال شبكات الكهرباء، وتوريد عشر وحدات لتوليد قدرات مختلفة بالوادي الجديد، والانتهاء من أربعة مباني خدمات بسيناء والإسماعيلية، والبدء في إنشاء عشرة مباني خدمية بسيناء والبحر الأحمر والوادي الجديد وقنا، وتوريد نحو ٦٨ محولاً جهد متوسط لمسافة ١٨٧ كم وكابلات وتفريغات بطول ١٠٠ألف متر/ط وعدد ١,١٢٥ ألف عمود بالطاقة الشمسية بسيناء.

مشروعات التنمية المتكاملة: تهدف إلى إنشاء مجتمعات عمرانية صغيرة قابلة للتنمية المستدامة عن طريق إنشاء منازل للبدو وإقامة مشروعات للعمل فيها، مثل مشروعات المزارع السمكية والصوب الزراعية وتربية المواشي.

وفي هذا السياق، يستهدف البرنامج خلال عام ٢٠٢٠/١٩: البدء في إنشاء مشروع تنموي متكامل(زراعي-حيواتي-إنتاجي) لخدمة أهالي واحة سيوة، وتطوير أعمال تضم شبكات ري، وزراعة وتشجير، وطرق، صرف وتغذية، وأحواض سمكية، محولات كهرباء ولوحات تحكم انارة، وإنشاء الموقف الدولي والصوب الزراعية بأسوان، واستكمال الأعمال المدنية والتوريدات والتركيبات الكهروميكانيكية لنحو ستة آبار والبدء في حفر آبار جديدة، وكذلك الأعمال المدنية والكهربائية والصحية للوحدات السكنية والمباني الخدمية.

المحافظة على المناطق الأثرية وتشمل أعمال تطوير المتاحف الفاطمية والإسلامية، ومنها : ترميم السور الشرقي حتى شارع الجعفري (نسبة التنفيذ ٤٠٪)، وكالة قاينباى (نسبة التنفيذ ٥٥٪)، مسجد السيدة رقية (نسبة التنفيذ ٣٠٪)، تطوير الجهة الجنوبية وتوظيف واستغلال الجهة الشمالية (نسبة التنفيذ ٨٪).

ثانيا الهيئات الخدمية

١. برنامج الإسكان:

- **الإسكان الاجتماعي المتميز (سكن مصر):** البدء في إنشاء ٥٠٠٠ وحدة جديدة واستكمال ٢٣,٩٧٦ ألف وحدة، وكذا الانتهاء من ٤٠ ألف وحدة خلال العام المالي ٢٠٢٠/١٩.
- **الإسكان المتوسط (دار مصر):** إنشاء ٧,٢٠٠ ألف وحدة جديدة، والانتهاء من ٣٥,٥٠٠ خلال العام المالي ٢٠٢٠/١٩.
- **الإسكان الاقتصادي:** البدء في المرحلة الثانية من مشروع ٥٠ ألف فدان بالخارجة حيث تشمل نحو ٦١٢ وحدة سكنية.
- **إتاحة أراضي للإسكان الاجتماعي وللفئات القادرة وبيت الوطن**، حيث من المستهدف طرح حوالي ٦٠ ألف قطعة أرض.

٢. برنامج مدن الجيل الرابع

يستهدف هذا البرنامج التوسع العمراني ومواكبة الزيادة السكانية المُطردة، وتعتبر مدن الجيل الرابع مدن مستدامة لتحقيق أفضل خدمات للمواطن بأقل جهد خاصة في التواصل والخدمات، فضلاً عن أنها تقوم بتوفير العديد من فرص العمل من خلال المشروعات الصناعية والتجارية والتعليمية والترفيهية التي تُقام فيها لجذب المواطنين، ويُراعي في إنشاء هذه المدن تلافي عيوب المدن القائمة، ومن المُخطط تنفيذ ما يلي:

- **العاصمة الإدارية الجديدة**: الانتهاء من حوالي ٢٣ ألف وحدة سكنية، وبناء خمسة مدارس دولية، ومبني مجمع للمطاعم، ومسجد، بالإضافة إلى مرافق الحي الحكومي ومنطقة الرئاسة والمنطقة الاستثمارية وعديدٍ من الأحياء السكنية.
- **العلمين الجديدة:** الانتهاء من الكورنيش بطول ٧ كم، والبحيرات الصناعية بمساحة ٣٥٠ فدان، والمرحلة الأولي من حاجز الأمواج بطول ٧ كم، ومرسي اللنشات لعدد ٣٠٠ لنش، وثمانية كباري سيارات على البحيرات والبواغيز، وتوسعة محطة محولات العلمين، بالإضافة إلى ٥٠٠٠ وحدة إسكان متميز.
- **غرب أسيوط (مدينة ناصر):** الانتهاء من محطة الآبار بطاقة ٥٠٠٠م٣/يوم، ونهو مرافق المرحلة الأولي (شبكات الكهرباء، نقطة إطفاء، نقطة شرطة، سوق تجاري، حضانة، مدرسة تعليم أساسي، وحدة صحية)، و٢٦٤٠ وحدة سكنية بسكن مصر، و٣١٤٤ وحدة إسكان اجتماعي.
- **غرب قنا:** نهو مرافق المرحلة الأولي بمساحة ألف فدان، ومحطة معالجة بطاقة ٥٠٠٠ م٣/يوم، و١١٩٠ وحدة سكنية.
- شرق بورسعيد: الانتهاء من مرافق المرحلة العاجلة، ومحطة تحلية بطاقة ١٥٠ ألف م٣/يوم، و٤٣٤٠ وحدة سكنية.
- **المنصورة الجديدة:** البدء في تنفيذ المرحلة الأولي من محطة التحلية بسعة ٤٠ ألف م٣/يوم، والمرحلة الأولي من محطة المعالجة بسعة ٣٠ ألف م٣/يوم، والانتهاء من مبني كلية القانون الدولي والعلوم الهندسية، إلى جانب العديد من الأبراج والوحدات السكنية والفيلات.
- **العبور الجديدة:** البدء في تنفيذ رافع تغذية وخطوط مياه تغذية ومحطات رفع صرف صحي، والانتهاء من تنفيذ شبكة الكهرباء بسكن مصر، واستكمال المشروعات الخدمية (مدرسة تعليم أساسي، مركز طبي، سوق تجاري)، ونهو ٣١٢٠ وحدة سكنية بسكن مصر، وتنفيذ إنشاء خمسة ملاعب مفتوحة.

٣. **برنامج تطوير مياه الشرب**

- **شبكات ومحطات مياه الشرب:** تنفيذ محطة التقنية والمآخذ والرافع والخط الناقل لمدينة السادات لخدمة مراحل التنمية الجديدة، وتنفيذ المرحلة الثانية بمحطات التقنية.

- **إحلال وتجديد الشبكات والمحطات:** تنفيذ نحو ٥٠٠ كم شبكات مياه وخطوط رئيسية بكافة المدن، ورفع كفاءة وتأهيل محطات وروافع مياه الشرب.

٤. **برنامج تطوير الصرف الصحي**

- **شبكات ومحطات الصرف الصحي:** البدء في محطات المعالجة بمدن (دمياط الجديدة-غرب أسيوط-غرب قنا-المنصورة الجديدة).

- **إحلال وتجديد الشبكات والمحطات:** تنفيذ نحو ٤٥٠كم شبكات صرف صحي وخطوط طرد بكافة المدن، بالإضافة إلى عدد من روافع الصرف الصحي، وإعادة تأهيل محطات المعالجة وروافع الصرف، كذلك جاري إحلال وتجديد ورفع كفاءة شبكان الانحدار للصرف الصحي.

٥. **برنامج الطرق والمواصلات**

تنفيذ خطوط طرق إقليمية ورئيسية وداخلية بالمدن الجديدة بطول إجمالي ٥٠٠كم.ط.

٦. **برنامج التنمية العمرانية والخدمات:**

- **المشروعات الخدمية:** إنشاء نحو ٦٠ مبنى خدمة، والانتهاء من ١٥٠ مبنى خدمي خلال العام المالي ٢٠٢٠/١٩.

- **مشروعات كهرباء:** الانتهاء من تنفيذ ٣٠٠كم شبكات، والانتهاء من تسع محطات (٢ بروة-٢دماك-محطة حدائق أكتوبر-محطة ابني بيتك-محطة غرب مدينة برج العرب-محطة النرجس-محطة وطنية).

٧. **برنامج تعاونيات البناء والإسكان:**

سداد دفعات تعاقد واعتماد مخطط وترفيق لنحو ١٥ قطعة أرض، بالإضافة إلى تنفيذ مجموعة من مشروعات الهيئة التعاونية بخلاف الخطة الاستثمارية منها، مستهدف إنشاء ١١٠ عمارة بالقاهرة الجديدة، و٢٢ عمارة ب١٥ مايو، و ٤٦ عمارة بالسويس، و ٣٠ برجاً ببورسعيد، ٥٢ عمارة بالعاشر من رمضان، ومشروع أبراج بالمنصورة.

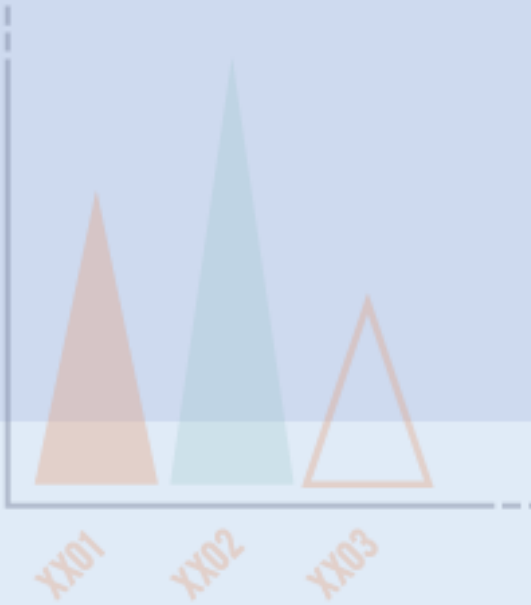

القسم السادس

التنمية المكانية

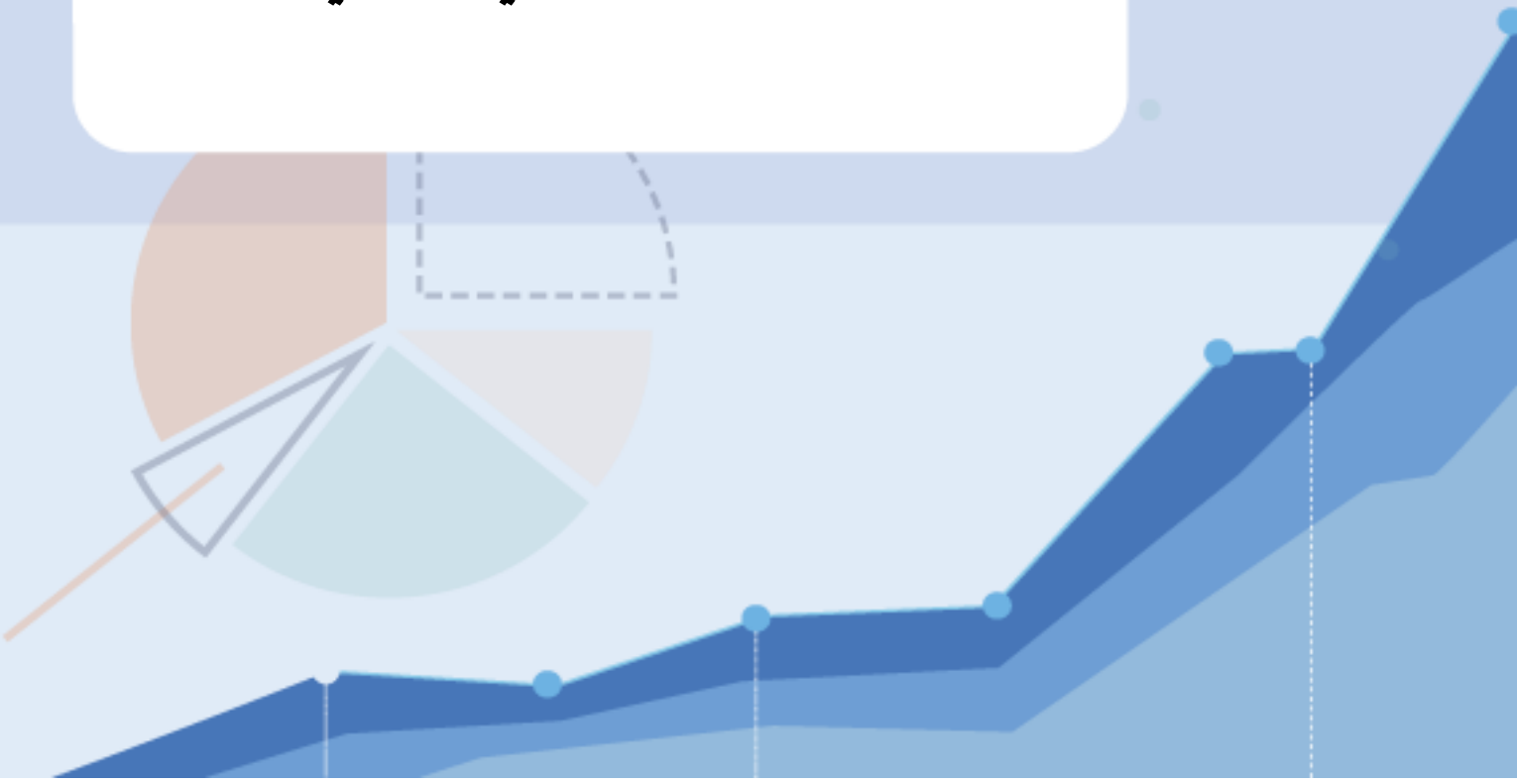

تمهيد

لما كان تحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة بين مختلف أقاليم ومحافظات الجمهورية هو هدف محوري تدور حوله خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإن البعد المكاني يُمثل أحد المُحدّدات الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة. ولذا تولي الخطة أهمية بالغة بالعدالة المكانية، سواء في الدخل أو الصحة أو التعليم أو استخدام الموارد الاقتصادية لانعكاسات ذلك الإيجابية على المجتمع من منظور التماسك والاستقرار وتحقيق النمو الاحتوائي المُستدام.

ومن هذا المُنطلق أيضاً تستهدف الخطة إحداث تنمية حقيقية على مستوى أقاليم الجمهورية يُراعي فيها تحقيق التوازن فيما بينها بما يؤدي إلى تقارب مستويات الدخول والمعيشة وخفض نِسب البطالة ورفع معدلات النمو بما يتوافق وخصائص وأولويات كل إقليم.

الأهداف العامة

كما ورد بخطة التنمية متوسطة المدى وعاملها الأول، تستهدف جهود التنمية المكانية ما يلي:

- تحقيق نمو متوازن يُراعي اعتبارات الكفاءة الاقتصادية في توزيع الموارد، والعدالة الاجتماعية في توزيع ثمار التنمية.
- إعطاء أولوية مُتقدمة لتنمية شبه جزيرة سيناء والصعيد في إطار برنامج تنموي متكامل.
- التركيز على المناطق الريفية الأكثر احتياجاً لتضييق الفجوة الدخلية والحد من الهجرة إلى المناطق الحضرية.
- إيلاء دفعة قوية للمناطق الواعدة لحل مشكلة التكدّس السكاني، وتوفير مزيدٍ من فرص العمل للشباب.
- التحديد الدقيق للاحتياجات والموارد المتاحة والمُحتملة للمراكز والقرى.
- زيادة فرص التصدير للمشروعات الصغيرة بالمناطق الجديدة.
- تفعيل المشاركة الشعبية في عمليات التخطيط للتنمية.

١/٦ التنمية الإقليمية

تنقسم الجمهورية إلى سبعة أقاليم اقتصادية يضم كلّ منها عدداً من المحافظات ما بين إثنين وست محافظات، بإجمالي ٢٧ محافظة، على النحو التالي:

الإقليم	المحافظات التابعة
القاهرة	القاهرة / الجيزة / القليوبية
الإسكندرية	الإسكندرية / البحيرة / مطروح
الدلتا	المنوفية / الغربية / دمياط / الدقهلية / كفر الشيخ
القناة وسيناء	بورسعيد/ الإسماعيلية / السويس / شمال سيناء / جنوب سيناء / الشرقية.
شمال الصعيد	الفيوم / بني سويف / المنيا
وسط الصعيد	أسيوط / الوادي الجديد
جنوب الصعيد	سوهاج / قنا / الأقصر / أسوان / البحر الأحمر

وتتفاوت هذه الأقاليم من حيث الظروف المُناخية والتضاريس والمقوّمات الطبيعية والثروات التعدينية والمائية والزراعية والإمكانات التصنيعية، ومن حيث المساحات والأعداد السكانية [جدول رقم (١/٦)]، وكذلك من حيث الخصائص الديموجرافية والقيم والعادات والأنماط السلوكية، فهناك فروق جوهرية في الفجوات التنموية بين محافظات الشمال ومحافظات الجنوب، وكذلك بين محافظات الدلتا والوادي الضيّق لنهر النيل، والمحافظات الحدودية (الشرقية والغربية والجنوبية)، ولا تقتصر الفروق على الأقاليم و لكنها تمتد أيضاً للمحافظات الواقعة في نطاق كل إقليم.

جدول رقم (١/٦)

التوزيع الجغرافي للسكان والمساحة بحسب المحافظات

المحافظات	عدد السكان (ألف نسمة)*	التوزيع النسبي للسكان (٪)	المساحة (كم٢)	التوزيع النسبي للمساحة (٪)	المساحة المأهولة (كم٢)	التوزيع النسبي للمساحة المأهولة (٪)
القاهرة	٩٧١٧,٠	١٠,٠	٣٠٨٥,١٢	٠,٣	١٩٠,٤٢	٠,٣
الإسكندرية	٥٢٦٠,٠	٥,٤	٢٢٩٩,٩٧	٠,٢	١٦٧٥,٥٠	٢,٥
بورسعيد	٧٦٠,٠	٠,٨	١٣٤٤,٩٦	٠,١	١٣٢٠,٦٨	١,٩
السويس	٧٤٣,٠	٠,٨	٩٠٠٢,٢١	٠,٩	٢٠٦,٢٠	٠,٣
دمياط	١٥٢٧,٠	١,٦	٩١٠,٢٦	٠,١	٦٦٨,٨٧	١,٠
الدقهلية	٦٦٢٧,٠	٦,٨	٣٥٣٨,٢٣	٠,٤	٣٥٣٨,٢٣	٥,٢
الشرقية	٧٣٣٣,٠	٧,٥	٤٩١١,٠٠	٠,٥	٤٩١١,٠٠	٧,٢
القليوبية	٥٧٤٥,٠	٥,٩	١١٢٤,٢٨	٠,١	١٠٧٢,٧٢	١,٦

المحافظات	عدد السكان (ألف نسمة)*	التوزيع النسبي للسكان (٪)	المساحة (كم٢)	التوزيع النسبي للمساحة (٪)	المساحة المأهولة (كم٢)	التوزيع النسبي للمساحة المأهولة (٪)
كفر الشيخ	٣٤٤٥,٠	٣,٥	٣٤٦٦,٦٩	٠,٣	٣٤٦٦,٦٩	٥,١
الغربية	٥١٠٥,٠	٥,٣	١٩٤٢,٣٤	٠,٢	١٩٤٢,٣٤	٢,٨
المنوفية	٤٤٠١,٠	٤,٥	٢٤٩٩,٠٠	٠,٢	٢٤٣٥,٩٣	٣,٦
البحيرة	٦٣٣٧,٠	٦,٥	٩٨٢٦,٠٠	١,٠	٧٠٩٣,٨٤	١٠,٤
الإسماعيلية	١٣٣٩,٠	١,٤	٥٠٦٦,٩٧	٠,٥	٥٠٦٦,٩٧	٧,٤
الجيزة	٨٨٣٢,٠	٩,١	١٣١٨٤	١,٣	١١٩١,٠٠	١,٧
بنى سويف	٣٢٥٠,٠	٣,٣	١٠٩٥٤	١,١	١٣٦٩,٤١	٢,٠
الفيوم	٣٧٠٦,٠	٣,٨	٦٠٦٨	٠,٦	١٨٣٩,٨١	٢,٧
المنيا	٥٦٧٣,٠	٥,٨	٣٢٢٧٩	٣,٢	٢٤١١,٦٥	٣,٥
أسيوط	٤٥٢٨,٠	٤,٧	٢٥٩٢٦	٢,٦	١٥٧٤,٠٠	٢,٣
سوهاج	٥١٢٨,٠	٥,٣	١١٠٢٢	١,١	١٥٩٣,٩٢	٢,٣
قنا	٣٢٦٤,٠	٣,٤	١٠٧٩٨	١,١	١٧٤٠,٧٢	٢,٥
أسوان	١٥١٥,٠	١,٦	٦٢٧٢٦	٦,٢	١٠٠٤,٧٧	١,٥
الأقصر	١٢٨٣,٠	١,٣	٢٤٠٩,٦٨	٠,٢	٢٢٦,٧٣	٠,٣
البحر الأحمر	٣٧٠,٠	٠,٤	١١٩٠٩٩,٠٠	١١,٨	٧١,١٣	٠,١
الوادى الجديد	٢٤٨,٠	٠,٣	٤٤٠٠٩٨	٤٣,٦	١٠٨٢,٢٤	١,٦
مطروح	٤٥١,٠	٠,٥	١٦٦٥٦٣	١٦,٥	١٧١٦,٤١	٢,٥
شمال سيناء	٤٦١,٠	٠,٥	٢٨٩٩٢	٢,٩	٢١٠٠,٨٤	٣,١
جنوب سيناء	١٠٥,٠	٠,١	٣١٢٧٢	٣,١	١٦٧٩١,٠٠	٢٤,٦
إجمالي الجمهورية	٩٧١٥٣	١٠٠,٠	١٠١٠٤٠٨	١٠٠,٠	٦٨٣٠٣	١٠٠,٠

(*) ٢٠١٨/٧/١.

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر في أرقام ٢٠١٩.

المؤشرات الدالة على الفجوات التنموية على المستوى الإقليمي

إن التعرف على الفجوات التنموية على الصعيد الإقليمي من شأنه تمكين الحكومة من توجيه الاستثمارات من أجل سد تلك الفجوات وتنمية المناطق والأقاليم الأكثر احتياجاً.

ويوضّح الجدول رقم (٢/٦) معدلات الأمية، والبطالة، ونسبة الفقر والسكان، على مستوى الأقاليم.

جدول رقم (٢/٦) مؤشرات التنمية الرئيسية في الأقاليم الاقتصادية				
الإقليم	نسبة الأمية (جملة) (١٠ سنوات فأكثر) (٢٠١٧)	معدل البطالة (٪) ١٥-٦٤ سنة (٢٠١٧)	نسبة الفقر (٪) * (٢٠١٨/١٧)	نسبة السكان ٢٠١٨ (٪)
القاهرة	٢١,٦	١٣,٤	٢٨,٤	٢٥
الإسكندرية	٢٧,٩	١١,٥	٣٩..٩	١٢,٤
الدلتا	٢٣,٢	٩,٧	١٦,٥	٢١,٧
قناة السويس	١٩,٤	١٣,٤	١٩,٨	١١,١
شمال الصعيد	٣٥,٧	٨,٤	٣٨,٥	١٢,٩
وسط الصعيد	٢٤,٧	٨,٩	٥٩,٧	٥
جنوب الصعيد	٢٣,٩	١٤,٣	٤٥,٨	١٢
المتوسط العام/ الإجمالي	٢٥,٨	١١,٨	٣٢,٥	١٠٠

(*) لا تتضمن نسبة الفقر النسب الخاصة بالمحافظات الحدودية المتمثلة في شمال سيناء، وجنوب سيناء، والوادي الجديد، والبحر الأحمر.

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مصر في أرقام ٢٠١٩.

وكما هو موضّح بالجدول، فقد ارتفعت نسبة الأمية في إقليم شمال الصعيد لتصل إلى ٣٥,٧٪، ويليه إقليم الإسكندرية (٢٧,٩٪)، بينما وصلت نسبة الأمية إلى أدنى معدلاتها في إقليم قناة السويس (١٩,٤٪).

أما معدل البطالة، فقد بلغ أعلى معدلاته في إقليم جنوب الصعيد (١٤,٣٪)، ويليه إقليما القاهرة وقناة السويس بنسبة ١٣,٤٪ لكلٍ منهما. بينما بلغت أدنى معدلات البطالة (٨,٤٪) في إقليم شمال الصعيد.

وبلغت معدلات الفقر أعلى مستوياتها في إقليم وسط الصعيد لتصل إلى ٥٩,٧٪، ويليه إقليم جنوب الصعيد (٤٥,٨٪) ثم إقليم الإسكندرية (٣٩,٩٪).

أما بخصوص نسبة السكان؛ فقد حظي إقليم القاهرة بأعلى نسبة وصلت إلى ٢٥٪، ويليه كلٍ من إقليم الدلتا وشمال الصعيد بنسبة ٢١,٧٪ و١٢,٩٪ على التوالي، بينما تقطن أقل نسبة من السكان في إقليم وسط الصعيد (٥٪).

ولذا، تستهدف الخطة سد الفجوات بين الأقاليم وتوجيه عناية خاصة لأقاليم الصعيد التي تحظى بأعلى معدلات للفقر والبطالة والأمية، وذلك من خلال تطبيق المعادلة التمويلية في توجيه الاستثمارات التي تعتمد على مؤشرات الفجوات التنموية.

ومن ناحية أخرى، تتبنّى الدولة خططاً تنموية تستهدف إحداث طفرة في أقاليم ومناطق بعينها لم تنل فيما مضى القدر المناسب من الاهتمام، رغم ما تزخر به من خيرات وثروات وإمكانيات تنموية. وتضم محافظتي شمال وجنوب سيناء ومحافظات الصعيد.

وفيما يلي إشارة مُختصرة للمستهدفات الإنمائية لهذه المحافظات والتي تتبنّاها خطة عام ٢٠٢٠/١٩.

الملامح الأساسية للبرامج التنموية لمحافظتي شمال وجنوب سيناء بخطة عام ٢٠٢٠/١٩

توجه الخطة استثمارات حكومية بحوالي ٥,٢٣ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢٠/١٩ لتنمية محافظتي شمال وجنوب سيناء بنسبة زيادة ٧٥,١٪ مقارنةً بعام ٢٠١٩/١٨، تُشكل ٢,٥٪ من جملة الاستثمارات الحكومية الموزعة، وتمول الخزانة العامة ٧٦,٧٪ منها، وبقيمة تبلغ نحو ٤ مليار جنيه [شكل رقم (١/٦)].

شكل رقم (١/٦)
تطوّر الاستثمارات الحكومية الموجّهة لشمال وجنوب سيناء

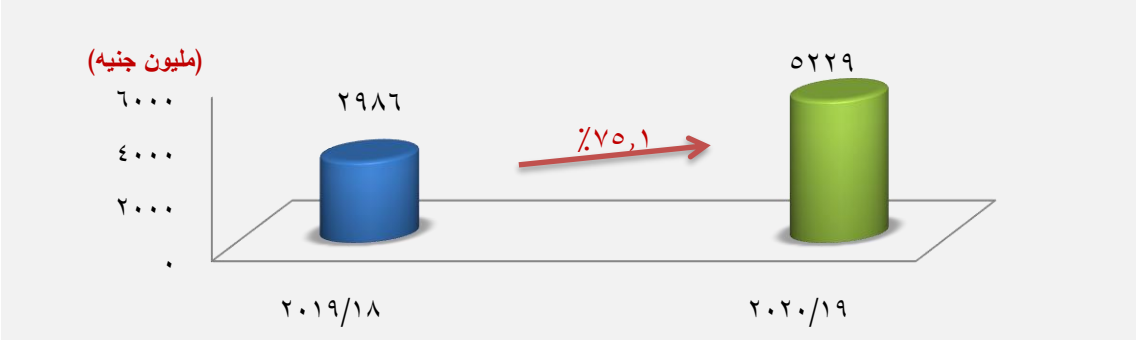

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

أولاً: الاستثمارات الموجّهة لمحافظة شمال سيناء

تبلغ جملة الاستثمارات الحكومية التي توجهها خطة ٢٠٢٠/١٩ لتنمية محافظة شمال سيناء حوالي ٢,٨٥ مليار جنيه تُموّل الخزانة العامة منها نسبة ٨٤٪ (٢,٤ مليار جنيه).

وفيما يلي أهم البرامج التنموية المستهدف تنفيذها في المحافظة خلال عام ٢٠٢٠/١٩ [شكل رقم (٢/٦)]:

مشروعات المياه:

- إنشاء محطة تحلية بالعريش طاقة ١٠٠ ألف م٣/ يوم قابلة للزيادة إلى ٣٠٠ ألف م٣/يوم لتغذية مدينة العريش والشيخ زويد ووسط سيناء.
- إحلال وتجديد شبكة مياه العريش.
- إنشاء خطوط مياه لقرية بئر العبد وتغذيتها بالمياه النقية.
- إحلال وتجديد محطات وشبكات مياه بمركز بئر العبد ونخل والحسنة.

مشروعات التعليم:

- استكمال إنشاء وتجهيز فصول تعليم أساسي.
- تنمية وتطوير مرحلة التعليم الثانوي العام والفني والمجتمعي.
- استكمال مباني المدن الجامعية والعيادات الطبية.

الزراعة والري:

- إحلال وتجديد ١٣ تجمعاً زراعياً واستكمال إنشاء شبكة الصرف العامة لمنطقتي رابعة وبئر العبد.
- إنشاء شبكة الصرف المغطى (زمام ٦٣٠٠ فدان).
- استكمال أعمال التغذية الكهربائية وأعمال المحطات وأعمال منظومة الطاقة الشمسية.

النقل والتخزين:

- إنشاء ورصف طرق بمدن وقرى شمال سيناء واستكمال منفذ رفح وتجهيزاته.
- إحلال وتجديد محطات الأرصاد الجوية.
- استكمال مدقات السيطرة الأمنية بطول ٧٥ كم.

الأنشطة العقارية:

- استكمال البرنامج القومي للإسكان الاجتماعي.
- استكمال تجمعات النازحين برفح وبئر العبد.
- استكمال منازل بدوية وخدماتها بأقسام برمانة والحسنة ونخل وبئر العبد وتوابعها وأقسام العريش ورفح والشيخ زويد.
- إنشاء تجمعات سكنية وخدماتها بمحور الجدى.

التشييد والبناء:

- استكمال إعادة تأهيل عمارات المساعيد، تطوير مناطق عشوائية، وتأثيث مقرات الجهاز بالمحافظة.

شكل رقم (٢/٦)

التوزيع القطاعي للاستثمارات الحكومية الموجّهة لمحافظة شمال سيناء

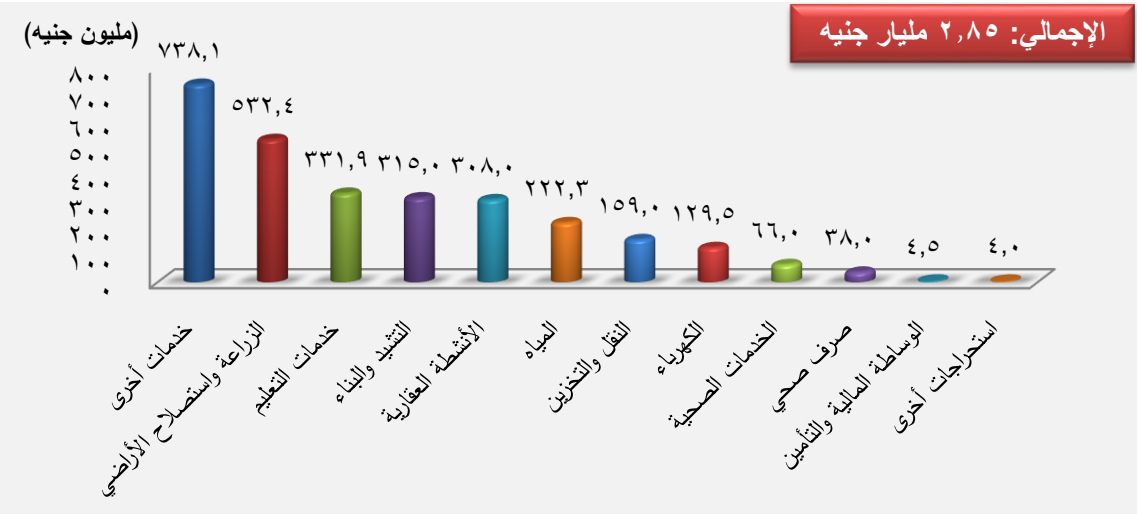

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

ثانياً: الاستثمارات الموجّهة لمحافظة جنوب سيناء

تبلغ جملة الاستثمارات الحكومية التي توجهها الخطة لتنمية محافظة جنوب سيناء حوالي ٢,٣٨ مليار جنيه تموّل الخزانة العامة منها ٦٧,٦٪ (١,٦ مليون جنيه).

وفيما يلي أهم البرامج التنموية المستهدف تنفيذها في المحافظة خلال عام ٢٠٢٠/١٩ [شكل رقم (٣/٦)]:

مشروعات الزراعة والري:

- نشر التقنيات الحديثة لمزرعى الصوب الزراعية.
- إنشاء محطة بحثية ثلاثية الغرض.
- استكمال حفر وتجهيز آبار وإنشاء سدود وبحيرات للحماية من أخطار السيول.
- تربية وإنتاج تقاوى بنجر السكر تحت الظروف المصرية.

مشروعات النقل:

- تطوير ورفع كفاءة طريق سانت كاترين (٧٥ كم /اتجاهين).
- استكمال طرق دهب بطول ٥٩ كم.
- استكمال مشروع معالجة انهيار هضبة أم السيد بشرم الشيخ.

التعليم:

- استكمال إنشاء جامعة الملك سلمان.
- إنشاء وتجهيز فصول تعليم أساسي، وإعادة تأهيل المدارس القائمة (التعليم العام).

خدمات أخرى:

- استكمال قريتي بأبو زنيمة والطور (ظهير صحراوى)، وتسعة تجمعات تنموية بمحافظة جنوب سيناء.
- تطوير مكاتب التشغيل وفرص العمل.
- تطوير المتاحف الأثرية والإقليمية في سيناء.
- تدعيم احتياجات الوحدات المحلية بقسم أبورديس وقسم شرطة طابا وقسم رأس صدر وسانت كاترين.

شكل رقم (٣/٦)
التوزيع القطاعي للاستثمارات الحكومية الموجّهة لمحافظة جنوب سيناء

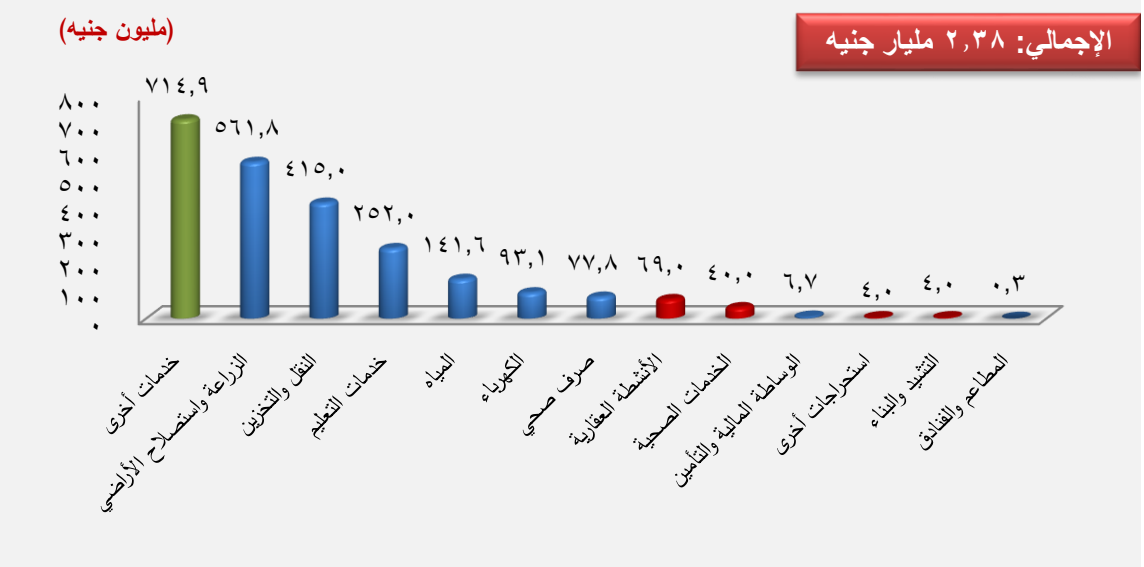

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

أقاليم الصعيد

تولي الخطة أهميةً كبيرةً لتنمية مُحافظات الصعيد لإحداث تنمية حقيقية ملموسة وسريعة يشعر بها المواطنون، وتنعكس على تحسين جودة حياتهم وتوفر لهم فرص العيش اللائق والكريم.

الملامح الأساسية للبرامج التنموية الموجّهة للصعيد بخطة عام ٢٠٢٠/١٩

توجه الخطة استثمارات حكومية بحوالي ٣١,٢ مليار جنيه عام ٢٠٢٠/١٩ لتنمية محافظات الصعيد وبزيادة تناهز ٢٢٪ مقارنةً بعام ٢٠١٩/١٨، وتموّل الخزانة العامة نسبة ٨٨٪ من هذه الاستثمارات بقيمة تبلغ حوالي ٢٧,٦ مليار جنيه [شكل رقم (٤/٦)].

شكل رقم (٤/٦)
تطوّر الاستثمارات الحكومية الموجّهة لتنمية محافظات الصعيد

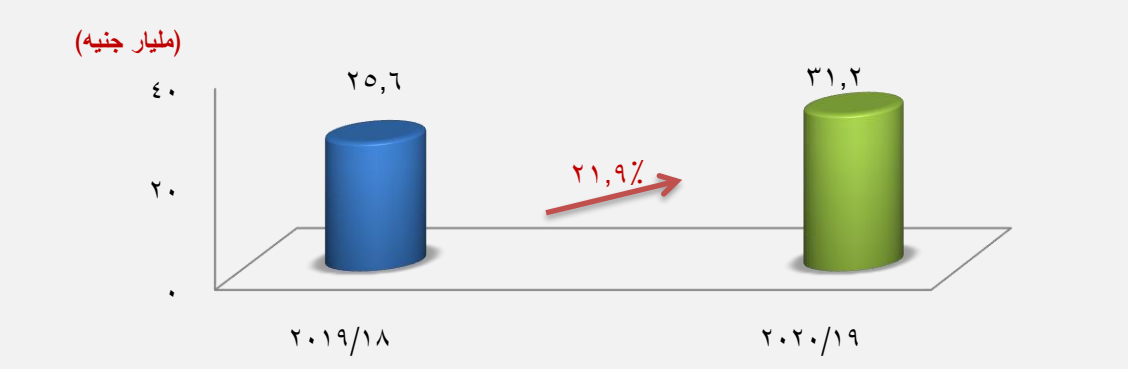

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

توجه الخطة لإقليم جنوب الصعيد (أسوان، سوهاج، قنا، البحر الأحمر، الأقصر) النسبة الأكبر (٥٠,٢٪) من الاستثمارات الحكومية الموجّهة لمحافظات الصعيد عام ٢٠٢٠/١٩ وبقيمة تبلغ ١٥,٧ مليار جنيه، ويليه إقليم شمال الصعيد (بني سويف، المنيا، الفيوم) بنسبة ٢٥,٦٪، في حين تُشكل الاستثمارات الحكومية المموّلة لإقليم وسط الصعيد (أسيوط، الوادي الجديد) النسبة المتبقية (٢٤,٢٪) [شكل رقم (٥/٦)].

شكل رقم (٥/٦)

الاستثمارات الحكومية الموجّهة لتنمية محافظات الصعيد عام ٢٠٢٠/١٩

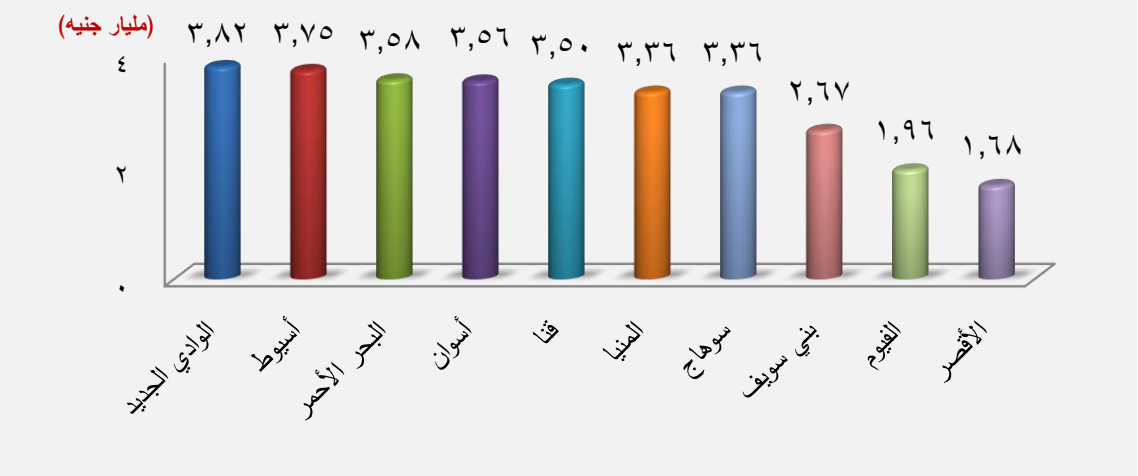

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

أولاً: الاستثمارات الموجّهة لإقليم جنوب الصعيد بخطة عام ٢٠٢٠/١٩

تستحوذ محافظة البحر الأحمر على النسبة الأكبر من الاستثمارات الحكومية الموجّهة لإقليم جنوب الصعيد (٢٢,٨٪) وبقيمة تبلغ ٣,٧٥ مليار جنيه وبزيادة ٥٩,٣٪ مُقارنةً بعام ٢٠١٩/١٨، ويليها محافظة أسوان بنسبة متقاربة (٢٢,٧٪) (بقيمة ٣,٥٥ مليار جنيه، وتأتي في المركز الثالث محافظة قنا بنسبة ٢٢,٤٪.

وفيما يلي أهم البرامج التنموية المستهدف تنفيذها في إقليم جنوب الصعيد خلال عام ٢٠٢٠/١٩:

(١) مُحافظة أسوان

يخص محافظة أسوان نحو ٣,٥٦ مليار جنيه موزعة قطاعياً على النحو الموضح بالشكل رقم (٦/٦). وتتمثل أهم مشروعاتها في الآتي:

النقل والتخزين:

- استكمال كوبري كلابشة وكوبري دراو على النيل وكوبري توشكا تحت طريق أسوان /أبو سمبل.
- استكمال المرحلة الأولى بطول ٤,٦ كم حتى المنطقة الصناعية الجديدة بأسوان) (الطريق الإقليمي شرق النيل).

الزراعة واستصلاح الأراضي:

- استكمال تدعيم السد العالي وخزان أسوان.
- إنشاء وتجديد شبكات الصرف المغطى في زمام ٤٠٠٠ فدان.
- إعادة تأهيل وتوسيع وتعميق المصارف العامة وإنشاء الأعمال الصناعية عليها.
- تطوير مفيض توشكي ومعالجة الأطماء ببحيرة ناصر.
- استكمال إنشاء كباري وأعمال صناعية وحماية البنية الأساسية من أخطار السيول.

مشروعات الصرف الصحي:

- تخفيض منسوب المياه الجوفية بمعبد كوم أمبو.
- إعادة تأهيل صرف صحي كيما ١ وكيما ٢.
- توسيع وتطوير محطة مياه ادفو غرب بطاقة ٣٥ الف م٣/يوم، محطة معالجة ثلاثية كيما ٣ بطاقة ٣٥ ألف م٣/يوم، محطة مياه البصيلية بطاقة ٥٠٠٠ م٣/يوم مرحلة أولى.
- تنفيذ مشروع أعمال تصميم وتنفيذ غابة شجرية ومستلزماتها بمساحة حوالي ١٢٠٠ فدان للاستفادة من المياه المنقاه الناتجة من محطة معالجة بلانة - نصر النوبة.

مشروعات التعليم:

- إنشاء وتجديد وإحلال وتجديد مدارس تعليم أساسي.
- استكمال مرافق جامعة أسوان، واستكمال مشروع إعادة تأهيل مدارس التعليم الفني القائمة.

شكل رقم (٦/٦)
التوزيع القطاعي للاستثمارات الحكومية الموجّهة لمحافظة أسوان

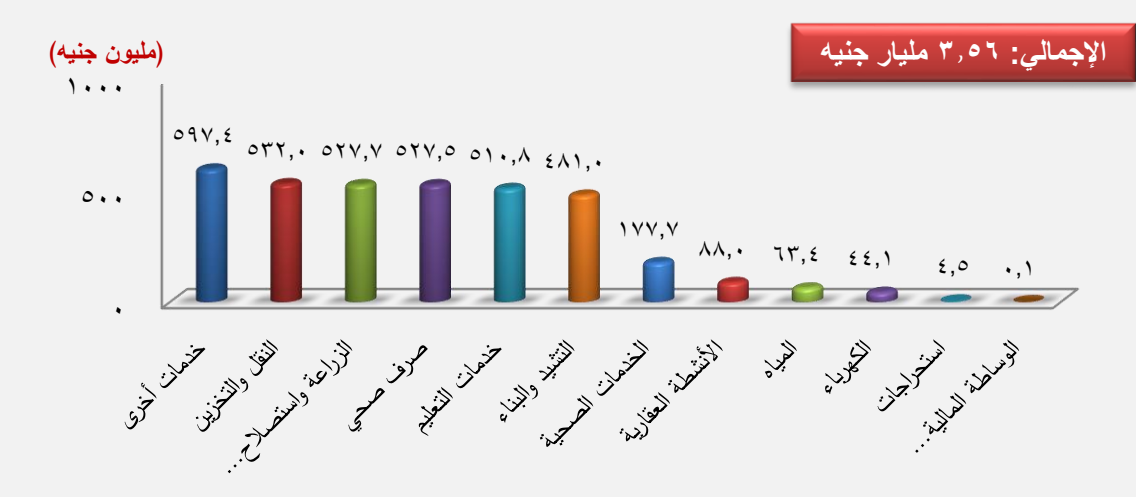

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

(٢) مُحافظة سوهاج

يخص محافظة سوهاج نحو ٣,٣٦ مليار جنيه موزعة قطاعياً على النحو الموضح بالشكل رقم (٧/٦). وتتمثل أهم مشروعاتها في الآتي:

مشروعات التعليم:

- التوسع في الكليات القائمة والمدن الجامعية.
- إنشاء وإحلال وتجديد المعاهد الدينية بالمحافظات.

الخدمات الصحية:

- استكمال مُستشفيات سوهاج التعليمي، والمنشأة المركزي، وطما المركزي، وساقلتة المركزي بسوهاج، وجهينة المركزي، وسوهاج العام الجديدة.

النقل والتخزين:

- إنشاء وصلات طهطا بطول ٨ كم، واستكمال محور كوبري طما وجرجا على النيل.

شكل رقم (٧/٦)
التوزيع القطاعي للاستثمارات الحكومية الموجّهة لمحافظة سوهاج

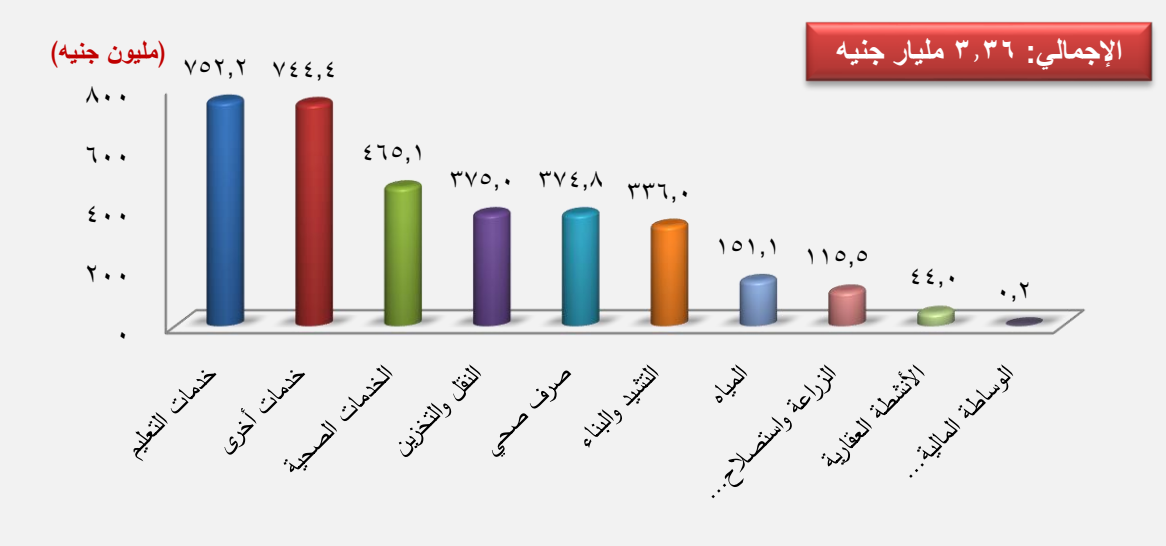

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

(٣) مُحافظة قنا

يخص محافظة قنا نحو ٣,٥ مليار جنيه موزعة قطاعياً على النحو الموضح بالشكل رقم (٨/٦). وتتمثل أهم مشروعاتها في الآتي:

مشروعات الصرف الصحي:

- توسعات محطة معالجة فرشوط من ٣٠ ألف م٣/يوم إلى ٤٥ ألف م٣/يوم، وتوسعات محطة صرف صحي قنا ٥٥ ألف م٣/يوم والغابة الشجرية.
- إحلال وتجديد محطات وشبكات الصرف الصحي بمركز قوص ونجع حمادي وقنا.

مشروعات التعليم:

- إنشاء وتجهيز فصول تعليم أساسي.
- إعادة تأهيل المدارس القائمة.
- وتطوير التعليم المجتمعي.

التشييد والبناء:

- تطوير أسواق عشوائية بمحافظة قنا، وتطوير العديد من المناطق، منها الحساسنة الشرقية والغربية والسرايرية والشاملة والسهراية والمنشية والمسلمات.

الخدمات الصحية:

- استكمال إنشاء المستشفى الجامعي بقنا، ومستشفى نجع حمادي المركزي، ومستشفى قفط المركزي ومستشفى دشنا المركزي ومستشفى الطوارئ ومستشفى الأطفال.

شكل رقم (٨/٦)
التوزيع القطاعي للاستثمارات الحكومية الموجّهة لمُحافظة قنا

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

(٤) مُحافظة البحر الأحمر

يخص محافظة البحر الأحمر نحو ٣,٥٨ مليار جنيه موزعة قطاعياً على النحو الموضح بالشكل رقم (٩/٦). وتتمثل أهم مشروعاتها في الآتي:

الأنشطة العقارية:

- تنفيذ البرنامج القومي للإسكان بمحافظة البحر الأحمر.
- استكمال قرى التوطين بالزعفرانة راس غارب وبحلايب وشلاتين ومرسى علم والقرى التابعة.

النقل والتخزين:

- استكمال ازدواج طريق سفاجا / القصير / مرسى علم بطول ٢١٣ كم.
- إعادة رصف طريق برنيس/ شلاتين من ك ٥٥ حتى شلاتين مرحله ثانية، وإنشاء طريق أسفلتي بطول ١٠٠ كم.
- إنشاء طريق أسفلتي من منطقة وادى العلاقي مروراً ببئر أنجات حتى العلامة الدولية ٢٦ بطول ١٧٠ كم.

التشييد والبناء:

- تنفيذ البرنامج القومي للإسكان بمحافظة البحر الأحمر، واستكمال مناطق غير مخططة (الأمل . الملاحة . العفش . مجاهد . الميناء . العرض . السوق) بالغردقة.

مشروعات الصرف الصحي:

- توسعات صرف صحي الغردقة وخدمة المناطق المحرومة بطاقة ٩٠ ألف م٣/يوم.
- توصيل الأماكن والمناطق الشجرية بالصرف الصحي لمدينة سفاجا أم الحويطات منطقة التليفزيون ومناطق تقسيم الشباب.
- توصيل مرافق الصرف الصحي ومياه الشرب للإسكان القومي بمرسى علم.
- توصيل مرافق الصرف الصحي ومياه الشرب للإسكان القومي لحوالي ٢٥٠٠ وحدة سكنية بمدينة القصير – سفاجا، ولنحو ٢٥٢٠ وحدة سكنية بمدينة الغردقة.
- عمل محطات معالجة الصرف الصحي لمدن (رأس غارب - سفاجا - القصير) بطاقة ١٠ الف م٣/يوم إلي معالجة ثلاثية.

شكل رقم (٩/٦)
التوزيع القطاعي للاستثمارات الحكومية الموجّهة لمُحافظة البحر الأحمر

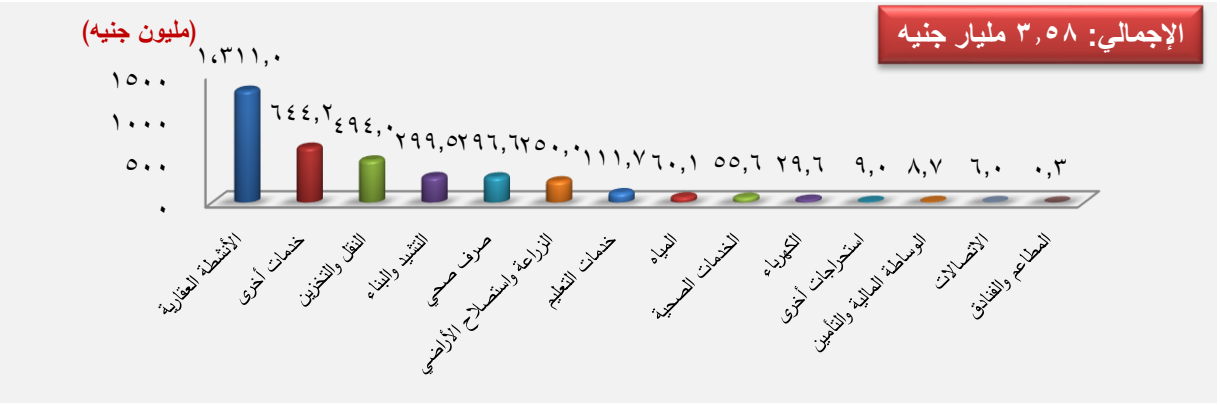

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

(٥) مُحافظة الأقصر

يخص محافظة الأقصر نحو ١,٦٨ مليار جنيه موزعة قطاعياً على النحو الموضح بالشكل رقم (١٠/٦). وتتمثل أهم مشروعاتها في الآتي:

مشروعات الصرف الصحي:

- استكمال صرف صحي أرمنت بالأقصر ١٨ألف م٣/يوم.
- استكمال مشروع صرف صحي القرى المحرومة بالبغدادي (الروافعة -الخضيرات-الساحة الرضوانية) ومحطة معالجة بطاقة ٩ألف م٣/يوم.
- مد خدمة الصرف الصحي للمناطق المحرومة بمركز ومدينة القرنة (حسن فتحي -جزيرة القرنة-البعيرات- الاقالته)، و استكمال محطة صرف صحي إسنا ٢٧ ألف م٣/يوم.

مشروعات التعليم:

- تطوير الديوان العام والإدارات التعليمية والمطابع السرية بالأقصر.
- إحلال وتجديد وإنشاء وتجهيز فصول تعليم أساسي.
- استكمال مشروع إعادة تأهيل مدارس التعليم الفني القائمة.
- التوسع في المعاهد الدينية بالمحافظات.

الخدمات الصحية:

- إنشاء المستشفيات النموذجية (كشروع قومي).
- استكمال المستشفيات العلاجية والخدمات والمراكز الطبية المتخصصة.

شكل رقم (١٠/٦)
التوزيع القطاعي للاستثمارات الحكومية الموجّهة لمُحافظة الأقصر

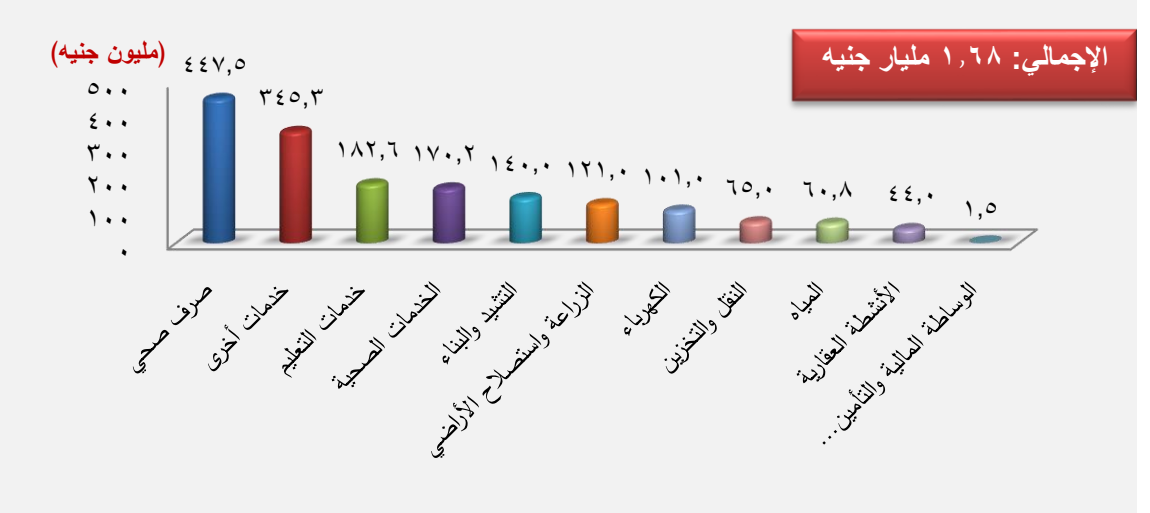

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

ثانياً: الاستثمارات الموجّهة لإقليم شمال الصعيد

تحتل محافظة المنيا المركز الأول من الاستثمارات الحكومية الموجّهة لإقليم شمال الصعيد (٤٢٪) وبقيمة تبلغ ٣,٤ مليار جنيه، وتليها محافظة بني سويف بنسبة ٣٣,٤٪ (بقيمة ٢,٧ مليار جنيه)، وفي المركز الثالث تأتي محافظة الفيوم بنسبة ٢٤,٦٪ بإجمالي استثمارات تناهز نحو ٢ مليار جينه.

وفيما يلي أهم البرامج التنموية المستهدف تنفيذها في إقليم شمال الصعيد خلال العام المالي ٢٠٢٠/١٩:

(١) مُحافظة المنيا

يخص محافظة **المنيا** نحو ٣,٣٦ مليار جنيه موزعة قطاعياً على النحو الموضح بالشكل رقم (١١/٦). وتتمثل أهم مشروعاتها في الآتي:

الخدمات التعليمية:

- إحلال وتجديد مدارس تعليم فني وثانوي عام، وإنشاء وتجهيز فصول تجريبي لغات ومتميز.
- إحلال وتجيد كلية البنات الأزهرية بالمنيا الجديدة.

الخدمات الصحية:

- استكمال تطوير المستشفيات الجامعية بجامعة المنيا.
- إنشاء مستشفى المنيا الجديدة وبني أحمد للطب النفسي.
- استكمال مستشفي سمالوط ومطاي ومغاغة المركزي.

النقل والتخزين:

- استكمال كوبري سمالوط على النيل واستكمال ازدواج طريق الشيخ فضل / رأس غارب ١٥٠ كم.
- إنشاء كوبري علوي للسيارات اعلى السكة الحديد بملوى، وازدواج وصلات كباري النيل الجديدة (وصلة سمالوط/شوشة١٧كم).

شكل رقم (١١/٦)
التوزيع القطاعي للاستثمارات الحكومية الموجّهة لمحافظة المنيا

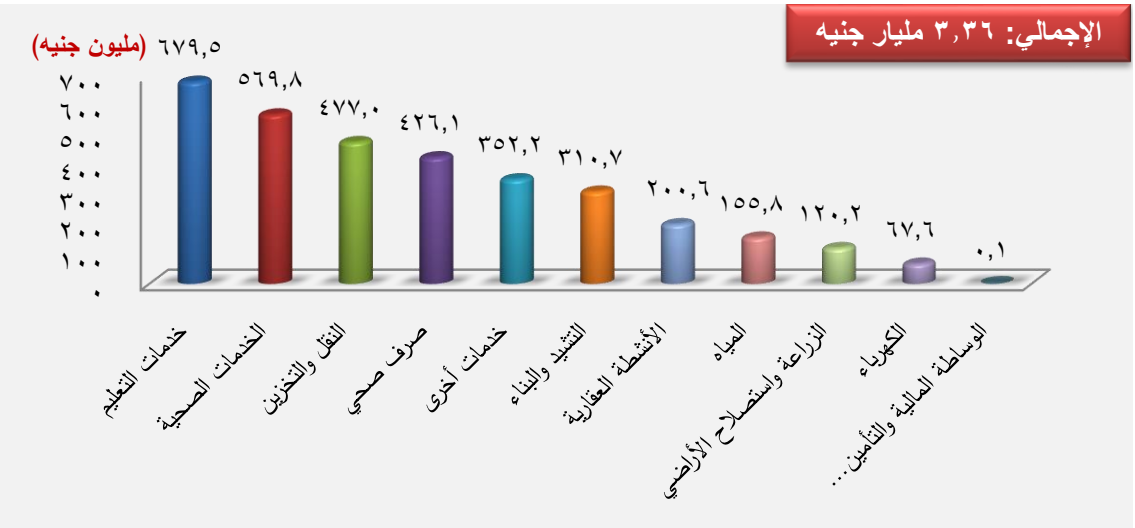

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

(٢) مُحافظة بني سويف

يخص محافظة **بني سويف** نحو ٢,٦٧ مليار جنيه موزعة قطاعياً على النحو الموضح بالشكل رقم (١٢/٦). وتتمثل أهم مشروعاتها في الآتي:

خدمات التعليم:

- تطوير التعليم المجتمعي وإنشاء وتجهيز فصول تعليم أساسي.
- استكمال مشروع إعادة تأهيل مدارس التعليم الفني القائمة.
- استكمال مباني إدارة جامعة بني سويف.
- إحلال وتجديد وإنشاء المعاهد الدينية المحافظة وإحلال وتجديد الجامعة التكنولوجية ببنى سويف.

الصرف الصحي:

- تنفيذ المشروع القومي لمد خدمة الصرف الصحي بالقرى بمحافظة بنى سويف.
- إحلال وتجديد شبكات الصرف الصحي والتوسع في المحطات.

شكل رقم (١٢/٦)
التوزيع القطاعي للاستثمارات الحكومية الموجّهة لمحافظة بني سويف

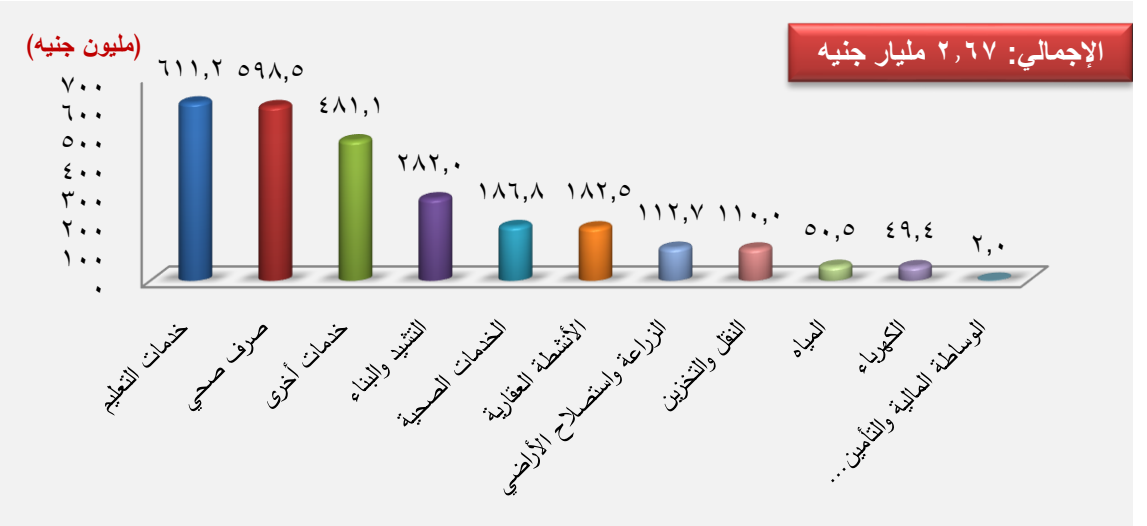

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

(٣): مُحافظة الفيوم

- يخص محافظة **الفيوم** نحو ١,٩٦ مليار جنيه موزعة قطاعياً على النحو الموضح بالشكل رقم (١٣/٦). وتتمثل أهم مشروعاتها في الآتي:

خدمات التعليم:

- استكمال مرافق الجامعة.
- إحلال وتجديد وإنشاء المعاهد الدينية.
- استكمال معهد البحوث والدراسات الاستراتيجية.
- استكمال امتداد مركز الإرشاد السياحي، والمعامل المركزية "مرحلة ثانية".
- استكمال كلية الدراسات العربية والإسلامية بالمحافظة

خدمات أخرى:

- تدعيم احتياجات الوحدات المحلية بمركز سنورس وابشواى ومركز ومدينة الفيوم.
- تحسين البيئة بمركز يوسف الصديق وأطسا، وإنشاء مقر نادي اليرموك ومنية الحيط.
- استكمال إنشاء مراكز شباب نموذجية بأسيوط.

التشييد والبناء:

- تطوير الأسواق العشوائية بمحافظة الفيوم.

شكل رقم (١٣/٦)
التوزيع القطاعي للاستثمارات الحكومية الموجّهة لمحافظة الفيوم

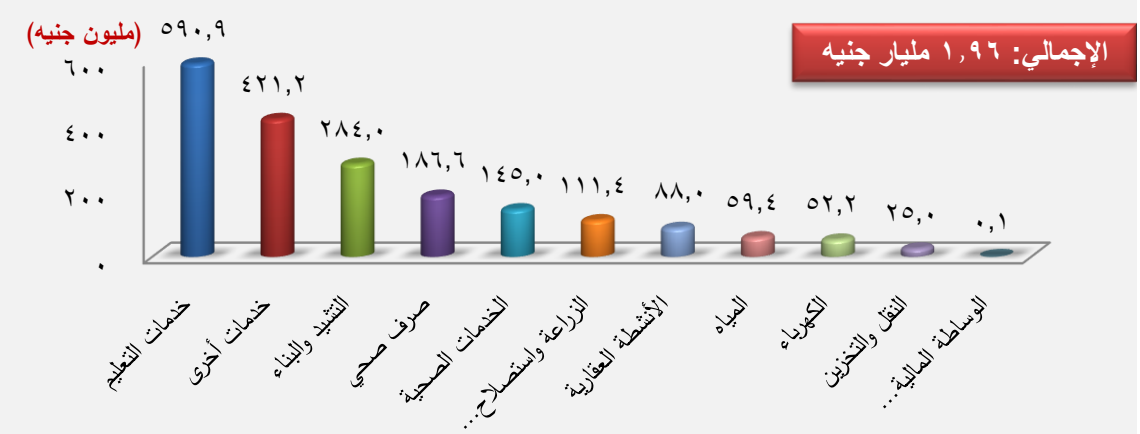

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

ثالثاً: الاستثمارات الموجّهة لإقليم وسط الصعيد

تستحوذ محافظة الوادي الجديد على النسبة الأكبر من الاستثمارات الحكومية الموجّهة لإقليم وسط الصعيد (٥٠,٥٪) وبقيمة تبلغ ٣,٩ مليار جنيه وبزيادة ٨٦,٥٪ مقارنةً بعام ٢٠١٩/١٨، وتليها محافظة أسيوط بنسبة ٤٩,٥٪ (بقيمة تبلغ ٣,٧٤ مليار جنيه).

وفيما يلي أهم البرامج التنموية المستهدف تنفيذها في إقليم وسط الصعيد خلال العام المالي ٢٠٢٠/١٩:

(١) مُحافظة أسيوط

يخص محافظة **أسيوط** نحو ٣,٧٥ مليار جنيه موزعة قطاعياً على النحو الموضح بالشكل رقم (١٤/٦). وتتمثل أهم مشروعاتها في الآتي:

صرف صحي:

- استكمال محطة معالجة صرف صحي بقرى عرب المدابغ بطاقة ٦٠ ألف م٣/ يوم بأسيوط.
- إحلال وتجديد محطات وشبكات صرف صحي بمركز أسيوط وأبو تيج.
- إحلال وتجديد محطة معالجة أسيوط القديمة (عرب المدابغ ١ و٢)، ومحطة معالجة الصرف الصحي بالنواورة وبشطب.
- التوسع في خط السيب النهائي أبو تيج والمعالجة الثلاثية (١٨ ألف م٣/يوم).
- إنشاء محطة صرف صحي صدفا والغنايم (٤٠ألف م٣/يوم)، واستكمال محطة وشبكة صرف صحي ديروط ٥١ ألف م٣/يوم وبمنفلوط والعتامنة بطاقة ٣٨ ألف م٣/يوم.

خدمات التعليم:

- تشطيب المدرج ١-٢ والمعامل (B.D) بكليتي الطب والعلوم بأسيوط.
- استكمال مباني الشريعة والقانون بأسيوط.

شكل رقم (١٤/٦)
التوزيع القطاعي للاستثمارات الحكومية الموجّهة لمحافظة أسيوط

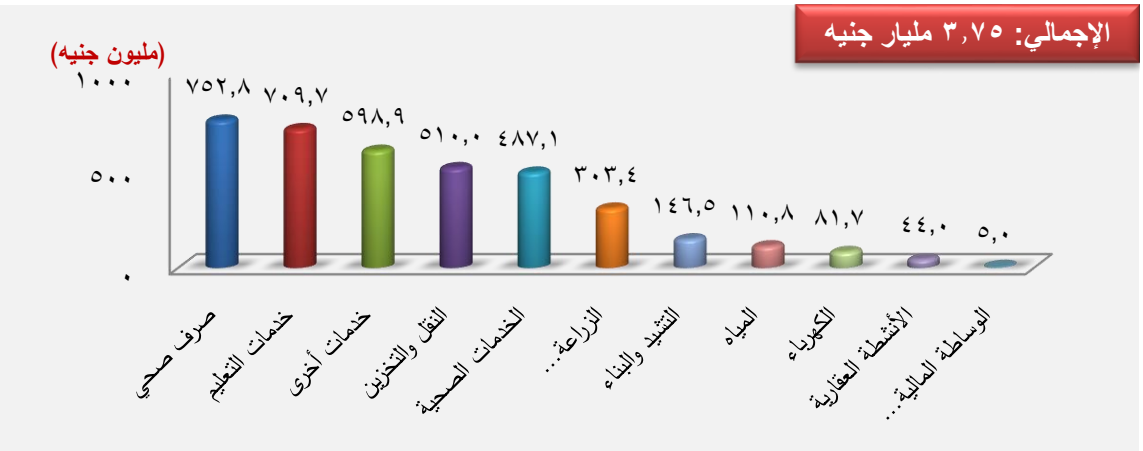

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

(٢) مُحافظة الوادي الجديد

يخص محافظة **الوادي الجديد** نحو ٣,٨٢ مليار جنيه موزعة قطاعياً على النحو الموضح بالشكل رقم (١٥/٦). وتتمثل أهم مشروعاتها في الآتي:

الكهرباء:

- التغذية الكهربائية لمنطقة شرق العوينات من خلال الشبكة القومية للكهرباء.

خدمات أخرى:

- استكمال دعم وتطوير الأجهزة الرقابية، وإنشاء ورصف محور يربط التنيدة بالداخلة / منفلوط بأسيوط بطول ٢٥٠كم.
- إنشاء وتطوير مباني إدارية للمديريات الإقليمية والمباني التابعة لها.
- استكمال قرية القصر الإسلامية بالداخلة (ظهير صحراوي).

الخدمات التعليمية:

- استكمال إدارة الجامعة بالوادي الجديد.
- استكمال إنشاء وتجهيز فصول تعليم أساسي وفني وثانوي عام.

أما التوزيع القطاعي الموضح بالشكل رقم (١٥/٦) فيبرز أهمية توفير خدمات الكهرباء للمحافظة، وكذا تحسين خدمات التعليم وخدمات النقل والتخزين.

شكل رقم (١٥/٦)
التوزيع القطاعي للاستثمارات الحكومية الموجّهة لمحافظة الوادي الجديد

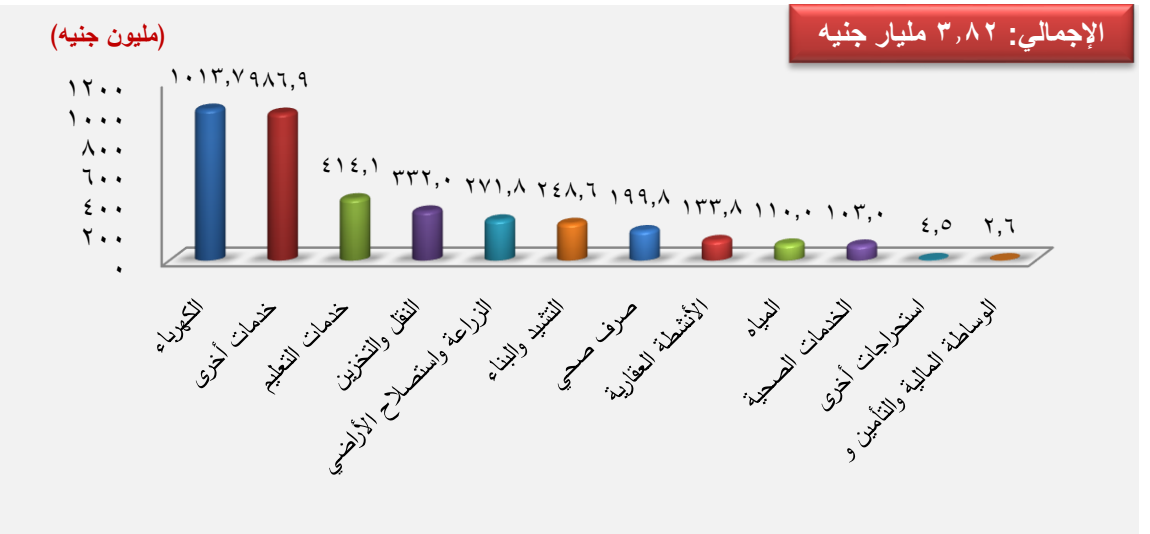

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

٤/٦ التنمية المحلية

الاستثمارات المحلية على مستوى دواوين عموم المحافظات

تبلغ الاستثمارات المستهدفة عام ٢٠٢٠/١٩ للإدارة المحلية نحو ١٣,٦٥ مليار جنيه، منها ٩,٨ مليار جنيه تمويل من الخزانة العامة، ويُضاف إليها استثمارات الديوان العام وقدرها ١,٥٨ مليار جنيه وهيئة نظافة كلٍ من القاهرة والجيزة بإجمالي ١٥٢ مليون جنيه.

وبذلك، تكون الاستثمارات الكلية للتنمية المحلية في حدود ١٥,٤ مليار جنيه منها تمويل خزانة عامة بنسبة ٧٢٪ [جدول رقم (٣/٦)].

جدول رقم (٣/٦)
الاستثمارات الكلية للتنمية المحلية

(مليار جنيه)

البيان	الاستثمارات	الخزانة العامة	٪ الخزانة العامة من الاستثمارات
الإدارة المحلية (دواوين عموم المحافظات)	١٣,٦٥	٩,٨١	٧١,٩
الديوان العام	١,٥٨	١,٠٥	٦٦,٤
هيئة نظافة القاهرة	٠,١٢	٠,١١	٩١,٧
هيئة نظافة الجيزة	٠,٠٣	٠,٠٣	١٠٠
الإجمالي العام	١٥,٣٨	١١	٧١,٥

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

ويوضح الجدول رقم (٤/٦) توزيع الصورة التفصيلية لمخصصات دواوين عموم المحافظات لبرامج التنمية المحلية عام ٢٠٢٠/١٩، ومنه يُلاحظ احتلال محافظة القاهرة المرتبة الأولى بنسبة ١٦,٣٪، ثم محافظة البحيرة بنحو ٦,١٪، وتليها محافظتي مطروح والإسكندرية.

جدول رقم (٤/٦)
توزيع مخصصات دواوين عموم المحافظات لبرامج التنمية المحلية عام ٢٠٢٠/١٩

المحافظة	الاستثمارات (مليون جنيه)	الأهمية النسبية (٪)	المحافظة	الاستثمارات (مليون جنيه)	الأهمية النسبية (٪)
القاهرة	٢٢٢٧	١٦,٣	المنيا	٣٩٧,١	٢,٩
البحيرة	٨٢٨	٦,١	الغربية	٣٥٨,٣	٢,٦
مطروح	٧٩٦,٥	٥,٩	الدقهلية	٣١٤	٢,٣
الإسكندرية	٧٥٨	٥,٦	دمياط	٣٤٣,٧	٢,٥
سوهاج	٧٣٥	٥,٤	كفر الشيخ	٣٥١,٢	٢,٥
قنا	٧٣٥	٥,٤	أسوان	٢٨٠	٢

المحافظة	الاستثمارات (مليون جنيه)	الأهمية النسبية (٪)	المحافظة	الاستثمارات (مليون جنيه)	الأهمية النسبية (٪)
أسيوط	٦٦١,٤	٤,٨	الوادي الجديد	٢٣٣,٥	١,٧
البحر الأحمر	٥١٩	٣,٨	المنوفية	٢١٣,٣	١,٧
الجيزة	٥٣٨	٣,٩	شمال سيناء	٢٣٢,٦	١,٥
القليوبية	٥٣١,٤	٣,٨	جنوب سيناء	٢٤١	١,٥
الشرقية	٥١٤,٣	٣,٧	الإسماعيلية	١٩٠	١,٤
بني سويف	٤٦١,٤	٣,٤	بورسعيد	١٦٣,٣	١,٢
الفيوم	٤٥٧,١	٣,٣	السويس	١٥٢	١,١
الأقصر	٤٢١	٣,١	**الإجمالي**	**١٣٦٥٣,٨**	**١٠٠**

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

هيكل الاستثمارات بحسب برامج التنمية المحلية

يتضمن برنامج التنمية المحلية ستة برامج فرعية تختص بالطرق والكباري، الكهرباء، تحسين البيئة، الأمن والإطفاء والمرور، تدعيم احتياجات الوحدات المحلية ، الاستهداف الجغرافي للقرى الأكثر احتياجاً.

ويعكس الشكل رقم (١٦/٦) هيكل الاستثمارات المستهدفة لبرامج التنمية خلال عام ٢٠٢٠/١٩، ومنه يتبين استئثار خدمات النقل والكباري بالنصيب الأكبر بنسبة (٤٢,٣٪)، وتليها خدمات تحسين البيئة بنسبة تربو على (٢٥٪)، ثم خدمات تدعيم احتياجات الوحدات المحلية بنسبة(١٥,٦٪) وخدمات مد وتدعيم شبكات الكهرباء، بنسبة ٩,٨٪.

شكل رقم (١٦/٦)

توزيع الاستثمارات المستهدفة على مستوى برامج التنمية المحلية خلال عام ٢٠٢٠/١٩

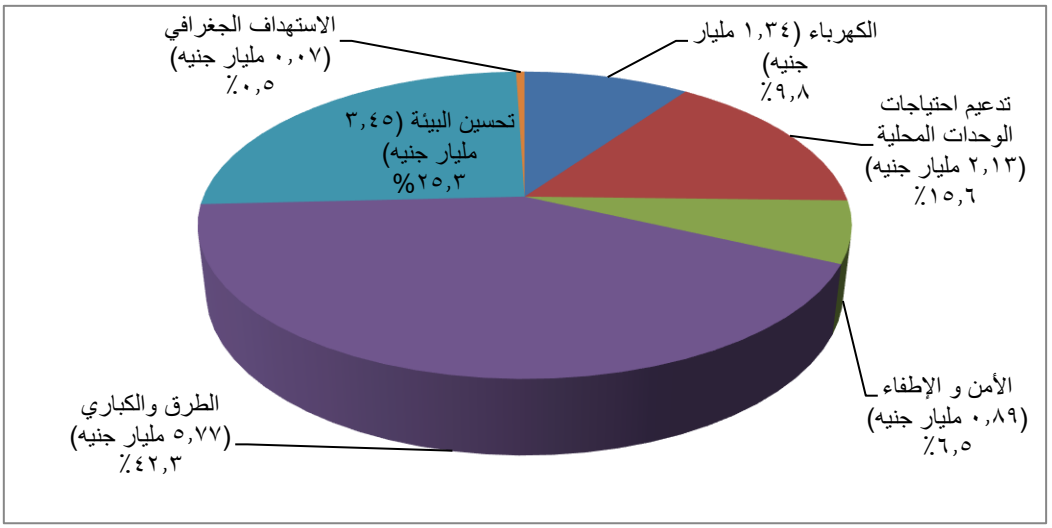

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

هيكل الاستثمارات حسب الأقاليم

يوضح الشكل رقم (١٧/٦) التوزيع الجغرافي للاستثمارات المستهدفة على مستوى أقاليم الجمهورية خلال عام ٢٠٢٠/١٩.

شكل رقم (١٧/٦)
التوزيع الجغرافي للاستثمارات المستهدفة على مستوى أقاليم الجمهورية خلال عام ٢٠٢٠/١٩

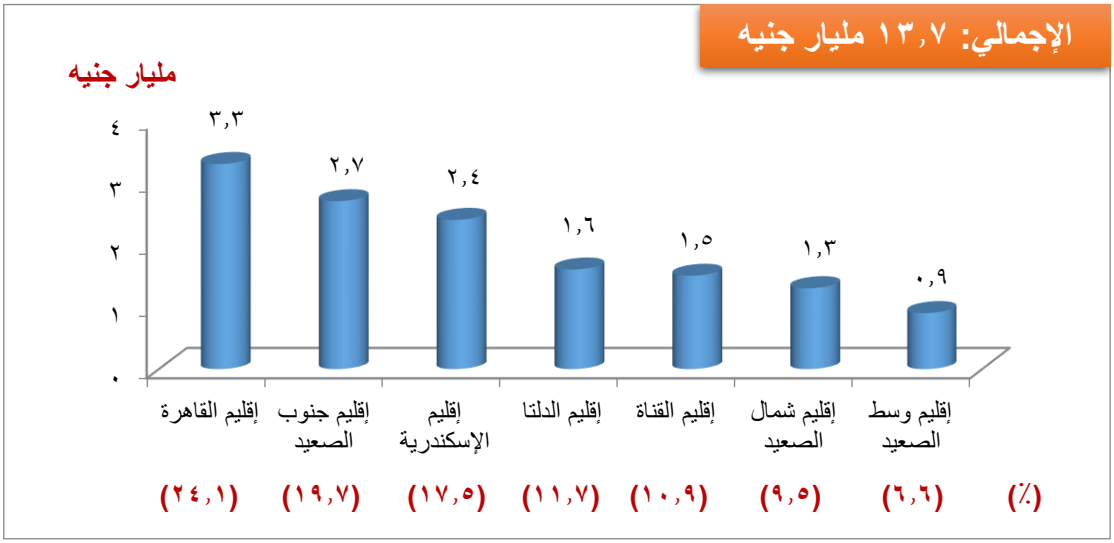

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

ويتبين من الشكل السابق استحواذ إقليم القاهرة على ٢٤٪ من إجمالي الاستثمارات المستهدفة، ويليها إقليم جنوب الصعيد والذي ينفرد بنحو ٢٠٪ من الإجمالي بقيمة تناهز ٢,٧ مليار جنيه، ثم إقليم الإسكندرية في المركز الثالث بنسبة ١٧,٥٪. هذا ويُلاحظ استحواذ إقليم الصعيد على نحو ٣٦٪ (٤,٩ مليار جنيه) من إجمالي الاستثمارات تجسيداً لما يحظى به من أولوية تنموية في إطار خطة الدولة لتصويب الاختلالات الدخلية بين مختلف أقاليم الجمهورية والتوجه نحو تكثيف الاستثمارات العامة في الأقاليم الأكثر احتياجاً.

البرامج المُستهدفة للتنمية المحلية

تستهدف برامج التنمية المحلية التوسع في تشغيل الشباب وتنمية المشروعات الصغيرة وتنشيط عجلة الاستثمار، بالإضافة إلي رفع كفاءة إدارة المجتمع المحلي وتشجيع وتعميق المشاركة الشعبية وإدماج النوع في التنمية والتخطيط، فضلاً عن الحفاظ علي الموارد الطبيعية والإصحاح البيئي.

أولاً: برنامج رصف الطرق والكباري

يجري تخصيص استثمارات بقيمة نحو ٥,٧٧ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢٠/١٩، وتأتي أعلي نسب توزيع في محافظة القاهرة (٢١,٨٪)، تليها محافظة البحيرة (٩,٢٪)، ثم محافظة أسيوط (٦٪)، وتبلغ أدناها في محافظات السويس وبورسعيد بنحو ٠,٥٪ و٠,٦٪ علي التوالي[جدول رقم (٥/٦)].

جدول رقم (٥/٦)

توزيع استثمارات برنامج رصف الطرق والكباري وفقاً للمحافظات عام ٢٠٢٠/١٩

المحافظة	الاستثمارات (مليون جنيه)	الأهمية النسبية (٪)	المحافظة	الاستثمارات (مليون جنيه)	الأهمية النسبية (٪)
القاهرة	١٢٥٦,٦	٢١,٨	الأقصر	١٥١,٠	٢,٦
البحيرة	٥٣٠,١	٩,٢	الدقهلية	١٣٦,٠	٢,٤
أسيوط	٣٤٧,٩	٦,٠	مطروح	١٣٣,٣	٢,٣
بني سويف	٣٠٩,٤	٥,٤	البحر الأحمر	١٢٢,٠	٢,١
الشرقية	٢٧٣,٨	٤,٧	المنوفية	١١٣,٦	٢,٠
الجيزة	٢٥٤,٢	٤,٤	دمياط	١٠٢,٢	١,٨
الفيوم	٢٤٥,٩	٤,٣	الوادي الجديد	٩١,٠	١,٦
القليوبية	٢٢٢,٢	٣,٨	الإسماعيلية	٨٠,٣	١,٤
الغربية	٢٠٧,٤	٣,٦	أسوان	٧٨,٠	١,٤
كفر الشيخ	١٩٩,٨	٣,٥	جنوب سيناء	٧٣,٠	١,٣
قنا	١٩١,٤	٣,٣	شمال سيناء	٧١,٥	١,٢
الإسكندرية	١٨٢,٥	٣,٢	السويس	٣٥,١	٠,٦
سوهاج	١٨٠,٧	٣,١	بورسعيد	٢٨,٢	٠,٥
المنيا	١٥٥,٧	٢,٧	**الإجمالي**	**٥٧٧٢,٦**	١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

ثانياً: برنامج مد وتدعيم شبكات الكهرباء

يجري تخصيص استثمارات بقيمة نحو ١,٣٤ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢٠/١٩، ويتم توزيعها علي المحافظات المختلفة بحيث تأتي محافظة دمياط في المركز الأول بنسبة ١١,٧٪، وتليها محافظة مطروح بنسبة ١١,٦٨٪، ثم محافظات الأقصر والإسكندرية والشرقية وأسيوط بنسب تتراوح ما بين ٦,١٪ و٧,٩٪ [جدول رقم (٦/٦)].

جدول رقم (٦/٦)
توزيع استثمارات برنامج مد وتدعيم شبكات الكهرباء وفقاً للمحافظات عام ٢٠٢٠/١٩

المحافظة	الاستثمارات (مليون جنيه)	الأهمية النسبية (٪)	المحافظة	الاستثمارات (مليون جنيه)	الأهمية النسبية (٪)
دمياط	١٥٦,٧	١١,٧٢	البحيرة	٣٩,٧	٢,٩٧
مطروح	١٥٦,٢	١١,٦٨	الإسماعيلية	٣٩,٠	٢,٩٢
الأقصر	١٠٥,٦	٧,٩٠	الفيوم	٣٦,٥	٢,٧٣
الإسكندرية	١٠٤,٧	٧,٨٣	القاهرة	٣٥,٠	٢,٦٢
الشرقية	٨١,٩	٦,١٢	البحر الأحمر	٢٩,٦	٢,٢١
أسيوط	٨١,٧	٦,١١	القليوبية	٢٥,٥	١,٩١
شمال سيناء	٦٨,٥	٥,١٢	الوادي الجديد	٢٢,٨	١,٧٠
أسوان	٤٩,٥	٣,٧١	الغربية	١٦,٩	١,٢٧
بنى سويف	٤٩,٤	٣,٦٩	المنوفية	١٥,٦	١,١٧
المنيا	٤٨,٣	٣,٦١	السويس	١٤,٢	١,٠٧
جنوب سيناء	٤٥,٠	٣,٣٦	كفر الشيخ	١٣,٨	١,٠٣
بورسعيد	٤٤,٧	٣,٣٤	الدقهلية	١١,٩	٠,٨٩
الجيزة	٤٤,٠	٣,٢٩	**الإجمالي**	**١٣٣٦,٨**	١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

ثالثاً: برنامج تحسين البيئة

يجري تخصيص استثمارات بقيمة نحو ٣,٤٥ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢٠/١٩، ويتم توزيعها علي المحافظات المختلفة بحيث تكون سوهاج في المركز الأول بنسبة ١٢,٧٪، وتليها مطروح بنسبة ١٢,٥٪، ثم محافظة قنا بنسبة ١١,٢٪ والإسكندرية بنسبة ١٠,٧٪، وفي المراكز الأخيرة كل من بورسعيد وجنوب سيناء بنسبة ٠,٥٪ [جدول رقم (٧/٦)].

جدول رقم (٧/٦)
توزيع استثمارات برنامج تحسين البيئة وفقاً للمحافظات عام ٢٠٢٠/١٩

المحافظة	الاستثمارات (مليون جنيه)	الأهمية النسبية (٪)	المحافظة	الاستثمارات (مليون جنيه)	الأهمية النسبية (٪)
سوهاج	٤٣٩,٣	١٢,٧	الغربية	٦٨,٤	٢,٠
مطروح	٤٣٢,٤	١٢,٥	المنوفية	٦٦,١	١,٩
قنا	٣٨٦,٨	١١,٢	الدقهلية	٥٦,٠	١,٦
الإسكندرية	٣٦٩,٩	١٠,٧	البحر الأحمر	٥٥,٠	١,٦
القليوبية	٢٠٨,٠	٦,٠	القاهرة	٤٩,٠	١,٤
الجيزة	١٩١,٥	٥,٥	الإسماعيلية	٤٧,٧	١,٤

المحافظة	الاستثمارات (مليون جنيه)	الأهمية النسبية (٪)	المحافظة	الاستثمارات (مليون جنيه)	الأهمية النسبية (٪)
أسيوط	١٤٢,٠	٤,١	السويس	٤٢,٣	١,٢
الفيوم	١٣١,٣	٣,٨	المنيا	٤٠,٤	١,٢
الأقصر	١١٣,٣	٣,٣	بنى سويف	٣٦,٩	١,١
البحيرة	١٠٧,٤	٣,١	الوادي الجديد	٣٣,٠	١,٠
الشرقية	١٠٤,٣	٣,٠	شمال سيناء	٢٩,٣	٠,٨
كفر الشيخ	٩٩,٠	٢,٩	بورسعيد	١٧,٦	٠,٥
أسوان	٩٨,٨	٢,٩	جنوب سيناء	١٦,٠	٠,٥
دمياط	٧٢,٥	٢,١	**الإجمالي**	٣٤٥٤,٠	١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

رابعاً: برنامج الأمن والإطفاء والمرور

يجري تخصيص استثمارات بقيمة نحو ٨٩١ مليون جنيه خلال عام ٢٠٢٠/١٩، ويتم توزيعها علي محافظات الجمهورية، وتحتل القاهرة مركز الصدارة بنسبة ٢٠,٨٪، وتأتي دمياط في المركز الأخير بنحو ٠,٥٪ [جدول رقم (٨/٦)].

جدول رقم (٨/٦)

توزيع استثمارات برنامج الأمن والإطفاء وفقاً للمحافظات عام ٢٠٢٠/١٩

المحافظة	الاستثمارات (مليون جنيه)	الأهمية النسبية (٪)	المحافظة	الاستثمارات (مليون جنيه)	الأهمية النسبية (٪)
القاهرة	١٨٤,٩	٢٠,٨	الأقصر	٢٧,٤	٣,١
الدقهلية	٧٨,١	٨,٨	الغربية	٢٦,٨	٣,٠
الوادي الجديد	٦٧,٩	٧,٦	أسوان	٢٤,٩	٢,٨
البحيرة	٥٧,٦	٦,٥	السويس	٢٤,٠	٢,٧
المنيا	٥٣,٠	٥,٩	كفر الشيخ	١٣,٩	١,٦
أسيوط	٤١,٩	٤,٧	بورسعيد	١٢,٣	١,٤
القليوبية	٤١,٨	٤,٧	المنوفية	١١,٥	١,٣
الفيوم	٣٥,٧	٤,٠	شمال سيناء	١١,٠	١,٢
الإسكندرية	٣٤,٠	٣,٨	الشرقية	١٠,٠	١,١
بنى سويف	٣١,٣	٣,٥	الإسماعيلية	٧,٦	٠,٩
مطروح	٢٩,٥	٣,٣	البحر الأحمر	٥,٠	٠,٦
الجيزة	٢٨,٥	٣,٢	دمياط	٤,٦	٠,٥
جنوب سيناء	٢٧,٧	٣,١	**الإجمالي**	٨٩٠,٩	١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

خامساً: برنامج تدعيم احتياجات الوحدات المحلية

يجري تخصيص استثمارات بقيمة نحو ٢,١٣ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢٠/١٩، ويتم توزيعها علي محافظات الجمهورية بحيث تحتل القاهرة المركز الأول بنحو ٣٣٪، وتليها محافظة البحر الأحمر بنحو ١٤,٥٪، ثم محافظات قنا وسوهاج والبحيرة بنسب تتراوح ما بين ٤,٤٪ و٧,٤٪، وتأتي في المراكز الأخيرة كل من الفيوم ودمياط بنحو ٠,٤٪ لكلٍ منهما والمنوفية بنحو٠,٣٪ [جدول رقم (٩/٦)].

جدول رقم (٩/٦)

توزيع استثمارات برنامج تدعيم احتياجات الوحدات المحلية وفقاً للمحافظات عام ٢٠٢٠/١٩

المحافظة	الاستثمارات (مليون جنيه)	الأهمية النسبية (٪)	المحافظة	الاستثمارات (مليون جنيه)	الأهمية النسبية (٪)
القاهرة	٧٠١,٥	٣٣,٠	بنى سويف	٣٤,٤	١,٦
البحر الأحمر	٣٠٧,٤	١٤,٥	القليوبية	٣٣,٩	١,٦
قنا	١٥٦,٨	٧,٤	الدقهلية	٣٢,٠	١,٥
سوهاج	١١٥,٠	٥,٤	أسوان	٢٨,٨	١,٤
البحيرة	٩٣,٣	٤,٤	كفر الشيخ	٢٤,٧	١,٢
جنوب سيناء	٧٩,٣	٣,٧	الأقصر	٢٣,٧	١,١
الإسكندرية	٦٧,١	٣,٢	الجيزة	١٩,٩	٠,٩
بورسعيد	٦٠,٦	٢,٩	أسيوط	١٩,٢	٠,٩
المنيا	٥٤,٣	٢,٦	الوادي الجديد	١٨,٨	٠,٩
شمال سيناء	٥٢,٤	٢,٥	الإسماعيلية	١٥,٥	٠,٧
مطروح	٤٥,٢	٢,١	الفيوم	٧,٨	٠,٤
الشرقية	٤٤,٤	٢,١	دمياط	٧,٨	٠,٤
الغربية	٣٨,٧	١,٨	المنوفية	٦,٦	٠,٣
السويس	٣٦,٤	١,٧	**الإجمالي**	**٢١٢٥,٣**	١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

سادساً: برنامج استهداف الفجوات التنموية في القرى الأكثر احتياجاً

تولي الخطة اهتماماً كبيراً بتضييق الفجوات التنموية بين محافظات الجمهورية والتي يمثل معدل الفقر أحد مؤشراتها الرئيسية. وكما هو موضح بالشكل رقم (١٨/٦)، ترتفع معدلات الفقر في بعض المحافظات وفقاً لبيانات عام ٢٠١٧ لتصل إلى ٦٠٪ (أسيوط)، و٥٧٪ (سوهاج)، و٥٠٪ (المنيا)، بينما تكون في أدناها في محافظة الغربية (١٠,٨٪) وفي محافظة بور سعيد (٩٪).

شكل رقم (١٨/٦)
معدلات الفقر علي مستوي محافظات الجمهورية خلال عام ٢٠١٧

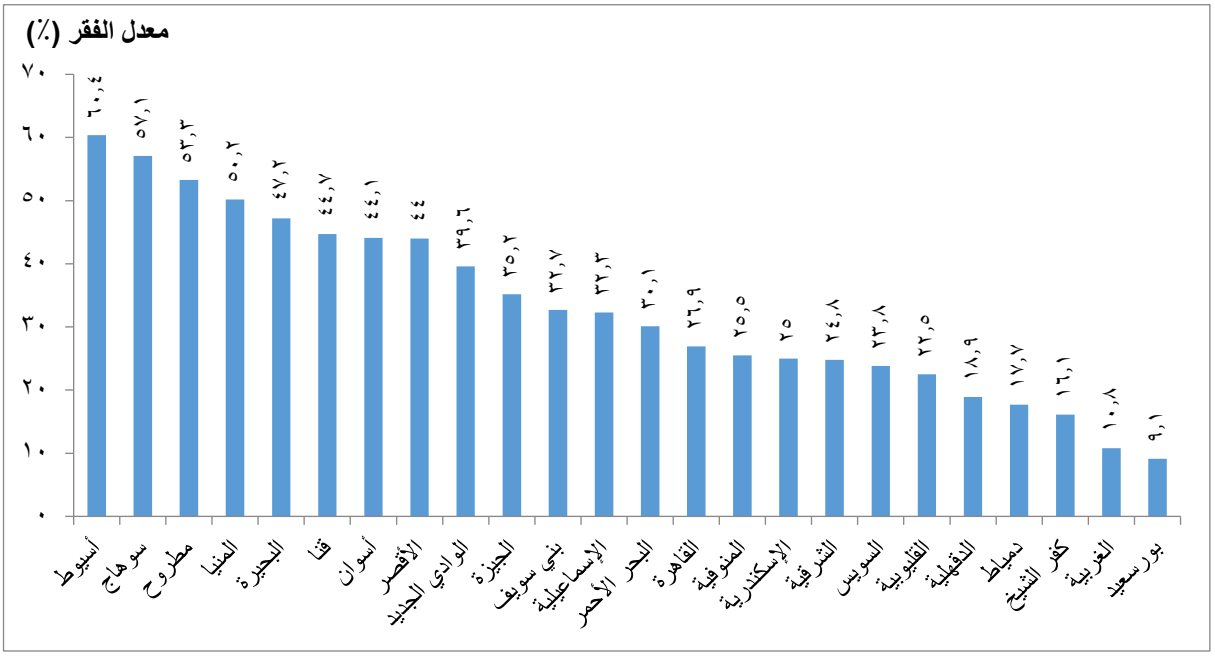

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

وتستهدف المرحلة الثانية من برنامج "استهداف الفجوات التنموية في القرى الأكثر احتياجا" للعام المالي ٢٠٢٠/١٩ توجيه استثمارات تُقدّر بنحو ٧ مليار جنيه للقرى الأكثر فقرًا بمحافظات (أسيوط – سوهاج – المنيا – قنا – الأقصر – الجيزة – أسوان) موزعة بين القطاعات المختلفة علي النحو الموضح بالشكل [شكل رقم (١٩/٦)].

شكل رقم (١٩/٦)
التوزيع الجغرافي والقطاعي للاستثمارات بالمحافظات الأكثر احتياجاً خلال عام ٢٠٢٠/١٩

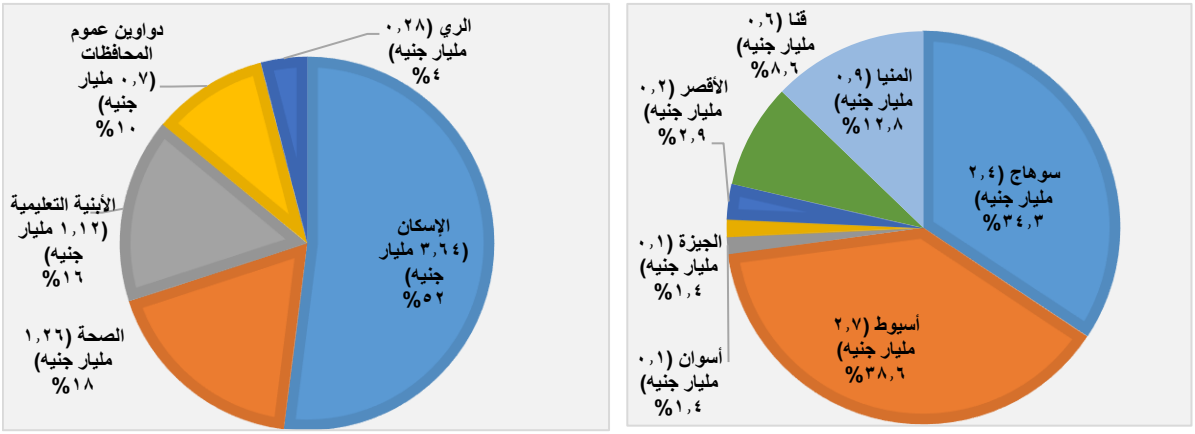

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

ويُلاحظ من الشكل السابق استئثار محافظتي أسيوط وسوهاج بنحو ٧٣٪ من الاستثمارات المُخصصة للمحافظات الأكثر احتياجاً، ثم المنيا بنحو ١٢,٨٪.

وعلي مستوي القطاعات، يتصدر قطاع الإسكان المركز الأول بنسبة ٥٢٪ من إجمالي الاستثمارات، ويليه كل من قطاعي الصحة والتعليم بنسبة إجمالية ٣٤٪.

استثمارات هيئتي نظافة تجميل القاهرة والجيزة

يجري تخصيص استثمارات بقيمة نحو ١٥٢ مليون جنيه خلال عام ٢٠٢٠/١٩، يخص منها نحو ١٢١,٥ مليون جنيه لهيئة نظافة وتجميل القاهرة، ونحو ٣٠,٥ مليار جنيه لهيئة نظافة وتجميل الجيزة.

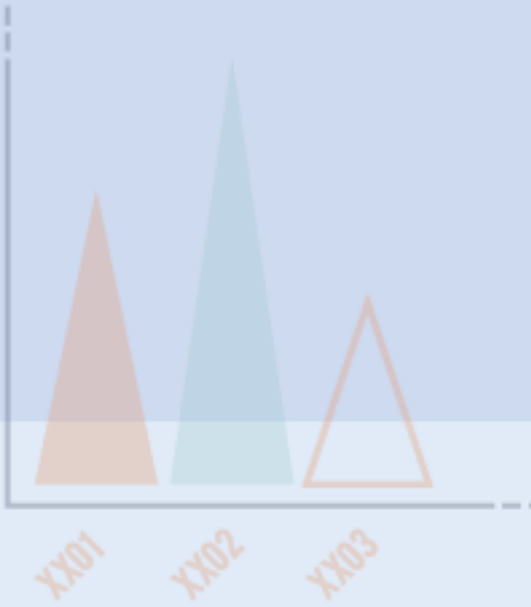

القسم السابع

منظومة الإصلاح الإداري

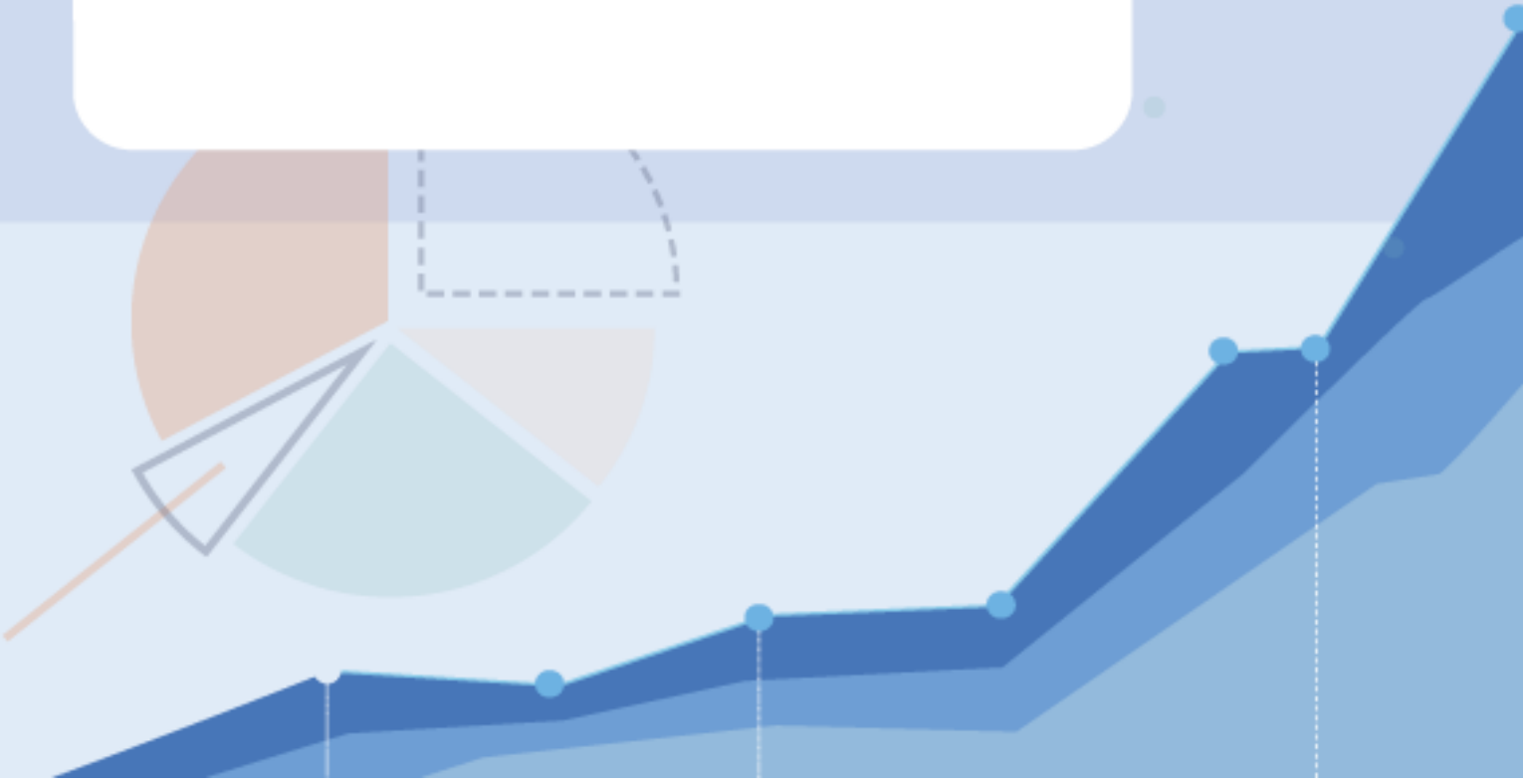

تستهدف وزارة التخطيط، وفقاً لرؤية ٢٠٣٠ عدداً من الأهداف الاستراتيجية، على رأسها زيادة كفاءة الجهاز الإداري للدولة ورفع مستوى الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين والمستثمرين، وهو ما سيؤدي بالتبعية إلى تقليل ظواهر البيروقراطية والفساد وزيادة درجة الشفافية في الجهاز الإداري.

وفي هذا السياق، تضم الخطة متوسطة المدى مجموعة متكاملة من برامج التدريب لرفع كفاءة العنصر البشري، من خلال بناء قدراته وتشجيعه على الابتكار، كما تحرص الخطة على رفع مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين، من خلال تحديث البنية المعلوماتية وقواعد البيانات للجهاز الإداري للدولة وميكنة عديدٍ من الخدمات وربطها بمنصة تبادل الخدمات والبوابة الحكومية.

وفي هذا الإطار، شمل الخطة برامج تدريبية لمسؤولي التخطيط في كافة الوزارات، وذلك لتعزيز قدراتهم في مجال إعداد الخطة على المستوى القومي والقطاعي والإقليمي وإعداد مؤشرات الأداء وربطها ببرامج التنمية المختلفة. ويدخل ضمن ذلك تدريب العاملين على المفاهيم المتعلقة بإدارة المشروعات والربط بين الأهداف والمشروعات لتحقيق أهداف استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠، وإعداد دليل حول استخدام المنظومة المتكاملة للتخطيط والمتابعة.

ومن البرامج التي تتباناها الخطة أيضاً، برنامج رواد ٢٠٣٠ ووطني ٢٠٣٠، وبرامج الموارد البشرية، ومهارات التفاوض الفعال والقيادة الفعالة، وكذلك برامج إدارة المخاطر وإدارة المشروعات.

برنامج تحديث البنية المعلوماتية وقواعد البيانات:

وفقاً لهذا البرنامج من أهم المستهدفات خلال عام ٢٠٢٠/١٩، تطوير ٥٠٠ مكتب صحة، وميكنة ١٢٠٠ وحدة تطعيم، وميكنة ١٢ معمل مركزي.

ويوضح البيان التالي أهم المستهدفات في مجال تحديث البنية المعلوماتية وقواعد البيانات خلال عام ٢٠٢٠/١٩، مقارنة بالمتوقع عام ٢٠١٩/١٨

الهدف	مؤشرات القياس	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩
استدامة تسجيل بيانات المواليد والوافيات	عدد مكاتب الصحة	٥٠٠	٥٠٠
انتظام حصول الأفراد على التطعيمات	عدد وحدات التطعيمات المُميكنة	٦٠٠	١٢٠٠
تطبيق نظام الملف الطبي لكل مريض	عدد العيادات المُميكنة المُطبقة لنظام الملف الطبي للمريض	-	٣٥٠
ميكنة المستشفيات	عدد المستشفيات المُميكنة	٢	١
ميكنة المعامل المركزية بوزارة الصحة	عدد المعامل المركزية المُميكنة	١٠	١٢
تطوير إدارات الموارد البشرية بالجهاز الحكومي	عدد الإدارات المعينة	٦	٦

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

برنامج الخدمات الحكومية المُقدمة للمواطنين:

من المستهدف التوسع في تطبيق برنامج فرض وإنفاذ القانون لتحقيق سرعة وفاعلية الحسم القضائي بجانب تحقيق العدالة الناجزة، وذلك بإنشاء قاعدة بيانات قومية للأحكام القضائية وتوثيق دورات عمل إجراءات التقاضي وتنفيذ الأحكام، والتوسع في ميكنة المحاكم والنيابات وأقسام الشرطة ومكاتب الطب الشرعي.

وفقاً لهذا البرنامج من أهم المستهدفات خلال عام ٢٠٢٠/١٩ ما يلي:

- تفعيل تبادل البيانات بين ٢٠ جهة حكومية خلال عام ٢٠٢٠/١٩ مقابل نحو ١٨ جهة حكومية خلال عام ٢٠١٩/١٨
- ميكنة ٢٠ خدمة حكومية.
- تقديم ٢٥ خدمة على الهاتف المحمول.
- تطوير نحو ستة مكاتب بالشهر العقاري.
- ميكنة ١٣ خدمة مرور.
- ميكنة ١٠٧ محكمة، و٨١ قسم شرطة، وستة مكاتب طب شرعي.
- تطوير ٧٠ وحدة محلية مرتبطة بالتطوير التكنولوجي المركزي.

يوضح البيان التالي أهم المستهدفات في مجال الخدمات الحكومية المُقدمة للمواطنين خلال عام ٢٠٢٠/١٩ مقارنة بالمتوقع عام ٢٠١٩/١٨

الهدف	مؤشرات القياس	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩
تعزيز الاستفادة من منصة تبادل الخدمات والبيانات بين الجهات الحكومية	عدد الجهات الحكومية المرتبطة بمنصة تبادل الخدمات الحكومية	١٨	٢٠
تطوير منصة تقديم الخدمات الحكومية للمواطنين	عدد الخدمات الحكومية الإلكترونية على البوابة	٥٠	٢٠
تعظيم الاستفادة من تطبيقات الهاتف المحمول	عدد الخدمات الحكومية الإلكترونية على المحمول	٣٠	٢٥
تطوير خدمات مصلحة الشهر العقاري	عدد مكاتب الشهر العقاري المُطورة	١١	٦
تقديم خدمة مرورية سريعة	عدد خدمات المرور المتاحة بعد ميكنة وحدات ونيابات المرور	١٣	١٣
فرض وإنفاذ القانون، وتحقيق سرعة وفاعلية الحسم القضائي	عدد المحاكم المُميكنة	٣٧	١٠٧
	عدد أقسام الشرطة المُميكنة	٨٥	٨١
	عدد مكاتب الطب الشرعي المُميكنة	٥	٦
تطوير خدمة مصلحة الأحوال المدنية	نسبة الخدمات المُطورة	٢٠	٢٠
تطوير وإنشاء البوابات الإلكترونية	عدد البوابات المُطورة بالمحافظات	٤	٤
تطوير وميكنة المراكز التكنولوجية	عدد الوحدات المحلية المرتبطة بالنظام الإلكتروني المركزي	٦٨	٧٠

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

برنامج بناء وتنمية قدرات العاملين بالجهاز الإداري:

وفقاً لبرنامج "بناء وتنمية قدرات العاملين بالجهاز الإداري"، من المستهدف أن يُنفذ المعهد القومي للإدارة، ١٠٠ برنامج لتدريب القيادات العليا، و١٢٠ برنامجاً لتدريب القيادات الوسطى، و١٨٠ برنامجاً لتدريب العاملين على تكنولوجيا المعلومات، حيث إنه من المقرر استفادة ١١ ألف موظف من هذه البرامج.

ومن أهم المستهدفات خلال عام ٢٠٢٠/١٩ ما يلي:

- بناء القدرات للمستويات المختلفة للقيادات العليا، والانتهاء من قياس مهارات ٢٩٧٠ موظف، وبدء برنامج تدريبي في أول سبتمبر ٢٠١٨.
- بناء القدرات للملتحقين بالجهاز الإداري حديثاً وحديثي التخرج، وحصر العدد على مستوى الوزارات مع البدء في قياس المهارات والتدريب في أكتوبر ٢٠١٨.
- بناء القدرات طبقاً للمسار الوظيفي (تخصصي)، مع تحليل الشخص والوظيفة ومعرفة الفجوات لتحديد نوع البرنامج المتناسب مع الموظف.

ويوضح البيان التالي أهم المستهدفات في مجال بناء وتنمية قدرات العاملين بالجهاز الإداري خلال عام ٢٠٢٠/١٩ مقارنة بالمتوقع عام ٢٠١٩/١٨

الهدف	مؤشرات القياس	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩
بناء وتنمية قدرات العاملين بالجهاز الإداري	عدد المدربين في برنامج مفاهيم الموارد البشرية المُقدم	٥٠٠	٤٠٠
	عدد المتدربين ضمن برنامج إدارة المشروعات	٨٠٠	٢٦٠٠
	عدد المتدربين ضمن برنامج إدارة التخطيط الاستراتيجي	٨٠٠	١٠٠٠
	عدد المتدربين ضمن برنامج إدارة الأداء	٨٠٠	١٠٠٠
	عدد المتدربين ضمن برنامج إدارة المخاطر	٨٠٠	١٠٠٠
	عدد المتدربين ضمن برنامج مهارات التفاوض	٨٠٠	١٠٠٠
	عدد المتدربين ضمن برنامج شهادة المراجع الحكومي المعتمد	١٥٠	١٥٠
	عدد المتدربين ضمن برنامج إدارة الوقت	٣٠٠٠	٥٠٠٠
	عدد المتدربين ضمن برنامج القيادة الفعالة	٨٠٠	١٠٠٠
	عدد برامج تدريب القيادات العليا	٥٠	١٠٠
	عدد المستفيدين من برامج تدريب القيادات العليا	٧٥٠	١٥٠٠
	عدد برامج تدريب القيادات الوسطى	٦٠	١٢٠
	عدد المستفيدين من برامج تدريب القيادات الوسطى	٩٠٠	١٨٠٠
	عدد برامج تدريب العاملين (تكنولوجيا المعلومات)	٩٠	١٨٠
	عدد المستفيدين من برامج تدريب العاملين (تكنولوجيا المعلومات)	٢٥٥	٧٧٤٠

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

التطوير المؤسسي

يتضمن هذا البرنامج تحديث الهياكل التنظيمية ودعم الرقابة الداخلية، باستحداث وحدات جديدة بالجهاز الإداري للدولة (التخطيط الاستراتيجي والسياسات، التقييم والمتابعة، المراجعة الداخلية، الموارد البشرية، الدعم التشريعي، نظم المعلومات والتحول الرقمي).

وقد تم التطبيق بدواوين عموم الوزارات (٣٢ وزارة) خلال عام ٢٠١٩/١٨، ومن المستهدف تعميم برنامج التطوير المؤسسي على مستوى المحافظات (٢٧ محافظة) عام ٢٠٢٠/١٩، ثم التطبيق في الهيئات والمصالح الحكومية (٢٣١ هيئة/ ٢٣ مصلحة) خلال عامي ٢٠٢١/٢٠ و٢٠٢٢/٢١.

الملاحق الإحصائية

ملحق (م/١)
الموارد والاستخدامات الكلية للاقتصاد المصري (بالأسعار الجارية)

(مليار جنيه)

البيـان	٢٠١٧/١٦	٢٠١٨/١٧	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩	معدل النمو			الهيكل النسبي			
					٢٠١٨/١٧	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩	٢٠١٧/١٦	٢٠١٨/١٧	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩
الناتج المحلى الاجمالى بتكلفة عوامل الانتاج	٣٤١٧,١	٤٣٣٤,٩	٥١٧٤,٩	٦٠٦٢,٣	٢٦,٩	١٩,٤	١٧,١	٩٨,٥	٩٧,٧	٩٧,٢	٩٦,٧
صافى الضرائب غير المباشرة	٥٢,٩	١٠٢,٥	١٥٠,٠	٢٠٥,١	٩٣,٨	٤٦,٣	٣٦,٧	١,٥	٢,٣	٢,٨	٣,٣
الناتج المحلى الاجمالى بسعر السوق	٣٤٧٠,٠	٤٤٣٧,٤	٥٣٢٤,٩	٦٢٦٧,٤	٢٧,٩	٢٠,٠	١٧,٧	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
الواردات من السلع والخدمات	١٠١٧,٠	١٣٠٢,٥	١٣٧٩,٥	١٤٤٨,٥	٢٨,١	٥,٩	٥,٠	٢٩,٣	٢٩,٤	٢٥,٩	٢٣,١
مجموع الموارد	٤٤٨٧,٠	٥٧٣٩,٩	٦٧٠٤,٤	٧٧١٥,٩	٢٧,٩	١٦,٨	١٥,١	١٢٩,٣	١٢٩,٤	١٢٥,٩	١٢٣,١
الاستخدامات											
الاستهلاك النهائى الخاص	٣٠٥٧,٩	٣٧٩١,٠	٤٤٤٤,٣	٥٠٦٣,٣	٢٤,٠	١٧,٢	١٣,٩	٨٨,١	٨٥,٤	٨٣,٥	٨٠,٨
الاستهلاك النهائى الحكومى	٣٥٠,٢	٣٧٠,٦	٣٩٨,٨	٤٣٥,٠	٥,٨	٧,٦	٩,١	١٠,١	٨,٤	٧,٥	٦,٩
مجموع الاستهلاك النهائى	٣٤٠٨,١	٤١٦١,٦	٤٨٤٣,١	٥٤٩٨,٣	٢٢,١	١٦,٤	١٣,٥	٩٨,٢	٩٣,٨	٩١,٠	٨٧,٧
الاستثمار الثابت	٥١٤,٣	٧٢١,١	٩٢١,٥	١١٦٥,٧	٤٠,٢	٢٧,٨	٢٦,٥	١٤,٨	١٦,٣	١٧,٣	١٨,٦
التغير فى المخزون	١٥,٧	١٨,٠						٠,٥	٠,٤	٠,٠	٠,٠
جملة الانفاق على الاستثمار	٥٣٠,٠	٧٣٩,١	٩٢١,٥	١١٦٥,٧	٣٩,٥	٢٤,٧	٢٦,٥	١٥,٣	١٦,٧	١٧,٣	١٨,٦
الصادرات من السلع والخدمات	٥٤٨,٩	٨٣٩,٢	٩٣٩,٨	١٠٥١,٩	٥٢,٩	١٢,٠	١١,٩	١٥,٨	١٨,٩	١٧,٦	١٦,٨
مجموع الاستخدامات	٤٤٨٧,٠	٥٧٣٩,٩	٦٧٠٤,٤	٧٧١٥,٩	٢٧,٩	١٦,٨	١٥,١	١٢٩,٣	١٢٩,٤	١٢٥,٩	١٢٣,١

ملحق (م/٢)
الموارد والاستخدامات الكلية للاقتصاد المصري (بالأسعار الثابتة)

(مليار جنيه)

البيـــان	٢٠١٧/١٦	٢٠١٨/١٧	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩	معدل النمو			الهيكل النسبي			
					٢٠١٨/١٧	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩	٢٠١٧/١٦	٢٠١٨/١٧	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩
الناتج المحلى الاجمالى بتكلفة عوامل الانتاج	٣٤١٧,١	٣٥٩٨,٩	٣٧٨٥,٣	٣٩٩٧,٣	٥,٣	٥,٢	٥,٦	٩٨,٥	٩٨,٥	٩٨,١	٩٧,٧
صافى الضرائب غير المباشرة	٥٢,٩	٥٥,٥	٧٣,١	٩٤,٠	٤,٩	٣١,٧	٢٨,٦				
الناتج المحلى الاجمالى بسعر السوق	٣٤٧٠,٠	٣٦٥٤,٤	٣٨٥٨,٤	٤٠٩١,٣	٥,٣	٥,٦	٦,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
الواردات من السلع والخدمات	١٠١٧,٠	١١٢٤,٩	١٠٣٣,٦	٩٥٢,١	١٠,٦	-٨,١	-٧,٩	٢٩,٣	٣٠,٨	٢٦,٨	٢٣,٣
مجموع الموارد	٤٤٨٧,٠	٤٧٧٩,٣	٤٨٩٢,٠	٥٠٤٣,٤	٦,٥	٢,٤	٣,١	١٢٩,٣	١٣٠,٨	١٢٦,٨	١٢٣,٣
الاستخدامات								٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
الاستهلاك النهائى الخاص	٣٠٥٧,٩	٣٠٨٤,٦	٣١١٩,٠	٣١٦٠,٥	٠,٩	١,١	١,٣	٨٨,١	٨٤,٤	٨٠,٨	٧٧,٢
الاستهلاك النهائى الحكومى	٣٥٠,٢	٣٥٦,٠	٣٦١,٠	٣٦٦,٥	١,٧	١,٤	١,٥	١٠,١	٩,٧	٩,٤	٩,٠
مجموع الاستهلاك النهائى	٣٤٠٨,١	٣٤٤٠,٦	٣٤٨٠,٠	٣٥٢٧,٠	١,٠	١,١	١,٤	٩٨,٢	٩٤,١	٩٠,٢	٨٦,٢
الاستثمار الثابت	٥١٤,٣	٦٠١,٣	٦٩٧,٤	٧٩٢,٨	١٦,٩	١٦,٠	١٣,٧	١٤,٨	١٦,٥	١٨,١	١٩,٤
التغير فى المخزون	١٥,٧	١٢,٠						٠,٥	٠,٣		
جملة الانفاق على الاستثمار	٥٣٠,٠	٦١٣,٣	٦٩٧,٤	٧٩٢,٨	١٥,٧	١٣,٧	١٣,٧	١٥,٣	١٦,٨	١٨,١	١٩,٤
الصادرات من السلع والخدمات	٥٤٨,٩	٧٢٥,٤	٧١٤,٦	٧٢٣,٦	٣٢,٢	-١,٥	١,٣	١٥,٨	١٩,٩	١٨,٥	١٧,٧
مجموع الاستخدامات	٤٤٨٧,٠	٤٧٧٩,٣	٤٨٩٢,٠	٥٠٤٣,٤	٦,٥	٢,٤	٣,١	١٢٩,٣	١٣٠,٨	١٢٦,٨	١٢٣,٣

ملحق (م/٣)
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

الانشطة الاقتصادية	٢٠١٧/١٦	٢٠١٨/١٧	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩	معدل النمو		
					٢٠١٨/١٧	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩
الزراعة والغابات والصيد	٣٩٨,٥٣٩,٤	٤١٠,٩٥٣,٧	٤٢٤,٠٠٨,٢	٤٣٧,٧٩٩,٣	٣,١	٣,٢	٣,٣
الاستخراجات:	٣٢٦,٩٤٠,٤	٣٥٢,٢٦٠,٠	٣٨٩,١٢١,١	٤٣٩,٩٨٣,٠	٧,٧	١٠,٥	١٣,١
أ) بترول	١٤٢,٩٦٥,٢	١٤١,٩٧٦,٠	١٤٤,٣٦١,٦	١٤٧,١٦٥,٦	(٠,٧)	١,٧	١,٩
ب) الغاز	١٣٨,٧٥٥,٩	١٦٣,٦٥٤,٤	١٩٦,٥٧٨,٨	٢٤٢,٩٤٤,٣	١٧,٩	٢٠,١	٢٣,٦
ج) إستخراجات أخرى	٤٥,٢١٩,٣	٤٦,٦٢٩,٦	٤٨,١٨٠,٧	٤٩,٨٧٣,١	٣,١	٣,٣	٣,٥
الصناعات التحويلية:	٥٧٠,٥٨٩,٧	٥٩٧,٨٦٣,١	٦١٥,٨٨٦,٤	٦٤٣,٥٧٣,٧	٤,٨	٣,٠	٤,٥
أ) تكرير البترول	١٣٤,٠٤٩,٩	١٣٩,٥٧٠,٧	١٤٤,٤٠٠,٩	١٤٨,٤٨٠,٤	٤,١	٣,٥	٢,٨
ب) تحويلية اخرى	٤٣٦,٥٣٩,٨	٤٥٨,٢٩٢,٤	٤٧١,٤٨٥,٥	٤٩٥,٠٩٣,٣	٥,٠	٢,٩	٥,٠
الكهرباء	٥٨,٣١٩,٩	٦٠,٧٤٦,٤	٦٢,٥٧٠,٦	٦٥,٥٠١,٦	٤,٢	٣,٠	٤,٧
المياة والصرف واعادة الدوران	٢٠,٢٠٤,٠	٢٠,٨٤٨,٢	٢١,٥٣٢,٤	٢٢,٣٨٩,١	٣,٢	٣,٣	٤,٠
تشييد وبناء	١٩٥,٠٩٧,٥	٢١٤,٦٤٤,٢	٢٣٢,٩٩٢,٦	٢٥٤,٠١٥,٨	١٠,٠	٨,٥	٩,٠
النقل والتخزين	١٥٩,١٧٣,٣	١٦٥,٢١٧,٦	١٧١,٣٣٧,٥	١٧٧,٣٦٢,٣	٣,٨	٣,٧	٣,٥
الاتصالات	٧٠,٢٣٩,٥	٨٠,١٤٩,٠	٩٣,٧٠٠,٠	١٠٨,٠٤٥,٠	١٤,١	١٦,٩	١٥,٣
المعلومات	١٠,٣٨٧,٦	١٠,٧٣٣,٧	١١,١٠٢,٩	١١,٥١٣,٧	٣,٣	٣,٤	٣,٧
قناة السويس	٧٦,٧١٣,٦	٨٤,٠٥٠,٠	٩١,٩٢٩,٧	٩٦,٨٠١,٩	٩,٦	٩,٤	٥,٣
تجارة الجملة والتجزئة	٤٧٣,٢٣٤,٨	٤٩٠,٤١٩,٤	٥٠٧,٨٨٩,٢	٥٢٦,٤٤٣,٢	٣,٦	٣,٦	٣,٧
البنوك	١٣٣,٧٨١,٦	١٣٨,٣٥٠,٤	١٤٣,٠٤٢,١	١٤٨,٣٣٤,٦	٣,٤	٣,٤	٣,٧
التامينات الاجتماعية والتامين	٢٦,٦٣٥,١	٢٧,٥٤٢,٣	٢٨,٤٤٧,٥	٢٩,٤٦٣,٤	٣,٤	٣,٣	٣,٦
المطاعم والفنادق	٦٤,٥٦٦,٦	٨٨,٩١٧,٤	١١٢,٩٠١,٣	١٣٥,٤٧١,٦	٣٧,٧	٢٧,٠	٢٠,٠
الانشطة العقاريه	٣٥٨,١٩٦,٢	٣٧١,١١١,١	٣٨٣,٤٩٠,٤	٣٩٥,١٢٨,٣	٣,٦	٣,٣	٣,٠
ا-الملكية العقارية	٢٥٥,٠٥١,٦	٢٦٤,٣٠١,٨	٢٧٣,١١٩,٢	٢٨١,٢٩٤,١	٣,٦	٣,٣	٣,٠
ب - خدمات الاعمال	١٠٣,١٤٤,٦	١٠٦,٨٠٩,٣	١١٠,٣٧١,٢	١١٣,٨٣٤,٢	٣,٦	٣,٣	٣,١
الحكومة العامة	٣٠١,٧٧١,٩	٣٠٦,٢٥٢,٠	٣١٠,١٥٢,١	٣١٣,٨٧٤,٠	١,٥	١,٣	١,٢
الخدمات الاجتماعيه	١٧٢,٧٥٨,١	١٧٨,٨٨٣,٨	١٨٥,٢٤٣,٨	١٩١,٥٧٥,٥	٣,٥	٣,٦	٣,٤
أ- التعليم	٦٣,٩٠٧,٣	٦٦,١٣٢,٠	٦٨,٤٧٨,٥	٧٠,٨٧٥,٢	٣,٥	٣,٥	٣,٥
ب- الصحة	٧٨,٩٣٤,٤	٨١,٦٦٢,١	٨٤,٥٥٢,٢	٨٧,٥١٥,٢	٣,٥	٣,٥	٣,٥
ج- الخدمات الاخرى	٢٩,٩١٦,٤	٣١,٠٨٩,٧	٣٢,٢١٣,٢	٣٣,١٨٥,١	٣,٩	٣,٦	٣,٠
الاجمالى العـــام	٣,٤١٧,١٤٩,٢٠	٣,٥٩٨,٩٤٢,٣٠	٣,٧٨٥,٣٤٧,٧١	٣,٩٩٧,٢٧٦,٠٠	٥,٣	٥,٢	٥,٦

ملحق (م/٤)
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

الانشطة الاقتصادية	٢٠١٧/١٦	٢٠١٨/١٧	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩	معدل النمو		
					٢٠١٨/١٧	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩
الزراعة والغابات والصيد	٣٩٨٥٣٩,٤	٤٩٨.٩٨,٢	٥٨٦٦٥٤,٦	٦٧٦٢٦٧,٨	٢٥,٠	١٧,٨	١٥,٣
الاستخراجات:	٣٢٦٩٤٠,٤	٤٧٧.٨٢,٩	٦٢٣٥٣٦,٢	٧٧٣٦٩١,١	٤٥,٩	٣٠,٧	٢٤,١
أ) بترول	١٤٢٩٦٥,٢	١٩٨٥٤٥,٣	٢٤٦٢٧٢,٣	٢٧٨١٤٥,٧	٣٨,٩	٢٤,٠	١٢,٩
ب) الغاز	١٣٨٧٥٥,٩	٢٢٢٦٢٣,٩	٣١١٣٥٦,٠	٤١٩.٤٢,٦	٦٠,٤	٣٩,٩	٣٤,٦
ج) إستخراجات أخرى	٤٥٢١٩,٣	٥٥٩١٣,٧	٦٥٩.٧,٩	٧٦٥.٢,٨	٢٣,٧	١٧,٩	١٦,١
الصناعات التحويلية:	٥٧.٥٨٩,٧	٧١٨٥٦٩,٩	٨٤٤٤١٥,٤	٩٨٤٩٤٩,٥	٢٥,٩	١٧,٥	١٦,٦
أ) تكرير البترول	١٣٤.٤٩,٩	١٦٤١٤٩,٤	١٩٢٩٣٤,٤	٢٢١٦٨٧,٩	٢٢,٥	١٧,٥	١٤,٩
ب) تحويلية اخرى	٤٣٦٥٣٩,٨	٥٥٤٤٢٠,٥	٦٥١٤٨٠,٩	٧٦٣٢٦١,٦	٢٧,٠	١٧,٥	١٧,٢
الكهرباء	٥٨٣١٩,٩	٧٣٧٤٣,١	٨٦٩٨٧,٠	١٠١٨٣٣,١	٢٦,٤	١٨,٠	١٧,١
المياة والصرف واعادة الدوران	٢٠٢٠٤,٠	٢٤٩٥٣,٥	٢٩١٦٦,٠	٣٣٧٦٤,٨	٢٣,٥	١٦,٩	١٥,٨
تشييد وبناء	١٩٥٠٩٧,٥	٢٥٧١١٦,١	٣١٥٢٦٢,٧	٣٨٤٨٨٨,٠	٣١,٨	٢٢,٦	٢٢,١
النقل والتخزين	١٥٩١٧٣,٣	٢٠٠٨٨٤,٦	٢٣٧٩٤٤,٩	٢٧٥٥٨٣,٦	٢٦,٢	١٨,٤	١٥,٨
الاتصالات	٧٠٢٣٩,٥	٨٧٥٩٣,٠	١١١٨١٥,١	١٣٩٧٣٣,٨	٢٤,٧	٢٧,٧	٢٥,٠
المعلومات	١٠٣٨٧,٦	١٢٨٩٧,٥	١٥٠٩٥,٢	١٧٤٢٤,٢	٢٤,٢	١٧,٠	١٥,٤
قناة السويس	٧٦٧١٣,٦	٩٧٠٣٦,٩	١٠٦٧٦٤,٥	١١٢٩٤٢,٠	٢٦,٥	١٠,٠	٥,٨
تجارة الجملة والتجزئة	٤٧٣٢٣٤,٨	٥٩٤٧٨٧,٢	٧٠٣٣٦٥,٧	٨١٤٥٤٢,٦	٢٥,٧	١٨,٣	١٥,٨
البنوك	١٣٣٧٨١,٦	١٦٦٢٩٠,٥	١٩٤٥٤٥,٢	٢٢٥٢٤٣,٣	٢٤,٣	١٧,٠	١٥,٨
التامينات الاجتماعية والتامين	٢٦٦٣٥,١	٣٢٩٩٦,٤	٣٨٥٦٨,٣	٤٤٥٨٨,١	٢٣,٩	١٦,٩	١٥,٦
المطاعم والفنادق	٦٤٥٦٦,٦	١٠٥٣٦١,٧	١٥٠١١٥,٥	١٩٨٦٨٨,٢	٦٣,٢	٤٢,٥	٣٢,٤
الانشطة العقاريه	٣٥٨١٩٦,٢	٤٥١٥٥٤,٦	٥٣٤٠٤٨,٧	٦١٧٠٣٥,٦	٢٦,١	١٨,٣	١٥,٥
ا-الملكية العقارية	٢٥٥٠٥١,٦	٣٢٢١٦٦,٠	٣٨١٧٢٨,٤	٤٤١١٥١,٢	٢٦,٣	١٨,٥	١٥,٦
ب - خدمات الاعمال	١٠٣١٤٤,٦	١٢٩٣٨٨,٧	١٥٢٣٢٠,٣	١٧٥٨٨٤,٤	٢٥,٤	١٧,٧	١٥,٥
الحكومة العامة	٣٠١٧٧١,٩	٣١٩٤٧٠,٦	٣٤٠٩٨٧,٠	٣٦٥٠٨٧,٥	٥,٩	٦,٧	٧,١
الخدمات الاجتماعيه	١٧٢٧٥٨,١	٢١٦٤٦٣,٢	٢٥٥٦٢٨,٠	٢٩٦٠٣٦,٩	٢٥,٣	١٨,١	١٥,٨
أ- التعليم	٦٣٩٠٧,٣	٨٠٠١٤,٠	٩٤٢٤٤,٤	١٠٨٩٠٩,٨	٢٥,٢	١٧,٨	١٥,٦
ب- الصحة	٧٨٩٣٤,٤	٩٨٦٧٣,٦	١١٦٠٩٠,٥	١٣٤٤٧٨,٦	٢٥,٠	١٧,٧	١٥,٨
ج- الخدمات الاخرى	٢٩٩١٦,٤	٣٧٧٧٥,٦	٤٥٢٩٣,١	٥٢٦٤٨,٥	٢٦,٣	١٩,٩	١٦,٢
الاجمالى العـــام	٣٤١٧١٤٩,٢	٤٣٣٤٩٠٠,٠	٥١٧٤٩٠٠,٠	٦٠٦٢٣٠٠,٠	٢٦,٩	١٩,٤	١٧,١

ملحق (م/٥)
الإنتاج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

الانشطة الاقتصادية	٢٠١٧/١٦	٢٠١٨/١٧	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩	معدل النمو		
					٢٠١٨/١٧	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩
الزراعة والغابات والصيد	٥٥٧٤٠٠,٦	٥٧٤٧٦٣,٤	٥٩٣٠٢١,٦	٦١١٨١٠,٠	٣,١	٣,٢	٣,٢
الاستخراجات:	٣٦٥٣٩٢,٩	٣٩٣١٧٠,٧	٤٣٣٣٢٧,٧	٤٨٨٦٠٥,٧	٧,٦	١٠,٢	١٢,٨
أ) بترول	١٥١١٧٨,٥	١٥٠١٣٩,٢	١٥٢٦٦٥,٦	١٥٥٦٣٠,٨	-٠,٧	١,٧	١,٩
ب) الغاز	١٤٩٣٠٣,٤	١٧٦٠٩٧,٢	٢١١٥٠١,٧	٢٦١٣٨٣,٥	١٧,٩	٢٠,١	٢٣,٦
ج) إستخراجات أخرى	٦٤٩١١,٠	٦٦٩٣٤,٣	٦٩١٦٠,٥	٧١٥٩١,٤	٣,١	٣,٣	٣,٥
الصناعات التحويلية:	١٣٧٧٠٧٦,٣	١٤٤٢٣٣٨,٤	١٤٨٦١٨٩,٣	١٥٥٠١٢٤,٢	٤,٧	٣,٠	٤,٣
أ) تكرير البترول	٣٨٦٠٦٤,٠	٤٠١٩٥٠,٥	٤١٥٨٥٦,١	٤٢٧٢١٤,٢	٤,١	٣,٥	٢,٧
ب) تحويلية اخرى	٩٩١٠١٢,٢	١٠٤٠٣٨٧,٨	١٠٧٠٣٣٣,٢	١١٢٢٩٠٩,٩	٥,٠	٢,٩	٤,٩
الكهرباء	٩٨١٤١,١	١٠٢٢٢٧,٩	١٠٥٢٩٨,٨	١١٠٠٣٥,٠	٤,٢	٣,٠	٤,٥
المياة والصرف واعادة الدوران	٣٠٣٢٥,٩	٣١٢٨٥,٤	٣٢٣١٤,٠	٣٣٥٩٢,٣	٣,٢	٣,٣	٤,٠
تشييد وبناء	٤٢٨١٠٧,٦	٤٧٠٩٩٣,٧	٥١١٢٥٤,١	٥٥٦٩٨٤,٩	١٠,٠	٨,٥	٨,٩
النقل والتخزين	٢٢٤٢٠٦,٣	٢٣٢٧٤٠,٣	٢٤١٣٨٦,٥	٢٤٩٤٦٣,٧	٣,٨	٣,٧	٣,٣
الاتصالات	١٠٥٦٤١,٤	١٢٠٥٢٣,٠	١٤٤٨٩٣,٨	١٦٦٤٢٨,٢	١٤,١	٢٠,٢	١٤,٩
المعلومات	١٥٠٥٤,٥	١٥٥٥٦,١	١٦٠٩١,٢	١٦٦٨٦,٥	٣,٣	٣,٤	٣,٧
قناة السويس	٧٧٨٠٢,٨	٨٥٢٤٣,٤	٩٣٢٣٥,٠	٩٨١٧٦,٤	٩,٦	٩,٤	٥,٣
تجارة الجملة والتجزئة	٥٥٧٣٣٤,٧	٥٧٧٥٧٣,٣	٥٩٨١٤٥,٣	٦١٩٢٤٥,٨	٣,٦	٣,٦	٣,٥
البنوك	١٤٥٣٢١,٩	١٥٠٢٨٥,٠	١٥٥٤٢٤,٣	١٦١١٧٤,١	٣,٤	٣,٤	٣,٧
التامينات الاجتماعية والتامين	٢٩١٣٣,٧	٣٠١٢٦,٠	٣١١١٦,٠	٣٢٢٢٧,٢	٣,٤	٣,٣	٣,٦
المطاعم والفنادق	٩٠٩٩٢,٤	١٢٥٣١٠,١	١٥٩١١١,١	١٩٠٦١٦,٥	٣٧,٧	٢٧,٠	١٩,٨
الانشطة العقاريه	٤٤٠٧٨٠,٣	٤٥٦٦٥١,٩	٤٧١٨٨٤,٨	٤٨٥٥٣٥,٦	٣,٦	٣,٣	٢,٩
ا-الملكية العقارية	٢٨٦٥٦٥,٩	٢٩٦٩٥٩,١	٣٠٦٨٦٥,٩	٣١٥٧٤٩,٩	٣,٦	٣,٣	٢,٩
ب - خدمات الاعمال	١٥٤٢١٤,٣	١٥٩٦٩٢,٨	١٦٥٠١٨,٨	١٦٩٧٨٥,٧	٣,٦	٣,٣	٢,٩
الحكومة العامة	٣٥٩٢٥٢,٣	٣٦٤٥٨٥,٧	٣٦٩٢٢٨,٧	٣٧٣٦٥٩,٥	١,٥	١,٣	١,٢
الخدمات الاجتماعيه	٢٤٥٧٥٦,٢	٢٥٤٥٣٣,١	٢٦٣٥٩١,٥	٢٧٢١٢٦,٧	٣,٦	٣,٦	٣,٢
أ- التعليم	٧١٨٨٦,٧	٧٤٣٨٩,٢	٧٧٠٢٨,٦	٧٩٦٢٤,٦	٣,٥	٣,٥	٣,٤
ب- الصحة	١١٦٨٨٥,٩	١٢٠٩٢٥,٤	١٢٥٢٠٤,٥	١٢٩٣٩٢,٤	٣,٥	٣,٥	٣,٣
ج- الخدمات الاخرى	٥٦٩٨٣,٦	٥٩٢١٨,٥	٦١٣٥٨,٤	٦٣١٠٩,٧	٣,٩	٣,٦	٢,٩
الاجمالى العـــام	٥١٤٧٧٢٠,٨	٥٤٢٧٩٠٧,٣	٥٧٠٥٥١٣,٨	٦٠١٦٤٩٢,٣	٥,٤	٥,١	٥,٥

ملحق (م/٦)
الإنتاج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

الانشطة الاقتصادية	٢٠١٧/١٦	٢٠١٨/١٧	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩	معدل النمو		
					٢٠١٨/١٧	٢٠١٩/١٨	٢٠٢٠/١٩
الزراعة والغابات والصيد	٥٥٧٦٤٠,٠	٦٩٦٤٨١,٧	٨٢٠٥٠٠,٣	٩٤٤٧٣٣,٠	٢٤,٩	١٧,٨	١٥,١
الاستخراجات:	٣٦٥٦٦٥,٨	٥٢٩٨٦٤,٢	٦٩٠٠٢٧,١	٨٥٣٩٣٥,٤	٤٤,٩	٣٠,٢	٢٣,٨
أ) بترول	١٥١٢٨٣,٩	٢١٠٠٠٠,٧	٢٦٠٤٤٦,٢	٢٩٣٧٥٣,٩	٣٨,٨	٢٤,٠	١٢,٨
ب) الغاز	١٤٩٤٥٣,١	٢٤٠٣٣١,٤	٣٣٤٩٧٤,٥	٤٥٠٤٢٤,٥	٦٠,٨	٣٩,٤	٣٤,٥
ج) إستخراجات أخرى	٦٤٩٢٨,٨	٨٠١١٦,٨	٩٤٦٠٦,٣	١٠٩٧٥٧,٠	٢٣,٤	١٨,١	١٦,٠
الصناعات التحويلية:	١٣٧٧١٥٨,٢	١٧٢٩٧٩٤,٤	٢٠٣٤٥٤١,٣	٢٣٦٨٩٦٢,٥	٢٥,٦	١٧,٦	١٦,٤
أ) تكرير البترول	٣٨٦١٤٦,٠	٤٧٢٥١٥,٦	٥٥٥٥٩٠,٥	٦٣٧٨٨٢,٨	٢٢,٤	١٧,٦	١٤,٨
ب) تحويلية اخرى	٩٩١٠١٢,٢	١٢٥٧٢٧٨,٨	١٤٧٨٩٥٠,٨	١٧٣١٠٧٩,٧	٢٦,٩	١٧,٦	١٧,٠
الكهرباء	٩٨١٤١,١	١٢٤٠١٨,١	١٤٦٤٠١,١	١٧١٣٦٠,٦	٢٦,٤	١٨,٠	١٧,٠
المياة والصرف واعادة الدوران	٣٠٣٢٥,٩	٣٧٤٦٦,٧	٤٣٨١٣,٢	٥٠٧٢١,٥	٢٣,٥	١٦,٩	١٥,٨
تشييد وبناء	٤٢٨١٦٤,٣	٥٦٣٦١٤,٥	٦٩١٨٠٢,٤	٨٤٣٢٨٧,٤	٣١,٦	٢٢,٧	٢١,٩
النقل والتخزين	٢٢٤١٨٤,١	٢٨٢٧٦٢,٨	٣٣٥١٥٤,٧	٣٨٧٥٦١,٢	٢٦,١	١٨,٥	١٥,٦
الاتصالات	١٠٩٢٥٩,٩	١٣٦٣٦٤,٠	١٧٢٣٥٨,١	٢١٤١٦٧,٣	٢٤,٨	٢٦,٤	٢٤,٣
المعلومات	١٥٠٥٤,٥	١٨٦٨١,٠	٢١٨٧٧,١	٢٥٢٥٢,٤	٢٤,١	١٧,١	١٥,٤
قناة السويس	٧٧٧٠٧,٤	٩٨٣٨٦,٧	١٠٨٢٨٠,٤	١١٤٥٤٥,٦	٢٦,٦	١٠,١	٥,٨
تجارة الجملة والتجزئة	٥٥٨١٦١,٢	٧٠١١٣٢,٦	٨٢٨٣٥٧,٥	٩٥٨٠٣٨,٤	٢٥,٦	١٨,١	١٥,٧
البنوك	١٤٥٣٥١,٧	١٨٠٦٤٠,١	٢١١٣٨٥,٩	٢٤٤٥٨٠,٨	٢٤,٣	١٧,٠	١٥,٧
التامينات الاجتماعية والتامين	٢٩١٤١,٩	٣٦٠٩٤,٧	٤٢١٨٦,٣	٤٨٧٧٠,٨	٢٣,٩	١٦,٩	١٥,٦
المطاعم والفنادق	٩١٢١٩,٧	١٤٨٨٤٥,٧	٢١١٥٥٦,٢	٢٧٩٣٧٨,١	٦٣,٢	٤٢,١	٣٢,١
الانشطة العقاريه	٤٤١٢١٦,٦	٥٥٥٤٢٧,١	٦٥٦٦٢٦,٨	٧٥٧٤٦١,٤	٢٥,٩	١٨,٢	١٥,٤
ا-الملكية العقارية	٢٨٦٩٥٢,٣	٣٦١٩٧٥,٣	٤٢٨٨٩٥,١	٤٩٤٧٠٨,٣	٢٦,١	١٨,٥	١٥,٣
ب - خدمات الاعمال	١٥٤٢٦٤,٣	١٩٣٤٥١,٨	٢٢٧٧٣١,٧	٢٦٢٧٥٣,١	٢٥,٤	١٧,٧	١٥,٤
الحكومة العامة	٣٥٩٥٦٥,٩	٣٨٠٥٧٥,٧	٤٠٥٩٣٧,٠	٤٣٤٦٢٨,٠	٥,٨	٦,٧	٧,١
الخدمات الاجتماعيه	٢٤٥٩٦٦,٩	٣٠٨٤٠٨,٤	٣٦٤١٨٤,٢	٤٢١٤٠٤,٤	٢٥,٤	١٨,١	١٥,٧
أ- التعليم	٧١٨٨٤,٨	٩٠٠٠٥,٥	١٠٦٠١١,٧	١٢٢٣٠٨,٣	٢٥,٢	١٧,٨	١٥,٤
ب- الصحة	١١٧٠٩٣,٥	١٤٦٣٤١,٦	١٧١٨٩٩,٩	١٩٨٩١٦,٣	٢٥,٠	١٧,٥	١٥,٧
ج- الخدمات الاخرى	٥٦٩٨٨,٦	٧٢٠٦١,٣	٨٦٢٧٢,٦	١٠٠١٧٩,٨	٢٦,٤	١٩,٧	١٦,١
الاجمالى العـــام	٥١٥٣٩٢٤,٩	٦٥٢٨٥٥٨,٦	٧٧٨٤٩٨٩,٨	٩١١٨٧٨٨,٩	٢٦,٧	١٩,٢	١٧,١

ملحق (م/٧)
قائمة (٣) الاستثمارات الكلية المستهدفة في خطة ٢٠٢٠/١٩
موزّعة على القطاعات الاقتصادية

القطاعات الاقتصادية	الاستثمارات العامة									إجمالي الاستثمارات المستهدفة	
	الجهاز الحكومي (الموازنة العامة للدولة / الباب السادس)				الهيئات الاقتصادية	الشركات العامة				استثمارات القطاع الخاص والتعاونى	جملة الاستثمارات العامة		
	الجهاز الإدارى	الإدارة المحلية	الهيئات الخدمية	جملة		القطاع العام (قانون ٩٧ لسنة ١٩٨٣)	قطاع الاعمال العام (قانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١)	قابضة نوعية (تتبع الوزارات المعنية)	جملة			قيمة	نسبة
الزراعة والرى والصيد	٥٧٩٨,٨	٣٦,٩	٢٣٦٢,٢	٨١٩٧,٩	٤٠٦,٣	١,٠			١,٠	٣٣٥٠٠,٠	٨٦٠٥,٢	٤٢١٠٥,٢	٣,٦
الاستخراجات	٠,٠	٠,٠	٣٥,٠	٣٥,٠	٢٢٦,٢	٣٥٦٠,٨	٠,٠	٥٤٩٤,٠	٩٠٥٤,٨	١٥٨٠٧٦,٠	٩٢٧٣,٢	١٦٧٣٤٩,٢	١٤,٤
أ. البترول الخام			٠,٠	٠,٠	٧٩,٤	٣٥٥٣,٠		٩٩,٠	٣٦٥٢,٠	١٠٩٦٦,٠	٣٧٣١,٤	١٤٦٩٧,٤	١,٣
ب. الغاز الطبيعى			٠,٠	٠,٠	١٤٦,٨			٥٣٩٥,٠	٥٣٩٥,٠	١٤٧١١٠,٠	٥٥٤١,٨	١٥٢٦٥١,٨	١٣,١
ج. استخراجات اخرى			٣٥,٠	٣٥,٠		٧,٨			٧,٨			٠,٠	٠,٠
الصناعات التحويلية	٥١٤٨,٥	٠,٠	٠,٦	٥١٤٩,١	٦٠,٠	٦٩٨٢,٦	١٠١٢٧,٤	٥٨٠,٠	١٧٦٩٠,٠	٦١٥٠٠,٠	٢٢٨٩٩,١	٨٤٣٩٩,١	٧,٢
أ. تكريرالبترول				٠,٠		٤١٣٧,٥			٤١٣٧,٥		٤١٣٧,٥	٤١٣٧,٥	٠,٤
ب.تحويلية أخرى	٥١٤٨,٥		٠,٦	٥١٤٩,١	٦٠,٠	٢٨٤٥,١	١٠١٢٧,٤	٥٨٠,٠	١٣٥٥٢,٥	٦١٥٠٠,٠	١٨٧٦١,٦	٨٠٢٦١,٦	٦,٩
الكهرباء	٣١٠٨,١	١٢٣١,١	٣٣,٨	٤٣٧٣,٠	١٧٢٦٣,١			٤١٢١٦,٠	٤١٢١٦,٠	٤٩٠٠٠,٠	٦٢٨٥٢,١	١١١٨٥٢,١	٩,٦
المياه	٢٣٣٦,٦	٠,٠	٢٥٥٢,٩	٤٨٨٩,٥	٢١٦٦,٣				٠,٠		٧٠٥٥,٨	٧٠٥٥,٨	٠,٦
الصرف الصحى	٥٤٦٢,٩		٧٦٣١,٥	١٣٠٩٤,٤	٢٣٧٩,٦				٠,٠		١٥٤٧٤,٠	١٥٤٧٤,٠	١,٣
التشييد والبناء	٥٨٢,٨	٢,٧	١٠٦٠٦,٠	١١١٩١,٥	٢٤١,٠	٥٥٠,٠	٦٠٠٠,٠		٦٥٥٠,٠	١٥٠٠٠,٠	١٧٩٨٢,٥	٣٢٩٨٢,٥	٢,٨
النقل والتخزين	٢١٠٦,٧	٣٣٨,٣	١٩٣٠٩,٠	٢١٧٥٤,٠	١٦٧٢٥,٧	١٤٤١,٠	١٧٠٠,٠	١٣٢٠١,١	١٦٣٤٢,١	٣٦٠٠٠,٠	٥٤٨٢١,٨	٩٠٨٢١,٨	٧,٨
الاتصالات	١٩٩٤٢,٤		١٧٤,٥	٢٠١١٦,٩	٢٩٦٤,٦				٠,٠	٢٧٠٠٠,٠	٢٣٠٨١,٥	٥٠٠٨١,٥	٤,٣
المعلومات	٨٠٠٨,٤		٢٦,٠	٨٠٣٤,٤	٧٠٦,٩				٠,٠	١١٠٠٠,٠	٨٧٤١,٣	١٩٧٤١,٣	١,٧
قناة السويس				٠,٠	٩٦٤٩,٠				٠,٠		٩٦٤٩,٠	٩٦٤٩,٠	٠,٨
تجارة الجملة والتجزئة				٠,٠	٢٥٢٦,١	١٥٢,٧			١٥٢,٧	٢٧٢٥٠,٠	٢٦٧٨,٨	٢٩٩٢٨,٨	٢,٦
الوساطة المالية والتأمين والضمان الاجتماعى	٣٥,٠	٧٣,٨	٤٦,٣	١٥٥,١	٤,٠		٤٤٦,٠		٤٤٦,٠		٦٠٥,١	٦٠٥,١	٠,١
المطاعم والفنادق	٠,٥		٤,٦	٥,١	٢٢,٠		١٣٨٨,٣		١٣٨٨,٣	١٧٢٠٠,٠	١٤١٥,٤	١٨٦١٥,٤	١,٦
الأنشطة العقارية	٤٤٠,٧		٢٣١٧٧,٧	٢٣٦١٨,٤	١٢٣٥,٨				٠,٠	١٥٥٠٠٠,٠	٢٤٨٥٤,٢	١٧٩٨٥٤,٢	١٥,٤
خدمات التعليم والصحة والخدمات الشخصية	٤٢١٩٥,٥	١٤١٤٩,٨	٢٨٧٨٥,٦	٨٥١٣٠,٩	١٥٣٤٠,٠	١٨٠٩,٤	٠,٠	٩١٠,٥	٢٧١٩,٩	٤٦٣٠٠,٠	١٠٣١٩٠,٨	١٤٩٤٩٠,٨	١٢,٨
أ. خدمات التعليم	١٧٣١٠,٦	١٨٧٩,٤	١٥٠٨١,٥	٣٤٢٧١,٥	١٣١٩,٢				٠,٠	١٢٥٠٠,٠	٣٥٥٩٠,٧		٠,٠
ب. الخدمات الصحية	٨٨٣٢,١		٥٦٨٩,١	١٤٥٢١,٢	١٢٨٢,٩			٩١٠,٥	٩١٠,٥	١٠٨٠٠,٠	١٦٧١٤,٦		٠,٠
ج. خدمات اخرى	١٦٠٥٢,٨	١٢٢٧٠,٤	٨٠١٥,٠	٣٦٣٣٨,٢	١٢٧٣٧,٩	١٨٠٩,٤			١٨٠٩,٤	٢٣٠٠٠,٠	٥٠٨٨٥,٥		٠,٠
موازنات خاصة					١٩٤,٢				٠,٠		١٩٤,٢	١٩٤,٢	٠,٠
احتياطيات عامة	٥٥٠٠,٠			٥٥٠٠,٠					٠,٠		٥٥٠٠,٠	٥٥٠٠,٠	٠,٥
استثمارات مركزية أخرى									٠,٠		١٥٠٠٠٠,٠	١٥٠٠٠٠,٠	١٢,٩
الإجمالى العام	١٠٠٦٦٦,٩	١٥٨٣٢,٧	٩٤٧٤٥,٧	٢١١٢٤٥,٢	٧٢١١٠,٨	١٤٤٩٧,٥	١٩٦٦١,٧	٦١٤٠١,٦	٩٥٥٦٠,٨	٦٣٦٨٢٦,٠	٥٢٨٨٧٤,٠	١١٦٥٧٠٠,٠	١٠٠,٠

فهرس الجداول والأشكال

فهرس الجداول

رقم الجدول	البيان	الصفحة
	جداول القسم الأول	
١/١	تطور معدلات نمو الاقتصاد العالمي وفقا لتقدير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	٦
٢/١	تقديرات معدلات البطالة خلال الفترة ٢٠١٧ –٢٠٢٠ بحسب مجموعات الدول	٩
٣/١	تقديرات معدلات نمو التجارة العالمية بحسب المؤسسات الدولية	١٢
٤/١	أسعار البترول الخام عالمياً ٢٠١٨ - ٢٠٢٠	١٣
٥/١	متوسط معدلات التضخم ٢٠١٧ - ٢٠٢٠	١٣
٦/١	التدفقات الرأسمالية للاقتصادات الناشئة ٢٠١٧ - ٢٠١٩	١٤
	جداول القسم الثالث	
١/٣	مُكمّش الناتج المحلي الإجمالي	٢٩
٢/٣	تطوّر قيم جملة الاستهلاك النهائي ونسبته إلى الاستخدام الكلي والناتج المحلي الإجمالي	٢٩
٣/٣	تطوّر الاستثمارات ومعدلات النمو ونسبتها لإجمالي الاستخدامات خلال أعوام الخطة	٣٠
٤/٣	العلاقة بين معدل الاستثمار ومعدل النمو الاقتصادي	٣٣
٥/٣	الإنتاج المحلي الإجمالي للعام الأول والعام الثاني من الخطة متوسطة المدى بالمقارنة بعامي ٢٠١٧/١٦ و٢٠١٨/١٧	٣٤
٦/٣	معدلات النمو القطاعية المُستهدفة للإنتاج في العام الأول من الخطة	٣٥
٧/٣	الأهمية النسبية لمساهمة القطاع الخاص في الإنتاج الإجمالي المحلي على مستوى الأنشطة الاقتصادية في العام الثاني من الخطة بالمقارنة بالعام الأول	٣٦
٨/٣	هيكل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بحسب النشاط الاقتصادي خلال العام المالي ٢٠٢٠/١٩	٣٨
٩/٣	تقديرات الاستثمارات الكلية	٣٩
١٠/٣	التوزيع القطاعي للاستثمارات الكلية بحسب المجموعات الرئيسية، ٢٠٢٠/١٩	٤٠
١١/٣	التوزيع القطاعي للاستثمارات الكلية بحسب النشاط الاقتصادي، عام ٢٠٢٠/١٩	٤١
١٢/٣	الاستثمارات الممولة من الخزانة العامة والموجهة للتنمية البشرية والبنية الأساسية	٤٤
١٣/٣	الهيكل التمويلي للاستثمارات الحكومية	٤٤
١٤/٣	المصادر التمويلية لاستثمارات الهيئات الاقتصادية	٤٥
١٥/٣	التوجّهات الاستثمارية للقطاع الخاص في خطة عام ١٩/ ٢٠٢٠	٤٧
	جداول القسم الرابع	
١/٤	المستهدفات الكمية لقطاع الزراعة لعام ٢٠١٩/١٨ مقارنة بعام ٢٠٢٠/١٩	٥٤
٢/٤	بعض مؤشرات أداء قطاع الكهرباء والطاقة	٦٥
٣/٤	تطوّر الإنتاج من قطاع الكهرباء والطاقة بالأسعار الجارية والثابتة	٦٧
٤/٤	تطّور ناتج قطاع الكهرباء والطاقة بالأسعار الجارية والثابتة	٦٨
٥/٤	واردات قطاع البترول خلال عامي ٢٠١٩/١٨ و٢٠٢٠/١٩	٧٥
٦/٤	صادرات قطاع البترول خلال عامي ٢٠١٩/١٨ و٢٠٢٠/١٩	٧٦

رقم الجدول	البيان	الصفحة
٧/٤	الاستهلاك المحلى من المنتجات البترولية والغازات خلال العام المالي ٢٠٢٠/١٩	٧٦
٨/٤	تطوّر الإنتاج من قطاع البترول والغاز الطبيعي ٢٠١٨/١٧ - ٢٠٢٠/١٩	٧٨
٩/٤	تطوّر ناتج قطاع البترول والغاز الطبيعي ٢٠١٨/١٧ - ٢٠٢٠/١٩	٧٨
١٠/٤	تطور الإنتاج لقطاع النقل بالأسعار الجارية و الثابتة ١٧/ ٢٠١٨ - ٢٠٢٠/١٩	٨٤
١١/٤	تطور الناتج لقطاع النقل بالأسعار الجارية و الثابتة ٢٠١٨/١٧ - ٢٠٢٠/١٩	٨٧
١٢/٤	المستهدفات التنموية لقطاع النقل في خطة العام المالي ٢٠٢٠/١٩:	٨٦
١٣/٤	الملامح الأساسية لشبكة مترو الأنفاق	٨٩
١٤/٤	تطوّر نشاط قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	٩٧
١٥/٤	المستهدفات التنموية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في خطة ٢٠٢٠/١٩ مقارنةً بالمتوقع عام ٢٠١٩/١٨	٩٩
١٦/٤	تطور الإنتاج لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالأسعار الجارية و الثابتة	١٠٠
١٧/٤	تطور الناتج لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالأسعار الجارية و الثابتة	١٠٠
١٨/٤	تطور الإنتاج لقطاع السياحة بالأسعار الجارية و الثابتة	١١١
١٩/٤	تطور الناتج لقطاع السياحة بالأسعار الجارية و الثابتة	١١١
	جداول القسم الخامس	
١/٥	تقديرات السكان في ظل مرادفات مختلفة للنمو السكاني	١١٥
٢/٥	تطوّر أعداد قوة العمل والمشتغلين والمتعطلين	١١٨
٣/٥	المستهدفات التنموية لقطاع التعليم قبل الجامعي في خطة ٢٠٢٠/١٩	١٢٤
٤/٥	المستهدفات الكمية لقطاع التعليم العالي في خطة ٢٠٢٠/١٩	١٢٥
٥/٥	أهم مؤشرات أداء برنامج تهيئة بيئة محفزة داعمة للتميز والابتكار	١٢٧
٦/٥	أهم مؤشرات أداء برنامج نشر ثقافة العلوم والابتكار	١٢٧
٧/٥	تطور الإنتاج لقطاع الخدمات الصحية بالأسعار الجارية و الثابتة	١٢٩
٨/٥	تطور الناتج لقطاع الخدمات الصحية بالأسعار الجارية و الثابتة	١٢٩
٩/٥	هيكل استثمارات البرامج الرئيسية الحكومية	١٣١
١٠/٥	مستهدفات برامج الحماية الاجتماعية والرعاية الاجتماعية لفاقدي الرعاية	١٣٦
١١/٥	مستهدفات برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية	١٣٧
١٢/٥	مستهدفات برامج تنمية الشراكات	١٣٨
١٣/٥	مستهدفات برامج التطوير المؤسسي	١٣٩
١٤/٥	المستهدفات الكمية لقطاع التجارة الداخلية خلال عام ٢٠٢٠/١٩	١٤٢
١٥/٥	المستهدفات التنموية لقطاع الآثار والمتاحف في خطة ٢٠٢٠/١٩	١٥٠
١٦/٥	المستهدفات الكمية لقطاع الشباب والرياضة خلال عام ٢٠٢٠/١٩	١٥٢
١٧/٥	أهم مؤشرات ناتج قطاع الإنشاءات بالأسعار الثابتة خلال الفترة ٢٠١٧/١٦ - ٢٠١٩/١٨	١٥٤
١٨/٥	تطّور الاستثمارات الكلية لقطاع التنمية العمرانية خلال الفترة ٢٠١٧/١٦ - ٢٠١٩/١٨	١٥٤
١٩/٥	تطور الإنتاج المحلي لقطاع التنمية العمرانية بالأسعار الجارية والأسعار الثابتة خلال الفترة ٢٠١٧/١٦ - ٢٠١٩/١٨	١٥٥

رقم الجدول	البيان	الصفحة
٢٠/٥	تطور الناتج المحلي لقطاع التنمية العمرانية بالأسعار الجارية والأسعار الثابتة خلال الفترة ٢٠١٧/١٦ - ٢٠١٩/١٨	١٥٥
٢١/٥	المستهدفات التنموية في مجال التحسيني البيئي في خطة ٢٠٢٠/١٩	١٥٧
٢٢/٥	مستهدفات قطاع مياه الشرب والصرف الصحي	١٥٨
٢٣/٥	الطاقات المضافة لمياه الشرب والصرف الصحي خلال الفترة من ٢٠١٤ وحتى ٢٠١٨ والمستهدف عام ٢٠٢٠/١٩	١٥٩
	جداول القسم السادس	
١/٦	التوزيع الجغرافي للسكان والمساحة بحسب المحافظات	١٦٧
٢/٦	مؤشرات التنمية الرئيسية في الأقاليم الاقتصادية	١٦٩
٣/٦	الاستثمارات الكلية للتنمية المحلية	١٨٦
٤/٦	توزيع مخصصات دواوين عموم المحافظات لبرامج التنمية المحلية عام ٢٠٢٠/١٩	١٨٦
٥/٦	توزيع استثمارات برنامج رصف الطرق والكباري وفقاً للمحافظات عام ٢٠٢٠/١٩	١٨٩
٦/٦	توزيع استثمارات برنامج مد وتدعيم شبكات الكهرباء وفقاً للمحافظات عام ٢٠٢٠/١٩	١٩٠
٧/٦	توزيع استثمارات برنامج تحسين البيئة وفقاً للمحافظات عام ٢٠٢٠/١٩	١٩٠
٨/٦	توزيع استثمارات برنامج الأمن والإطفاء وفقاً للمحافظات عام ٢٠٢٠/١٩	١٩١
٩/٦	توزيع استثمارات برنامج تدعيم احتياجات الوحدات المحلية وفقاً للمحافظات عام ٢٠٢٠/١٩	١٩٢

فهرس الأشكال

رقم الشكل	البيان	الصفحة
	أشكال القسم الأول	
١/١	تطور معدلات نمو الاقتصاد العالمي والتوقعات المستقبلية حتى عام ٢٠٢٣	٣
٢/١	تطور معدلات نمو الاقتصاد العالمي وفقا لتقديرات المؤسسات الدولية	٤
٣/١	توقعات نمو الاقتصاد العالمي ٢٠١٩	٥
٤/١	تطوّر معدلات البطالة على مستوى العالم خلال الفترة ٢٠٠٥ – ٢٠٢٠	٩
٥/١	تطوّر أعداد المتعطلين على مستوى العالم	١٠
	أشكال القسم الثالث	
١/٣	تطوّر الموارد القومية بالأسعار الجارية والثابتة	٢٧
٢/٣	تطور نسبة مساهمة الواردات السلعية والخدمية في العرض الكلي والناتج المحلي الإجمالي "بالأسعار الجارية"	٢٧
٣/٣	تطوّر هيكل الموارد القومية بالأسعار الجارية	٢٨
٤/٣	تقديرات الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق خلال أعوام الخطة الرباعية	٢٨
٥/٣	تطور معدلات الاستثمار بالأسعار الجارية خلال أعوام الخطة	٣٠
٦/٣	تطوّر نسبة الواردات والصادرات للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	٣١
٧/٣	هيكل الاستخدامات الكلية بالأسعار الجارية وبحسب المُكوّنات	٣٢
٨/٣	تطور معدل الادخار والاستثمار وفجوة الموارد	٣٢
٩/٣	تطور معدل النمو الاقتصادي الحقيقي	٣٣
١٠/٣	المساهمة في مصادر النمو الاقتصادي	٣٤
١١/٣	الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج	٣٧
١٢/٣	معدلات النمو القطاعية المُستهدفة في العام الثاني من الخطة ٢٠٢٠/١٩	٣٧
١٣/٣	تطوّر الاستثمارات الكلية	٣٩
١٤/٣	توزيع الاستثمارات الكلية المستهدفة لعام ٢٠٢٠/١٩ بحسب الجهات المعنية	٤٢
١٥/٣	توزيع الاستثمارات المُستهدفة للجهاز الحكومي في خطة عام ٢٠٢٠/١٩	٤٣
١٦/٣	هيكل استثمارات الهيئات الاقتصادية بحسب القطاعات لعام ٢٠٢٠/١٩	٤٥
١٧/٣	هيكل استثمارات الشركات الخاضعة للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ في عام ٢٠٢٠/١٩	٤٦
١٨/٣	هيكل استثمارات الشركات الخاضعة للقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بحسب القطاعات لعام ٢٠٢٠/١٩	٤٦
١٩/٣	صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة	٤٨
	أشكال القسم الرابع	
١/٤	تطوّر الإنتاج الزراعي بالأسعار الجارية خلال الأعوام ٢٠١٨/١٧ – ٢٠٢٠/١٩	٥١
٢/٤	الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الزراعة والري بالأسعار الثابتة والجارية خلال الفترة ٢٠١٨/١٧ – ٢٠٢٠/١٩	٥٢
٣/٤	تطوّر الاستثمارات لقطاع الزراعة والري خلال الفترة ٢٠١٨/١٧ – ٢٠٢٠/١٩	٥٢

رقم الشكل	البيان	الصفحة
٤/٤	تطوّر الإنتاج الصناعي المستهدف لعام ٢٠٢٠/١٩ بالأسعار الثابتة والجارية	٥٨
٥/٤	تطوّر الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي خلال الفترة ٢٠١٨/١٧ – ٢٠٢٠/١٩	٥٨
٦/٤	تطوّر الاستثمارات الكلية المستهدفة لقطاع الصناعة التحويلية	٥٩
٧/٤	هيكل استثمارات قطاع الكهرباء والطاقة خلال عام ٢٠٢٠/١٩	٦٧
٨/٤	تطوّر استثمارات قطاع البترول والثروة المعدنية ٢٠١٨/١٧ - ٢٠٢٠/١٩	٧٧
٩/٤	تطوّر معدل النمو المُستهدف لقطاع النقل والتخزين	٨٥
١٠/٤	تطوّر الاستثمارات الكلية المُستهدفة لقطاع النقل والتخزين	٨٥
١١/٤	مصفوفة توزيع الاستثمارات الكلية الموجهة لقطاع النقل والتخزين عام ٢٠٢٠/١٩	٨٥
١٢/٤	تطوّر نشاط قناة السويس ٢٠١٧/١٦ – ٢٠٢٠/١٩	٩٣
١٣/٤	تطوّر الناتج المحلي الإجمالي لقناة السويس بالأسعار الجارية خلال الفترة ٢٠١٨/١٧ – ٢٠٢٠/١٩	٩٤
١٤/٤	تطوّر الناتج المحلي الإجمالي لقناة السويس بالأسعار الثابتة	٩٤
١٥/٤	تطوّر استثمارات نشاط قناة السويس خلال الفترة ٢٠١٨/١٧ – ٢٠٢٠/١٩	٩٥
١٦/٤	تنامي مساهمة قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في النمو الاقتصادي	٩٦
١٧/٤	تطوّر معدل النمو المُستهدف لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات خلال الفترة ٢٠١٦/١٥ - ٢٠١٨/١٧	٩٧
١٨/٤	تطوّر الاستثمارات الكلية المستهدفة لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ٢٠١٩/١٨ - ٢٠٢٠/١٩	١٠١
١٩/٤	عدد السائحين الوافدين خلال الفترة ٢٠٠٩ - ٢٠١٨	١٠٥
٢٠/٤	عدد الليالي السياحية خلال الفترة ٢٠٠٩ - ٢٠١٨	١٠٦
٢١/٤	الإيرادات السياحية خلال الفترة ٢٠١٩ - ٢٠١٨	١٠٦
٢٢/٤	تطور أعداد السائحين والليالي السياحية	١٠٧
٢٣/٤	متوسط مدة الإقامة	١٠٨
٢٤/٤	عدد السائحين عن الفترة من يناير ٢٠١٨ إلى يناير ٢٠١٩	١٠٩
٢٥/٤	تطور الليالي السياحية عن الفترة يناير ٢٠١٨ إلى يناير ٢٠١٩	١٠٩
٢٦/٤	استثمارات خطة عام ٢٠٢٠/١٩ لقطاع المطاعم والفنادق السياحة	١١٠
	أشكال القسم الخامس	
١/٥	تطوّر النمو السكاني خلال الفترة ١٩٧٦ - ٢٠١٨	١١٥
٢/٥	تقديرات السكان و قوة العمل	١١٧
٣/٥	فرص العمل المولدة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة خلال عامي ٢٠١٩/١٨ و٢٠٢٠/١٩	١١٨
٤/٥	تطوّر الاستثمارات الكلية الموجّهة لقطاع التعليم	١٢١
٥/٥	مصفوفة توزيع الاستثمارات الكلية الموجّهة لخدمات التعليم عام ٢٠٢٠/١٩	١٢١
٦/٥	تطوّر الاستثمارات الكلية الموجّهة لقطاع الصحة	١٣٠
٧/٥	مصفوفة توزيع الاستثمارات الكلية الموجّهة لخدمات الصحة عام ٢٠٢٠/١٩	١٣٠

رقم الشكل	البيان	الصفحة
٨/٥	تطوّر الاستثمارات الكلية الموجّهة لقطاع تجارة الجملة والتجزئة خلال الفترة ٢٠١٨/١٧ – ٢٠٢٠/١٩	١٤١
	أشكال القسم السادس	
١/٦	تطوّر الاستثمارات الحكومية الموجّهة لشمال وجنوب سيناء	١٧٠
٢/٦	التوزيع القطاعي للاستثمارات الحكومية الموجّهة لمحافظة شمال سيناء	١٧١
٣/٦	التوزيع القطاعي للاستثمارات الحكومية الموجّهة لمحافظة جنوب سيناء	١٧٣
٤/٦	تطوّر الاستثمارات الحكومية الموجّهة لتنمية محافظات الصعيد	١٧٣
٥/٦	الاستثمارات الحكومية الموجّهة لتنمية محافظات الصعيد عام ٢٠٢٠/١٩	١٧٤
٦/٦	التوزيع القطاعي للاستثمارات الحكومية الموجّهة لمحافظة أسوان	١٧٥
٧/٦	التوزيع القطاعي للاستثمارات الحكومية الموجّهة لمحافظة سوهاج	١٧٦
٨/٦	التوزيع القطاعي للاستثمارات الحكومية الموجّهة لمُحافظة قنا	١٧٧
٩/٦	التوزيع القطاعي للاستثمارات الحكومية الموجّهة لمُحافظة البحر الأحمر	١٧٩
١٠/٦	التوزيع القطاعي للاستثمارات الحكومية الموجّهة لمُحافظة الأقصر	١٨٠
١١/٦	التوزيع القطاعي للاستثمارات الحكومية الموجّهة لمحافظة المنيا	١٨١
١٢/٦	التوزيع القطاعي للاستثمارات الحكومية الموجّهة لمحافظة بني سويف	١٨٢
١٣/٦	التوزيع القطاعي للاستثمارات الحكومية الموجّهة لمحافظة الفيوم	١٨٣
١٤/٦	التوزيع القطاعي للاستثمارات الحكومية الموجّهة لمحافظة أسيوط	١٨٤
١٥/٦	التوزيع القطاعي للاستثمارات الحكومية الموجّهة لمحافظة الوادي الجديد	١٨٥
١٦/٦	توزيع الاستثمارات المستهدفة على مستوى برامج التنمية المحلية خلال عام ٢٠٢٠/١٩	١٨٧
١٧/٦	التوزيع الجغرافي للاستثمارات المستهدفة على مستوى أقاليم الجمهورية خلال عام ٢٠٢٠/١٩	١٨٨
١٨/٦	معدلات الفقر علي مستوي محافظات الجمهورية خلال عام ٢٠١٧	١٩٣
١٩/٦	التوزيع الجغرافي والقطاعي للاستثمارات بالمحافظات الأكثر احتياجاً خلال عام ٢٠٢٠/١٩	١٩٣